

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد الحادي والعشرون - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1993

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس: 2549421

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

.: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادله

لاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية

المجلد الحادي والعشرون ـ العدد الاول/الثاني ـ ربيع صيف 1993

رئيس التحرير

فهد ثاقب الثاقب

مراجعات الكتب

حسن رامز حمود

هيئة التحرير:

احمد عبد العزيز سلامة

اسماعيل صبري مقلد

حصة محمد البحر

عمرو محيي الدين

فهد ثاقب الثاقب

محمد صباح السالم الصباح

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص. ب 27780 صفاة ـ الكويت 13055
هاتف: 2549387 - 2549421 فاكس: 2549421

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150-200) كلمة، ملخِصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرئ في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين

قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و .(Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ ، 1964 ب) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 164:1972) و (Jones, 1977: 58-59)).

2 - توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 223-169.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.
1983 "Crime & the Family", pp 53-69 in . Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 - يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 - تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

الأبحاث باللغة العربية

الأبحاث باللغة الانجليزية

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

الخلفية الأسرية ومعدلات التحصيل الدراسي: دراسة ميدانية

ابراهيم عثمان

قسم الاجتماع ـ الجامعة الاردنية

مقدمة

أصبح التعليم في عصرنا هذا من الحاجات الأساسية والضرورية في حياة الإنسان، وتزداد هذه الأهمية بازدياد التقدم التكنولوجي، وطبيعة معظم المهن الحديثة، وما تتطلبه من معرفة ومهارات، لقد جعلت هذه الظروف من التعليم الوسيلة الأكثر أهمية للتنافس وللحراك الاجتماعي، فالمستوى التعليمي للإنسان ونوعية التعليم الذي يحصل عليه من أهم ما يؤثر في فرص حياته. لهذا أصبحت فرص الدراسة، وفرص الاستمرار في المستويات المختلفة من السلم التعليمي، وظروف النجاح والقدرة على الإنجاز من الأمور المهمة التي تستحق الدراسة والتفسير، فإضافة إلى القدرات المتباينة التي تعد من العوامل المهمة في تحقيق الإنجاز في التحصيل الدراسي، هناك عوامل ومتغيرات بيئية ظرفية تساعد، أو تعرقل، ولو جزئياً، على تحقيق تلك القدرات الفطرية، وتشمل هذه العوامل والمتغيرات الظروف والبيئة التعليمية في مختلف مستويات العلاقات الاجتماعية، بمختلف أنواع الجماعات في كل من هذه المستويات، كالأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي، إضافة إلى الدولة، وما تقوم عليه من أيديولوجية وخاصة فيما يتعلق بالخدمات وتوزيعها، اذ تلعب هذه جميعها أدواراً مهمة، ليس في الفرص المتاحة للطالب في التعليم، ومستوياته، وإنما أيضا في التأثير في معدلات تحصيله الدراسي، وتشكل هذه الجماعات المختلفة، من خلال مستويات العلاقات الاجتماعية الأولية والثانوية والمرجعية، البناءات الاجتماعية التي تنقل إلى الفرد محتويات البناء الثقافي، بمعنى أنها تكون الأطر الاجتماعية التي تتم فيها عملية

التنشئة والتعليم، وبهذا فإن التباين في هذه الجماعات وبينها يؤثر في قيام تباين في عمليات التنشئة والتعليم.

ولما كانت مستويات العلاقات الاجتماعية تشكل في مجموعها مجمل علاقات الإنسان، ومجالات تفاعله، فلابد من الناحية المعرفية اعتبارها جميعاً، وفي آن واحد، من حيث مجمل أثرها على الفرد، وإذا كانت أهمية جماعات المستوى الأولي والثانوي، تبرز من حيث أثرها من خلال المشاركة المباشرة في عملية التفاعل داخل إطار الجماعة فإن أهمية المستوى المرجعي تبرز من خلال المعاني والقيم التي تؤثر في حوافز الفرد وسلوكه، كما أنها تشكل الإطار المرجعي لمن يعدهم الفرد مساوين له في نشاط معين[1] ويتمثل الفرد مثل هذه المعاني والقيم من خلال تفاعله ضمن جماعات المستويين الأولي والثانوي. (عثمان، 1989 :54-60). وبرغم اعترافنا بتداخل هذه المستويات واجتماعها فيما يتعلق بدراسة سلوك الفرد وتوجهاته، فإنه يمكن دراسة دور أحدها مع اعتبار موقعه من الإطار الكلي ضمن هذا المفهوم، وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على جماعة واحدة ضمن مستوى العلاقات الأولية، وهي الأسرة على أساس ما تشكله من بيئة تعليمية، فمن بين هذه الجماعات يقوم البيت وهو أول وأعظم تلك الجماعات أثراً على القدرات العقلية والنفسية (الطحان، 1978 :4-5; 70 :70 - 68 :Majoribanks, 1974)، وعلى الرغم من أن المدرسة قد سلبت الأسرة معظم ما يتعلق بالتعليم وإكساب المهارات، فإن الأسرة لاتزال تلعب دوراً أساسياً في عملية التنشئة، مما يسحب أثرها إلى الحياة المدرسية وغيرها من وسائل التأثير في الفرد، فلا ينحصر عمل الأسرة في مشاركة المدرسة وغيرها من المؤسسات عملية التنشئة، وإنما يمكن القول إن الأسرة تؤثر بقوة على استجابة الطفل للمدرسة، ولهذا اهتم علماء الاجتماع التربوي بهذا الأثر، وخاصة محاولاتهم دراسة وتحليل أثر البيئة الأسرية في استجابة الطفل للمدرسة، وقدرته على القيام بدور أكاديمي جيد. تتفق هذه الدراسة في غايتها مع هذا الغرض الأخير في محاولة لدراسة وبيان العلاقة بين الإنجاز في التحصيل الدراسي والخلفية الأسرية، بمعنى آخر، بيان أثر تباين الخلفية الأسرية في تباين معدلات الإنجاز في التحصيل الدراسي لدى الطلاب، آخذين بعين الاعتبار ما تقدم من أن الخلفية الأسرية هي إحدى الأطر الجماعية المؤثرة، والتي يتداخل أثرها مع غيرها من الجماعات الأخرى.

تعكس معظم الدراسات السابقة موقفاً موحداً من أهمية الخلفية الأسرية في

الإنجاز التعليمي، إلاّ أنها تختلف في نتائجها من حيث مكونات تلك الخلفيّة، ودرجة أثر كل من هذه المكونات، وخاصة مايطلق عليه البيئة المادية (Douglas, 1964: 31-38)، وتتفق معظم الأدبيات في هذا الموضوع حول الأهمية المستمرة للخلفية الطبقية للأسرة. فهناك براهين تشير إلى استمرار أهمية التباين في معدلات تحصيل الطلبة الناتج عن تباين الطبقة الاجتماعية (Banks, 1968: 61)، فقد تبين أن الخلفية الطبقية للأسرة، لاتؤثر فقط في مستويات التحصيل الدراسي، وإنما تؤثر في فرص التعليم وفرص إكمال الدراسة أيضاً، فأبناء الطبقة الفقيرة أكثر تعرضاً للتسرب، وأقل حظاً في الالتحاق بالجامعة (Craft, 1974:50)، وتتفق في هذا معظم الدراسات العربية التي تقول إن التباين الاقتصادي الاجتماعي في الخلفية الأسرية يؤثر في معدلات تحصيل الطلبة (بلقاسم وعمار، 1977؛ قيشان، 1981).

وأشارت الدراسات إلى أن تباين الخلفية الطبقية للأسرة يعمل من خلال التباين في فرص الحياة المادية وظروف العمل وفرص المكانة، فدخل العامل المتدني، وتعرضه للبطالة، وظروف العمل اليدوي الصعبة، لاتؤثر على توجهات ومواقف العامل من أمور الحياة فقط، وإنما تؤثر أيضاً على توقعاته، ليس لنفسه فقط، وإنما لأولاده أيضاً، الأمر الذي يؤثر سلبا على إنجاز الأبناء. لقد وجدت (جين فلود) أن فرص أبناء الذين يشتغلون في أعمال يدوية، في التخرج بنجاح تقل عن فرص الذين لايعملون في الأعمال اليدوية (Floud, 1974: 28)، ونجد مثل هذه النتائج واضحة في دراسة لستانفيل، حيث وجد هذا فروقاً دالة في تحصيل الطلبة على أساس اختلاف الخلفية الطبقية، وكان قد قارن بين ثلاثة مستويات طبقية (Stanfeil, 1973: 484) ونجد النتيجة نفسها في دراسة حول علاقة العوامل الاقتصادية وظروف النجاح المدرسي (Swift, 1967: 10).

وإذا كان الحديث حتى الآن قد انحصر في بيان نتائج التباين الطبقي، فلا يعني هذا عدم وجود تباين داخل إطار الطبقة الواحدة، فهناك شرائح داخل الطبقة الواحدة تختلف في مستوياتها الاقتصادية الاجتماعية وينعكس ذلك في وجود فروق معاملة الوالدين لأبنائهما، الأمر الذي يؤدي إلى ارتباطها سلباً أو إيجابا على مستويات تحصيل الأبناء. فقد بين Toomey أن الأبوين من الطبقة العمالية اللذين يهتمان بحياة أبنائهما، ويشاركان في نشاطاتهم، يؤثران إيجابيا في إنجاز أبنائهما الدراسي (Banks, 1968: 64). وإلى جانب تعقد مفهوم الخلفية الطبقية للأسرة، الذي يؤدي إلى تفاوت النتائج، فإن بعض جوانب هذه الخلفية، وخاصة الحالة والبيئة

المادية للبيت[2]، قد تأثرا تاريخيا بتغير الأيديولوجيات المرتبطة بالتعليم، وخاصة انتشار الرأي القائل بضرورة تعميم التعليم، ومبدأ تكافؤ الفرص، إلى جانب تبدل دور الدولة التي أصبحت تلعب دوراً مهماً في تغطية تكاليف التعليم، وتحمل بعض نفقات الدراسة، وتوفير الخدمات اللازمة لذلك، إن مثل هذه التحولات لاشك أنها تؤثر في تخفيف أثر التباين الطبقي، كما أن طبيعة العمل اليدوي الحديث، وظهور النقابات العمالية، وقوانين العمل الحديثة، تلعب دوراً سواء في فرص تعليم الأبناء أو في قدراتهم على الإنجاز في التحصيل الدراسي، وبرغم هذا يبقى للحرمان المادي أثره على نوعية الحياة الأسرية، من ذلك أثره في تحديد فرص الحصول على العناصر التي تؤثر في الظروف المحيطة بالعملية التعليمية والإنجاز، كتوافر الكتب والألعاب والرحلات والوسائل الألكترونية التعليمية الحديثة، وقد ينتج عن حالة الحرمان المادي صعوبات ومشاكل قد تؤدي إلى جو من التوتر، الذي قد يَحُدُّ أيضا من مشاركة الوالدين في نشاطات الأبناء، كما قد يؤثر في قدرة أو رغبة الوالدين في استمرار الأبناء في المدارس (الرشدان، 1976؛ الهندي، 1978 ;Simecca, 1979: 78)، ونتيجة لهذه الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة، والتي أدت إلى تخفيف أثر الخلفية الطبقية للأسرة، وخاصة النواحي المادية فيها، بدأت الدراسات بالاتجاه إلى إدخال عوامل ومتغيرات جديدة، تساعد في تفسير أثر تفاوت الخلفية الأسرية. ومن أهم ماركزت عليه هذه الدراسات من هذه العوامل والمتغيرات البناء الأسري والنظام القيمي، أو ما يطلق عليه بالتوجه القيمي. إضافة إلى إبراز قيمة متغير المستوى التعليمي للوالدين، ودرجة الازدحام في البيت على أنهما عنصران مهمان في الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. لقد شمل مفهوم البناء الأسري متغيرات تتناول نوعية العلاقات بين أعضائها، من أهمها توزيع السلطة ونمط الإدارة القائم، كما بدأ التركيز على النظام القيمي على أنه إطار للمعاني التي يحملها الوالدان للتعليم والإنجاز، وما لهذه من أثر في طموحاتهم وتوقعاتهم، التي تؤثر بدورها في طموحات وتوقعات أبنائهم.

لقد لفتت دراسات مثل دراسة فلورنس كلوكهولن وستروتبيك وغيرها الأنظار إلى أهمية مفهوم «التوجه القيمي» والدور الذي يلعبه في توجيه السلوك، بما في ذلك السلوك المرتبط بالتعليم والتحصيل الدراسي (Banks, 1968: 74-76). ولايقوم تفاوت النظام القيمي بين المجتمعات المختلفة فحسب، بل بين فئات المجتمع الواحد، مما يجعل عامل «التوجه القيمي» من العوامل التي تساعد على قيام التباين

في معدلات التحصيل الدراسي على أساس الاختلاف الطبقي، هذا، علماً بأن بعض الدارسين قد حذر من التمادي أو المبالغة في أثر التوجه القيمي في معدلات التحصيل الدراسي، فقد وجد نتيجة استعراض العديد من الدراسات أن أثر هذا العامل ليس كبيراً، كما قال إن هناك فرقاً بين تقبل القيم، وبين ترجمتها إلى غاية في السلوك الإنساني (Turner, 1964: 213). واذا كان هناك خلاف حول أثر التوجه القيمي من خلال التباين في المستويات الطبقية، فإن معظم الدراسات التي تم ذكر بعضها في هذه النبذة تشير إلى وجود علاقات بين القيم والتوجه القيمي من جهة، ومستويات التحصيل الدراسي للطلاب من جهة أخرى.

وتظهر علاقة التوجه القيمي وخاصة بما تؤثر به على درجة طموحات وتوقعات الوالدين، التي ثبت تأثيرها على طموحات وتوقعات الأبناء، وبالتالي على درجة تحصيلهم الدراسي، ولكن العلاقة بين التوجه القيمي والطموحات والتوقعات تبقى علاقة غير بسيطة وغالبا غير مباشرة لدخول عوامل أخرى في قيام الطموحات والتوقعات كالوضع المادي للأسرة مثلا، مما حدا بالبعض إلى القول: إن الطموحات والتوقعات ليست نتيجة لوجود توجه قيمي وإنما العكس هو الصحيح. إن مثل هذه العلاقة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والإيضاح، ولكن الاحتمال الأكبر أن للتوجه القيمي أثره على طموحات وتوقعات الإنسان (Shor, 1980:16). ولايقتصر أثر التوجه القيمي على هذا، بل يتعداه إلى التأثير على المعنى والوزن الذي يضعه الإنسان للعلم والعملية التعليمية الأمر الذي يجعل من التوجه القيمي عاملاً لايؤثر في توجيه العملية التعليمية فقط، وإنما في المفاهيم التي نحملها لمعنى العلم والتعليم، وأهمية كل منها في حياتنا، مما يساعد في صياغة العلم وعمليات التعليم، إضافة إلى القيمة التي نضعها لذلك، مما يؤثر في إقبالنا أو إدبارنا عن العلم والتعليم، الأمر الذي يتصل بمعدلات التحصيل العلمي.

وقد تبين من الدراسات المختلفة ارتباط طموحات وتوقعات الوالدين بطموحات وتوقعات الأبناء، وارتباط هذا في الغالب بالوضع الطبقي للأسرة (Rosen, 1956: 205)، فقد ظهر أن طموحات وتوقعات الطبقة الوسطى تفوق تلك التي عند أعضاء الطبقة العاملة، مما يؤثر في اختلاف درجات ومعدلات التحصيل لدى الأبناء تبعا لذلك، وهناك دراسة عربية فريدة تقول نتائجها بوجود علاقة سلبية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي ومستويات الطموح، ومن ثم مستويات التحصيل الدراسي، أي إن مستوى الطموح يرتفع بانخفاض الطبقة الاجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة

لمعدلات التحصيل الدراسية (الصالحي، 1982).

ونتوصل من استعراض سريع لما سبق، ولما جاء في كثير من الدراسات السابقة، إلى أن تباين الخلفية الأسرية يلعب دوراً في اختلاف معدلات التحصيل الدراسي، وأن هذا التباين ينطلق في غالبه من واقع تباين الوضع الاقتصادي الاجتماعي، أو ما يمكن تسميته لدى تبلوره اجتماعياً بالتباين الطبقي. وتقر معظم الدراسات بوجود علاقة إيجابية، ولكنها تختلف حول درجة وقوة هذه العلاقة، ولايقتصر الاختلاف في هذا الجانب الأخير على مستوى الخلفية الأسرية عامة، بل يتعداه إلى العناصر المكونة لهذه الخلفية. وقد يعود بعض هذا الاختلاف إلى اختلاف منهجي، كالاختلاف في مفهوم الطبقة أصلاً، أو عدم الاتفاق على مؤشراتها الميدانية، أو أهمية هذه المؤشرات. وقد ينبثق الاختلاف من عدم اعتبار تباين الظروف التي تحدث فيها العلاقة، فمجتمع زراعي في غالبه، اقتلع من أرضه، وفقد سبل عيشه التقليدية، ربما لايجد غير التعليم وسيلة للحصول على مهنة أو الحركة، وخاصة في ظروف اقتصادية تفرض بطبيعة سوق العمل فيها، مثل هذا التوجه، الأمر الذي يجعل التعليم مهما في حياة أفراده.

ونظرا للوضع المعرفي غير المستقر لإشكالية الدراسة، ونتيجة لأهمية التعليم في حياتنا المعاصرة، وما يرتبط به من أهمية الإنجاز والنجاح فقد رأيت أن أقوم بهذه الدراسة في محاولة بسيطة لدراسة الارتباط بين الإنجاز في التحصيل الدراسي وعلاقته بالخلفية الأسرية للطالب في الكويت، وخاصة في المراحل التعليمية الأولى.

نبذة منهجية:

يشكل مفهوم الخلفية الأسرية محوراً أساسياً في هذه الدراسة، فهو العامل المستقل الذي يفترض أن يؤدي التباين فيه إلى تباين معدلات التحصيل الدراسي لدى أفراد مجموعة الدراسة. وبرغم اعتقادنا بأن الخلفية الأسرية، وما تحتويه من متغيرات ومؤشرات ميدانية تعمل وتؤثر مجتمعة، فإن درجة الشمول والتجريد التي يتصف بها هذا المفهوم تستدعي تناوله من خلال مكوناته، فنتائج العلاقات الارتباطية بين الخلفية الأسرية والتحصيل الدراسي في الدراسات السابقة، والتي تم ذكرها في المقدمة النظرية تتراوح بين 0,66 و 0,16 وعدم وجود علاقة، الأمر الذي يستدعي تناول محددات المفهوم منفردة، لبيان تفاوت علاقة كل منها، متوخين بعد ذلك اتباع عملية تركيب النتائج الفردية أو الجزئية فيما يجمعها من عوامل، ثم

التدرج إلى تعميم هذه النتائج، والارتفاع بها حتى نصل إلى المفهوم الكلي، وهو الخلفية الأسرية، وبناء على ما تقدم تم تحديد معنى مفهوم الخلفية الأسرية من خلال أربعة عوامل، وما تشمله من متغيرات كالتالي:

1 . الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، وقد تم تعريفه من خلال:

أ ـ الدخل الأسري، ومهنة الأب، والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم. ب ـ البيئة المادية للبيت، وقد تم تعريفها: 1 . التصنيف الرسمي للسكن على أساس سكن ذوي الدخل المحدود والمتوسط والمرتفع. 2 . درجة الازدحام.

2 . البناء الأسري، ويشمل بعض أنواع العلاقات الثابتة نسبياً، والتي يفترض أن لها علاقة بالتحصيل الدراسي للأبناء، وقد تم اختيار: أ . بناء السلطة في العلاقات الأسرية. ب . مشاركة الأبوين في نشاطات الأبناء سواء المدرسية أو الترويحية. جـ . درجة الاستقلالية لدى الأبناء على أساس درجة السماح لهم باتخاذ قرارات فيما يخصهم من نشاطات أو علاقات.

3 . التوجه القيمي للوالدين، وقد تم تحديده: أ . بالقيمة التي يضعها الوالدان على التعليم والنجاح. ب . طموحات وتطلعات الوالدين لأبنائهما.

4 . البيئة الثقافية للأسرة وتشمل: أ . توافر المكتبة والدوريات والصحف والبرامج البصرية الثقافية والألعاب التربوية، ب . اهتمام الوالدين بتنمية لغة الأبناء وتقويمها، أما المتغير التابع، وهو مستوى التحصيل الدراسي للطالب، فقد تم تعريفه بالتحصيل الفعلي للطالب، كما تدل عليه معدلات درجاته في جميع الموضوعات المدرسية في نهاية كل من الفصلين الدراسيين: الأول والثاني للعام الدراسي 89/88، يتألف مجتمع الدراسة من أسر طلاب المرحلة المتوسطة للكويتيين، ولقد تم على هذا الأساس اختبار عينة من أولياء الأمور لمائتين من طلاب الصف المتوسط الثاني، تم اختيار الطلاب من أربع مدارس، مدرسة للذكور وأخرى للاناث من كل من المنطقتين السكنيتين اللتين وقع عليهما الاختيار، وتم اختيار المنطقتين السكنيتين عشوائيا من بين المناطق المخصصة للكويتيين، ثم تم اختيار الطلاب عشوائيا من بين شعب الصف المذكور، للدخول إلى أسرهم.

جمعت البيانات بناء على استمارة مقابلة، صممت لغرض الدراسة تغطي الأسئلة فيها العوامل والمتغيرات التي تم تحديدها في تعريف مفهوم الخلفية الأسرية، وقد قامت بجمع البيانات باحثات مدربات من شعبة البحث والتدريب

التابعة لقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت. أما معدلات التحصيل الدراسي، فقد تم الحصول عليها من كشوف علامات الطلاب المدرسية، كما تم اختيار العلاقات الارتباطية من خلال بيان معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومعدلات التحصيل الدراسي(3).

وبناء على ماتقدم فان الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات حول العلاقات الارتباطية المحتملة بين مستويات التحصيل الدراسي وكل من: 1 . الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة (من خلال المتغيرات التي تم تحديدها لكل منها). 2. البناء الأسري. 3 . التوجه القيمي للوالدين. 4 . البيئة الثقافية للأسرة. تشكل هذه العوامل الأربعة، بما تحتويه من متغيرات مكونات مفهوم الخلفية الأسرية لهذه الدراسة، مما يسمح بالتوصل على أساس النتائج الفرعية لهذه العوامل، إلى الإجابة عن التساؤل الأساسي لهذه الدراسة، وهو علاقة الخلفية الأسرية بالتحصيل الدراسي للطالب.

النتائج ومناقشتها:

سنتبع على أساس ما ذكر سابقاً من مكونات مفهوم الخلفية الأسرية، تصنيف تناول البيانات ضمن أربعة أبواب هي: الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، بما في ذلك البيئة المادية للبيت، ونوعية البناء الأسري، والتوجيه القيمي للوالدين، وما يرتبط به من طموحات وتوقعات للأبناء، ثم أخيراً البيئة الثقافية للأسر.

1 . الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة والتحصيل الدراسي: يشير (الجدول رقم 1) إلى العلاقات الارتباطية بين كل من دخل الأسرة ومهنة الأب ومستوى تعليم الأب والأم من جهة والتحصيل الدراسي من جهة أخرى، ويتضح أن علاقة

جدول رقم (1)

العلاقات الارتباطية بين مؤشرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي ومعدل التحصيل الدراسي (عدد 200).

دخل الأسرة	0.19
* مهنة الأب	0.33
مستوى تعليم الأب	0.31
مستوى تعليم الأم	0.34

* جرى تحويل متغير المهنة إلى متغير كمي من خلال وضعه في فئات مهنية، وجرى حساب الارتباط على هذا الأساس، كذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات الأخرى من حيث الفئات.

الدخل بالتحصيل الدراسي متدنية، ولعل السبب في ذلك أن الحكومة الكويتية تلتزم بحد أدنى من الدخل لكل أسرة كويتية، يكفي تلبية حاجاتها، إضافة إلى ضمان تقديم الخدمات الأساسية مجاناً، ومنها الصحة والتعليم، وتقديم وجبات للطلاب، هذا علاوة على المساعدات المالية التي تقدم لبعض الأسر لمساعدتها في تفرغ أبنائها للتعليم، إن الضمانات الحكومية، وارتفاع مستويات الدخل الأسري إجمالاً تحد من أثر تباين دخل الأسرة على مستويات تحصيل الطلبة الدراسي. هذا وبرغم عدم ظهور عوامل ارتباط عالية للمؤشرات عامة فإنه يمكن القول: إن المتغيرات التي ترتبط بمستوى المعرفة والوعي، وهي في هذه الحالة مستوى تعليم الأبوين ومهنة الأب، تعكس علاقات ارتباطية أقوى من تلك التي تدل على الجوانب المادية في الخلفية الأسرية، هذا برغم عدم إمكانية الفصل الكلي بين الجانبين إلا من حيث تغليب ما يحمله معنى كل من هذه المؤشرات. يتضح هذا الأمر في تناول البيئة المادية للبيت كما تظهر في جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

العلاقة الارتباطية بين مؤشرات البيئة المادية للبيت ومعدلات التحصيل الدراسي (عدد 200).

نوعية السكن	0.18
معدل الازدحام	0.22
عدد الأولاد في العائلة	0.01

فعلى الرغم من وجود علاقة إيجابية بين هذه المؤشرات ومستوى التحصيل الدراسي فإن عوامل الارتباط تدل على ضعف هذه العلاقة، وبالرجوع الى الجدولين معا يمكننا القول إن تباين الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة يرتبط إيجابياً بتباين مستويات التحصيل الدراسي للطالب، وإن كانت عوامل الارتباط تشير إلى تدني قوة هذه العلاقة، أما الاستنتاج الثاني فهو وضوح تفاوت العلاقات الارتباطية بمؤشرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي، حيث تبين أن لمستوى تعليم الوالدين، وما يرتبط به من وعي، وتهيئة جو أفضل للتعليم والتعلم، أثراً أقوى في إحداث التباين في مستويات التحصيل، وقد اتضح هذا بشكل واضح على

المستوى الجامعي للوالدين، كما اتضح من نتائج الاستبانة أن لمستوى تعليم الأم أثراً أقوى من ذلك الذي للأب، ولعل ذلك بسبب علاقة الأم المستمرة بالطالب في مثل هذه السن، كما ظهر هنا تباين بين الذكور والإناث، بحيث اتضح أن الإناث أكثر تأثراً بالأم، حيث وصل معامل الارتباط لمستوى تحصيل الأم التعليمي ومستويات تحصيل الإناث 0.46.

2 . نوعية البناء الاجتماعي والتحصيل الدراسي: إذا كان الوضع الاقتصادي الاجتماعي يشكل أحد الأوجه المهمة في الخلفية الأسرية، لا لذاته فقط، وإنما لتأثيره في الأوجه الأخرى، فإن البناء الأسري يعد من العوامل المهمة في تحديد تلك الخلفية الأسرية، فالعلاقات الأسرية الثابتة نسبياً، وما تقوم عليه من قواعد ومعايير، وتوزيع المكانات والسلطة، ودرجة التفاعل بين الأعضاء، وكيفيتها لعلها تشكل جميعها جانباً مهماً يفترض أن يكون له أثر في توجهات وسلوك أفراد الأسرة.

لقد تبين من نتائج الدراسة أن أهم مايميز هذا البناء في إقامة علاقة إيجابية بمستويات التحصيل الدراسي وجود الديمقراطية الذي يتيح الاتصال الحر المنظم، ويسمح للفرد، وخاصة الأبناء بالتعبير والمشاركة في حوار وقرارات الأسرة، كما تبين أن درجة وجود الوالدين واهتمامهما بالأمور الدراسية والحياتية للأبناء، وحرصهما على إجراء الحوار حول المسائل العامة، أو ما يشاهد الأبناء أو يقرأون - تشكل جميعها ظرفاً فعالاً في زيادة وعي الأبناء وحوافزهم نحو التحصيل، وقد اتضح من البيانات أن تعويد الأبناء على اتخاذ القرار، واحترام آرائهم، وتعويدهم تحمل المسؤولية، من الأمور التي تساعد في بناء شخصية مستقلة، وبالتالي قيام ظرف ينعكس إيجابيا على معدلات تحصيلهم الدراسي، (انظر جدول 3).

يتضح من الجدول (٣)، إضافة إلى ما سبق قوله، أن الأسرة التي تتصف بوجود نظام تسلطي، سواء كان على أساس سيطرة الأب أو الأم تهيىء ظرفاً سلبياً لتحصيل أبنائها الدراسي، ولعل مثل هذا الظرف ينعكس سلباً على أوجه أخرى من حياة الأبناء وبنائهم الشخصي. يمكننا القول هنا: إنه إذا كان النظام أمراً ضرورياً في بناء أية وحدة اجتماعية واستمرار وجودها وأدائها لوظائفها، فإن نوعية هذا النظام وخاصة من حيث توزيع السلطة، تصبح من العوامل المهمة في التأثير على توجهات وسلوك أفراده، فقد تبين أن اقتسام الوالدين السلطة، وتعويد الأبناء المشاركة في القرارات يتيح مناخاً صحياً، وأن استئثار أحدهما بالسلطة يثير

مشاكل نفسية واجتماعية في الأبناء وخاصة أن التسلط الأبوي، وهو الأعم حسب نتائج الدراسة، يحذف ويقلل من أهمية دور الأم في حياة أبنائها، وقد سبق أن ذكرنا الدور الذي يمكن أن تلعبه الأم في رفع حوافز الأبناء نحو التحصيل.

جدول رقم (3)

العلاقات الارتباطية بين مؤشرات البناء الأسري ومعدلات التحصيل الدراسي:

* مشاركة الأبوين في النشاط	0.46
* الاستقلالية	0.36
متابعة الوالدين للدراسة	0.43
سيطرة الأب	0.18-
سيطرة الأم	0.12-

* تم تعريف المشاركة هنا بمشاركة الأبوين أو أحدهما، أبناءهما في النشاط الترويحي: الألعاب في نطاق الأسرة، ومناقشة ما يشاهدون على التلفزيون، ومايقرأون في الصحف أو غيرها.

* عرفت الاستقلالية بدرجة السماح للأبناء باختيار أصدقائهم وهواياتهم وملابسهم.

ومن نتائج الدراسة هنا تبين أن لترتيب الطفل بين أبناء الأسرة علاقة ارتباطية متدنية بتحصيله الدراسي جاءت (0,16)، فقد اتضح، وخاصة في الأسر الكبيرة التي يزيد عدد أبنائها عن خمسة، أنه كلما تأخر ترتيب الطفل قلت فرصه في النجاح إلا في حالة تميز السابقين له، بحيث يصبح هؤلاء قدوة ونموذجاً للنجاح.

وإذا كان لنا أن نربط نتائج البناء الأسري والوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، لوجدنا أنه يصعب على الأسر التي يعمل فيها الأب مثلا ساعات طويلة في الأعمال اليدوية الشاقة أن يحقق مثل هذه البيئة، كذلك الأمر بالنسبة للوالدين اللذين لم يحصلا على مستوى تعليمي ثانوي على الأقل، فقد تبين من الدراسة ارتباط هذه المؤشرات بوجود جو أسري ديمقراطي، يقوم على وجود قنوات الاتصال، في إطار المشاركة القائمة على الاحترام المتبادل، وبهذا نرى العلاقة المتداخلة والممكنة بين هذين الوجهين من الخلفية الأسرية. (Morrish, 1974: 116-145; Swift, 1970: 182-199).

3 . التوجه القيمي والتحصيل الدراسي: أدى اختلاف النتائج الدراسية حول أثر الوضع الطبقي للأسرة وخاصة مايتعلق بالبيئة المادية، إلى محاولات دراسة جوانب جديدة مما يشكل مفهوم الخلفية الأسرية، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالنظام القيمي، وارتباطه بمستويات التحصيل الدراسي، وتبرز أهمية التوجه القيمي فيما تضعه الأسرة من قيمة على العلم والتعليم والإنجاز، وفيما تنقله من خلال التنشئة من تلك القيم إلى الأبناء، ولايقتصر دور التوجه القيمي على مايكتسب الأبناء من قيم ومعان لذاتها، بل يتعدى ذلك إلى مايرتبط بها من مستويات الطموح والتوقعات. ولقد سبق أن ذكرنا (في إشارة إلى دراسة روزن) ارتباط مستويات الطموح والتوقعات بالوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، كما تبين من هذه الدراسات أن مستويات الطموح والتوقع للوالدين تتسرب للأبناء مما يؤثر إيجاباً أو سلباً في حوافزهم خاصة، وبمستويات توقعاتهم وطموحاتهم عامة، لذلك فقد اخترنا هنا ثلاثة متغيرات هي: القيمة التي يضعها الوالدن على الإنجاز، ثم توقعات الوالدين وطموحاتهما لأبنائهما.

. جدول رقم (4)

العلاقات الارتباطية بين القيمة التي يضعها الوالدان على الإنجاز ومستويات الطموح والتوقع لديهما ومعدلات التحصيل لدى الأبناء (عدد 200).

القيمة على الانجاز	0.66
توقعات الوالدين للتحصيل	0.64
طموحات الوالدين	0.61

يتضح من الجدول السابق الدور الأهم الذي يرتبط بمؤشرات النظام القيمي، ومايتولد عنه ولو جزئيات من توقعات وطموحات في أداء الطالب، ولقد أدى ازدياد أهمية الدور الذي يلعبه التعليم في حياتنا المعاصرة مجتمعات وأفراداً، إلى ازدياد اهتمام الناس بالتعليم، وخاصة أنه أصبح أوسع وأفضل الطرق إلى تحسين أوضاع الأفراد ومكاناتهم، أي انه أصبح الوسيلة الأكثر أهمية للحراك الاجتماعي، أدت هذه الأوضاع إلى ارتفاع قيمة العلم والتعليم، مما أدى إلى اهتمام الأسرة بالإنجاز والتحصيل الدراسي، وارتبط هذا الوضع عامة بمستويات توقعات وطموحات الوالدين

لأبنائهما الأمر الذي يؤثر في مستويات طموحات الأبناء وتوقعاتهم، وبالتالي في معدلات تحصيلم الدراسي، فالعامل الذي حرم فرص التعليم يريد أن يعوض ذلك في أبنائه، والذين حصلوا على جانب من التعليم يريدون لأبنائهم أن يتوصلوا إلى مستويات أفضل، هذا علماً بأن وضع الأسرة الاقتصادي الاجتماعي يؤثر على مستوى تلك التوقعات والطموحات(Klukholn & Stvodfbeck ,1961: 4-17).

4 . البيئة الثقافية للأسرة والتحصيل الدراسي. اخترنا أن نفرد للنظام القيمي، برغم كونه أحد مكونات البيئة الثقافية، جزءاً خاصاً، لما نعتقد من أهميته. وترتبط البيئة الثقافية للأسرة، كما ظهر من نتائج الدراسة بالمستوى التعليمي للوالدين، وخاصة إذا اقترن هذا بقيام اتصال تفاعلي مع الأبناء في النشاطات الثقافية. تتفق هذه النتائج مع ما أكده فراسر، حيث وجد أن مستوى تعليم الوالدين، وعادات القراءة لديهما، وتوافر مصادر المعرفة في البيت كالمكتبة . كلها عوامل ترتبط بعلاقات موجبة بمعدلات التحصيل الدراسي للأبناء (الطحان، 1978 :505)، وإذا كان دخل الأسرة يلعب دوراً أكثر تواضعاً في ذلك من غيره من المتغيرات الأخرى، فقد اتضح من نتائج هذه الدراسة، إن أثره لايقتصر على ذاته، وإنما يمتد إلى ما يمكن أن يؤثر في تهيئة بيئة ثقافية تعليمية، إن هذه العلاقات المتداخلة بين مؤشرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي والبناء الأسري من جهة، والبيئة الثقافية من جهة أخرى لدليل على ترابط هذه العوامل على أنها جزء من الخلفية الأسرية.

لقد حاولنا هنا تحديد البيئة الثقافية، علاوة على عادات القراءة لدى الوالدين، بدرجة حرص الأسرة على توفير المصادر الثقافية للأبناء ممثلة في الكتب والمجلات والألعاب، إضافة إلى اهتمام الوالدين بلغة الطفل من خلال محاولة إثرائها وتقويمها.

جدول رقم (5)

العلاقات الارتباط بين مؤشرات البيئة الثقافية والتحصيل الدراسي (عدد 200)

توافر المصادر المكتوبة	0.62
توافر الألعاب التربوية	0.44
الإنماء اللغوي	0.64
عادات القراءة للوالدين	0.66

يبين هذا الجدول أهمية سلوك الوالدين بالنسبة للأبناء، ويظهر هنا أن الوالدين اللذين يمارسان القراءة، أو على الأقل أحدهما، يصبحان مثلاً وقدوة فعلية لأبنائهما، مما يكسب الأبناء عادة القراءة، يضاف إلى هذا توافر مصادر المعرفة والثقافة من كتب ومجلات وألعاب تربوية، حيث تشكل هذه جميعا جوانب مهمة من البيئة الثقافية المتاحة للأبناء، أما الإنماء اللغوي من حيث اهتمام الأسرة بإثراء الطفل بالمفردات الصحيحية، وتصحيح لغته، فإنها تساعد الطفل على تعرف أدق ببيئته وما يحبط به، وتسهل عليه عملية التعلم في المدرسة(Lawton, 1970: 56-68)، الأمر الذي ينعكس على تحصيله الدراسي، كما هو واضح من الجدول السابق.

بعد هذا التناول لمكونات الخلفية الأسرية كل على انفراد، كان لابد لنا من كشف العلاقات الارتباطية المركبة بين بعض مؤشرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي والبناء الأسري والتوجه القيمي والبيئة الثقافية، ولقد تبين من هذه العلاقات أهمية دخل الأسرة في التحصيل الدراسي عند ربطه أولاً بتوقعات الوالدين، ثم بتوفير بيئة ثقافية، وقد كانت النتيجة 0,38 و 0,46 على التوالي. كذلك الأمر بالنسبة لحصيلة المستوى التعليمي للوالدين وتوقعاتهم، والبيئة الثقافية، حيث كانت النتائج 0,52 و 0,55، كما ارتبط المستوى التعليمي بدرجة مشاركة الأبوين نشاطات الأبناء (0,58) وكانت نتيجة جمعهما في علاقتهما الارتباطية بالتحصيل الدراسي 0,61 لقد تبين نتيجة محاولة اكتشاف العلاقات الارتباطية المركبة، أنه برغم أهمية معرفة دور المؤشر منفرداً، فإنه من المهم معرفة دوره في علاقته بالمؤشرات الأخرى ضمن المفهوم العام الذي يجمعها، وهو في هذه الحالة الخلفية الأسرية عامة، كما تم على هذا الأساس التركيبي حساب العلاقات الارتباطية لكل من مؤشرات كل من العوامل الرئيسة لهذا المفهوم، والتحصيل الدراسي، فكانت جميعها علاقات إيجابية وإن كانت متفاوتة، مما يسمح بالقول: إن للخلفية الأسرية أثراً في معدلات التحصيل الدراسي للطالب.

جدول رقم (6)

الوضع الاجتماعي الاقتصادي	0.36
البناء الأسري	0.42
التوجه القيمي	0.65
البيئة الثقافية	0.64

الخلاصة

يتضح من نتائج هذه الدراسة، كما تم عرضها أنه يمكن القول إن هناك علاقة ارتباطية بين الخلفية الأسرية ومعدلات التحصيل العلمي للأبناء، وقد توصلنا إلى هذه النتيجة من خلال التدرج من نتائج العناصر المكونة لمفهوم الخلفية الأسرية، كما تم تعرُّف أهمية كل من المتغيرات والعوامل التي تم تحديدها في تعريف تلك الخلفية، وقد ظهر أن المتغيرات والعوامل التي ترتبط بالمستوى المعرفي والثقافي للأسرة تلعب دوراً أقوى من تلك التي تعبر عن المستوى المادي للأسرة في التأثير في رفع معدلات التحصيل الدراسي أو خفضها، وبرغم هذا التفاوت الظاهر فان التداخل الوظيفي لكل من هذين النوعين، وما تقوم به الحالة المادية من تهيئة البيئة الأكثر مساعدة على التحصيل، يترك مجالا للقول إن العلاقات الارتباطية التي تم ذكرها لاتعبر بدقة عن واقع العلاقات المعقدة، وإنما يمكن أن تفهم على أنها مجرد مؤشر كمي يمكن الاستدلال به على اتجاه وقوة العلاقة.

وقد برز من خلال الدراسة أهمية نوعية العلاقات بين أعضاء الأسرة، وخاصة تلك القائمة بين الوالدين والأبناء، فقد تبين أهمية وجود خطوط اتصال دائمة، قائمة في جو ديمقراطي تجعل من الأسرة وحدة اجتماعية يستطيع الأولاد الرجوع إليها دون تخوف، وتساعد في بناء شخصياتهم من خلال توحيد الاتجاهات والسلوك المناسب، ومن العوامل المهمة في هذا المجال مايتعلق بأنماط التنشئة التي يجب أن تقوم على أساس الاحترام، مع الجو الحازم الذي لايقهر، وإنما ينمي الاستقلالية والاعتماد على الذات، كما أن المشاركة في المسائل الفكرية والعامة يساعد في قيام مواطن واع لما يحيط به قادر على تفهمه، ويرتبط بهذا المسألة اللغوية وتنميتها من خلال فرص التعبير والتقويم اللغوي، فمساعدة البيت في إكساب الأبناء اللغة الصحيحة، والمفردات والتراكيب اللازمة من الأمور التي تساعد الطالب الى التكيف السريع مع بيئة المدرسة الرسمية واستيعاب موضوعات الدراسة بسهولة أكبر.

وتلعب القيم دوراً مهماً في حياة المجتمعات والجماعات لما لها من أثر في الاتجاهات الشخصية، وسلوك الأفراد، وقد تبين أن أثرها يمتد إلى مفهوم العلم والعملية التعليمية، فما يتوقعه الناس من المتعلم يعتمد على معنى العلم لديهم. ولعل القول إن العلم في الصدور، وإن المتعلم هو الذي يتذكر ويحفظ، قد دفع بمفهوم النقل على أنه أساس العملية التعليمية. إن الأهل الذين يركزون على الجانب المتعلق بالذاكرة، ووسائل الإعلام من خلال برامج الطلبة وغيرها التي تدعم هذا الاتجاه

ساعدت على تقليص مفهوم العلم في الحفظ والنقل. كما ساعدت على أن تتجه العملية التعليمية إلى ذلك، فأصبح ما نقيسه من معدلات التحصيل يقيس ويعكس هذا الجانب أكثر من غيره. وإذا كان القول هنا بوجود علاقة بين الخلفية الأسرية ومعدلات التحصيل العلمي فإنه لابد من القول أيضاً: إن هذه العلاقة ذات طبيعة دينامية متغيرة، فما كان يصح من قول في هذه العلاقة ربما لايقوم الآن، وما يصبح الآن يمكن أن يتبدل غدا، إن تبدل الظروف العامة وخاصة التي تتم فيها هذه العلاقة تؤثر في تبدل هذه العلاقة من حيث قوتها واتجاهاتها. فالبناء الاقتصادي ونوعيته ونموه أو ركوده يوفر أعمالاً ومهناً تتطلب نوعية من التعليم، لذلك نجد علاقة بين سوق العمل وتوجهات المتعلمين للتخصصات المختلفة، مما يخلق جواً من المنافسة، كذلك قد أدى تبدل الدور الذي تقوم به الدولة، وخاصة في توفير الخدمات العامة ومنها التعليم إلى ردم الهوة في تفاوت الفرص التي كانت قائمة سابقاً بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته. لقد أدى تحمل الدولة، كما هو الحال في الكويت، إلى توفير الفرص لجميع المواطنين، ليس لإكمال المرحلة الإلزامية فقط، وإنما بما تهيئُه الدولة، من فرص للاستمرار إلى المراحل العليا. لقد أصبح دور الدولة مهماً في تحقيق مفهوم تكافؤ الفرص على الأقل نسبياً. وينسحب القول على الحالة الثقافية والفكرية العامة، حيث يؤدي تغير هذه الجوانب إلى التأثير في نوعية العلاقة بين الخلفية الأسرية ومعدلات التحصيل الدراسي، ولعل هذه الطبيعة الدينامية المتغيرة تستوجب ضرورة متابعة دراسة هذه العلاقات مستقبلا.

الهوامش

(1) من وظائف الجماعة المرجعية أنها تشكل الإطار المرجعي لحكم الفرد على موقف أو فعل من خلال مقارنة نفسه بمن يعدهم مساوين له في حال كونهم أعضاء مثله في الجماعة نفسها.

(2) جميع المفاهيم الواردة هنا في المقدمة النظرية قد تم تعريفها في الجزء الخاص بالمنهجية.

(3) جميع العلاقات الارتباطية في هذه الدراسة قد تم اختيارها بمستوى دلالة a(0,05)، ومعامل الارتباط المستعمل هنا بسيط (بيرسون).

المصادر العربية

إبراهيم عثمان

1989 الأصول في علم الاجتماع، ط 2، الكويت، مؤسسة الكميل.

بلقاسم بن سالم والحبيب بن عمار

1977 أثر الوضع الاقتصادي الاجتماعي للعائلة في التحاق التلاميذ بالتعليم الثانوي. تونس.

خالد الطحان

1978 «دراسة حول بعض العوامل التي تساهم في التحصيل الدراسي ودور الأسرة»، مجلة المعلم العربي، السنة 31، عدد ، تموز 7، 503-508.

عبد الله الرشدان

1976 «الأثر الاقتصادي للتعليم في الأردن»، الأردن، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة) .

صالح ذياب الهندي

1978 «أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحصيلية في تسرب الطلاب في المرحلة الإلزامية» الأردن، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة).

نازك قيشان

1981 اثر العوامل الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في تحصيل طلبة الثاني الثانوي الأدبي في مادة اللغة العربية، الجامعة الأردنية، كلية التربية.

محمد فرج الصالحي

1982 «العلاقة بين متغيرات مستوى الطموح والتحصيل والمستوى الاقتصادي الاجتماعي عند طلبة المرحلة الثانوية في الأردن» رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

المصادر الأجنبية

Banks Olive,

1968 The Sociology of Education (London: B.T. Batsford Ltd.).

Douglas, J.W.B.

1964 The Home and the School (London: Mac Gibbon & Kee).

Craft, Maurice.

1974 "Talent, Family Values & Education" #pp. 43-68, in John Eggleston, ed., Contemporary research in the Sociology of Education (London: Methuen).

Floud, Jean,

1974 "Reserves of ability" #pp. 27-32, In John Eggleston, (ed)., Contemporary Research in the Sociology of Education (London: Mehuen).

Klukholn, F.A. & Strodtbeck, F.L.

1961 Variations In Value Orientation, Chicago, Row-Peterson.

Lawton

1970 "Culture, Language and Education Ability" pp. 56, in D.F. Swift. Basic Readings in the Sociology, of Education, London Routledge & Kegan Paul.

Marjoribanks, K.M.

1974 "Home environment and mental abilities," #pp. 68-77, in John Eggleston, (ed). . Contemporary research in the Sociology of education(London: Mathueh).

Morrish, Ivor,

1974 The Sociology of Education, London, Ruskin House.

Rosen, B.C.

1968 "The Achievement Syndrome" A Psycho-Cultural Dimension of Social Stratification" in Olive Banks. The Sociology of education. London: B.T. Bostford Ltd.

Scimecca, Joseph

1979 Education and Society (New York: Holt, Renehard & Winston).

Shor, Ira

1980 Critical Teaching & Everyday Life, (Boston, South End Press,).

Stanfell, J.D.

1973 "Sociology of Education" (Cambridge: University of Harvard, Vol. 46 (4))# 480-488.

Swift D.F.

1970 Basic Readings in the Sociology of Education, London, Routledge & Kegan Paul.

———

1967 "Social class and achievment motivation". Education Research; VIII (2): 87-93.

Turner, R.

1964 The Social Context of Ambition (San Francisco: Chandler).

استلام البحث أكتوبر 1989

اجازة البحث مايو 1990

تحليل النظم في علم السياسة

عبد الغفار رشاد محمد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمة

هدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على تحليل النظم، ومضمون هذا التحليل ومفاهيمه وافتراضاته، والتطورات والمسارات التي تطور خلالها، وكيف وصل إلى مرحلة تميزت بإسهامات قدّمها ديفيد إيستون، وبعض المفكرين الآخرين في علم السياسة. تُقَدِّم الدراسة رؤية انتقادية لتحليل النظم، فعلى الرغم من أهمية مساهمات إيستون وغيره من مفكرين ساهموا في هذا الإطار لتحليل النظم، فقد صادفت هذه المساهمات محاولات متباينة لتقويمها، وتقدير أهميتها، وأحيانا لاعتراضها وانتقادها، وتركز الدراسة على أهم هذه الانتقادات والاعتراضات، وكيف أدَّت إلى نتائج لها أهميتها، سواء من حيث تعديل النماذج الرئيسية، نموذج إيستون أساسا، أو من خلال ماقادت إليه تلك الانتقادات من محاولات وجهود لبناء نماذج جديدة تقدم منها الدراسة محاولة وليم متشل، لبناء نموذج للتبادل، وللنظام السياسي، مستمد أساسا من التحليل الاقتصادي للأسواق. لذلك يتضمن هذا البحث، بالتحليل تقويماً لمحاولة إيستون التي اهتم فيها بما أسماه «نظرية سببية» لبحث وتوضيح العلاقة بين الوقائع السياسية (Deves & Lewis, 1971: 16 - 17) وهذا التحليل يفرض الإلمام بمحاولات إيستون المبكرة، وكيف تطورت إلى مرحلة جديدة، تبلورت فيها فئات مترابطة منطقياً، وإضافات جاءت في إطار وعيه لما أحاط بمحاولته المبكرة من انتقادات واعتراضات، وإن لم يتغير إطاره العام.

كما يستند تقويم جهود إيستون إلى محورين: **أولهما** - يتناول أهم الأصول الفكرية التي استمد منها إطاره التحليلي، **وثانيهما** - يعالج أهم الانتقادات التي واجهت هذا الإطار ذاته.

تحليل النظم عند ديفيد إيستون:

يعتقد ديفيد إيستون أن الحياة السياسية تشكل «نظاماً سياسياً ملموساً» وهو جانب من النظام الاجتماعي العام (Easton, 1953: 97). وقد اتجهت جهود إيستون لبناء نظرية سياسية موجهة وجهة أمبيريقية،[1]، وبدأ إيستون جهوده هذه في مطلع الخمسينات بكتابه «النظام السياسي» ثم تطورت جهوده في النصف الثاني من عقد الستينات لتطوير هذه النظرية من خلال وضع عدد من المفاهيم الرئيسية، ومحاولة صياغتها، على أمل أن تصبح ممكنة التطبيق «أمبيريقيا[2]»، وقد استهل إيستون جهوده بالافتراضات الآتية:

أولاً: إن البحث الأمبيريقي بهدف المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها يتطلب في النهاية بناء هيكل أو جسد لنظرية نظامية، ويتطلب التعميم، فالمعرفة العلمية هي معرفة نظرية تستند إلى حقائق، لكن الحقائق وحدها لاتفسر الحوادث، إذ لابُدَّ من أن تنظم بطريقة ما، وتنظيم الحقائق وربطها معا في إطار علم السياسة، يساهم في تصور إيستون في إصلاح المجتمع من خلال تطبيق المعرفة.

ثانياً: إن دارسي الحياة السياسية يجب أن ينظروا إلى النظام السياسي على أنه كُل، وليس التركيز على حلول لمشكلات خاصة، والنظرية يجب أن ترتبط بالمعرفة الموثوقة، التي يمكن الاعتماد عليها، والبيانات الأمبيريقية، والنظرية بلا حقائق قد تكون موجهة، لكن الوجهة لاتكون في الاتجاه الصحيح، أي إن مغزى النظرية قد يتلاشى، وقيمة الحقائق قد تنتهي.

ثالثاً: إن دراسة النظام السياسي تستند إلى نوعين من البيانات: أولهما: البيانات السيكولوجية التي تتعلق بالشخصيات والدوافع. وثانيهما: بيانات موقف معين يشير إلى النشاط الذي تصوغه وتشكله التأثيرات البيئية، وهي التأثيرات التي مصدرها البيئة المادية والجغرافية، والبيئة الاجتماعية بمكوناتها المختلفة.

رابعاً: قد تُوصَفُ الحياة السياسية بأنها غير متوازنة، وعدم التوازن لايعني فقط التغير أو الصراع، وإنما الاتجاه المضاد للتوازن، فالتوازن إذن مفهوم في عقل الباحث، يساهم في فهم العالم الامبيريقي، بمعنى أن العقل يتصور نتيجة ما قد

يكون، وهذه النتيجة قد تتعارض مع مايحدث فعلا في الواقع العملي، والاختلاف بين الحالتين يمكن تفسيره وتوضيحه.

لقد تضمنت معالجة إيستون صياغة لإطار نظريٍّ عام، فَرَكَّز على النظام جميعه وليس على أجزاء منه، وكان على وعي بالتأثيرات البيئية على النظام، وأدرك الفروق بين حياة سياسية في حالة توازن، وحياة في حالة اختلال التوازن (Easton, 1953)، وقد رفض إيستون مفهوم الدولة، بالنظر إلى الاختلاف والاضطراب في المعاني التي يثيرها هذا المفهوم، فالنظام بالنسبة له يسمح بتحديد المفاهيم النظرية بوضوح، والقوة تُفْهَمُ باعتبارها واحدة من مفاهيم عديدة ذات مغزى، تفيد في دراسة الحياة السياسية، والقوة ترتبط بصياغة وتنفيذ سياسة السلطة في المجتمع، وتعتمد القوة على التأثير الذي يخضع له الآخرون، وضبط ورقابة القنوات والطرق التي من خلالها تُتخَذ القرارات المحددة للسياسة وتُنَفَّذ فإن السياسة تتكون من ذلك النسيج الذي تشكله القرارات والتصرفات، التي توزع القيم (Easton, 1953: 129- 134).

تمثل مفاهيم: القوة أو السلطة، وصنع القرارات أو السياسات، أهمية جوهرية في تحليل إيستون للحياة السياسية كتوزيع سلطوي للقيم (chilcote, 1981: 147). يقول إيستون: «إن الخطوة الأولى في طريق اكتشاف بؤرة، ومركز الدراسة أو البحث السياسي هي ضرورة البحث عن معنى المفاهيم الثلاثة: السياسة أو القرار المتخذ، السلطة والمجتمع» (Easton, 1953: 129). فالمجتمع في رأي إيستون، ومايضمه من أبنية وعمليات، تحدد المراكز الاجتماعية، والأدوار التي يضطلع بها أعضاء هذا المجتمع، وتوفر لهم امكانية تحقيق منافع محددة أو مكافآت وقيم، لاتكون متاحة للآخرين. فالمراكز والأوضاع والادوار الاقتصادية مثلا توفر لأصحابها قيما ومنافع اقتصادية، من عمليات الانتاج والتبادل، وبالمثل فإن المؤسسات التعليمية والدينية والطبقية وغيرها تساعد على توزيع قيم ومزايا ومنافع أخرى، تكون متاحة، على نحو غير متساو أو متكافىء، في المجتمع، وكل مجموعة من المؤسسات تساعد بطريقة أو بأخرى من طرق توزيع القيم في المجتمع، وعلم السياسة، والبحث السياسي يعد، بحثاً متميزاً، وتميزه في رأي إيستون يرجع إلى أنه يتناول هذا التوزيع للقيم، عندما يكون سلطويا، أي عندما يجب أن يتم أو يطاع، وذلك وفق أسس سيكولوجية وأخلاقية (Easton, 1953: 131-132). قد يكون مصدر هذه الطاعة أو القبول هو الخوف من النتائج المترتبة على المخالفة، كما قد يكمن

هذا المصدر في العادات والتقاليد، أو الرغبة في التماثل، أو قد تفرض (هيراركية) القيم وتدرجها أولوية لمتطلبات حفظ واحترام النظام الدستوري، بحيث تسبق أي متطلبات تستلزمها اتباع سياسة ما، أو قرار ما، وعدم مخالفتها (Easton, 1953: 133).

ونظرا إلى الحاجة لنظرية نظامية، فقد حدد ايستون بعض سمات للنظام السياسي، وذلك في سياق محاولته في اتجاه نظرية سياسية عامة، ومن أهم هذه السمات والخصائص العامة للنظام السياسي التي ناقشها إيستون:

أولاً: خصائص تتعلق بتحديد النظام، ومكوناته، والعلاقات بينها، في شكل وحدات، وحدود، ومدخلات ومخرجات، وتمايز داخل النظام، وتكامل داخله (Chilcote, 1981: 147).

ثانياً: من المفترض أن النُّظُم ذات طبيعة تكيفية، أو مرنة، فالنُّظُم يجب أن تمتلك القدرة على الاستجابة للتوترات، والاضطرابات، ومن ثَمّ تتكيف مع الظروف التي تحيط بها، ومع المؤثرات البيئية، وقد تقع النُّظُم تحت تأثير ضغوط متغيرات جوهرية، وتأثيرات تتجاوز الإطار الذي تَوَقَّعُه الباحث مسبقا.

ثالثاً: قد تمتلك النُّظُم عمليات للحياة، بمعنى الوظائف الاساسية، لكنها قد تكون غير قابلة للاكتشاف، أو للتعرف عليها أمبيريقيا، وبدون هذه الوظائف الأساسية ربما لايكون بإمكان النظام أن يستمر على قيد الحياة، إلى جانب طرق الاستجابة والتكيف التي من خلالها تتم إدارة النظام وبقاؤه.

رابعاً: تضم النظم وحدات أو عناصر تمثلها التصرفات أو الأفعال السياسية، ويقوم بهذه التصرفات أو السلوكيات السياسية أعضاء النظام، ويفترض إيستون أن مفهوم أعضاء النظام، على الرغم من أنه لم يقل ذلك صراحة، يشير إلى مجموعة معينة يمكن تحديدها من الأفراد الذين ينجزون أفعالا أو تصرفات سياسية (Holt & Richardson, 1970: 42).

ويؤكد إيستون ضرورة الاهتمام مبدئيا بمجموعة فرعية من هؤلاء الأعضاء، وهي السلطات، لأن النظم يجب ـ لكي تجعل الحركة الجماعية ممكنة ـ أن تمتلك مثل هذه السلطات.

خامساً: وهذا يقود إلى المخرجات السياسية، والتي تشير في مفهوم إيستون إلى القرارات أو تصرفات السلطات وسياستها المتخذة، كما قد تشير المخرجات

عنده إلى توزيع السلطة للقيم.

وتمثل المؤثرات البيئية أهمية تحليلية خاصة في كتابات إيستون، لكنه اعتبر أن من الممكن تبسيط مهمة تحليل أثر البيئة من خلال تركيز الانتباه على أنواع معينة من المدخلات التي يمكن استخدامها مؤشرات لأهم المؤثرات، وما تساهم به من ضغوط عبر الحدود في النظم السياسية.

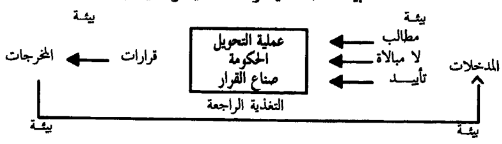
وركز على نوعين رئيسيين من هذه المدخلات هما: المطالب والتأييد، ومن خلال هذين النوعين من المدخلات فإن أنشطةً واسعةً في البيئة يمكن أن تتخذ قنواتها في التأثير في الحياة السياسية، ومن ثَمّ تعد مؤشرات رئيسية للطريقة التي بوساطتها تعدل الظروف والمؤثرات البيئية، وتصوغ عمليات النظام السياسي (Holt & Richardson, 1970: 42-43).

تطور مساهمات إيستون:

أشارت كتابات إيستون المبكرة إلى أهمية مايحققه علم السياسة، إذا أُمكن استخلاص التعميمات التي تتجاوز خبرة أي نظام سياسي بمفرده، أو أية نظم سياسية تنتمي إلى الحضارة أو الثقافة نفسها، بمعنى ضرورة التوجه المنهجي الذي يكفل الدراسة المقارنة للمؤسسات السياسية وتعرّف الطريقة التي من خلالها يمكن معرفة كيفية قيام تلك المؤسسات بإنجاز المهام نفسها في ظل الظروف المختلفة لكل نظام سياسي، لذلك أكد إيستون على أهمية اكتشاف المهام المتشابهة، أو المحددة، في كل نظام سياسي، معاصر أو تاريخي، في سبيل تطوير علم السياسة (Holt & Richardson, 1970: 41-42).

لقد اعتبر إيستون أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظاماً للسلوك، وهذا النظام السياسي لايمكن فصله أو عزله عن النظام الاجتماعي الشامل، وهكذا يمكن التمييز بين المتغيرات الجوهرية داخل النظام، خصوصا تلك المتعلقة بتوزيع القيم وتواتر الإذعان أو الطاعة، والمتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام، والمخرجات الناتجة عن النظام.

ويوضح الشكل (1) هذه السمات، وقد أصبح مألوفا ومتداولا لدى أغلب باحثي العلوم السياسية.



شكل رقم (1) يوضح نموذج إيستون للنظام السياسي

المصدر: (Michael G. Roskin et al., 1988 :22).

وهذا الشكل يفترض، تحليلياً، فصل الحياة السياسية عن الجوانب الأخرى في المجتمع، والتي أسماها إيستون البيئة، وهذا الفصل يتم من خلال حدود تبيّن أين ينتهي النظام وأين يبدأ، وتكون المدخلات في شكل مؤثرات على النظام، وتنشأ من البيئة، أو من النظام ذاته، فالمطالب تنشأ داخليا أو خارجياً، وتصبح قضايا يكون أعضاء النظام مُعَدِّين للتعامل مع مفرداتها ومناقشتها، من خلال القنوات المُعْتَرَف بها في النظام، ويمثل التأييد توجهات لتطوير وبقاء النظام السياسي، وتنطلق المخرجات من النظام على شكل قرارات أو أفعال وتصرفات، وهذه المخرجات تؤثر في التغذية المرتدة عبر البيئة، والتي تؤثر بدورها في إشباع المطالب، وتولد بذلك تأييدا للنظام، وقد تكون النتائج عكسية بمعنى تصاعد وظهور مطالب جديدة، أو عدم التأييد للنظام. وقد تطورت أفكار إيستون، فبدأت كتاباته منذ 1965 توضح مجموعة مترابطة منطقياً من المقولات تحمل طابعاً أمبيريقياً، تجعل من الممكن تحليل الحياة السياسية على أنه نظام للسلوك، فجاءت محاولة إيستون لإعادة صياغة أفكاره السابقة في شكلٍ جديد، تضمن مقولات وافتراضات سبق له أن تناولها في محاولاته المبكرة السابقة، وارتبطت بالنظام والبيئة والاستجابة والتغذية المرتدة.

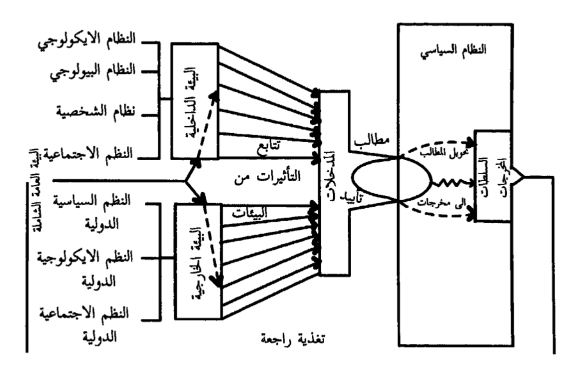
فالمجتمع باعتباره النظام الذي يضم كل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى، وغيرها من نظم يعد أكثر النظم شمولا، والنظام السياسي يتضمن مجموعة التفاعلات التي مصدرها السلوك الاجتماعي بشكل عام. في شكله الشامل، والذي من خلاله يتم توزيع القيم عن طريق السلطة، على المجتمع، وأشار إيستون إلى النظم المفتوحة والنظم المغلقة، واعتقد أن الحياة السياسية تمثل أشكالا للنظم المفتوحة، بمعنى انفتاحها لتأثيرات من البيئة، والحدود هي التي

تفصل وتميز النظام السياسي عن النظم الأخرى، وتحدد ماتتضمنه المعالجة، ومايجري استبعاده منها.

وقد سمحت هذه المفاهيم لإيستون بدراسة العلاقات بين النظام السياسي والبيئة، وما تتضمنه تلك البيئة من عناصر داخلية وأخرى خارجية، فالبيئة تتضمن عناصر داخلية تشير إلى تلك التي تقع خارج حدود النظام السياسي، لكنها داخل المجتمع، وقد تكون ايكولوجية بمعنى البيئة الفيزيقية وغير البشرية، أو تكون بيولوجية، أي تتعلق بأفراد المجتمع الإنساني في تكوينهم العضوي، وبالشخصية والتكوين السيكولوجي، وبالبناء الاجتماعي والثقافي، والنظم الاقتصادية والديموغرافية، أما العناصر الخارجية فإنها تشير إلى جانب البيئة الذي يقع خارج المجتمع، الذي يُعَدُّ النظام السياسي نظاماً فرعياً به، وهذه البيئة قد تطرح نتائج وتأثيرات مهمة على بقاء النظام السياسي واستمراريته، أو تغييره وتبديله.

وتتضمن البيئة الدولية على سبيل المثال، وفق ما أورده إيستون، نُظُماً ايكولوجية دولية، ونظماً اجتماعية دولية، ونظماً سياسية دولية، والنظم الفرعية للنظام السياسي الدولي تتضمن نظماً سياسية قومية، والأمم المتحدة، وقد يمكن إضافة التكتلات الدولية المختلفة إليها، بينما تتضمن النظم الاجتماعية أبنية وعلاقات وقيماً وثقافات، وتشير النظم الايكولوجية إلى متغيرات جغرافية ومناخية وغيرها.. وقد تحول اهتمام إيستون إلى تحليل ديناميات النظم، وبقائها أو استمراريتها، فأكد أن النظام السياسي يبقى ويصمد في وجه التغير، لأن النظم السياسية ليست عزلاء بلا دفاعات في مواجهة الضغوط، واعتبر أن مصادر التغير وضروراته قد تأتي من اتجاهين: أولهما: من البيئة الداخلية، أي من داخل المجتمع، وثانيهما: من البيئة الخارجية أي من خارج المجتمع، ولعل إيستون قد تأثر بكتابات تلكوت برسونز التي أشارت إلى مثل هذا التغير. والحقيقة أن برسونز قد حاول معالجة بعض أوجه العملية السياسية، والتي تشمل في رأيه ثلاثة أوجه: أولها: ضرورة استمرار نوع من الاستقرار للنظام السياسي في مواجهة التغيرات في بيئة النظام، أو مايسميه برسونز بالتتابع الدائري، وهو مايفرض على القيادة معرفة دقيقة بالظروف البيئية، والموقف الذي يرتبط بحركة النظام، وتحقق «ميكانيزمات» للتوازن، وبدون ذلك يتعرض النظام لاحتمالات عدم الاستقرار، وثانيها: النمو: وترتبط مشكلة النمو بمطامح لتوسيع مقدرة القوة للنظام بدرجة قد تتجاوز إمكانات الموارد المحلية. وثالثها: التغير البنائي، أو المؤسسي، في المكونات البنائية للنظام

السياسي، ويتناول برسونز مشكلات التغير تحليليا، والتي تساهم في تحقيق تقدم جذري، وليس مجرد تطور (Parsons, 1966: 96-103)، وتتضمن هذه الأوجه الثلاثة في رأي برسونز توسعاً كبيراً للعوامل الفاعلة في «عمليات» النظام السياسي فالنظام السياسي إذن، وفق ماذهب إليه إيستون، يتأثر بما يحدث في البيئات الداخلية والخارجية، وقد استطاع إيستون أن يفترض نموذجا لاستجابة ديناميكية للنظام السياسي، كما يصوره الشكل رقم (2).



شكل رقم (2) يوضح نموذجا متتابعا للنظام السياسي وفق ديفيد إيستون.

المصدر : (Ronald H. chilcote, 1981 :149).

لقد اهتم إيستون بتحديد المفاهيم، ثم كانت خطوته التالية مناقشة النظرية العامة، فاستمر ينظر إلى الحياة السياسية باعتبارها نظاماً مفتوحاً يخضع لضغوط وتأثيرات من مختلف الظروف البيئية. والنظام عندما تهدده تلك الضغوط، يميل إلى الصمود في مواجهتها والبقاء، لذلك حاول إيستون أن يُنَقِّب عن الأسباب التي تفسر صمود وبقاء النظام السياسي في وجه الأزمات المتكررة والمستمرة، لتحقيق مهمة أساسية في طرح بعض تعميمات تمكنه من عملية بناء نظرية عامة. لكن إيستون بدأ يدرك أن خطواته لم تحقق الهدف النهائي، بمعنى نظرية كاملة محكمة، وأن

التوقيت بالنسبة لتحقق هذا الهدف لم يأت بعد، لكنه نجح في تقدير الكثير من الكتاب في صياغة إطار نظري واسع يستند إلى عدد من المفاهيم، وكان الهدف أن يصل أساساً إلى بحث أمبيريقي، فركز على عدد من المقولات أو العناصر الأساسية في التحليل وحلل بإسهاب المدخلات المطالب، وتحول إلى المدخلات التأييد، وحدد استجابات الضغط الواقع على النظام، وناقش المخرجات تفصيلاً، باعتبارها عوامل تنظيم وتناسق لتأييد معيّن، وبرغم ذلك فإن نظرته الأساسية ظلت دون تعديلات جوهرية[3].

تقويم وانتقادات:

تمثل أفكار ديفيد إيستون أهمية أصبح معها من غير الممكن مناقشة نظرية النظم في السياسة المقارنة مناقشة كاملة، بدون إشارة من نوع ما، إلى هذه الأفكار[4]. لقد حاول إيستون صياغة نظرية نظامية تربط أفكاره بكل العلوم الاجتماعية (Chilcote, 1981: 150)، وأشار إلى أن تحليل النظم قد حقق انتشاراً وتداولاً في كل العلوم الطبيعية والبيولوجية، وأيضاً الاجتماعية، وأكد أهمية تبلور «النظم» على أنها بؤرة محتملة للتحليل، واعتبر أن تحليل النظم العام «ربما كان جهدا أكثر طموحا من نظرية الفعل أو الحركة» لكي تتجه العلوم الاجتماعية إلى نوع من الإطار العام (Easton, 1971: 102) ومع ذلك فإن كتابات إيستون انطلقت مبدئياً من علم السياسة ذاته، وقد أشار إيستون إلى أن كتاباته قد تأثرت بأعمال وكتابات هارولد لاسويل وجورج كاتلن وشارلز مريم، ويؤكد مكنزي أنه لايوجد نظرية لإيستون، على النحو الذي توجد به نظرية مثلا لتلكوت برسونز، لأن إيستون إنما تناول بالتفسير والتعديل تيارا من الفكر في العلوم الاجتماعية تطور بشكل قوي لنحو أربعين عاما (Machenzie, 1967: 96).

وقد رَكّز إيستون على بناء نظرية سياسية ـ في تقديره ـ بناء على إدراكه لعاملين: أولهما: اعتقاده بأن الاهتمام بالمؤسسات القانونية والرسمية قد انقضى زمنه، بمعنى أن علم السياسة يجب أن يتجه إلى التنظير للنظام السياسي، وعملياته، وليس إلى الدولة ومؤسساتها، ثانيهما: جعل اهتمامه يتجه إلى البحث في النظرية الكلية والتي تتعلق بالنظام بشكل عام، وتتجاوز حدود الدراسات متوسطة المدى، المرتبطة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وماشاكلها. والحقيقة أن كتابات ايستون المبكرة (1953) تعد مرتبطة أساسا بالتحليل متوسط المدى للأحزاب

والجماعات وما إليها، حيث رفض دمج هذه الدراسات الجزئية في مفهوم يتم تعميمه للنظام السياسي، أما كتاباته التي أتت بعد ذلك فقد انتقدت بشدة نظرية التوازن التي يستند إليها التحليل متوسط المدى، وبدأت تتجه إلى البحث في النظرية الكلية التي تتعلق بالنظام بشكل عام.

وقد استند إيستون إلى مصادر وتحليلات بديلة، خارج نطاق علم السياسة، منها كتابات في علوم الاجتماع، والاقتصاد والأنثروبولوجيا، ويشير بعض الكتاب إلى أهمية وتأثير، برسونز بوجه خاص، والذي انطلق في كتاباته من ماكس فيبر، واستنتج منه إطاراً مرجعياً للحركة، يمكن تطبيقه على النظرية الكلية في العلوم الاجتماعية، وقد قام برسونز بصياغة تعميمات حول النظام الاجتماعي وأضاف أيستون إسهاماً، وإن كان محدوداً، إلى كتابات برسونز تتعلق بتساؤلات أثارها حول صحة النظرية السياسية، باعتبارها عنصراً أساسياً في نظرية النظم الاجتماعية. وبرغم التشابه بين إيستون وبرسونز، خصوصاً فيما يتعلق باهتمام كل منهما المكثف بالقيم، ومدلولاتها، وهو ما ظهر في أعمالهما، فإن هناك أوجه اختلاف بينهما، ويؤكد توماس لويس أن الليبرالية الكلاسيكية قد استخدمت مفاهيم المساواة والاتفاق، وهي مفاهيم متأصلة في الصياغة الكلاسيكية عن الدولة التي وصفتها كتابات توماس هوبز وجون لوك، وبينما تتفق كتابات برسونز مع مفاهيم المساواة والاتفاق هذه، والموجودة في المذهب الليبرالي الكلاسيكي، فإن مفاهيم إيستون حول التأييد واستمراريته وبقاء النظام وغيرها. لاتقع ضمن المنظور الليبرالي، كما أن فكرة إيستون عن توزيع القيم - وفق ما ذهب إليه لويس - لم يستخدمها هذا المنظور الليبرالي[5].

وقد استخدم إيستون، وحدة للتحليل والمعالجة، وإن كانت تكميلية، «الوظيفة» والتي كان لها استخدامها في علم الانثروبولوجيا، واستخدمت على نطاق أوسع انتشاراً في علم الاجتماع، لكنها استخدمت بعد ذلك في مختلف العلوم الاجتماعية. وأكد إيستون أن التحليل البنائي - وفق التسمية التي أطلقها إيستون ذاته - لايمثل نظرية، بل مفهوما جوهرياً في كل المناهج العلمية، كما احتل صنع القرار أو الاختيار السياسي أهمية خاصة في الإطار الذي رسمه إيستون، استناداً إلى كتابات أولئك الذين تأثروا بعلم النفس الاجتماعي وأكدوا أهمية عملية الاختيار.

ويبدو أن الاطار الذي رسمه إيستون قد تأثر إلى حد كبير بالمفاهيم التي ترتبط بالاقتصاد الكلي، أو «الماكرو»، وقد لاحظ وليم متشل أن مفهوم إيستون

لتخصيص السلطة للقيم يشبه نظريات توزيع الدخل وتخصيص الموارد في علم الاقتصاد، وفي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على وجه الخصوص وهي النظرية التي تركز أيضاً على الاقتصاد باعتباره عملية توزيعية، أو نظاماً توزيعياً، ويشير وليم متشل إلى أن منهج علماء السياسة الأمريكيين لدراسة السياسة، سواء على مستوى إطار المفاهيم المجردة، أو على مستوى البحث الأمبيريقي الفعلي، يجعلهم ينظرون إلى مشكلتهم على أنها مشكلة توزيع القوة، أو قد يتبنون ذلك المصطلح الأوسع الذي أوضحته تحليلات إيستون وهو «توزيع السلطة للقيم» مع تركيز خاص على القوة.

وهذا التوجه في دراسة السياسة، يوصف بأنه توزيعي، لأنه يهتم بالتوزيع أو التخصيص، باعتباره الوظيفة الكبرى، وإن لم تكن الوحيدة للنظم السياسية، ومن ثَمّ فإن المشكلة الكبرى لعلماء السياسة تصف وتفسر هذه العمليات والأبنية التوزيعية، أما المشكلات الأخرى، فإنها إمّا ألا تدخل أصلا في نطاق المعالجة، وإما أن تصبح ذات أهمية ثانوية محدودة (Mitchell, 1961:79). ويشير متشل إلى أن اعتبار السياسة عملية توزيعية تمثل فرضية مهيمنة على علم السياسة الأمريكي، وفي الواقع خلال تاريخ الفلسفة السياسية، وفق ما يعتقده (Mitchell, 1961:87) ويؤكد أن نظريات التوزيع يجب أن تظل جزءاً مهماً من علم السياسة ومن الفلسفة السياسية، طالما ظلت الظروف التي تفرض هذا التوزيع قائمة، لتجعل منه ضرورة، ولكنه يعتقد أن نظريات التوزيع في حاجة إلى أن ترتبط بنوع من التحليل أكثر شمولا، كذلك النوع الذي تمثله نظرية النظم (Mitchell, 1961: 88)، وأثارت هذه الآراء تساؤلات لدى فريق من العلماء، فهل السياسة تمثل علماً توزيعياً فعلا؟ وإذا كان الأمر كذلك فأين موقع السلع العامة التي تختلف عن السلع التوزيعية في كونها متاحة للجميع؟ (Frohock, 1977: 590-591) ولم يعالج إيستون فكرة السلع العامة، والمعروف أن مفهوم السلع العامة ركز عليه بينوك (Pennock, 1966)، واستخدمه الموند في تحليل النظم من خلال المنظور البنائي الوظيفي (Almond & Powell, 1978: 393- 394).

إن ثمة تشابهاً مع النموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي تمثل كتابات آدم سميث بؤرة التحليل والدراسة فيه، كذلك فإن نموذج إيستون يشترك مع المنهج الاقتصادي التقليدي في قاسم مشترك لايتعلق بأفكار النسق والمدخلات والمخرجات فقط بل وأيضاً فكرة الندرة، والتخصيص، والمنافسة، وتحقيق أقصى ربح ممكن، والتوازن، والاعتماد الوظيفي المتبادل، والتنظيم الذاتي، والبحث عن تحقيق

الأهداف، والتغذية الراجعة (Mitchell, 1961: 79)، كذلك فإن إضافة إيستون لصفة «سُلْطِيّ» إلى التوزيع تتعرض لتساؤلات لأنها تكرس فكرة الطاعة، فيقابل كل المواطنين كل القرارات بالطاعة؟ (Frohock, 1977: 590) ومفهوم إيستون عن النسق ينبثق أساساً من العلوم الطبيعية وعلم الأحياء، يقول إيستون: إن علم السياسة في حاجة إلى نظرية عامة في العملية الحيوية، كتلك التي في علم الطبيعة، وعلم الأحياء (Easton, 1965 b:14) وأكد أن النظم الطبيعية تتميز عن النظم الاجتماعية بأنها أكثر بساطة، لأنها نظم منعزلة عن المناخ المحيط بها، وعن البيئة الخارجية، فالجسد أو النظام البيولوجي، وثمرة الفاكهة، وغيرها من نظم عضوية مبسطة، تقيها قشرتها الخارجية، أو جلدها يعزلها ويحفظ عملياتها الداخلية للنمو والحياة عن المؤثرات الخارجية، بينما النظام السياسي يتكون من عوامل وتفاعلات اجتماعية تنتشر عبر المجتمع، ويخضع لتأثيرات البيئة أو المناخ المحيط به بشكل فعال ومؤثر (Chilcote, 1981:151-152).

وكثير من الكتاب يعتقد أن ما يقدمه إيستون يفتقر إلى تحديد وتعريف واضح ذي مغزى، لمصطلح النسق أو النظام، الأمر الذي يطرح مشكلات منهجية ونظرية غير قابلة للحل (Holt & Richardson, 1970: 41, 45). وقد تأثر إيستون بالعلوم الطبيعية في نقطتين: أولاهما: تتمثل في إخضاعه للسلوك في النظام السياسي لمبدأ التشابه أو التناظر الوظيفي، وإذا لم يكن كذلك فإن العمليات المتناظرة هي التي تحكمه، وثانيتهما: محاولة البحث عن وحدات مستقرة للتحليل، وحدات يمكن أن تلعب دوراً أولياً في البحث الاجتماعي، وهذه الوحدات تماثل جزئيات المادة أو الذرة في العلوم الطبيعية.

وقد أوضح جون أستن أن كتابات ديفيد إيستون قد تضمنت منهجين: المنهج الميكانيكي، والذي أشار إليه باسم إيستون(1)، والمنهج الحيوي أو ما أسماه بإيستون(2)، فعلى الرغم من تعذر الجمع بين المنهاجين في آن واحد فإن كتابات ديفيد إيستون قد جمعت بينهما (Astin, 1972, 726-737)، ويرى جون أستن: أنه يوجد اثنان إيستون، وهما غير معروفين لإيستون نفسه، ويقول: «قد يدرك المرء نوعا من الثورة في فكر إيستون ـ إشارة إلى مفهوم إيستون عن مابعد السلوكية أو ما أسماه بالثورة الجديدة ـ لكن كيف يستطيع إيستون التوفيق بين التزامه بالعلم الأساسي، وبين التكيف من أجل الملاءمة والحركة؟»[6]، كما أشار جون أستن إلى المعضلة التي تواجه إيستون في تحليل مفهوم التوازن، حيث لم يستطع إلقاء

الضوء على تسلسل التتابع السببي الذي يؤدي إلى النتيجة وإلى الارتباك والحيرة التي يثيرها مفهوم بقاء النظام، لأن كل النظم تجتاز باستمرار تحولات، ومفهوم البقاء والاستمرارية لايمكن أن يكون أداة للتفسير أو نظرية.

كما أشار أستن إلى الانتقادات التي تصف نظرية إيستون بأنها «ممارسة فارغة» أو حشو وتكرار للمعنى لايزيد شيئا أو قوة (Astin, 1972:737)، ويرى البعض أن أفكار إيستون قد جاءت متوازية مع أعمال عالم النفس الأمريكي جيمس ميللر، والذي يعد أول من ناقش قضية التكامل المنهجي، ضمن أعمال فريق من علماء في مختلف العلوم الاجتماعية والفيزيقية والبيولوجية، كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والطب وغيرها[7]. وقد وضع جيمس ميللر الافتراضات الأساسية لنظرية عامة للنظم، استناداً إلى تعريف النظام باعتباره «مجموعة من الوحدات بينها علاقات تربطها» وأوضح الاختلاف والتباين بين النظم الملموسة والنظم المجردة واهتم بالنظم الملموسة، وعبر عن شكوكه بالنسبة للنظم المجردة أو النظرية التي صاغها برسونز، كذلك أشار إلى التفرقة بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة، وإلى توازن النظام الذي قد يكون توازنا مستقراً، أو غير مستقر، أو محايد، وإلى النظم الحية باعتبارها نظماً مفتوحة، وعلى الهيكل أو البناء باعتباره الترتيب الاستاتيكي لأجزاء النظام، أما العملية فننظر إليها باعتبارها «تغيراً ديناميكياً لذلك النظام عبر فترة زمنية» كما أشار إلى النظم والنظم الفرعية. ومهما كانت التأثيرات على كتابات ديفيد إيستون، والأصول الفكرية التي استمد منها أفكاره، فإن هذه الكتابات والأفكار جاءت مبكرة لكي تضع صاحبها في مقدمة تيار نظرية النظم العامة، والتي لها فضل في تكييفها لتتلاءم وعلم السياسة (Chilcote, 1981: 152).

إن ثمة تشابهاً واضحاً وقائماً مشتركاً، يجمع بين النظرية الاقتصادية، وكذلك العلوم الفيزيقية، والبيولوجية، والافتراضات العضوية للنظام كما صاغها ديفيد إيستون، وليس من الصعب تحديد هذا التشابه، كما أن ثمة تأثيرات لعلوم الاجتماع والانثروبولوجيا على كتابات إيستون، وهكذا ربط إيستون بين عناصر شكلت تقليداً للتكامل المنهجي، في البحث عن نظرية للنسق أو النظام بشكل عام وهناك محاولات للتأليف بين أكثر من منهج للوصول إلى نموذج عام أو نظرية عامة في الفكر المعاصر تستند إلى فكرة النسق، وقد حاول ارفن لازلو توضيح أن مثل هذا النموذج العام متاح اليوم، وهو نموذج النظم الفيزيقية والعقلية، والذي يطبق على الخبرة الإنسانية، ومشكلاتها، وهو نموذج فلسفي للنظم، يتضمن عناصر

متكاملة، ملموسة وحقيقية أو فعلية، وبيولوجية وفيزيقية وأيضا اجتماعية (Chilcote, 1981: 153).

ويعتقد هولت وريتشاردسون أن مايقدمه إيستون يفتقر إلى الأسس والمتطلبات التي يلزم توافرها في النموذج أو النظرية، وإذا كان إيستون قد قدم أفكاره باعتبارها نموذجا متتابعاً للنظام السياسي، فإنهما يعتقدان أن إيستون لم يقدم مثل هذا النموذج على الإطلاق (Holt & Richardson, 1970: 45). إن مفهوم النظام يمثل نقطة محورية في صياغة إيستون، وقد أكد إيستون ، في إطار تعريفه لهذا المفهوم ـ في وضوح ـ أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظاما للسلوك، لكن هذا التعريف يصبح ذا مغزى فقط إذا توافر شرطان: **الأول**: إذا أمكن تعريف مفهوم نظام السلوك بشكل واضح محدد . **والثاني**: إذا وجدت مجموعة من التفاعلات السياسية بالفعل في المجتمعات بطريقة تتلاءم، وتتفق مع هذا التعريف (Holt & Richardson, 1970: 43, 44). لكن هذا المفهوم لايحمل المفاهيم والنتائج التي تجعل منه أساسا لنموذج، أو جسداً لنظرية متقدمة، وليس من المعقول ـ وفق هذا الرأي ـ الافتراض بأن هذا هو مايقدمه إيستون. وعندما حاول إيستون تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن درجة العلاقات فيما بينها، قدم تسويغاً لهذا التعريف، باعتباره يحررنا من أن نتعرض لمناقشة ما إذا كان النظام السياسي هو حقا نظام فعلي أو لا، والمعيار الوحيد لدى إيستون الذي يمثل أهمية عند انتقاء مجموعة من المتغيرات من حيث هو نظام للتحليل هو ما إذا كانت هذه المجموعة تشكل نظاماً مهماً، وتساعد في فهم جانب من السلوك الإنساني في تقدير الباحث، ومن هنا فإن ثَمّةَ حاجة واضحة إلى تعريفات إضافية قبل اتخاذ أيّ نوع من الصياغة النظرية، أو البحث الامبيريقي الملائم للحياة السياسية (Holt & Richardson, 1970: 44) ويمكن العثور على واحد من هذه التعريفات الإضافية في كتابات إيستون، الذي رأى أن النظام السياسي يمكن النظر إليه باعتباره: تلك التفاعلات التي من خلالها يتم توزيع القيم توزيعا «سلطوياً».

لكن هذا التعريف يقود إلى تساؤل مهم حول مجموعة الافتراضات الأساسية التي تمثل جوهر وأساس صياغة إيستون، التي يمكن استخدامها نموذجاً، بمعنى: ما طبيعة العلاقة بين النظام كما يعرفه إيستون، وكما يفهم من خلال وصف خصائصه؟ أيْ ما طبيعة العلاقة بين تعريف الظاهرة وسماتها المميزة؟ لم يقدم إيستون قواعد

للاستدلال تسمح بتحديد واضح يخلو من الغموض حول عناصر النظام، وأعضائه، وحدوده، وبيئته، في إطار هذا التعريف. من هنا لاتقدم صياغة إيستون نموذجاً حقيقياً، أو على أفضل التقديرات فإنها تقدم نموذجاً ضعيفاً يخلو من العناصر الأساسية، لذلك يصف هولت وريتشاردسون صياغة إيستون باعتبارها مجرد تجميع لفئات وصفية، وتعميمات حدسية (Holt & Richardson, 1970: 44) وعلى الرغم من أن هذه الصياغة قد استخدمت قدراً من لغةٍ وأساليب تتفق مع قواعد أو أعراف متفق عليها لتحليل النظم، فإن الافتراضات التي تقدمها نموذجاً ومرشداً لبحوث إضافية لاتمثل أكثر من مجرد «تعبيرات شيّقة» ذات طبيعة مؤقتة حول الحكومات، ومثال ذلك تحليلات إيستون حول الظروف الضاغطة التي تواجهها النُّظم، والتي مصدرها البيئة، حيث يؤكد إيستون أن النظام قد يعاني من هزيمة شاملة على يد عدو خارجيّ، أو من أزمة اقتصادية حادّة تثير استياءً واسعاً، وتهدد بتفكك النظام، الأمر الذي يثير افتراضات حول عجز السلطات وعدم قدرتها ـ في رأيه ـ على اتخاذ القرارات، أو أن القرارات التي تتخذها تصبح غير مقبولة، وغير شرعية، فيصبح التوزيع «السلطوي» للقيم في ظل مثل هذه الظروف غير ممكن، وينهار المجتمع بسبب حاجته إلى نظام للسلوك لإنجاز وظائفه الأساسية. فمن الصعوبة الاعتقاد بأن «مجموعة من التفاعلات» تخضع لهزيمة شاملة على يد عدو، أو بفعل أزمة اقتصادية حادّة. كما أن القول بخضوع تلك المجموعة من التفاعلات لاستياء واسع أو شامل ليس أمراً ممكناً أو معتاداً، ولعل مصطلح الحكومة قد يكون بديلا عن مصطلح النظام في هذه الحالة، فتصبح مثل هذه التعبيرات مقبولة ظاهرياً، لكنها تعبيرات لايمكن أن تشكل عناصر ومقومات لنموذج بالمعنى الصحيح (Holt & Richardson, 1970: 45).

والحقيقة التي تؤكدها هذه الدراسة أن كتابات إيستون وتحليلاته تمثل أهمية خاصة، وعلامة بارزة في تطور دراسة السياسة المقارنة، وعلم السياسة عامة، ولايمكن تجاهلها، أو التقليل من أهميتها نتيجة للاستناد إلى معايير محددة يلزم توافرها في هذه الكتابات والتحليلات لتشكل نموذجا أو نظرية بالمعنى الذي حدده كُلٌّ من هولت وريتشاردسون، أو من سار على دربهما، خصوصا عند المبالغة في أهمية هذه المعايير ومحتواها، والتشديد على عناصرها بشكل يجعلها أقرب إلى المعايير المستخدمة في العلوم الطبيعية، دون النظر إلى ماتتميز به العلوم الاجتماعية، وعلم السياسة على وجه الخصوص، من طبيعة تميزها، وسمات وخصائص تترك بصماتها واضحة على الكتابات والتحليلات في مثل هذه العلوم.

وعلى حد تعبير أحد الكتاب فإن إطار تحليل النظم الذي استخدمه «إيستون» قد أيقظ علماء السياسة ولفت انتباههم إلى طرق لتحليل العلاقات المعقدة للحياة السياسية (Chilcote, 1981: 157-158).

إن إطار إيستون يمثل جهداً لتنظيم البيانات السياسية خلال نسق متكامل من المفاهيم، ويؤكد هذا الجهد دراسة وتفسير النظام السياسي بشكل عام أكثر من التركيز على عناصر هذا النظام، كل منها على حِدَة، ويمكن ملاحظة الكثير من السمات المشتركة، التي تجمع بين تحليلات إيستون، وكثير من مفكري المدرسة السلوكية، من بين هذه السمات: 1 - رفض المفاهيم التقليدية لعلم السياسة، كالدولة والقوة، والتي اعتبرت غامضة وذات طبيعة معيارية أو قانونية. 2 - استخدام مفاهيم كالمدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة والتي أعطت معنىً دقيقاً، على أنها عناصر في بناءٍ نظامٍ ما. 3 - تتضمن مفاهيم شاملة، مثل التخصيص «السلطوي» للقيم، والتي يمكن استخدامها في تعريف المعرفة السياسية الكاملة. 4 - تأكيد ضرورة التكامل المنهجي في بناء النظرية.

إلا أن إطار إيستون لايخلو من جوانب نقص، وجهت إليها انتقادات عديدة بعضها تركز حول المفاهيم، وبعضها الآخر تناول إمكاناتها الإجرائية والبعض حاول مناقشة توجهها الايديولوجي.

أولا: انتقادات تتعلق بالمفاهيم:

على الرغم من أن إيستون قد كرس اهتماماً كبيراً لتبسيط وتوضيح المفاهيم، فإن الكثير من الانتقادات وجهت إلى صياغته على أساس عدم كفاية المفاهيم، وأن ماجاء فيها من مفاهيم كان مبالغاً في الاهتمام باستقرار وبقاء النظام في مواجهة التغير، والصراع الذي يميز الحياة السياسية الجارية في العصر الحاضر، وهو المفهوم ذو الوجهة المركزية لتخصيص القيم، ولاستخدام الحدود. وقد اتضح اهتمام إيستون بهذا المفهوم - مفهوم استقرار وبقاء النظام أو استمراريته - في مناقشاته المكثفة للبقاء، بحيث أصبح بقاء النظام واستمراريته يشكل فرضية مركزية في كل تحليلاته، فأصبح كل شيء معلقاً على بقاء النظام.

ويبدو أن فكرة بقاء النظام لدى إيستون قد استقاها من علم الأحياء، فالنظام العضوي الحيّ يبقى مرتبطاً بالحياة وأعضاء أو أجزاء هذا النظام العضوي للكائن الحيّ تُؤَدِّي وظائفها لكي يستطيع النظام أن يحيا، ويؤدِّي وظائفه، وعلى نحو

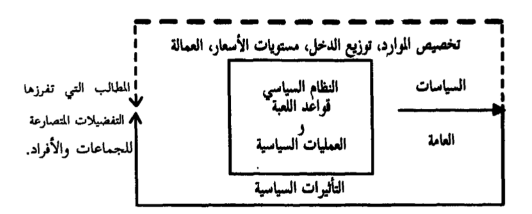
مماثل أشار إيستون إلى «عمليات الحياة» للنظام السياسي، فإذا فشل في تأدية وظائفه، فإنه ـ أيْ النظام السياسي ـ لايستطيع البقاء والاستمرار على قيد الحياة، ويقصد إيستون بعمليات الحياة التخصيص «السلطوي» للقيم في المجتمع، والتي تشكل بدورها تعريفه لعلم السياسة، وهكذا فإن النظام السياسي يفشل في البقاء عندما لاتوجد سياسة (Chilcote, 1981: 158).

إن بقاء النظام واستمراريته يرتبط بالاستقرار، والتوازن، وكلها مفاهيم استاتيكية تتعارض مع طبيعة التغير السياسي، الذي يعتري المجتمع المعاصر، لذلك فإن مفهوم بقاء واستمرارية النظام تعرّض لانتقادات متتالية، واعتبره البعض مفهوماً يقود إلى إدراكات خاطئة للمواقف الواقعية، وللشعب. والفكرة التي تعتبر أن السياسة هي تخصيص للقيم تعرضت أيضا للانتقادات، باعتبارها يمكن أن تقود إلى افتراضات خاطئة، فالتركيز على مشكلات التخصيص قد يقود إلى النظر الى النظام السياسي باعتباره يؤدي وظيفة واحدة فقط، هي التخصيص، بل وهناك من اعتبر ان السياسة لاتقوم بتخصيص القيم في المجتمع، وأن الاقتصاد هو الذي يوزع الموارد والدخل.

وسمحت هذه الانتقادات لوليم متشل بصياغة فكرة من خلالها ينظر إلى النظام السياسي على أنه نظام «للاختيار العقلاني»، والنظم الاقتصادية قد تطرح حلولا للمشكلات، كذلك النظم السياسية تطرح حلولا، أو تخلق خيارات عبر الزمن، وإلى جانب هذا التأكيد على الاقتصاد السياسي افترض متشل نموذجا للتبادل، مع الاهتمام بالانسياب الدائري والمعقد للمبادلات. وعلى رأي متشل فإن المفهوم الأساسي للسياسة، باعتبارها في جوهرها ظاهرة تبادل يتضمن تأكيدا على المسائل الاقتصادية، ولاتختلف عموما عن التبادل الاقتصادي من هذا المنظور فإن التأكيد من جانب علماء الاقتصاد على الاختيار العقلاني من قبل الأفراد والمؤسسات يرتبط بمختلف أشكال التبادل التي تتداخل فيها الأحزاب والجماعات والأفراد والحكومات في متابعة مصالحهم الخاصة (Mitchell, 1969: 105).

ويوضح الشكل (3) إطاراً نظرياً للنظام السياسي، مشتقاً أساساً من التحليل الاقتصادي للأسواق، فالقضايا المتعلقة بتخصيص الموارد وتوزيع المنافع والنفقات، وميكانيزمات الضبط من أجل التكيف، والنمو، والاستقرار، كلها تجد أن النظام يفرز حلولا لها في شكل «اقتصاد عام»، والذي يختلف عن «اقتصاد السوق» بسبب عملياته الداخلية للاختبار الجماعي، واهتمام علماء السياسة بمعالجة النظام في ظل

شكل رقم (3) ويبين نموذج متشل للنظام السياسي

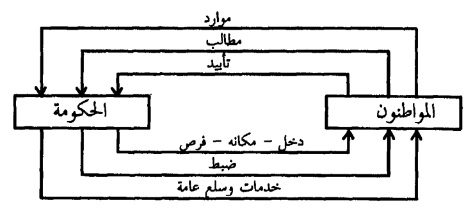


المصدر : (Mictchell, 1969: 107)

الديمقراطية يماثل إلى حدٍّ كبير اهتمام علماء الاقتصاد، وتاريخيا باقتصاديات السوق الخاصة، وان كانت تَرِدُ قيود كثيرة مصدرها وجود كثير من النُّظُم غير الديمقراطية في العالم (Mitchell, 1969, 108) لكن بؤرة المعالجة، ومركز الاهتمام بالنسبة لعالم السياسة يختلف بشكل أساسي، حيث التركيز على تخصيص الموارد، والاهتمام بالتوزيع بين متنافسين، وعلى ندرة الموارد، وعلى العمليات الجماعية أو السياسية لصنع القرار. ويوضح الشكل (4) نموذج التبادل للنظام السياسي.

هكذا فإن التأكيد والمبالغة في الاهتمام بجانب بقاء النظام، وبالطابع الاستاتيكي، والمحافظ، فتح الطريق أمام نظرية الاختيار العقلاني الرشيد، ومايرتبط بها من نماذج. ومن ناحية أخرى فإن اهتمام إيستون بالحدود قد أثار انتقادات أخرى وتساؤلات: كيف يمكن التمييز بين النظام السياسي، والنظم الأخرى الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية؟ وما إمكانية تناول، وتفسير، النتائج السياسية بدون إشارة إلى الظواهر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بها؟ وتثير مسألة الحدود صعوبات تحليلية وعلى وجه الخصوص بالنظر الى النظم المتشابكة والمتداخلة.

شكل رقم (4) ويبين نموذج التبادل للنظام السياسي



المصدر : (Mitchell, 1969:108).

والعديدة للفعل أو الحركة والتي يصعب الفصل الواضح بينها، فضلا عن مشكلة التأكيد على نظام واحد دون غيره من جانب بعض محللي النظم، مثلا برسونز الذي افترض أن النظام الاجتماعي هو الأساس، وأنه يتضمن النظم الأخرى، وهربرت سبيرو الذي يؤكد على النظام السياسي. يضاف إلى ذلك مشكلة أخرى تتعلق بإمكانية فصل النظام، عن النظم الفرعية، وقد تفوق هذه المشكلة في بعض الحالات المشكلات المجردة الأخرى، وقد تفوق مشكلة تمييز النظام عن بيئاته المحيطة به، ويرى البعض أن إيستون لم يستطع أن يميز بين ماهو سياسي وماهو غير سياسي، لذا فإن ارتداده عن حل مشكلة الحدود بدا واضحاً (Chilcote, 1981: 159-160). كما تجنب إيستون العنصر الإنساني في تحليلاته التي تركز اهتمامها على الحركة والتفاعل، والسلوك، ولم تهتم إلا بشكل محدود بالشعب، ولعل إيستون بسبب حاجته إلى مفاهيم التماثل والعمومية قد استبعد الأفراد من حيث كونهم كيانات بيولوجية من النظام السياسي، فالنظام ليس مكوناً من مجموعة أفراد فحسب، بل هو نظام لسلوك، فهو بمثابة مجموعة من «التفاعلات الملائمة»، ولم يمنح إيستون الشعب والجماعات اهتماما لائقا.

ثانيا ـ انتقادات تتعلق بالامكانيات الاجرائية:

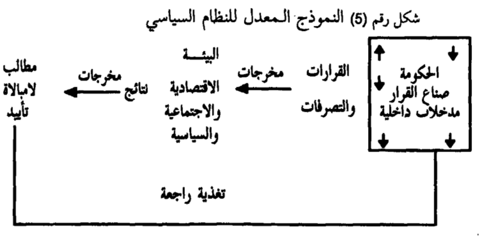
فالاطار الذي قدمه إيستون لم تتوافر فيه مقومات النظرية، بل ويشكك بعض الكتاب، أمثال هولت وريتشاردسون، في اعتباره نموذجا، كما سبق توضيحه، فإطار النظام لدى إيستون يتضمن فحسب بعض التعميمات، وهو يتضمن عددا قليلا من الافتراضات،

إن وجدت أصلا، القابلة للاختيار، لكن برغم أن النتائج الامبيريقية، والتأثير على السياسة المقارنة، لهذا الإطار، كان محدوداً، فان أفكار إيستون كان لها تأثيرها على دراسة علم السياسة. وقد حدد جون أستن الاطار الذي يستخدمه إيستون باعتباره يرتبط باقترابين سبق توضيحهما، الأول ميكانيكي يرجع أساسا إلى نيوتن، وهو منهج تحليلي يستند إلى صحة التفسير الذي يربط بين السبب ومايترتب عليه من أثر محدد، والثاني بيولوجي أو عضوي، ويرجع إلى وجهة نظر كانت شائعة بين كثير من علماء الاحياء (Astin, 1972: 726). وهناك من يرى أن النظام لدى إيستون يماثل تقريباً النظام عند علماء التشريح الذين يعمدون إلى تفتيت الكائن الحي إلى نظم للتنفس، وللهضم والتناسل، وغيرها من نظم، والجمع بين المنهجين، البيولوجي والميكانيكي، معناه رؤية لنوع من الآلة التي تعيش على قيد الحياة، أو الآلة التي تحيا، وهي رؤية علماء الأحياء لميكانيكا نيوتن (Chilcote, 1981: 160-161)، ويعتقد بول كريس أن رؤية إيستون لعلم السياسة رؤية اصطناعية، أو زائفة للنظام، وللعضو في هذا النظام، ويصفها بأنها جوفاء، أو فارغة، وتفتقر إلى أي جوهر أو مضمون (Kress 1966: 11).

لقد تبنى إيستون «التفاعل على أنه وحدة للتحليل، لكن تظل هنا إشكالية يثيرها التساؤل: ما الذي يشكل تفاعلاً ملائماً من الوجهة السياسية؟ لكن إيستون يقدم صيغته المبكرة التخصيص «السلطوي» للقيم من أجل المجتمع، وهو افتراض، على الأقل، إجرائي، يتضمن هذه التفاعلات السياسية، ويقترح مصطلح «العضو» فالأشخاص الذين يلعبون أدواراً سياسية سوف يشار إليهم باعتبارهم «أعضاء» والنظام السياسي من هنا سوف يحدد على أنه مجموعة من التفاعلات، مجردة عن السلوك الاجتماعي العام في المجتمع من خلال مايرتبط به من توزيع «سلطوي» للقيم (Kress, 1966: 1,8)، وهكذا فإن تحليلات إيستون قد اختزلت الإنسان على أنه ظاهرة، إلى تفاعلات فتظل وحدات النظام، كما هو الحال بالنسبة إلى حدوده، ذات طابع تحليلي، ويصف كريس تحليل إيستون للنُّظُم عامة باعتباره «نظرية رسمية» بمعنى استخدام فئات مجردة لترتيب البيانات، ومن ثَمَّ فإن تحليل النُّظُم لدى إيستون لايشكل في رأي كريس، لغة متميزة، أو منهجا، وإنما يشكل إطاراً نظرياً، قد يتوقع أن يثبت يوماً أنه قادر على توجيه البحث السياسي، وتنظيم المعالجة السياسية بطريقة مرضية، ولكن ثمة حاجة وضرورة للتعرف أكثر على مايمكن أن يقدمه مثل هذا الإطار، وعلى أيّ نوع من القيم والمعرفة يمكن أن يوضح، وعلى إمكاناته وقوته التفسيرية، وعلى أنه برنامج للمعالجة، وطريقة لفهم العالم النظري (Kress, 1966: 1-2, 12).

وقد حاول بعض الكتاب مناقشة شكل نموذج النظام الذي طرحه إيستون في صيغته الأولية، والذي يشير إلى أن السياسة في مجتمع ما تعمل بالنظام البيولوجي نفسه حيث هو نظام متكامل، وعلى درجة من التعقيد للكائن الحي، واستبعاد أيّ نظام فرعيّ، أو جزء يُعرض حياة النظام، وبقاءه للخطر (Roskin, 1988: 21-23). ويفترض أن المطالب (المدخلات) يشعر بها صانعو القرارات الحكومية، الذين يُدْخِلُونها في اعتبارهم عند عملية اتخاذ القرارات، والسياسات «السلطوية». وهذه القرارات تلقي بتأثيراتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي قد تحظى، أو لا تحظى بميل وتعاطف المواطنين، والمواطنون يعبرون ثانية عن مطالبهم من جديد، وتُعَدُّ هذه التغذية الراجعة ذات أهمية محورية لأنها ترتبط بالنظام وقد تُوَجِّهه إلى أن يعدل قراراته وسياساته المبكرة، وهنا يثور تساؤل: هل ينطبق نموذج النظم في كل الحالات؟ أو أنه يفشل أحيانا في ظل نظم كتلك التي كان يقودها هتلر أو ستالين؟ وبعبارة أخرى: ما مقدار الاهتمام الذي يمنحه الدكتاتور لمطالب مواطنيه؟ لاشك أن هذه الانتقادات تمثل أهمية كبيرة، ويبدو أنها تُوَجَّه، بوجه خاص، إلى المفهوم الغامض لعملية التحويل أو التفاعل داخل النظام، أو مايُعْرَف بالصندوق الأسود، وتقود هذه الانتقادات بعض الكتاب إلى محاولة تعديل لنموذج النظام الذي طرحته كتابات إيستون أساسا، لتعكس واقعاً أفضل بحيث توضع عملية التحويل للحكومة في البداية وليس للمواطنين ومايمثلونه من مطالب وتأييد، لأنه قد لايكون واقعيا في كل الحالات أن يبدأ النموذج بحركة وتفاعل المواطنين، ثم يستجيب الزعماء، وهذا النموذج المُعَدَّل يفيد في الملاءمة مع الحقيقة المتغيرة دائما.. ويوضح الشكل (5) هذا النموذج المعدل:

شكل رقم (5) النموذج المعدل للنظام السياسي



المصدر: (Mitchell G.Roskin et al. 1988: 24).

ثالثاً ـ انتقادات تتناول التوجهات الأيديولوجية:

إذا ما تتبع الباحث، ونقب عن الأسس والتوجهات الأيديولوجية، للإطار النظري، أو النظرية أو النموذج، الذي حاول ديفيد إيستون الوصول إليه وبلورته، وإذا ما حاول الباحث تتبع تطور أفكار ومعالجات إيستون في اتجاه نظرته الشاملة لعلم السياسة، فإن هناك بعض الانتقادات التي يمكن تحديدها بناءً على ذلك. فلقد جاءت محاولة إيستون في إطار أزمة فكرية وثقافية في العالم الغربي، واهتم إيستون بوجه خاص بالضعف، أو الانحسار الوشيك للديمقراطية الليبرالية، واعتبر أن علم السياسة يمكن أن يقدم، باعتباره علماً تطبيقياً، نظاماً للاصلاح، وفي الوقت ذاته وجه إيستون اللوم إلى المدرسة التاريخية لافتقارها إلى نظرية سياسية (Chilcote, 1981: 161). وقد أشار إيستون إلى نظرية القيم للمدرسة التاريخية، وهاجم فكرة النمط المثالي لماكس فيبر، التي تستخدم العلم الاجتماعي، المتحرر من القيم، واعترف في الوقت ذاته بأهمية النظرية السببية أو العلمية، واعتبر أن النظرية السببية ونظرية القيم مرتبطتان بعضهما ببعض، ولايمكن الفصل بينهما، أكد إيستون في كتاباته المبكرة 1953 على العلم، والنظرية السببية، وفي كتاباته المتتابعة بعد ذلك، أصبح أكثر تفاؤلا بشأن جوانب وإمكانات لعلم سياسة حقيقي، وأخذ تأثير المدرسة السلوكية يتزايد على كتابات ديفيد إيستون، وأفكاره، ليدعم هذا التفاؤل، ويعززه بشكل متزايد، وأخذت تتناقص أهمية نظرية القيم في فكره نسبياً.

لقد تضمنت المرحلة المبكرة من كتابات إيستون وصفاً وتصويراً لعناصر إطاره النظمي، وصاحب هذه المرحلة التكوينية لفكره فصل بين النظرية والفكر، وبين الممارسة والواقع، وميَّزَ إيستون في هذه المرحلة بين تحليل النظم، والتحليل الوظيفي، فالأول يفترض أن النظام يبقى، بينما يأخذ في التحول والتكيف بشكل خلاّق، والثاني يتضمن شروطاً تتضمن نوعاً من الاستقرار والتوازن والتماسك، وتعتبر بعض الدراسات أن تأكيد إيستون مرة أخرى، في عام 1969، على البحث التطبيقي، وعلى الاهتمام بالافتراضات القيمية في البحث، يعني تحول إيستون مُجَدّداً إلى المرحلة المبكرة من كتاباته السابقة. وتصل مثل هذه الدراسات إلى أن إيستون قد أخفق في تحديد هدف المعالجة السياسية، وأخفق في أن يقدم تعريفاً ملائماً للمجتمع، وأخفق في التعامل مع التغير السياسي، ومعالجته، في لغةٍ، وصيغةٍ أخرى غير لغة التجريد، والتي قادته إلى نتيجة ذات

طابع غير إنساني، لقد بالغت تحليلات إيستون في التمثيل بعلم الأحياء إلى درجةٍ دفعت البعض إلى التساؤلات عما إذا كان التحليل النظمي بمثابة نوع من التطبيق لعلم الأحياء على علم السياسة، أو مايسميه البعض بعلم البيولوجيا السياسية، وعما إذا كان يهتم بمسائل سياسية في طبيعتها؟ إنه من الضروري التمييز بين المشكلة البيولوجية لقضايا: كيف نحيا؟ وكيف تستمر الحياة؟ وبين المشكلة الأخلاقية لطريقة الحياة التي يجب أن يختارها الإنسان، إنَّ ماهو سياسيّ ينبغي فهمه بالتمثيل والتناظر مع علم الأخلاق، وليس مع علم الأحياء (Miller, 1971: 210, 233). ولقد وُجّهت انتقادات إلى المنهج الذي استخدمه إيستون باعتباره غامضاً، ويبدو أن إيستون قد خلق وعياً واهتماماً بالمدرسة التاريخية، لكن يبدو أيضا أنه وافق على التقليد الوضعي الذي يرى أن العلوم الاجتماعية يمكنها أن ترسي معرفة نظرية يمكن الاعتماد عليها، وتكون صحيحة موضوعياً، إذا ماجرى اختبارها لإثبات صحتها(Chilcote, 1981: 161).

الخلاصة

في العقود الأخيرة استخدم تحليل النظم، بشكل متزايدٍ، وتداولٍ واسع النطاق، إلى درجة أفقدت المصطلح الكثير من مضمونه، وخصائصه وسماته الجوهرية. من هنا تجد دراسة تحليل النظم هدفها الأساسي، التوضيح والتفسير والرؤية الانتقادية الشاملة، وسبر إمكانية الاستناد إلى هذا التحليل في التفسير والتنظيم وفي الفهم والتنبؤ. والمصطلح له معانيه الدقيقة، بدرجة أو بأخرى من درجات الدقة، والاختلاف في درجة الدقة قد يُشَوِّه المفهوم، وحاولت الدراسة توضيح المفاهيم والافتراضات التي يتضمنها إطار تحليل النظم والسمات والخصائص التي ترتبط بهذا الإطار. لكن هل استطاع تحليل النظم أن يقدم «نظرية ديناميكية» تجعل البحث السياسي قادراً على التنبؤ بحالات مستقبلية معينة، انطلاقاً من الحالة الحاضرة المُعْطَاة؟

كانت انطلاقة تحليل النُّظُم على يد إيستون، لكنها لم تأت من فراغ، فقد جاءت في سياق تيار أخذ يتخذ له مساراً في العلوم الاجتماعية، وفي علم السياسة، من هنا نلمس المصادر الفكرية التي استند إليها إيستون في إطاره، وهي مصادر تجد أصولها داخل علم السياسة ذاته، في كتابات هارولد لاسويل وجورج كاتلن وشارلز مريم، ومن خارج علم السياسة خصوصاً تلكوت برسونز وعلماء

آخرين في علوم الاجتماع والاقتصاد والأحياء وغيرها. لايمكن القول بنجاح إيستون في بناء نظرية كاملة محكمة موضع قبول واتفاق عام بين علماء السياسة أو الباحثين في حقل السياسة المقارنة، لكنه نجح في صياغة إطار نظري له أهميته وقوته التحليلية في فترة كانت كتاباته فيها تمثل فتحاً جديداً في مجال البحث السياسي. وعلى الرغم من كُلّ ما وجه إلى هذا الإطار من انتقاد واعتراضات فإنه قد أيقظ انتباه علماء السياسة على طرق وعناصر جديدة للتحليل كالمدخلات، والمخرجات، والتغذية الراجعة، ومفهومه عن التخصيص «السلطوي» للقيم والذي أضحى يمثل أهمية مركزية في صياغته (Chilcote, 1981: 157) فعلى الرغم مما واجهته هذه الطرق والعناصر وإطار التحليل الجديد من انتقادات فقد فتحت الطريق أمام نماذج جديدة، وإمكانات إضافية للبحث السياسي، وتمثل محاولة إيستون توفيقاً ناجحاً بين منهج ميكانيكي ومنهج بيولوجي، وبين مهام «العلم الأساسي» وماتفرضه من تحليل امبيريقي، وضرورات «العلم التطبيقي» وماتفرضه من ملاءمة.

الهوامش

(1) يعتقد إيستون أن النظرية في علم السياسة تُستَخْدَم عادة للإشارة إلى معنى مناقشة القيم السياسية، أو إلى فلسفة علم السياسة، وللتمييز بينها وبين المعاني الأخرى يطلق عليها: نظرية القيم (Easton, 1953: 52).

(2) يورد بعض الباحثين توضيحا لمراحل ثلاث مرت بها جهود إيستون، تبدأ بكتابة «النظام السياسي» (1953)، وتستمر من خلال كتاباته التي تناولت «إطار التحليل السياسي»، وتحليل النظم في الحياة السياسية (1965)، ويعتقد أن إيستون قد حاول أخيراً أن يحرك نظريته نحو موقف أمبيريقي بدراسته: كيف ومتى يبدأ تأييد الطفل للسلطة السياسية في النظام السياسي الأمريكي خصوصا (Chilcote, 1981: 145-157).

(3) راجع: (Easton, 1965b) حيث تناول إيستون في الجزء الأول أسس التحليل النظرية pp: 3-36 وفي الجزء الثاني المدخلات المطالب 152-37 وفي الجزء الثالث المدخلات التأييد 153-246 وفي الجزء الرابعُ الاستجابة للضغوط الواقعة على النظام342-247.

(4) فأصبح اسم إيستون يرتبط عادة بمصطلح تحليل النظم (Holt & Richardson, 1970: 41).

(5) راجع: (Lewis, 1974: 672-686) حيث يناقش توماس لويس مفاهيم التأييد للنظام لدى كل من ديفيد إيستون وتلكوت برسونز وعلاقتهما بمفاهيم المساواة والاتفاق على النحو الذي تتضمنه الليبرالية الكلاسيكية ويصل إلى تلك النتيجة حيث يرى أن مفاهيم برسونز تعتبر ليبرالية بينما مفاهيم إيستون غير ليبرالية.

(6) ربما يجيب إيستون عن هذا السؤال راجع (Easton, 1969 1051-1061) لكن أستن يشير إلى الصعوبة في هذا التوفيق بين العلم الأساسي، وضرورات الملاءمة التي تفرضها الثورة ما بعد السلوكية لدى ديفيد إيستون (ASTIN, 1972: 737).

(7) وذلك ضمن الأعمال التي شكلتها جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة عام 1951 من علماء في هذه العلوم، لمناقشة مشكلات منهج النظم، بشكل مكثف والجمع بين مختلف وجهات النظر في تلك العلوم المختلفة (Chilcote, 1981: 152).

(8) راجع (Miller, 1971: 184- 235) حيث توجد مراجعة تفصيلية ومتعمقة لكتابات إيستون الرئيسية حول النظم من خلال مراحل: الإعداد والتكوين أو البناء والتقويم محددا صعوبات منهج إيستون والمكانة النظرية التي تمثلها.

المصادر الأجنبية

Almond, Gabriel A. & Powell, G. Bingham

1978 Comparative Politics A Development Approach Boston:Little, Brown and Company Inc.

Astin John D.

1972 "Easton I and Easton 11". The Western Political Quarterly. vol.XXV. No.4 (December) 726-737.

Chilcote, Ronald H.

1981 Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm Boulder, Colorado: Wesview Press, Inc.

Devies, Morton R. & Lewis, Vaughan A.

1971 Models of Political Systems (London: Pall Mall Press, Ltd).

Easton, David,

1953 The Political System-An Inquiry into the State of Political Science (New York: Alfred A. Knopf).

———

1965 a A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs, New Jersey; Prentice-Hall.

———

1965 b A Systems Analysis of Political Life (New York: John Wiley & Sons, Inc).

———

1969 "The New Revolution in Political Science." The American

Political Science Review vol. L XIII. No;4 (December) pp.1051-1061.

———

1971 "The Current Meaning of Behavioralism in Political Science". 91-107. in: Ball, Howard & Lauth, Thomas P. (eds.) Changing Perspectives in Contemporary Political Analysis (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc).

Frohock, Fred M.

1977 "Systems Theory and Structural - Functional Analysis" pp. 577-606 in: Freeman, D. M; (ed.) Foundation of Political Science New York: The Free Press.

Holt, Robert T. & Richardson, John M.

1970 "Competing paradigms in Comparative Politics" pp.21-71 in: Holt, Robert & Turner, John E. The Methodology of Comparative Research New York: The Free Press.

Kress, Paul F.

1966 "Self, System and significance: Reflections on Professor Easton's Political Science" Ethics. vol. LxxVII No.1 (October); 1-13.

Lewis, Thomas J.

1974 "Parsons' and David Easton's Analysis of the Support System" Canadian Journal of Political Science.vol.vII (October): 672-686.

Machenzie, W.J.M.

1967 Politics and Social Science (Baltimore, Maryland: Penguin Books).

Miller, Eugene F.

1971 "David Easton's Political Theory" Political Science Reviewer vol. 1 (Fall): 184-235.

Mitchell, William C.

1961 "Politics of the location of Values: A Critique" Ethics. vol.Lxxl. No.2 (January): 79-89.

———

1969 "The Shape of Political Theory to come; From Political Sociology to Political Economy." pp.101-136 in: Lipset,

Seymour Martin (ed). Politics and the Social Sciences New York: Oxford Univ. Press,

Parsons, Talcott

1966 "The Political Aspect of Social Structure and Process". pp.71-112 in:.David Easton (ed.) Varieties & Political Therory Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall Inc.

Pennock, J.R.

1966 "Political Development, political Systems and Political Goods. "World Politics. vol. XvIII No.3 (April): 416-425.

Roskin, G. Michael et. al.

1988 Political Science An Introduction Englewood Cliffs, New Jersey: Prentic-Hall.

استلام البحث يونيو 1992

اجازة البحث مارس 1993

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1991

تحديد مكونات عرض النقود في الاقتصاد السعودي

1989-1970

عبد العزيز أحمد دياب
وليد عرب هاشم
قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك عبد العزيز

مقدمة

يلعب القطاع النقدي دوراً مهماً في نمو الاقتصاد الوطني، ولقد ربطت دراسات متعددة بين النمو الحقيقي في كمية النقود والنمو الحقيقي في الناتج القومي (Ezekiel, 1967; Mckinnon, 1973; yotopoulos, 1976). فبالإضافة إلى أن القطاع النقدي يعتبر عاملا مؤثرا في النمو الاقتصادي فهو أيضا عامل يتأثر بهذا النمو، فكمية النقود والمؤسسات المالية تنمو بحسب الطلب عليها، وقد ظهرت عدة دراسات لقياس هذا الطلب والعوامل المحددة له بدءاً من المدرسة الكلاسيكية وانتهاء بنظريات فريدمان وتوبن وغيرهما.

ولكن يلاحظ من تاريخ الدراسات الاقتصادية ان عرض النقود لم يحظ بنفس الاهتمام الذي حظي به جانب الطلب، فقد كانت النظرية الاقتصادية تنظر إلى عرض النقود على أنه عامل مُعْطَى أو أداة مستقلة في يد السلطات النقدية تقوم بتقديرها وتحديدها حسب أهدافها السياسية والاقتصادية عن طريق تحديد المتداول من النقد، ونسبة الاحتياطي المطلوبة على الودائع البنكية. إلا أنه منذ أوائل الستينات بدأت هذه النظرة في التغير، إذ سرعان ما ظهر العديد من الدراسات لتوضيح العلاقة بين عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى فمثلاً قد تستطيع السلطات النقدية تحديد كمية النقود المطبوعة أو المتداولة

«currency in circulation»، أو مقدار الاحتياطيات المطلوبة للبنوك التجارية (Reserve ratios) لمختلف أنواع الودائع، وهذان ـ كما نعلم ـ عاملان أساسيان في تحديد عرض النقود، ولكن لاتستطيع هذه السلطات تحديد سرعة تداول النقود (Velocity)، أو أنواع وجهات القروض المقدمة من البنوك التجارية، أو حجم التبادل التجاري، أو الناتج القومي، أو بعض أسعار الفوائد، وجميعها عوامل أساسية تؤثر في تحديد عرض النقود.

فالمعروض النهائي لايعتمد فقط على أدوات ومؤسسات نقدية مختلفة وإنما على الوضع الاقتصادي كله، ولذا فهو ناتج لتفاعل عدة عوامل اقتصادية من ضمنها قرارات السلطات النقدية، فقرار فتح حساب بنكي وبالتالي توسعة حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد السعودي قرار فردي يتأثر بعدة عوامل منها: معدل التضخم، والعائد، والاستقرار الاقتصادي. وبهذا يصبح عرض النقود دالة في عدة عوامل مثل نسبة الاحتياطيات الالزامية، وتكلفة الاحتفاظ بالنقود (التضخم) والعائد على الودائع، وانتشار المؤسسات البنكية، ودخول الأفراد، وحجم الإصدار النقدي، والاستقرار الاقتصادي. ويتوقع الباحثان أن يؤثر الإصدار النقدي، والعوائد، والاستقرار الاقتصادي، وانتشار المؤسسات البنكية إيجابيا على عرض النقود، في الوقت الذي تؤثر الاحتياطيات الالزامية وتكلفة الاحتفاظ بالنقود (التضخم) سلبا على عرض النقود.

ويهدف هذا البحث إلى اختبار هذه العلاقات المفترضة مع تحديد العوامل التي تؤثر في تحديد كمية ونمو العرض النقدي في المملكة العربية السعودية للفترة من 1970 إلى 1989 من خلال نموذج نقدي قياسي، ومن ثَمَّ اختبار هذه العوامل المقترحة واستخلاص معنوية ونوع العلاقة التي تربطها بعرض النقود، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2-Stage L.S.).

الدراسات السابقة:

لعل نقطة البداية في ربط عرض النقود بالمتغيرات الاقتصادية كانت من خلال التوثيق التاريخي للقطاع النقدي الأمريكي، وربطه وتحليله بالأحداث الاقتصادية، وذلك في كتابات فريدمان وشوارتز (Friedman & Schwartz, 1963) وعلى الرغم من أن دراسة فريدمان كانت تميل إلى الجانب التاريخي التوثيقي فإنها

أثارت عدة مواضيع كان أهمها أثر عرض النقود في الاقتصاد، كما تعرّض لمدى مسؤولية كمية عرض النقود عن الكساد الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1929-1931م، وكانت هذه النقطة مجال بحث كتاب (Temin, 1976). أما في الدراسات الحديثة التي تأخذ بمبدأ التوقعات الرشيدة فقد تم تجزئة التغيرات في عرض النقود إلى متوقعة وغير متوقعة، على أساس أن التغيرات غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر على النمو الحقيقي للاقتصاد (Lucas, 1975; Barro, 1978). ولذا فقد كان الاهتمام واضحا بأهمية وأثر عرض النقود على النمو الاقتصادي، ولكن هذه الإسهامات لم تتطرق بصفة رئيسية إلى العوامل المحددة لكمية عرض النقود، وإن أبرزت أهمية هذا العامل في النظريات النقدية، أي أنها أبرزت جانب العرض في معادلة توازن النقود، ولكنها لم تتطرق إلى بحث مكونات هذا العرض.

ولكن مع إبراز أهمية جانب العرض في المعادلة النقدية كان الاتجاه إلى البحث في هذا الجانب، وتوضيح معالمه ومؤثراته مسألة وقت، فعرض النقود لايتحدد فقط من قبل الجهات النقدية، بل هو عامل ناتج لعدة قرارات، منها ما هو حكومي، ومنها ما هو مؤسسي، ومنها ماهو جماعي أو فردي. فقد تطورت النظرة لتحديد كمية عرض النقود من معادلة ثابتة وبسيطة تحدد بالعوامل التالية:

1 . كميات النقود المطبوعة أو المتداولة، والتي تحددها السلطات النقدية.

2 . الاحتياطيات النظامية المفروضة على البنوك التجارية من قبل السلطات النقدية.

وعلى هذا فالمعادلة الأساسية هي:

$$م = \frac{ساس}{ك}$$

حيث ترمز (م) للكمية المعروضة من النقود، وترمز (ساس) للكميات المطبوعة سواء كانت في أيدي الأفراد، أو احتياطيات في خزانة البنوك التجارية، أو في البنك المركزي، وترمز (ك) لنسبة الاحتياطيات النظامية المطلوبة.

وقد كان هناك إضافات لاتأخذ في الاعتبار نسبة التسرب من القطاع البنكي، بينما تأخذ في الاعتبار اختلاف الاحتياطي المطلوب بحسب نوع الودائع لدى البنوك التجارية، وأيضاً تمّ إضافة العلاقة بين حجم الودائع البنكية وحجم النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقد سائل (Brunner, 1961; Friedman & Schwartz, 1963; Cagen, 1965; Shaw, 1950).

ولكن ظلت المعادلة الأساسية بسيطة ودقيقة بحيث يمكننا استخراج الكمية المعروضة من النقود تلقائيا في حالة معرفة مقدار كل من:

1 . النقود الاساسية المطبوعة من قبل السلطات النقدية.

2 . نسب الاحتياطيات الى الودائع البنكية.

3 . نسبة النقود السائلة لدى الأفراد إلى الودائع البنكية، ونرمز لهذه النسبة بالرمز (ج).

وتتحول المعادلة رقم (1) إلى المعادلة التالية:

$$م = \frac{1 + ج}{ك + ج} ساس \qquad ... (2)$$

وسيقوم الباحثان لاحقا باستخراج هذه المعادلة بكامل خطواتها (في النموذج النقدي)، وعلى هذا فإن تحديد العوامل الثلاثة (ساس)، (ك)، (ج) يحدد كمية عرض النقود، ومن الدراسات التي طَوَّرت هذه المعادلة في شكلها السابق، أو أشكال شبيهة بها تلك التي قام بها (Cagen, 1965; Hansen, 1949).

إن تحديد هذه العوامل الثلاثة (ك)، (ج)، (ساس) قد لايحدث تلقائيا، وإنما يعتمد على عوامل أخرى، فالعامل (ج) يرمز لسلوكيات أفراد المجتمع، وتفضيلهم للنقود السائلة، أو الودائع البنكية، وعلى هذا فاختيار الأصول المختلفة لحفظ ثروات الأفراد عملية ليست ثابتة، وإنما تتغير بحسب عائد وتكلفة كل أصل في المحفظة، وعندما يتم افتراض أن حجم الودائع البنكية إلى النقود السائلة هو رقم ثابت فإن هذا الافتراض لايكون واقعيا. ويمكن توجيه الانتقاد نفسه ضد افتراض ثبات نسبة الاحتياطي البنكي لحجم الودائع (ك)، فهذه النسبة وإن كانت تبدو وكأنها رقم ثابت ومعطى من قبل السلطات النقدية، فهي أيضا ناتجة عن أحد الخيارات العديدة التي يواجهها البنك التجاري، فالاحتياطيات التي ترغب البنوك التجارية في أن تحتفظ بها قد تتساوى وقد لاتتساوى مع الاحتياطيات المفروضة عليها قبل السلطات النقدية، وحتى في حالة تساويهما فإن البنوك التجارية قد تصل إلى حَدٍّ معينٍ من الاحتياطي عن طريق اختيار نوعيات معينة من الودائع. أي أنه حتى عند التزام البنوك التجارية بنسبة الاحتياطي النظامي (كَ) فهذا لايعني أنها التزمت بحَدٍّ معينٍ من الودائع، أو الاحتياطيات الفعلية، فقد تنجح الدولة في تحديد (كَ) أو الاحتياطي إلى الودائع، ولكن هذا لايعني أنها حددت حجم

الاحتياطي البنكي، أو أنها حددت حجم الودائع البنكية وهذا هو الأهم، فتظل هناك خيارات عديدة للبنوك التجارية لاختيار نوعيات من الودائع أو الخصوم تؤثر جميعها في حجم الاحتياطي، وبالتالي في الحجم النهائي للوذائع، وعلى هذا فإن سلوكيات البنوك التجارية تدخل على أنها عامل مهم في تحديد عرض النقود.

تطور الاقتصاد النقدي السعودي: أظهر الاقتصاد السعودي نمواً كبيراً خلال فترة زمنية وجيزة، فلقد نجح المسؤولون في توجيه عوائد النفط المتزايدة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية. وكان ارتفاع إنتاج النفط وصادراته وما صاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، خصوصا في فترة السبعينات، هو أساس نمو إيرادات الدولة بمعدلات متضاعفة، فقد صاحب هذا النمو في الإيرادات الحكومية نمو في كل من الإنفاق الحكومي والناتج القومي، فكما هو واضح من الجدول رقم (1) فإن إيرادات مبيعات النفط السعودي قفزت من حوالي مليار ونصف مليار ريال في عام 1960 إلى 3292 مليار ريال في عام 1982، أي بأكثر من مائتين وخمسين ضعفا خلال اثنين وعشرين عاما، وصاحب ذلك نمو في إنفاق الدولة بحوالي 200 ضعف خلال الفترة نفسها حيث كان الإنفاق الحكومي حوالي مليار ونصف المليار ريال في عام 1960، وأصبح 283 ملياراً في عام 1982، وأيضا نمى الناتج المحلي من ستة مليارات ريال إلى 524 مليار ريال أي بحوالي مائة ضعف لنفس الفترة

هذه المعدلات المذهلة للنمو سجلها الاقتصاد السعودي خلال فترة زمنية وجيزة [الجدول رقم (1)]، وصاحب النمو الشديد في الناتج المحلي والإنفاق الحكومي نمو مماثل في الرصيد النقدي، فقد نمت كمية النقود بمختلف مقاييسها خلال الفترة نفسها بمعدلات فاقت معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. فكما هو ملاحظ من الجدول رقم (2) إن حجم النقود المتداولة ارتفع من حوالي 515 مليون ريال عام 1960 إلى حوالي 35.318 مليون ريال في عام 1985 أي أنه تضاعف حوالي سبعين ضعفا خلال الخمس والعشرين سنة التي تغطيها الدراسة. ولكن هذا المعدل المرتفع للنمو يبدو صغيرا إذا ما قورن بمعدل نمو الأدوات أو المقاييس النقدية الأخرى، فمثلا نمى المقياس (م1) بحوالي تسعين ضعفا خلال نفس الفترة الزمنية، وذلك من 913 مليون ريال في عام 1960 إلى 82.395 مليون ريال في عام 1985. وارتفع المقياس (م2) بحوالي 90 ضعفا أيضا، ولكن في خلال إحدى وعشرين سنة فقط، وذلك من 1.582 مليون ريال في عام 1964 إلى مايزيد عن 120 ألف مليون ريال في عام 1985.

جدول رقم (1)

إيرادات النفط ونفقات الدولة والناتج المحلي

(بملايين الريالات بالأسعار الجارية)

السنة	ايرادات النفط	نفقات الدولة	الناتج المحلي الاجمالي
1960	1345	1405	6210
1961	1522	1638	7121
1962	1651	2166	7832
1963	1982	2452	8658
1964	2268	2652	10192
1965	2592	3112	11075
1966	3166	3961	12573
1967	3974	5025	13921
1968	3547	4937	14667
1969	4196	5535	16431
1970	5198	5966	17399
1971	5436	6294	22921
1972	9855	8130	28258
1973	12098	10159	40603
1974	21110	18595	99315
1975	94190	35039	139599
1976	93481	81783	164526
1977	121191	128273	206056
1978	114042	138048	225401
1979	115078	147971	249539
1980	189295	188363	385807
1981	319305	236570	520589
1982	328594	284650	524718
1983	186006	244912	415234
1984	145123	230186	372023
1985	121348	216363	326836
1986	88425	184004	313941
1987	42464	137422	271091
1988	67405	173526	275453
1989	74183	159646	285145

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي، الأعداد 1982 -1989 .
مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء، النشرة الإحصائية 1980-1988.

جدول رقم (2)

عرض النقود

السنة	م$_1$ (M_1)	م$_2$ (M_2)	م$_3$ (M_3)	ن. م.
1960	912.8			514.5
1961	999.7			625.9
1962	1081.2			672.5
1963	1309.4			847.1
1964	1481.5	1582.1	1817.1	963.7
1965	1631.6	1747.2	1995.3	1061.7
1966	1886.1	2069.3	2342.5	1219.5
1967	2129.5	2380.8	2692.3	1370.2
1968	2269.9	2622.8	2934.9	1460.1
1969	2405.6	2815.3	3127.5	1567.5
1970	2523.4	3084.7	3392.2	1655.8
1971	2795.0	3525.4	3904.0	1788.2
1972	3747.0	4598.4	5144.4	2281.6
1973	5254.5	6055.1	7020.5	2943.4
1974	7783.5	8904.1	10413.2	4072.8
1975	14107.6	15717.1	17982.2	6680.5
1976	24194.5	26086.1	29952.4	10587.4
1977	36360.3	38748.5	44270.7	15567.2
1978	46589.5	50723.1	56156.0	18825.9
1979	53035.2	59427.5	66801.4	22837.5
1980	58833.2	71163.6	80179.2	25682.1
1981	67827.9	90627.4	103509.3	28826.5
1982	82374.1	111218.5	129396.3	34091.7
1983	86381.5	117027.6	134473.8	36147.4
1984	83288.7	119450.6	144736.2	34813.4
1985	82394.8	120015.9	145398.9	35317.6
1986	86381.0	127350.0	160739.0	38812.0
1987	92012.0	133266.0	169377.0	40072.0
1988	93664.0	134143.0	178418.0	35945.0
1989	94407.0	136831.0	178457.0	36290.0

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي. الأعداد 1970 - 1989.
ن.م. = النقد المتداول خارج البنوك.
م1 = النقد المتداول + الودائع تحت الطلب.
م 2= م 1+ الودائع الآجلة.
م3= م2+ الودائع الأخرى شبه النقدية.

وارتفع المقياس (م3) بمعدل متقارب، وذلك من حوالي 1.817 مليون ريال في عام 1964 إلى أكثر من 145 ألف مليون ريال في عام 1985.

النموذج النقدي: هناك عدة مقاييس لكمية النقود، ويختار في هذا البحث جميع النقود المتداولة والودائع البنكية بمختلف أنواعها، أو ما يسمى بالمقياس (م3) ليشكل كمية النقود، لذا يصبح لدينا التعريف التالي:

م = ن م + و ب ...(3)

حيث إن:

م ترمز لكمية النقود

ن م ترمز للنقود المتداولة

و ب ترمز للودائع البنكية

ويمكن أيضاً تعريف الأساس النقدي أنه مجموع النقود المتداولة والاحتياطيات البنكية سواء كانت مُوْدَعَةً لدى مؤسسة النقد احتياطات نظامية أو احتفظت بها البنوك التجارية احتياطات إضافية، بحيث يصبح لدينا التعريف التالي:

ساس = أ + ن م ...(4)

حيث إن:

ساس ترمز للنقود الأساسية أو الإصدار النقدي الأساسي

أ ترمز للاحتياطيات البنكية

ونظراً لأن حجم الودائع البنكية مرتبط بحجم الاحتياطي - طبقا للنظرية النقدية - فإن للبنوك قدرة على توليد الودائع، وذلك عن طريق القروض أو التسهيلات التي يتم منحها العملاء، فإذا كانت نسبة التسرب في هذه القروض أو التسهيلات إلى خارج المجتمع أو إلى نقد سائل أقل من واحد صحيح، فإن مقداراً معيناً من هذه القروض والتسهيلات سيعود إلى البنوك التجارية في شكل ودائع جديدة تضيف إلى حجم كمية النقود في الاقتصاد، وتؤدي إلى سلسلة أخرى من الإقراض البنكي وهكذا، أي أن:

أ = د (و ب) ...(5)

مما يوضح أن مقدار الاحتياط البنكي مرتبط بمقدار الودائع البنكية.

وهنا تختلف الآراء حول نوع هذا الارتباط ومقدار ثباته، ففي حالة ثبات العلاقة تصبح المعادلة رقم (3) كما يلي:

أ = ك (و ب) ...(6)

حيث إن:

ك رقم موجب أقل من الواحد.

فعند تحديد (ك) على أنها نسبة الاحتياطي المفروضة على الودائع البنكية من قبل السلطات النقدية وافترضنا توسع البنوك التجارية إلى أقصى حد ممكن، وعدم وجود تسّرب فإن حجم مضاعف الودائع البنكية يصبح 1 / ك. وطبقا للنظرية النقدية يمكننا أن نستنتج العلاقة بين حجم السيولة النقدية لدى الأفراد ومقدار الودائع البنكية، فالأفراد لديهم الخيار بين الاحتفاظ بالنقود في شكل نقود سائلة (متداولة) أو الاحتفاظ بها لدى البنوك التجارية في شكل ودائع، وهذا التوزيع للنقود يعني ضمنا أن هناك نوعاً من العلاقة بينهما، ذلك أن مقدار أيٍّ منهما يعتمد على مقدار الآخر، لذا يمكن تقديم المعادلة التالية:

ن م = د (وب) ...(7)

وكذلك تختلف الآراء حول نوع هذا الارتباط ومقدار ثباته، فبعض الاقتصاديين يفترض ثبات هذه العلاقة بحيث تصبح المعادلة رقم (7) كما يلي:

ن م = ج (وب) ...(8)

حيث إن:

ج رقم موجب.

وعلى هذا يمكننا تلخيص هذه العلاقات السابقة للحصول على علاقة مباشرة بين كمية النقود والإصدار النقدي الأساسي، وذلك باتباع الخطوات التالية:

ساس = أ + ن م

ساس = ك (وب) + ج (وب) من المعادلتين رقمي (6)، (7)

ساس = (وب) (ك+ج)

$$\text{وب} = \frac{\text{ساس}}{\text{ك} + \text{ج}}$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (8)

$$\text{ن م} = \text{ج} \left(\frac{\text{ساس}}{\text{ك} + \text{ج}} \right)$$

وبجمع المعادلتين السابقتين نحصل على:

$$\text{و ب} + \text{ن م} = \frac{\text{ساس}}{\text{ك} + \text{ج}} + \frac{\text{ساس}}{\text{ك} + \text{ج}}\ \text{ج}$$

$$\text{م} = \left(\frac{1 + \text{ج}}{\text{ك} + \text{ج}} \right) \text{ساس} \qquad ...(9)$$

ولكي نختبر هذه العلاقة للاقتصاد السعودي نود تلخيصها بحيث تصبح كمية النقود دالة فقط لعوامل مستقلة خارجة عن تعريف النقود، وهذا غير متوفر في المعادلة (9) حيث إن (ساس) تشمل النقود المتداولة، والتي هي أيضا جزء من (م) أو كمية النقود، لذا نضيف إلى النموذج المعادلات التالية:

$$\text{أ ف} = \text{أ ب} + \text{أ م} \qquad ...(10)$$

حيث إن:

أ ف ترمز لإجمالي الاحتياطيات الفعلية في سنة ما في القطاع البنكي السعودي.

أ ب ترمز للاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك التجارية على شكل نقد سائل، أو على شكل ودائع خارج المملكة.

أ م ترمز للاحتياطيات البنكية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

هذه المعادلة مهمة بالنسبة للاقتصاد السعودي، حيث تتمتع البنوك بمقدارٍ عالٍ من السيولة واحتياطيات إضافية تزيد عن الاحتياطيات النظامية التي تتطلبها السلطات النقدية، لذا تصبح نسبة الاحتياطي النظامي المفروضة تمثل حدّاً أدنى لاحتياطيات البنوك، ولاتشكل قيداً على توسع البنوك، أو منح القروض طالما أن لدى البنوك وفرةً في الاحتياطيات الإضافية، وودائع خارج الاقتصاد السعودي يمكن سحبها عند الحاجة.

ففي وضع التوازن يكون حجم الاحتياطيات التي ترغب البنوك الاحتفاظ بها (أ غ) تساوي الاحتياطيات الفعلية [المعادلة رقم (10)].

أ غ= أ ف ...(11)

وبالإضافة إلى المعادلتين رقمي (10) ,(11) نضيف أيضا معادلة سلوكية تفترض أن كمية النقود السائلة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها مرتبطة ارتباطاً طردياً ونمطياً بالدخل النقدي عن طريق المعادلة التالية:

ن م = هـ + و (ل) ...(12)

حيث إن:

ل ترمز للدخل النقدي، هـ، و أرقام موجبة ولاتزيد قيمة (و) عن الواحد الصحيح.

هذه المعادلة الأخيرة تفترض أن احتفاظ الأفراد بنقود سائلة هو نتيجة للدخول النقدية.

وبالعودة إلى المعادلة رقم (9) واستخدامنا المعلومات التي أضفناها نصل إلى:

$$م = (\frac{1+ج}{ك+ج}) \text{ ساس}$$

$$م = (\frac{1+ج}{ك+ج}) (أ+ن م)$$ من المعادلة رقم (4)

$$م = (\frac{1+ج}{ك+ج}) (أ ف + ن م)$$ من المعادلة رقم (11)

$$م = (\frac{1+ج}{ك+ج}) (أ ف + هـ+ ول)$$ من المعادلة رقم (12)

$$م = (\frac{1+ج}{ك+ج}) (أ ف) + (\frac{1 + ج}{ك + ج}) هـ + (\frac{1 + ج}{ك + ج}) ول \quad ..(13)$$

وعلى هذا تصبح كمية النقود المعروضة دالة للدخل النقدي والاحتياطيات الفعلية للبنوك التجارية، والعاملين (ك) و(ج)، وبهذا يمكننا اختبار هذه المعادلة للاقتصاد السعودي، وتحديد معنوية ودرجة تأثير هذه العوامل على كمية عرض

النقود، والتي تمثل قرارات عدة جهات خلاف السلطات النقدية.

الاختبارات القياسية: يقوم الباحثان في هذا الجزء باختبار ثلاث علاقات اقتصادية بهدف التوصل إلى تحديد دالة عرض النقود في الاقتصاد السعودي، وذلك على الوجه التالي: **أولا: العلاقة بين النقود المتداولة والودائع البنكية:**

أول علاقة تقوم باختبارها هي تلك التي تربط مابين النقود المتداولة والودائع البنكية، ونسعى من خلال هذا الاختبار لتحقيق عدة أهداف:

أ ـ لقد سبق بيان أنه تمّ استخراج نسب النقود المتداولة للودائع البنكية في اقتصاديات عدة دول في عدة ابحاث سابقة، ولكن لم يسبق استخراجها للاقتصاد السعودي، ولذا فإنه من المهم استخراج هذه النسب ومقارنتها مع النسب المماثلة، وتعليل أوجه التشابه والاختلاف.

ويتوقع الباحثان وجود اختلاف في هذه النسب للاقتصاد السعودي لعدة أسباب منها:

1 ـ عدم تعود المجتمع السعودي على المؤسسات والمعاملات البنكية.

2 ـ حداثة المؤسسات البنكية في الاقتصاد السعودي.

3 ـ تجنب شريحة كبيرة من المجتمع السعودي التعامل مع المؤسسات البنكية لأسباب دينية.

4 ـ عدم توافر حوافز مغرية للتعامل البنكي.

5 ـ توافر الاستقرار والاطمئنان للاحتفاظ بمبالغ نقدية في شكل سائل.

6 ـ تعود المجتمع على التعامل بالنقود السائلة في معظم معاملاته التجارية.

وجميع هذه الأسباب تدعونا لتوقع احتفاظ المجتمع السعودي بنسبة كبيرة من النقود في شكل نقود متداولة، أو أن تصبح نسبة النقود السائلة إلى الودائع البنكية نسبة أكبر من نظيراتها في اقتصاديات دول أخرى.

ب ـ لايتوقع الباحثان أن تكون نسب النقود المتداولة إلى الودائع البنكية رقماً ثابتاً مُعْطىً وإنما هي رقم ناتج عن تفاعل عدة عوامل، وتتغير قيمته بتغير هذه العوامل، وفي هذا الجزء نقوم باختبار هذه الفرضية واستخلاص العوامل المؤثرة في تحديد نسبة النقود المتداولة إلى الودائع البنكية، أو ما سبق أن رمزنا له بالرمز (ج)،

والدالة التي نقوم باختبارها تفترض تأثر (ج) بعدة متغيرات منها:

1 . التَّعَوُّد على البنوك والمعاملات البنكية أسهم في زيادة نسب الودائع البنكية إلى النقود المتداولة، فكلما اعتاد الأفراد استخدام الشيكات وفتح الحسابات ارتفع حجم الودائع، ويمكننا قياس هذا التعوُّد عن طريق استخدام عامل الزمن، ونرمز له بالرمز (ز)، ونتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع النسبة (ج).

2 . إنشاء البنوك أيضا يؤدي إلى تسهيل وزيادة استخدام الودائع البنكية، ونقيس هذا العامل عن طريق عدد فروع البنوك التجارية السعودية (ف)، ونتوقع أن يرتبط هذا العامل بعلاقة عكسية مع النسبة (ج).

3 . وجود الاستقرار الاقتصادي يسهم في اطمئنان المجتمع، ويساعد على إنشاء التعامل البنكي، ويختلف مفهوم الاستقرار هنا عما سبق ذكره، من استقرار أمني في الفقرة السابقة، والذي يساهم في طمأنة الأفراد للاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، فنقصد بالاستقرار الاقتصادي هنا الاطمئنان على سلامة واستقرار الاقتصاد الوطني بما يشمل من مؤسسات، وعلى رأسها المؤسسات البنكية، وبما أن الدولة هي المصدر الأساسي لدعم البنوك التجارية وطمأنة المودعين، وبما أنْ دخل صادرات النفط يشكل المصدر الأساسي لدخل الدولة والاقتصاد السعودي فإن أيّ تذبذبات في أسعار النفط تمثل عدم الاستقرار، وبالتالي فإننا نتوقع أن تكون هناك علاقة طردية مابين عامل تذبذب إيرادات النفط والذي رمز إليه بالرمز (ط)، والنسبة (ج).

4 . وأخيراً نستخدم معدل التضخم ليرمز للاستقرار الاقتصادي، والذي نتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع النسبة (ج) كما أسلفنا، ولكن التضخم (س) يمثل أيضاً تكلفة للاحتفاظ بالنقود سواء كانت في شكل ودائع، أو نقود سائلة، فكلاهما يفقد جزءاً من قدرته على الشراء عند حدوث تضخم في الأسعار، ولكن هذا الأثر السالب للاحتفاظ بالنقود يحسب في كُلٍّ من البسط والمقام للنسبة (ج)، بحيث لايتضح طريقة تأثيره على النسبة بصورة كلية، وإن كنا نرى أن يكون ذا إشارة سالبة، لأن من المتوقع أن تكون الودائع البنكية أكثر حساسية لمستويات التضخم من النقود المتداولة، هذا عند افتراض أن الودائع البنكية ناتجة عن قرارات أشخاص اعتادوا على المعاملات البنكية، وعلى البحث عن عوائد للاستثمار ليست هي الأفضل ولذا فإن قراراتهم أكثر مرونة أو تأثراً بتغير التكاليف أو العوائد من قرارات الأشخاص الذين يحتفظون بنقودهم في شكل سائل.

وهكذا تصبح المعادلة التي نريد اختبارها على الوجه التالي:

ج = د (ز، ف، ط، سْ) ...(14).

حيث إن: ج = $\frac{\text{ن م}}{\text{وب}}$

ز ترمز لعامل الزمن، ف ترمز لعدد فروع البنوك التجارية، ط ترمز لمقدار التغير في ايرادات النفط، سْ ترمز لمعدل التضخم.

وعلى هذا فإن استخلاص العوامل المعنوية المؤثرة في تحديد نسبة النقود المتداولة إلى الودائع البنكية يساعدنا في تحديد العلاقة التي نسعى لاستنتاجها في هذا البحث، وهي كيفية تحديد المعروض من النقود، فكما أسلفنا تدخل النسبة (ج) في المعادلة رقم (13) في تحديد كمية المعروض من النقود، وإن لم نشأ أن نفترض ثبات هذه النسبة واستنتاجها على أنها علاقة تعتمد على عدة عوامل فإن اختبار هذه العوامل لتحديد تأثيرها المعنوي في تحديد (ج) يعني ضمنا أن لها تأثيراً معنوياً في تحديد كمية عرض النقود.

ثانيا: العلاقة بين اجمالي الاحتياطيات وإجمالي الودائع:

العلاقة الثانية التي يرغب الباحثان في اختبارها هي العلاقة التي تربط بين إجمالي الاحتياطيات لدى البنوك التجارية وإجمالي الودائع البنكية، وهنا أيضا يسعى الباحثان لتحقيق أهداف مماثلة لتلك التي تم إجراؤها في الاختبار السابق كما يلي:

أ ـ تم استخلاص نسب الاحتياطيات الفعلية إلى الودائع البنكية لاقتصاديات عدة دول، ولكن لم يسبق استخراجها للاقتصاد السعودي، وهنا يجب توضيح الفرق مابين الاحتياطيات النظامية التي تفرضها السلطات النقدية على البنوك التجارية، وهي نسبة معينة وثابتة من هذه الودائع وبين الاحتياطيات الفعلية لهذه البنوك، وهذا فارق مهم وخصوصا بالنسبة للاقتصاد السعودي، فنحن نتوقع أن يحتفظ القطاع البنكي هنا باحتياطيات أكبر من الاحتياطيات النظامية بصفة دائمة، لذا فإن الاحتياطيات النظامية تصبح حَدّاً أدنى للبنوك، ولكن بما أنها لاتصل إليه أبدا فإنه لايشكل قيداً على أنشطتها الاقتصادية، فالبنوك التجارية السعودية تتمتع بقدر كبير من السيولة قد يعود لعدة أسباب منها:

1 . حداثة التجربة البنكية في الاقتصاد السعودي وعدم نضج وسائل الاستثمار

لديها.

2 . طبيعة خصم البنوك التجارية بما تحتويه على نسبة عالية من الودائع الفورية للعملاء، وبما أن هذه الودائع قد يتم سحبها في أي لحظة فإن البنوك التجارية تضطر إلى الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة.

3 . طبيعة المجتمع السعودي أنه يمنح البنوك التجارية قدراً كبيراً من الودائع بدون أية تكلفة، فشريحة كبيرة من العملاء لاتقبل أيَّ عائد على مدخراتها مما يوفر للبنوك سيولة بدون تكلفة تذكر، ولايحفزها على السعي للحصول على استثمارات أو أصول ذات مردود عالٍ، فالبنوك ضامنة الربح حتى في حالة إيداع هذه الودائع في حسابات جارية واحدة أو خارج المملكة.

لذا فإنه من المهم استخلاص نسب الاحتياطيات البنكية الفعلية إلى الودائع البنكية، ومقارنتها أولا مع نسب الاحتياطيات النظامية، وثانياً مع النسب الشبيهة بها في اقتصاديات دول أخرى وللتأكد من توقعاتنا.

ب ـ من المتوقع أن يكون هناك ارتباط بين الاحتياطيات التي ترغب البنوك التجارية في الاحتفاظ بها وكمية الودائع لديها. فالسلطات النقدية تفرض على البنوك التجارية حَدّاً أدنى من الاحتياطيات على أنها نسب من الودائع لديها لاتستطيع أن تتجاوزها، وإن كانت هذه الاحتياطيات النظامية نسبة ثابتة ومحددة من قبل السلطات النقدية خارج نموذجنا الاقتصادي، فإنها في الواقع تختلف عن الاحتياطيات الفعلية.

ويُهمُّ الباحثين هنا توضيحُ كيفية قيام البنوك التجارية بتحديد الاحتياطيات الفعلية التي تحتفظ بها مقابل الودائع البنكية لديها، وبيان العوامل التي تؤثر في تحديد هذه النسبة، والتي سبق أن رمزنا إليها بالرمز (ك)، لذا فإننا نقوم باختبار عدة عوامل نتوقع أن يكون لها دور في تحديد (ك) ومنها:

1 . العائد المتوقع من الاستثمارات البنكية، فيتوقع الباحثان أنه كلما ارتفع هذا العائد ارتفعت تكلفة احتفاظ البنك بنقود سائلة، أو احتياطيات في الخزنة، أو بودائع فورية لاتحقق سوى حَدٍّ أدنى من العوائد، لذا فإن عوائد الأصول الاستثمارية كالسندات، أو غيرها تمثل دخلاً يحفز البنوك على الاستثمار وتقليص حجم الاحتياطيات وتستخدم هنا عوائد السندات البنكية السنوية عن الدولار الأمريكي على أنه مقياس لتكلفة الاحتفاظ باحتياطيات، ولذا فإننا نتوقع أن تكون هناك علاقة

عكسية مابين هذا العامل والذي نرمز له بالرمز (ع) والنسبة (ك).

2 ـ تَقَدُّم البنوك والتَّأقلُم في الأسواق المالية العالمية يزيد من قدرتها على الدخول في هذه الأسواق، والاستثمار في أصول ذات عوائد مجزية أكثر من الاحتفاظ بأصولها في صورة نقدٍ سائلٍ أو ودائع فورية، لذا فإنه كلما اكتسبت البنوك خبرة أكبر توقعنا أن تقل نسب الاحتياطيات لديها، وهكذا فإن الباحثين يفترضان وجود علاقة عكسية مابين عامل التأقلم الذي نقيسه هنا بعامل الزمن (ز) والنسبة (ك).

3 ـ وجود الاستقرار الاقتصادي يشجع البنوك على الدخول في استثمارات طويلة المدى، وعدم الاستقرار يضطرها للاحتفاظ بنسَبة أكبر من الاحتياطيات السائلة، لذا يتوقع الباحثان أن يؤدي عامل الاستقرار الذي سبق قياسه عن طريق التذبذبات في إيرادات النفط إلى تغيُّر مقادير هذه الاحتياطيات، وعلى هذا يُتَوَقَّعُ أن تكون العلاقة مابين (ط) والنسبة (ك) علاقة طرديّة.

وهكذا تأخذ المعادلة التي نريد اختبارها الشكل التالي:

ك = د (ع س، ط، ز) ...(15)

حيث إن:

ك ترمز لنسبة الاحتياطيات الفعلية للودائع البنكية $\left(\frac{\text{أف}}{\text{وب}}\right)$

ع س ترمز للعائد على الودائع الزمنية أو سندات الادخار بالدولار الأمريكي.

ز ترمز لعامل الزمن (التأقلم أو اكتساب الخبرة).

ط ترمز لحجم التذبذب في إيرادات النفط.

جـ ـ استخلاص العوامل المعنوية المؤثرة في تحديد نسبة إجمالي الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع يساعد على تحديد العلاقة النهائية التي يسعى الباحثان لاستنتاجها، أي تحديد كمية المعروض من النقود، فالنسبة (ك) تدخل في المعادلة التي توصلنا إليها سابقا في تحديد كمية المعروض من النقود معادلة رقم (13) كما دخلت النسبة (ج)، وبما أننا نفترض ثبات (ج) فإن عدم افتراض ثبات (ك)، والسعي لاستنتاجها على أنها علاقة تعتمد على عدة عوامل يعني ضمنا أن جميع العوامل التي نجد لها تأثيرا معنويا على (ك) لها أيضا تأثير معنوي على تحديد كمية المعروض من النقود بحسب المعادلة (13). ويمكننا أيضا أن نرى

أن العوامل التي ترتبط بالنسبة (ك) بعلاقة موجبة تؤثر سلباً على كمية المعروض من النقود أي أنها تؤدي إلى تقليص هذه الكمية، والعكس صحيح، بحيث إن العوامل التي ترتبط سلباً مع النسبة (ك) تؤثر طردياً في كمية المعروض من النقود، والنتيجة نفسها صحيحة وإن لم تكن بالوضوح نفسه بالنسبة للعامل (ج) حيث إن ارتفاع هذا العامل يؤدي إلى خفض مقدار التوسع في كمية المعروض من النقود،، ولذا فإن جميع العوامل التي ترتبط بالنسبة (ج) بطريقة طردية تؤدي إلى تخفيض كمية المعروض من النقود، وجميع العوامل التي تربطها علاقة عكسية مع النسبة (ج) تؤثر على كمية النقود بطريقة عكسية، أي تزيد من كمية المعروض من النقود.

ثالثا: تحديد دالة عرض النقود:

أخيرا نأتي لثالث علاقة يسعى الباحثان لاختبارها وهي المعادلة التي تم التوصل إليها لتحديد كمية عرض النقود [معادلة رقم (13)].

$$\text{م} = \left(\frac{1+\text{ج}}{\text{ك}+\text{ج}}\right)\text{أف} + \left(\frac{1+\text{ج}}{\text{ك}+\text{ج}}\right)\text{هـ} + \left(\frac{1+\text{ج}}{\text{ك}+\text{ج}}\right)\text{ول}$$

ونلاحظ فوراً أن وجود الاحتياطيات الفعلية على أنها عامل داخل المعادلة، ووجودها أيضا ضمن النسبة (ج)، يؤثر في صحة النتائج لاختبارات المربعات الصغرى، ولذا سيتم الاستعانة بالنتائج السابقة لتحديد النسب (ك) و (ج)، وبتعويض المقادير الناتجة في الدالتين التي سبق اختبارها لاستخراج (ك) و(ج) وتعويضهما في المعادلة رقم (13) بدلا من النسب الفعلية (ك) و(ج) تصبح المعادلة رقم (13) على الوجه التالي:

$$\text{م} = \left(\frac{1+\hat{\text{ج}}}{\hat{\text{ك}}+\hat{\text{ج}}}\right)\text{هـ} + \left(\frac{1+\hat{\text{ج}}}{\hat{\text{ك}}+\hat{\text{ج}}}\right)\text{أف} + \left(\frac{1+\hat{\text{ج}}}{\hat{\text{ك}}+\hat{\text{ج}}}\right)\text{ول} \quad ...(16)$$

ويتوقع الباحثان أن تكون العلاقة طردية بين الدخل النقدي وكمية المعروض من النقود، فكما أسلفنا فإن الدخل النقدي يؤثر مباشرة وبطريقة طردية في كمية النقود لدى الأفراد، وبالتالي لدى المؤسسات البنكية، وأيضاً يتوقع وجود علاقة طردية مابين كمية المعروض من النقود والاحتياطيات الفعلية لدى البنوك بسبب العلاقة الطردية المتوقعة بين رغبة وقدرة البنوك التجارية في الاحتفاظ بقدر أكبر من الاحتياطي كلما زادت الودائع لدى البنك، ومستوى نشاطاته، وعدد عملائه.

النتائج الإحصائية:

يتناول الباحثان في هذا الجزء النتائج الإحصائية للعلاقات النقدية الثلاث المتضمنة في النموذج النقدي المقترح:

أولا ـ حجم النقود المتداولة إلى إجمالي الودائع البنكية:

في هذا الجزء سيتم قياس نسبة النقود المتداولة إلى الودائع البنكية، ثم نتطرق إلى الاختبارات القياسية لمحددات هذه النسبة.

أ ـ نسبة النقود المتداولة إلى الودائع البنكية:

تربط النظرية النقدية مابين حجم النقود المتداولة وحجم الودائع البنكية، وهذا الارتباط الذي رمزنا له بالرمز (ج) هو جزء أساسي في استخراج مضاعف النقود، أو العلاقة بين النقود الأساسية وإجمالي كمية النقود.

ولقد تم قياس هذه النسبة للاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة -1989) (1970، ووجد أنها تتراوح مابين 4.56 في عام 1974 و 1.23 في 1989 [الجدول رقم (3)]. ونلاحظ من ذلك أن هذه الأرقام أكبر بكثير مما كان متوقعا، فمن المتوقع أن تكون نسبة النقود المتداولة إلى الودائع البنكية كسراً عشرياً أصغر من الواحد، فقد تراوحت هذه النسبة مابين 25. إلى 29. في الاقتصاد الأمريكي للفترة الزمنية 1950 -1979 (Jordan, 1969)، وتدل الاحصائيات أنه باستثناء عام 1974 فإن معدل النقود السائلة إلى الودائع يتجه بشكل عام إلى الانخفاض بحيث وصل إلى أدنى مستوى له في عام 1989، لذا فإن استمرار هذا الاتجاه في السنوات القادمة قد يؤدي بالفعل إلى أن تهبط هذه النسبة إلى كسر عشري كما هو متوقع. وقد يرجع ارتفاع نسبة السيولة للودائع البنكية إلى ضيق انتشار البنوك أو قلة تعوّد المجتمع السعودي على التعامل مع المؤسسات البنكية، وفتح حسابات بها، وتفضيل الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، وقد يعود ذلك إلى عدم إقدام البنوك التجارية على منح عوائد مجزية لإيداع النقود لديها.

كل هذه المسوّغات تدفع إلى انخفاض نسبة الودائع وارتفاع كمية النقود السائلة في الاقتصاد السعودي، وربما تكون مجالا خصباً لدراسات قادمة.

جدول رقم (3)

نسب النقود السائلة والاحتياطيات إلى الودائع البنكية

السنة	نسبة النقود السائلة إلى الودائع	نسبة الاحتياطيات إلى الودائع
1970	2.45738	0.0922030
1971	2.76459	0.114833
1972	2.49826	0.199026
1973	2.85828	0.212993
1974	4.56739	0.432234
1975	1.94154	0.256952
1976	1.90547	0.336607
1977	1.63043	0.370045
1978	1.66282	0.284016
1979	1.67425	0.0746925
1980	1.56725	0.0436573
1981	1.44955	0.0430451
1982	1.37763	0.0520395
1983	1.34016	0.0411005
1984	1.30068	0.0399576
1985	1.33122	0.0406626
1986	1.31832	0.0399583
1987	1.30991	0.0391013
1988	1.25226	0.0411797
1989	1.23155	0.0400057

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي. الاعداد 1970 -1990.

ب ـ الاختبارات القياسية للدالة:

يوضح الجدول رقم (4) النتائج القياسية لاختبار معادلة نسبة النقود المتداولة إلى إجمالي الودائع.

جدول رقم (4)

معاملات دالة النقود المتداولة إلى الودائع

المتغير المستقل	المعامل	نسبة (ت) تحت فرض العدم
الثابت	8.14	1.3
الزمن	0.165	1.85
عدد فروع البنوك التجارية	-0.00237	- 1.95
التغير في إيرادات النفط	0.835	4.98
معدل التضخم	- 0.0291	- 4.01
معامل التحديد (ر2)	0.87	
المعيار الإحصائي (ف)	20.49	
دربن ـ واتسون	1.96	

أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين عنصر الزمن ونسبة النقود المتداولة إلى الودائع، وهذا عكس ما هو متوقع، مما يدل على ارتفاع نسبة النقود السائلة أو انخفاض نسبة الودائع البنكية مع مرور الوقت، ولم تكن هذه النتيجة متوقعة، حيث يفترض أنه مع الزمن يزداد الوعي البنكي وتعامل الأفراد مع البنوك مما يرفع من نسبة الودائع، ولكن يبدو أن هذا الأمر قد تم احتواؤه في عامل وعدد فروع البنوك. أما بالنسبة لعدد فروع البنوك التجارية فإن نتائج الاختبار تدل على علاقة عكسية ومعنوية في تحديد نسبة النقود المتداولة إلى الودائع، وهذا ما كان متوقعا لأن النموذج استخدم عدد الفروع ليعكس مدى انتشار المؤسسات البنكية وبالتالي مدى تقبل المجتمع لهذه المؤسسات والتعامل معها.

كذلك أظهرت النتائج علاقة معنوية وطردية، كما هو متوقع، بين التغير في إيرادات النفط ونسبة النقود المتداولة إلى الودائع، فالتغيرات في إيرادات النفط التي تعد المصدر الأساسي لإنفاق الدولة تعكس تغيرات في الدخول وفي السيولة النقدية، ولذا يتوقع أن تكون العلاقة طردية بين تغير إيرادات النفط ونسب السيولة في الاقتصاد السعودي، وهذا ما أكدته نتائج هذا الاختبار.

أخيرا يتضح من الجدول رقم (4) أن معدل التضخم يرتبط، كما هو متوقع، بعلاقة عكسية مع نسبة النقود المتداولة إلى الودائع مما يدل على أن نسبة النقود المتداولة تنخفض مع التضخم بمعنوية مرتفعة.

ثانيا ـ حجم الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع:

في هذا الجزء سيتم قياس نسبة الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع أولا، ثم شرح للاختبارات القياسية لمحددات هذه النسبة.

أ ـ نسبة الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع:

أظهرت نتائج الاختبارات أن نسبة إجمالي الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع قريبة إلى حدٍّ ما من النسب المتوقعة، فقد كانت هذه النسبة حوالي 11. في عام 1971، وارتفعت إلى 43. في عام 1974، واستمرت مرتفعة إلى عام 1978، ثم أخذت في الانخفاض التدريجي إلى أن بلغت 04. والذي استقرت عنده تقريبا في الفترة بين الأعوام 1982 إلى 1989 [الجدول رقم (3)]. والملاحظ أنه خلال الفترة من عام 1974 وحتى 1977 ارتفعت عائدات النفط والسيولة مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الاحتياطيات البنكية إلى الودائع بسبب ارتفاع الاحتياطيات لدى البنوك، ولكن سرعان ما تأقلمت البنوك مع الأوضاع السائدة، وخفضت من حجم الاحتياطيات وربما كان ذلك عن طريق زيادة الاستثمارات أو القروض.

كذلك يلاحظ أن البنوك التجارية نجحت في استغلال أصولها حيث أصبحت نسبة الاحتياطيات إلى الودائع نسبة أصغر مما كان متوقعا، فلم يكن متوقعا أن تحقق البنوك التجارية السعودية نسبة أقل من تلك التي حققتها نظيرتها الأمريكية، والتي تراوحت هذه النسبة لديها بين 14% و 9% وذلك للفترة من عام 1950 إلى عام 1969 (Jordan, 1969).

ب ـ الاختبارات القياسية للدالة:

يستعرض الجدول رقم (5) نتائج اختبار معادلة نسبة الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع، وذلك بعد التصحيح لمشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية من الدرجة الأولى باستخدام طريقة كروكرين . أوركت (Crochrane - Orcutt).

جدول رقم (5)

معاملات دالة الاحتياطيات البنكية إلى إجمالي الودائع

المتغير المستقل	المعامل	نسبة (ت) تحت فرض العدم
الثابت	1.7917	4.0654
الزمن	- 0.0184	- 3.3515
سعر الفائدة الأوروبي للدولار	-0.0174	- 2.378
التغير في إيرادات النفط	0.0966	3.018
معامل التحديد (ر2)	0.83	
المعيار الإحصائي (ف)	22.27	
دربن ـ واتسون	2.16	

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن هناك علاقة سالبة ومعنوية بين عامل الزمن ونسبة الاحتياطيات إلى الودائع الاجمالية مما يدل على زيادة قدرة البنوك بسبب اكتساب الخبرة في استثمار هذه الاحتياطيات، والحصول على عائد أكبر بمرور الزمن. كذلك يلاحظ وجود علاقة سالبة ومعنوية بين نسبة الاحتياطيات إلى الودائع والمردود على الاستثمارات الذي تم قياسه في المعادلة بمعدلات العائد على الإيداعات بالدولار في أوروبا، وكما هو متوقع تنخفض نسب الاحتياطيات البنكية كلما ارتفعت العوائد على هذه الاستثمارات.

أخيرا ـ وكما هو متوقع ـ أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين نسبة الاحتياطيات إلى الودائع وعدم الاستقرار، والمقيسة بالتغير في إيرادات النفط والتي يتوقع أن ترتفع كلما زاد مقدار التغير في إيرادات النفط.

ثالثا ـ تحديد كمية عرض النقود:

أخيراً يختبر البحث قدرة العوامل الاقتصادية المقترحة في تحديد كمية عرض النقود، ومن ثَمّ تقديم نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (6). وكما نلاحظ فقد واجه الباحثان أيضا مشكلة ارتباط مابين الأخطاء العشوائية وتم استخدام طريقة كروكرين ـ أوركت مرة أخرى لمواجهتها.

جدول رقم (6)

معاملات عرض النقود

المتغير المستقل	المعامل	نسبة (ت) تحت فرض العدم
الثابت	319511	7.36
الاحتياطيات	0.211-	0.48-
الناتج المحلي الإجمالي	25	2.2
معامل التحديد (ر2)	0.99	
المعيار الإحصائي (ف)	896	
دربن - واتسون	1.98	

وقد أدّى استخدام التصحيح للارتباطات العشوائية إلى تحسين نتائج الاختبارات بصفة عامة، ولقد حصلنا في المعادلة المعدّلة على العلاقات المتوقعة للعوامل المختبرة باستثناء عامل الاحتياطيات البنكية، فلقد ظهر ارتباط سالب بين مقدار الاحتياطيات البنكية وبين كمية النقود، وهذا خلاف ما هو متوقع، إذ إن أية زيادة في كمية النقود عن طريق توسع الودائع البنكية لابد أن يصاحبها ارتفاع في الاحتياطيات لدى هذه البنوك، ولذا كان من المتوقع أن تكون العلاقة طرديّة كما أسلفنا، إلا أن عدم اجتياز هذا المعامل لاختبار المعنوية الاحصائية (ت) بدرجة مقبولة إحصائياً يدل على عدم أهميته في تحديد العرض النقدي بالمملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة لعامل إجمالي الناتج المحلي فقد كان الارتباط معنويا وطردياً بينه وبين كمية النقود، وهذه نتيجة متوقعة فكما أسلفنا في النموذج النظري لهذا الاختبار إن الدخل يرتبط بعلاقة طردية مع المعروض من النقود بسبب أثره على زيادة السيولة لدى الأفراد والمؤسسات والدولة.

وقام الباحثان بإعادة الاختبار القياسي، ولكن باستخدام الأرقام المستنتجة من معادلات تحديد نسبة الاحتياط ونسب النقود السائلة إلى الودائع البنكية المعادلة رقم (16) في النموذج الاقتصادي المقترح سابقا. فأول معادلة تَمَّ اختبارها لتحديد عرض النقود اعتمدت على استخراج نسب (ج) و(ك) من الاحصائيات الفعلية لهذين العاملين حسب ماورد في الجدول رقم (3)، ولكن قام الباحثان

باستنتاج هذين العاملين حسب الدالتين اللتين تم اختبارهما في «أولا» و«ثانيا» من هذا الجزء، واتضح أن لهاتين الدالتين قدرة عالية على تفسير التغيرات في النسبة (ج) و(ك) [الجدول رقم (4) والجدول رقم (5)]. ولهذا قام الباحثان بإعادة اختبار معادلة عرض النقود باستخدام أرقام (ج) و(ك) المقدرة من المعادلات الرياضية التي تمّ اختبارها في الجدول رقم (4) والجدول رقم (5).

ويوضح الجدول رقم (7) النتائج الإحصائية لهذا الاختبار.

جدول رقم (7)

معاملات عرض النقود باستخدام (ج^) و(ك^)

المتغير المستقل	المعامل	نسبة (ت) تحت فرض العدم
الثابت	347691	6.89
الاحتياطيات	0.1286-	0.26-
الناتج المحلي الإجمالي	7.73	0.579
معامل التحديد (ر2)	0.99	
المعيار الإحصائي (ف)	679	
دربن - واتسون	1.93	

عند مقارنة نتائج الجدولين (6) و (7) نجد أن إشارات المعاملات تتساوى من حيث الاتجاه وإن اختلفتا من حيث القيم ودرجات المعنوية الإحصائية، ومع ذلك يظل معامل الاحتياطيات رقماً سالباً خلافاً لما هو متوقع، وتجدر الإشارة إلى أن عدم اجتياز أي من المتغيرين المستقلين (الناتج المحلي الإجمالي، الاحتياطيات) لاختبار المعنوية الإحصائية (ت) بدرجة معقولة لايرجع إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي بين هذين المتغيرين حيث إن قيمة هذا الارتباط تساوي 371.

الخلاصة:

أظهر هذا البحث أن هناك مجالاً خصباً لدراسات واختبارات لتحديد العوامل المؤثرة في كمية عرض النقود، فقد اتضحت صحة النظريات القائمة على أساس أن المعروض من النقود ليس عاملا معطىً أو ناتجاً لمعادلة حسابية يتم من خلالها ضرب مضاعف ثابت ومعتمد فقط على الاحتياطيات المفروضة من السلطات

النقدية في النقود الأساسية. أظهر هذا البحث أن العلاقات التي يفترض أنها ثابتة في كثير من الاقتصاديات هي ليست بالفعل كذلك، وخصوصا بالنسبة للاقتصاد السعودي، بل إنها تتغير بدرجات كبيرة، وخلال فترة قصيرة، فلقد انخفضت مثلا نسبة النقود السائلة إلى الودائع البنكية من حوالي أربعة أضعاف سنة 1974 إلى 1.23 في آخر سنة للبحث، ونتوقع أن تستمر في الانخفاض، لذا لايصح اعتبار هذه النسب ثوابت عند استخراج قيمة المضاعف النقدي.

أيضا أظهر البحث أهمية بعض العوامل المستقلة في التأثير على العلاقة بين النقود السائلة والودائع والاحتياطيات، وقد اتضح أن بعض المتغيرات لها أثر معنوي في رفع أو خفض هذه النسب، وبالتالي فهي تؤثر في تغير مضاعف الائتمان المصرفي، وفي تحديد كمية النقود المعروضة. وبالطبع هناك مجال لإضافة واختبار عوامل أخرى خلاف التي تم استخدامها هنا، وربما كانت لها نتائج أفضل، فقد أثبتت هذه الدراسة أن هناك مجالاً خصباً للبحث في هذا المجال، وأن العلاقات التقليدية بين العوامل الاقتصادية المختلفة في القطاع النقدي ليست ثابتة، بل هي متغيرة، وتتأثر بعوامل متعددة أخرى، فقد أوضح البحث أن هناك عوامل مؤسسية كحجم الاحتياطي، والإصدار الأساسي، وعوامل اقتصادية كالاستقرار الاقتصادي والعوائد، وتكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، وعوامل اجتماعية كمقدار تقبل المجتمع للمؤسسات البنكية، هذه العوامل تلعب دوراً أساسياً في تحديد كمية العرض النقدي.

وبما أن للنقود دوراً أساسياً في نشاط ونمو اقتصاديات الدول، فإن الباحثين يأملان أن يكون هناك المزيد من الدراسات في هذا المجال لتوضيح اتجاهات هذه العلاقات، وفهم الكيفية التي بموجبها يتم تحديد كمية النقود في الاقتصاد السعودي والعوامل التي تؤثر في ذلك.

المصادر العربية

مؤسسة النقد العربي السعودي

70 -1990 التقرير السنوي. الرياض.

———

1980 النشرة الإحصائية. إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء. الرياض.

1985 النشرة الإحصائية. إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء. الرياض.

المصادر الاجنبية

Barro, R.
1978 "Unaticipated Money, Output, and the price Level in the United States". Journal of political Economy 86 (4): 549-580.
Brunner, K.
1961 "A Schema for the Supply Theory of Money." International Economic Review 11 : 79 - 109.
Cagen. P.
1965 Determinants and Effects of Changes in the Stock of Money, 1875-1960. National Bureau of Economic Research. New York: Columbia University Press.
Ezekiel, H.
1987 "Monetary Expansion and Economic Development,". International Monetary Fund Staff Papers 14 : 80 - 86.
Friedman, M & Schwartz, A.
1963 "Money and Business Cycles." Review of Economics and Statistics 45 (Supplement).
Hansen, A.
1949 Monetary Theory and Fiscal Policy, New York: Mc Graw-Hill.
Jordan, J.
1969 "Elements of Money Stock Determination". Reserve Bank of St. Louis Review 49 : 11 - 24.
Lucas, R.
1975 "An Equilibrium Model of the Business Cycle". Journal of political Economy 83 (6): 1113 - 34.
Mckinnon, R.
1973 Money, and Capital in Economic Development. Washington: Brookings Institution.
Shaw, E.
1950 Money, Income and Monetary Policy. Chicago: Irwin.
Temin, P.
1976 Did Monetary Forces Cause the great Depression. New York: W.W. Norton & Company Inc.

Yotopoulos, B. & Nugent, J.
1976 Economics of Development: Empirical Investigations. New York: Harber & Row Publishers.

استلام البحث ديسمبر 1991

اجازة البحث ابريل 1993



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الثالث / الرابع - خريف / شتاء 1991

الأبعاد الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة

جميل طاهر

المعهد العربي للتخطيط - الكويت

مقدمة

لاشك أن المديونية الخارجية للدول النامية قد أخذت تكتنف الوضع الاقتصادي والمالي العالمي بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث أصبح تزايد الديون الخارجية التي تتحملها الدول النامية غير النفطية مصدر قلق لأنه أخذ في التراكم بسرعة على مر الزمن، وفي أوائل الثمانينات دخلت الوضعية طوراً خطيراً عندما بدأت بعض البلدان ذات الديون الكبيرة تواجه صعوبات في خدمة ديونها، حيث إن التزاماتها الخارجية تجاوزت قدرتها على السداد، وقد أعطى انتشار حالات إعادة جدولة الديون لعدد متزايد من الدول المدينة دليلا على الخطر الذي تشكله أزمة الديون الآخذة في الاشتداد، ومن ثم أصبح تقويم نطاق الأزمة وأثرها على اقتصادات الدول المدينة والدائنة وطرق مواجهتها إحدى القضايا الرئيسية المثيرة للقلق في مضمار الشؤون الدولية.

مع وصول أزمة الديون الخارجية إلى هذا الوضع وخاصة في الفترة الأخيرة، راح عدد كبير من الاقتصاديين يتساءلون حول طبيعة هذه الأزمة، وفيما إذا كانت سياسة اقتصادية بالبلاد المدينة، أو أزمة خارجية، أو أزمة إفلاس حقيقي، فهناك اتجاه يمثله صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية تنبع أساسا من وجود إفراط في الطلب الكلي ناجم عن أخطاء السياسة الاقتصادية الداخلية، والذي ينعكس في وجود اختلال داخلي، واختلال خارجي،

ويرى الصندوق في هذه الحالة أن الاقتراض الخارجي بمفرده لن يحل المشكلة، حيث إن المطلوب هو القضاء على هذين الاختلالين. وفي الوقت نفسه هناك اتجاه آخر يرى أن الأزمة قد تفاقمت في السنوات الأخيرة بفعل عوامل خارجية، يأتي في مقدمتها مشكلة نقص السيولة الدولية (Illequidity)، والتي تختلف بحد ذاتها عن حالة الإفلاس (Insolvency) (زكي، 1987 :96). وقد ظهر هذا الاتجاه بشكل رئيسي في أعمال (William Cleine)[1]، الذي اتجه للبحث في تأثير العوامل الخارجية على ديون الدول المثقلة بالديون في أمريكا اللاتينية، وقد تبين له أنه خلال الفترة 1974 -1982 كانت العوامل الخارجية (المتمثلة بتغيير أسعار النفط، التغير في أسعار الفائدة الحقيقية على القروض، الكساد الاقتصادي العالمي وأثره على صادرات هذه الدول، والتغيرات الحاصلة في شروط التبادل التجاري) مسؤولة عن زيادة مديونية هذه الدول بما لايقل عن 83%، وقد توصل كلاين إلى نتيجة مفادها أن طبيعة أزمة الديون العالمية هي أزمة سيولة مؤقتة، وليست مشكلة إفلاس دائم للدول المدينة، وأن التغلب على هذه الأزمة يتوقف على الانتعاش الذي سيحدث في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والذي يرتهن كذلك بالتصحيحات التي يتعين على الدول أن تقوم بها (كما عبرت عنه روشتة صندوق النقد الدولي). وعليه فإن الاستراتيجية المطلوبة لمواجهة هذه الأزمة تكون في تسهيل إقراض هذه الدول بدلا من تقييد فرص الإقراض أمامها، وعلى ضوء هذه النتيجة جاءت مبادرة جيمس بيكر، والتي تنادي باستمرار تدفق القروض للدول ذات المديونية الثقيلة شريطة أن تقوم هذه الدول بإصلاح سياستها الاقتصادية الداخلية على أساس شروط صندوق النقد الدولي، وهناك اتجاه ثالث ظهر مؤخرا يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية قد وصلت إلى أزمة إفلاس حقيقي للمدينين. بمعنى أن حجم الديون التي تراكمت على هذه الدول أصبح يفوق المقدرة الفعلية الحالية والمستقبلية لهذه الدول مهما قدمت لها المساعدات، وأنه من الأفضل بيع أصول المدينين وتوزيعها على الدائنين (زكي، 1987 :100)، ويعتبر الاقتصادي (Allan Meltzer) من أشهر من نادوا بمثل هذا الاتجاه، حيث يرى أن الحكومات في البلاد المدينة تمتلك كثيرا من المشروعات الإنتاجية، وتستطيع أن تخفض من أعباء دينها الخارجي من خلال السماح للدائنين بمشاركة الدولة ملكية هذه المشروعات، أو من خلال مقايضة الديون بالأسهم.

ومن بين البلدان المعنية بالأزمة الراهنة للمديونية العالمية على الصعيد

الدولي الدول العربية، حيث إن بعض هذه الدول ذات فوائض مالية، ويمكن أن تمسها الأزمة من جهة أن بعضها دول دائنة، أما الدول الأخرى فان الأزمة تمسها مباشرة بصفتها دولاً مدينة، والمجموعة المدينة من الدول العربية تشمل.الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، بينما تشمل الدول المتوسطة الدخل كلاً من مصر والمغرب وتونس وسوريا والأردن وسلطنة عمان، وتشمل الدول المنخفضة الدخل (الأقل نمواً) كُلاً من السودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وموريتانيا والصومال، وفي الوقت نفسه تشمل المجموعة الدائنة ذات الفوائض المالية الدول العربية المصدرة للنفط، وذات الدخل المرتفع.

كانت الديون الخارجية المستحقة على العالم العربي تشمل حتى بداية الثمانينات مجموعة الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، وهي التي تعرف بأنها دول العجز المالي، والتي كانت تضم، كما ذكرنا، كل البلاد العربية باستثناء الدول المصدرة للنفط. إلا أنه مع التطور الذي حدث في بداية الثمانينات والذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط، ومن ثَمّ انخفاض عوائده بشكل حاد، في الوقت الذي لم ينخفض فيه الإنفاق الحكومي انخفاضاً ملموساً، فإن أزمة المديونية امتدت لتشمل جميع الأقطار العربية باستثناء دولتين نفطيتين، وهما الكويت والمملكة العربية السعودية.

لقد شهدت الديون الخارجية العربية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن مديونية البلاد العربية قد ارتفعت من 4.2 بليون دولار عام 1975 إلى 49.4 بليون دولار عام 1980، حيث كانت آنذاك تشمل فقط بلاد العجز المالي، وهي الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل. وفي عام 1986 قفز الرقم . بعد أن دخلت بعض الدول المصدرة للنفط . إلى 79,9 بليون دولار، جدول رقم (2). ولقد استأثرت مجموعة الدول العربية المتوسطة الدخل أكثر من نصف مديونية العالم العربي، حيث بلغ إجمالي ديونها 48,53 بليون دولار، وبنسبة 60,7%. من إجمالي الديون الخارجية العربية عام 1986. يلاحظ كذلك أن هناك ثلاث دول داخل هذه المجموعة (مصر والمغرب وتونس) استأثرت ديونها بنسبة 87,3%. من إجمالي ديون هذه المجموعة، وبحوالي 53%. من إجمالي ديون العالم العربي، وفي الوقت نفسه بلغت ديون مجموعة الدول العربية ذات الدخل المنخفض (الأقل نمواً) حوالي 15,5%. من إجمالي الديون العربية عام 1986. وتتقدم العراق والإمارات العربية المتحدة مجموعة الدول المصدرة للنفط حيث بلغت ديونها حوالي 72%.

من إجمالي ديون هذه المجموعة عام 1986 (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988: 137). ولاشك أن دول هذه المجموعة تعتبر مصدراً لرأس المال، حيث لايوجد لديها ديون طويلة الأجل، وأن معظم ديونها قصيرة الأجل، وخاصة أن الاحتياطي الكبير لدى معظمها يعتبر كافياً لتغطية وارداتها وديونها قصيرة الأجل إن وجدت.

لقد صاحب الزيادة الكبيرة في الديون الخارجية للدول العربية زيادة مماثلة في أعباء خدمتها، حيث ارتفع حجم أعباء خدمة الدين من 437 مليون دولار عام 1975 إلى 7,8 بليون دولار عام 1980 ومن ثم إلى 10,11 بليون دولار عام 1986، أي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 220% خلال الفترة 1975-1986. شكلت أعباء خدمة ديون الدول العربية المتوسطة الدخل حوالي 45% من إجمالي أعباء خدمة الديون العربية عام 1986، ومن الدول الغنية، فقد شكلت أعباء خدمة ديون الجزائر حوالي 48% من إجمالي خدمة الديون العربية، ومايؤكد ثقل أعباء الديون الخارجية خاصة في الدول العربية ذات الدخل المتوسط هو ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت في دول هذه المجموعة من 28% عام 1975 إلى 50% عام 1986 مما يعني أن دول هذه المجموعة أصبحت مضطرة أن تحول 50% من ناتجها المحلي الإجمالي للدول المقرضة وفاء لالتزاماتها الخارجية مما يؤدي إلى زيادة نصيب الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

يبدو واضحاً أن أزمة الديون الخارجية العربية سواء من ناحية إجمالي الديون أو أعباء خدمتها تتركز بشكل رئيسي في الدول العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل ذات العجز المالي، لقد ارتفع عدد الدول العربية التي تواجه صعوبات تسديد ديونها، حيث اضطرت كل من مصر والمغرب والسودان، وفي الفترة الأخيرة الأردن، إلى إعادة «جدولة» بعض أو كامل ديونها بغرض تخفيض أعباء خدمة الدين السنوي. أما الدول العربية المدينة الأخرى مثل تونس والجزائر وسوريا واليمن قد تمكنت من تجنب عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية إما عن طريق السحب من التسهيلات الاحتياطية التي وفرها صندوق النقد الدولي، أو من خلال تأخير خدمة ديونها وجعل المستحقات تتراكم، وبالنسبة للدول العربية النفطية فقد اختارت حتى الآن عدم التوجه إلى الأسواق الخارجية للاقتراض، والتركيز على الأسواق المحلية مع السماح للمؤسسات المملوكة للقطاع العام بترتيب ماتحتاجه من تمويل من البنوك العالمية.

تواجه الأقطار العربية المدينة وجهة نظر الدائنين من جهة، والتي ترى أن على الدول المدينة أن تُولي اهتماما أقل للجوانب الدولية عند محاولة معالجة قضية المديونية، وأن تركز على تصحيح السياسات المحلية وتحسينها بهدف تعبئة الموارد المحلية، ومن جهة أخرى هناك وجهة نظر ترى أنه يتعين إبداء اهتمام رئيسي بالقيود الخارجية التي تواجهها الدول العربية المدينة في سعيها إلى إحداث تغيير هيكلي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ولاشك أن إيجاد تدابير فعالة لمواجهة أزمة الديون الخارجية العربية يتوقف على الاعتراف بأثر كل من السياسات الدولية والسياسات المحلية في خلق هذه الأزمة.

تهدف الدراسة إلى تحليل وسائل مواجهة أزمة الديون الخارجية ومدى إمكانية خروج الدول العربية المدينة منها من خلال تحليل للأدوار الدولية والقومية والمحلية في علاج هذه المشكلة، وتنقسم الدراسة إلى جزأين: المقدمة: ويتبعها عرض لأسباب تطور حجم الديون الخارجية العربية، والجزء الثاني: عبارة عن تحليل لكيفية مواجهة هذه الأزمة، وكيفية خروج الدول العربية منها بتضافر عوامل خارجية ومحلية معا، وفي الوقت نفسه.

أولاً: أسباب تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية:

لقد شهدت نهاية السبعينات وحتى نهاية الثمانينات تطورات واضحة في ظاهرة المديونية الخارجية للدول العربية، حيث أصبحت واحدة من أعقد القضايا التي تواجه الاقتصادات العربية نتيجة لتزايد حجم الديون الخارجية، والتي وصلت إلى حوالي 79.90 بليون دولار عام 1986 مقارنة بـ 4,20 بليون دولار عام 1975.

لاشك أن أبعاد مواجهة الأزمة يتطلب قبل كل شيء معرفة أهم أسبابها حيث تعود لمجموعتين من الأسباب. الأولى: داخلية والتي تمثلت بتزايد عجز الميزانية العامة، والعجز في ميزان المدفوعات، والتي أدت إلى سياسات نقدية توسعية لتمويل هذه العجوزات مما كان له في النهاية أثر على ارتفاع الأسعار. الثانية: خارجية والتي تضم ثلاث مجموعات: الأولى الزيادة السريعة في أسعار الفائدة بالأسواق المالية الدولية، والكساد العالمي، ومصاعب توسيع أسواق التصدير أمام الصادرات العربية، وتضم المجموعة الثانية عوامل تتمثل بانخفاض شروط التبادل التجاري بين الدول العربية والصناعية، وتتألف المجموعة الثالثة من تدفقات التمويل الخارجي خاصة من البنوك التجارية التي كانت تنمو بسرعة، وبآجال استحقاق متزايدة القصر.

أ ـ العوامل الداخلية:

هناك عدة عوامل داخلية أدت إلى زيادة حجم الديون الخارجية العربية:

1 ـ **العجز في الموازين العامة**: من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة للاختلالات الهيكلية ـ الجانب الحقيقي ـ والتي أدت إلى توسع نقدي، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الأسعار في هذه الدول ـ الجانب النقدي ـ ، يُعَرَّف العجز عادة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ولقد واجهت الدول العربية خاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل عجزاً مالياً نتيجة لتزايد الانفاق الحكومي مع بداية الثمانينات، والذي تزايد بمعدل سنوي حوالي 20%. عام 1979 (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1980 :51) و 37% عام 1987. ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة، وإلى قصور الايرادات المحلية بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، ولقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية دول هذه المجموعة (متوسطة ومنخفضة الدخل) بلغت نسبة 15,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1979 (السيد علي، 4:1989) انخفض إلى 10,5% عام 1986، وبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فإنه على الرغم من تزايد العجز في الموازين العامة لهذه الدول إلا أنه مازال أقل حدة وتأثيرا منه في الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، وترجع الزيادة في العجز في دول هذه المجموعة الى انخفاض أسعار النفط، ومن ثم انخفاض عائد الصادرات، والتي تشكل حوالي 90% من الايرادات الكلية من جهة، ولعدم قدرة هذه الدول على تخفيض الإنفاق نتيجة لخطط التنمية التي سارت عليها هذه الدول من جهة أخرى، ويجب الاشارة إلى أن العجز في الميزانيات الحكومية في الدول النفطية قد لايؤدي بالضرورة إلى تفاقم أزمة مديونية لهذه الدول، وذلك نتيجة للاحتياطيات الكبيرة، والاستثمارات طويلة الأجل التي تملكها هذه الدول مقارنة بالقروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها.

وتعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزمنة التي اتبعتها الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل منذ زمن طويل، إلا أن هذه السياسة لم تبدأ في الانتشار في الدول العربية النفطية إلا منذ بداية الثمانينات. ولقد أدى تفشي سياسات التمويل بالعجز إلى تزايد الدين العام الداخلي خاصة في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل حيث بلغ حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1987

مقارنة بـ 8% في الدول المصدرة للنفط.

لقد كان للجهاز المصرفي دور رئيسي في هذا التمويل المحلي مما أدى في النهاية إلى زيادة السيولة المحلية، ومن ثَمَّ ارتفاع حاد في الأسعار خاصة في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، لأنها تعتمد على الدين العام الداخلي أكثر من الدول النفطية، وقد غطت دول هذه المجموعة حوالي 25% من النفقات العامة من الاقتراض المحلي، والذي يعني التوسع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح، (سياسة نقدية توسعية) مما أدى في النهاية إلى زيادة العجز، ونتيجة للعجز في الميزانية العامة تميزت مثلا معدلات السيولة المحلية في الدول العربية المدينة، وخاصة المتوسطة منخفضة الدخل بالارتفاع الشديد في مطلع الثمانينات، حيث تراوحت بين 11% في المغرب واليمن الشمالي و51% في مصر عام 1980 (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1980 ,167 ,1988 :281)، ولقد أدت هذه السياسة التوسعية إلى تدهور الأوضاع الخارجية لتلك الدول، وإلى تناقص في صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي مثل ماحدث في تونس ومصر والسودان في الوقت الذي ساعدت به المنح الخارجية على تمويل الإنفاق الحكومي في دول مثل الأردن والصومال واليمن الشمالي والجنوبي، ولقد بدأت السلطات النقدية في بعض الدول العربية المدينة الإقلاع عن السياسات النقدية التوسعية في الفترة الأخيرة، إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة، منها أن دور السياسات النقدية في معظم هذه الدول يعتبر ثانوياً مقارنة بالسياسة المالية، حيث لاتستطيع السلطات النقدية الانفكاك من ضرورات تمويل العجز في الميزانية الحكومية، حيث إن انخفاض عائدات النفط للدول العربية المصدرة للنفط، ونقص التحويلات الرسمية والخاصة للدول المدينة (متوسطة ومنخفضة الدخل) اضطر هذه الدول إلى زيادة الاعتماد على المصادر المحلية والخارجية في تمويل عجز ميزانياتها.

كذلك أدت السياسات النقدية التوسعية نتيجة للعجز في الميزانيات العامة إلى تفاقم معدلات التضخم في الدول العربية المدينة بشكل عام والدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض بشكل خاص، ولقد وصلت معدلات التضخم عام 1983 إلى 25% في الدول ذات الدخل المنخفض، بينما تراوحت بين 9% الى ما يقرب من 14% سنويا في الدول ذات الدخل المتوسط (السيد علي، 1989 :39؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1986 :46)، ولهذا نجد أن العجز في الميزانية العامة والذي حدث نتيجة لاختلالات هيكلية داخلية قد أدى إلى زيادة الدين العام

الداخلي (سياسة نقدية توسعية) لتمويل جزء من هذا العجز، وإلى ارتفاع معدلات الديون الخارجية لتمويل الجزء الآخر وخاصة في الدول العربية غير النفطية، مما أدى في النهاية إلى تزايد نسبة الديون الخارجية وإلى الناتج المحلي الاجمالي، وإلى تزايد أعباء خدمة الديون، والذي يعد مؤشرا على تزايد التبعية الاقتصادية لهذه الدول.

2 . **العجز في ميزان المدفوعات:** أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول العربية المدينة وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل، ولاشك أن ميزان المدفوعات بما يعكسه من بنود وأعباء وموارد يمثل صورة صادقة للاقتصاد القومي وخاصة درجة انفتاحه على العالم الخارجي، ولقد عانت الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل عجزا في الحساب الجاري والتجاري خلال الفترة 1975 -1986، حيث إن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكبا للعجز الحاصل في الحساب الجاري لموازين المدفوعات، ولقد سجلت الحسابات الجارية لمجموعة الدول المتوسطة الدخل عجزا مستمرا. وبلغ حوالي 7,3 بليون دولار عام 1984، بينما لم يزد العجز في الدول المنخفضة الدخل (الأقل نمو) عن 900 مليون دولار في العام نفسه (زكي، 1988 :11) ولقد بلغ العجز مثلا، في الحساب الجاري حوالي 62,2% من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن عام 1986 و 15.2%، في مصر و 51,3% في اليمن الجنوبي و 38,1 % في اليمن الشمالي، جدول رقم (1).

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الأداء خلال الفترة 1987/1986 فإن موازين مدفوعات دول هذه المجموعة لاتزال تعاني من اختلالات مزمنة تتمثل في توالي ظهور العجز في الموازين الجارية والتجارية، الأمر الذي يستدعي البحث عن مصادر للتمويل، وإلى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات التي تقف وراء العجز، وتلعب التحويلات الخاصة والرسمية إلى دول هذه المجموعة دوراً بارزاً في تغطية جزء من العجز في موازين السلع والخدمات، ويجري تغطية الجزء الأخير بوساطة الاستثمارات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج، مما قاد إلى تراكم المديونية الخارجية في هذه الدول، وتعاظم عبء خدمتها، فأدى في العديد منها إلى ظهور المتأخرات، وبالتالي زيادة الضغوط على موازين المدفوعات. لقد ظلت الدول العربية المصدرة للنفط تحقق فائضا في حساباتها الجارية حتى عام 1982 حيث بدأت بعدها تحقق عجزاً وصل إلى 10,8 بليون دولار

عام 1984 مقارنة بفائض قدره 11,4 بليون دولار عام 1982 (زكي، 1988 :11)، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما دفع بعدد من الدول النفطية إلى تسييل بعض استثماراتها واحتياطاتها الخارجية، أو اللجوء إلى مصادر الإقراض الخاصة لمواجهة هذا العجز. ومع ارتفاع إجمالي الفوائد المدفوعة ـ والذي يفوق معدل نموها معدل نمو إجمالي عبء خدمة الديون ـ والتي تشمل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فإن الفوائد التي تدفعها الدول العربية وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل أصبحت سببا جوهريا من أسباب العجز الهيكلي لحساباتها الجارية، ولهذا أصبحت دول هذه المجموعة تدور في حلقة مفرغة، حيث إن الاقتراض الخارجي أصبح يزيد من عجز الحساب الجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات، بينما عَجْزُ الحساب الجاري يتطلب مزيدا من الاقتراض الخارجي، وتبقى الدول العربية المصدرة للنفط في وضع جيد مقارنة بالدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، حيث إنها لاتزال تتمتع بفائض في موازينها التجارية، كما أنها تمثل مصدراً مهما للدول المتوسطة والمنخفضة الدخل فيما يتعلق بالتدفقات المالية من التحويلات بدون مقابل، الخاصة والرسمية، والتي تسد جزءاً كبيراً من العجز الذي تعاني منه في موازين السلع والخدمات.

ب ـ العوامل الخارجية:

بالإضافة إلى العوامل الداخلية المتمثلة بالعجز في ميزان المدفوعات، وفي الموازين الحكومية التي أدت إلى نوع من السياسات النقدية التوسعية لتمويل هذه العجوزات، هناك أسباب أخرى خارجية أدت، بشكل أو بآخر، إلى تزايد حجم الديون الخارجية العربية مثل تدهور شروط التبادل التجاري للدول العربية بالإضافة إلى اتساع القروض من البنوك التجارية والذي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الفائدة. (1)
الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري: لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، وتدهور معدلات تبادلها، ولقد أدى هذا إلى انخفاض صادرات الدول العربية من المواد الأولية بالإضافة إلى تخمة السوق البترولية العالمية، والذي أدى بدوره إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، ومن ثم في عائدات الدول العربية النفطية، وفي الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المصنعة في الارتفاع، وخاصة السلع الاستهلاكية

جدول رقم (1)

نسبة الفائض أو العجز في الحساب الجاري (صادرات ـ واردات) وفي الميزانيات الحكومية ونسبة صافي التمويل المحلي، إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)

	1979			1980			1981			1982			1983		
	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي
اجمالي الدول العربية		4.9			11.2	9.9-		3.2	1.1		7.2-	4.2		8.3-	7.5
الجزائر	2.1-	12.2		3.4	4.9-	4.4	5.1	11.3	11.3-	1.9	0.9	0.8-	1.92	2.0-	2.0
الأردن	64.4-	16.6-		50.3-	10.6-	4.0	83.9-	8.7-	4.2	63.8-	1.2-	5.0	61.1-	4.8-	0.5
تونس	49.7-	6.5-		3.4-	2.8-	0.5	17.3-	2.5-	0.1-	10.3-	5.4	1.3	17.8	8.2-	3.0
سوريا	17.6-	21.5-		15.2-	9.9-	10.1	19.1-	6.3-	2.8	10.6-	9.7	8.0	12.7	9.0-	7.5
مصر	16.4-	16.5-		6.3-	16.9-	12.6	21.2-	15.6-	12.0	9.0-	19.4-	15.5	20.6-	17.3-	13.8
المغرب	11.6-	5.22-		10.1-	10.2-	5.1	13.2	12.4-	5.1	13.2-	11.5-	4.6	11.2-	7.1-	4.9
السودان	5.9-	12.2-		9.2-	3.9-	7.0	12.5-	9.2-	3.6	8.0-	8.9-	0.5	10.5-	6.0-	0.6
الصومال		9.7-			12.3-	7.2		5.4-	1.8		6.3-	0.7-		3.7-	0.9-
عمان		9.4			3.6	3.4-		10.2	5.5-		3.0-	3.3		9.5-	2.9
موريتانيا	31.7-	2.1-		32.3-	13.7-	1.7-	12.6-	11.2-	1.7-	49.1	15.0-	4.2	13.8-	16.1-	4.4
اليمن الشمالي	65.5-	9.5-		65.0-	27.6-	10.0	63.4-	22.3-	15.4	59.5-	32.7-	27.6	46.8-	27.1-	22.0
اليمن الجنوبي	71.1-	21.9-		89.6-	19.3-	7.5	114.2-	25.5-	8.3	85.5-	36.9-	20.4	59.8-	37.3-	18.9

	1984			1985			1986			1987		
	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي	نسبة العجز في الحساب الجاري	نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية	نسبة صافي التمويل المحلي
اجمالي الدول العربية		11.5-	10.1		10.9-	9.3		10.5-	9.3		0.4-	7.5
الجزائر	3.7	4.3-	4.3	1.7	3.2	3.2-	0.5-	3.9-	3.9		3.8-	3.8
الأردن	47.3-	10.7-	3.7	50.1-	8.3-	2.4	62.2	9.3-	5.3		12.8-	5.3
تونس	9.5-	7.5-	4.5	13.4	7.6-	4.6	13.4-	5.2-	2.6		4.1-	1.0
سوريا	4.2-	17.1-	15.9	8.4-	11.7-	9.3	5.9-	8.5-	6.8		0.0	0.0
مصر	9.3-	18.3-	14.5	13.5-	23.6-	17.3	15.2-	17.0-	14.2		12.6-	8.4
المغرب	10.4-	6.9-	2.9	14.3-	6.6-	4.5	11.5-	6.3-	5.7		5.7-	3.5
السودان	10.6-	7.6-	2.0	16.7-	9.7-	2.9	10.3-	8.1-	2.4		9.9-	0.8
الصومال		5.4-	3.9		0.1-	0.0		0.2	6.2-		0.0	0.0
عمان		8.1-	6.4		4.4-	8.4		23.8-	16.1		3.3-	3.4
موريتانيا	43.1-	1.8-	2.2	0.0	0.2-	2.0-	12.3-	1.1	0.1		1.6	0.1
اليمن الشمالي	40.3-	23.9-	19.7	51.2-	21.2-	18.0	38.1-	11.5-	9.7		14.0-	13.0
اليمن الجنوبي	89.1-	35.1-	22.3	38.5-	34.4-	21.9	51.3-	37.6-	19.0		35.0-	14.1

المصدر: نسبة العجز في الحساب الجاري من عبد الحميد السيد علي «السياسات الاقتصادية والمديونية الأجنبية في بلدان العجز» 23 السنوات 1981, 1983, 1985, و1986 تم حسابها من قبل الباحث من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

نسبة العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية وصافي التمويل المحلي من التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 1981, 1985, 1987, 1988: 248, 335, 349, 294 و 299 على التوالي.

والترفيهية مما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لسد مثل هذا العجز في الموارد. لقد واجهت الدول العربية غير النفطية تدهورا مستمرا في شروط تجارتها الدولية تراوح بين 23% في الأردن وحوالي 5% في المغرب خلال الفترة 1985-1975 (السيد علي، 1989 :43).

وتشير احصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن الأسعار الحقيقية للمواد الخام الزراعية والمعدنية والتي تمثل معظم صادرات الدول العربية في عام 1985 لم تكن فقط أقل من أسعار 1975/1974، بل أقل بحوالي 30% من متوسط أسعار الثلاثين سنة الماضية (IMF, 1987b: 34)، وهذا يعني أن الدول العربية واجهت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تدهوراً حاداً في معدلات تبادلها التجاري، وحجم صادراتها مما أدى إلى زيادة ديونها، ولقد كلف تدهور شروط التجارة الدول العربية مايزيد عن 23 بليون دولار على هيئة انخفاض في الفائض التجاري خلال الفترة 1987-1981، جدول رقم (2). وإذا علمنا أن تدهور شروط التجارة ماهو إلا مزيج من انخفاض أسعار الصادرات، وارتفاع أسعار الواردات، فإن انخفاض أسعار الصادرات العربية أدى إلى أن تخسر الدول العربية مايزيد عن 31 بليون دولار من الفائض التجاري، كما أن ارتفاع أسعار الواردات كلفها مايزيد عن 8 بلايين دولار من ذلك الفائض خلال الفترة نفسها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988 :131). ونظرا لأن انخفاض أسعار الصادرات كان في معظمه ناجما عن التطورات في سوق النفط، فقد انصبت كل آثاره على الدول العربية المنتجة للنفط، كما وقعت معظم آثار ارتفاع أسعار الواردات (حوالي ثلثيها) على تلك الدول نفسها نظرا لأنها تنال نصيب الأسد من الواردات العربية، ولاشك أن تركز أثر تدهور شروط التبادل التجاري في الدول العربية المصدرة للنفط أكثر من الدول العربية المدينة المتوسطة والمنخفضة الدخل قد خفف إلى حدٍّ ما من أثر هذا التدهور على أزمة الديون الخارجية العربية، وخاصة أن الدول النفطية لاتعد دولاً مدينة بالمعنى الصحيح، لأنه لايوجد لديها ديون طويلة الأجل حيث إن معظم ديونها قصيرة الأجل، وأن الاحتياطي الكبير لدى معظمها يعتبر كافياً لتغطية وارداتها وديونها قصيرة الأجل، إلا أن انخفاض حجم الصادرات كان أكبر أثراً على مجموع الموازين التجارية للدول العربية، وإن كان أثره يكاد يكون مقتصراً على موازين تجارة الدول النفطية، حيث خسرت تلك الدول حوالي 133 بليون دولار نتيجة انخفاض حجم صادراتها النفطية، وكذلك فإن عدم قدرة الدول نفسها على خفض وارداتها بأكثر من حوالي 25% خلال الفترة 1981-1987 سنويا في المتوسط

بالرغم من ارتفاع أسعار الواردات، ومن الجدير بالذكر أن انخفاض أسعار وكمية الصادرات قد كلف الدول العربية المنتجة للنفط مايزيد عن 157 بليون دولار على هيئة انخفاض في القوة الشرائية لتلك الصادرات خلال 1981-1987، جدول رقم (2)، لهذا فإن تدهور شروط التبادل التجاري على شكل انخفاض في أسعار وحجم الصادرات وارتفاع أسعار الواردات بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية للصادرات قد أدى أولا إلى لجوء بعض الدول العربية النفطية إلى الاقتراض المحلي والخارجي، مما أدى إلى تزايد حجم الديون وأعباء خدمتها، وثانيا إلى انخفاض التحويلات الرسمية والخاصة للدول المتوسطة والمنخفضة الدخل مما أدى إلى اتجاهها إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الميزانية العامة وفي ميزان مدفوعاتها مما أدى إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية، وزيادة أعبائها من خلال ارتفاع إجمالي الفوائد المدفوعة، والذي يفوق معدل نموها معدل نمو إجمالي عبء خدمة الديون.

2 - سياسات الاقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة: بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التنجاري كان لسياسات الاقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول العربية المدينة، ولقد توسعت بعض البلدان العربية في الاقتراض، وأخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة حيث أدى الاتجاه إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر والمغرب، ولقد تدفقت فوائض الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى أسواق النقد الدولية على شكل ودائع جارية واستثمارات قصيرة الأجل وخاصة في عامي 1974 و 1979. وفي المقابل قامت البنوك التجارية بإعادة إقراض هذه الأرصدة إلى الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها مما كان له دور كبير في إيجاد مشكلة الديون الخارجية لهذه الدول.. في الوقت الذي كان المستوى العام للأسعار يزداد ارتفاعا في نهاية السبعينات، وكانت معدلات الفائدة الاسمية التي تطلبها البنوك التجارية على قروضها منخفضة، بحيث أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة في بعض الأحيان مما أغرى عدداً كبيراً من الدول العربية بزيادة اقتراضها لتمويل نفقاتها العامة، وموازين مدفوعاتها، وكذلك يسرت إجراءات الاقتراض وسرعتها، مقارنة بالاقتراض من المصادر الرسمية، وزادت من توجه الحكومات العربية إلى المؤسسات الخاصة للاقتراض منها مما أدى إلى زيادة النصيب النسبي

جدول رقم (2)

أثر التغير في شروط وحجم التجارة على مجموع الموازين التجارية وعلى القوة الشرائية للصادرات العربية 1981-1987 (بليون دولار)

	أثر التغير في شروط التجارة			أثر التغير في حجم التجارة			الانخفاض في القوة الشرائية للصادرات	الانخفاض نتيجة التغير في شروط التجارة	الانخفاض نتيجة التغير في حجم الصادرات
	المجموع	أسعار الصادرات	أسعار الواردات	المجموع	الصادرات	الواردات			
الدول العربية النفطية	-23.6	-29.2	-5.5	-109.7	-134.2	24.5	-157.2	-25.4	-148.8
الدول العربية غير النفطية	0.5	2.1	-2.6	0.1	-0.9	0.7	-0.2	-1.3	0.9
مجموع الدول العربية	-23.1	-31.2	-8.1	-109.6	-133.3	-23.8	-157.4	26.7	-147.9

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988 :131-132.

للديون المستحقة لمصادر خاصة على حساب النصيب النسبي للديون الرسمية.

ولقد حدثت تطورات مهمة على شكل القروض الخارجية للدول العربية، والذي انعكس بشكل رئيسي على طبيعة وشروط مثل هذه القروض، وكان هناك تحول واضح خلال فترة السبعينات لصالح نسبة الديون المستحقة لمصادر خاصة، والتي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة، وقصر مدتها الزمنية. ففي عام 1972 مثلا كان نصيب المصادر الخاصة حوالي 29% من إجمالي الديون المستحقة على البلدان العربية والتي ارتفعت إلى 48.1% عام 1979، إلا أنها بدأت في الانخفاض لتصل حوالي 26.9% من إجمالي الديون العربية عام 1989، جدول رقم (3). على الرغم من أن نصيب مصادر الإقراض الخاصة من إجمالي الديون العربية قد انخفض خلال السنوات الأخيرة مقارنة بنهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وارتفع بالمقابل نصيب المصادر الرسمية (الثنائية والمتعددة الأطراف)، إلا أن مصادر الإقراض الخاصة ما زالت تشكل نسبة كبيرة إلى حَدٍّ ما والتي تعكس أعباء هذه الديون على الدول العربية وخاصة إذا ما علمنا أن شروط القروض من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف تعد الى حد ما سهلة مقارنة بشروط القروض الخاصة، والتي تمنح لفترات أقصر وبفائدة أعلى وفترة سماح أقل، والذي أدى إلى ارتفاع أعباء المديونية لدى الدول العربية المدينة. في المقابل وحتى تحمي البنوك التجارية نفسها من مخاطر الإقراض إلى الدول النامية، ومن ضمنها العربية، لجأت إلى زيادة أسعار الفائدة لمواجهة المخاطر بالإضافة إلى فرض مايعرف بأسعار الفائدة المتغيرة أو المعومة، والتي تتغير على فترات تبعا للاتجاه العام لأسعار الفائدة في سوقي لندن ونيويورك، ولقد زاد حجم الفوائد التي تدفعها الدول العربية المدينة على قروضها من 183.1 مليون دولار عام 1973 إلى حوالي 5.16 بليون دولار عام 1989 وبمتوسط معدل سنوى 24.4%، جدول رقم (3). ولقد نجمت الزيادة في أسعار الفائدة، بالدرجة الأولى، عن السياسة المالية والنقدية التي اتبعتها الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت في بعض الأحيان إلى تعويم أسعار الفائدة. مثلا نجد أن نسبة الديون المعومة الفائدة يشكل حوالي 36.3%، من إجمالي ديون المغرب عام 1985 بينما تصل إلى 30% في الجزائر، 18.4% في الأردن (زكي، 1988 :13).

لهذا يمكن تلخيص أسباب زيادة حجم الديون الخارجية العربية في أن انهيار أسعار السلع الرئيسية التي تصدرها هذه الدول، وتدهور معدلات التبادل التجاري كان السبب الرئيسي في تدهور ميزان الحساب الجاري للدول العربية، مما دفعها

جدول رقم (3)

المؤشرات الرئيسية للديون الخارجية للدول العربية وأعباء خدمتها

	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
(1) اجمالي الديون العربية • (بليون دولار)	4.20	5.67	8.05	9.97	46.73	49.48	52.66	45.39	57.50	92.72	106.23	119.96	135.57	137.70	141.37	
. مصادر خاصة (٪)	39.70	41.50	43.10	46.84	48.110	44.09	41.84	38.36	35.52	27.7	27.8	28.10	28.4	28.0	26.9	
. مصادر رسمية (٪)	60.30	58.42	56.9	53.16	51.94	55.91	58.16	61.64	64.48	72.37	72.2	71.4	71.6	72.0	73.1	
. متعددة الأطراف (٪)	5.87	6.85	11.11	11.94	11.40	12.61	13.40	14.30	14.99	9.5	10.2	11.3	12.4	12.5	13.00	
. ثنائية (٪)	54.98	51.56	45.77	41.23	40.54	43.30	44.76	47.34	49.49	46.7	46.9	44.4	46.2	46.4	45.47	
ديون/ الصادرات (٪)	22.28	22.55	28.11	38.49	28.08	26.73	27.23	30.46	36.70	76.5	98.4	159.9	157.6	158.3	129.7	
ديون / الناتج المحلي (٪)	28.80	30.5	37.50	42.60	40.20	11.3	11.8	10.9	14.7	23.5	28.0	33.2	34.6	37.22	35.6	
(٢) اجمالي خدمة الدين (بليون دولار)•	0.43	0.58	0.70	1.04	5.76	7.81	8.57	8.91	10.17	9.79	10.44	11.48	11.02	12.83	14.70	
. أقساط (بليون)							5.60	6.16	6.67	6.32	6.78	7.18	7.23	8.14	9.04	
. فوائد (بليون)						2.85	2.97	2.75	3.50	3.47	3.66	4.30	3.78	4.69	5.16	
أ . خدمة الدين/ الناتج (٪)	2.90	3.20	3.80	4.50	5.90	1.70	1.9	2.13	2.6	2.5	2.8	3.12	2.8	3.5	3.6	
ب . خدمة الدين/ الصادرات (٪)	8.70	10.50	12.20	15.30	21.90	3.8	3.4	5.4	7.9	8.1	4.6	15.3	12.8	14.7	13.0	
جـ . خدمة الدين /الاحتياطيات (٪)						-	-	15.8	70.6	23.2	21.4	28.04	23.8	32.6	38.13	
د . خدمة الدين/الواردات(٪)	3.85	4.25	3.98	5.68	7.5	6.97	6.34	6.39	1.11	7.83	11.6	15.10	14.32	14.7	15.3	
٣ . إجمالي الاحتياطيات الدولية• باستثناء الذهب (بليون دولار)	11.59	12.92	14.71	11.28	12.41		-	56.17	49.22	42.61	48.87	40.94	46.25	39.34	37.24	35.9
أ . الاحتياطيات /الديون (٪)	267.85	228.90	186.20	112.62	108.50		-	123.7	25.6	50.0	30.11	34.12	34.11	28.56	26.3	
ب . الاحتياطيات /الواردات (٪)	102.11	94.61	83.12	61.27	55.65	53.78	68.00	40.30	39.70	37.26	34.3	53.90	60.0	45.2	40.0	
جـ . معدل تغطية الاحتياطيات للواردات (شهور)	12.20	11.30	10.00	7.40	6.70	6.45	8.20	4.90	4.80	4.50	5.80	5.30	7.2	5.4	4.8	

• 1975 - 1979 بليون دينار عربي حساب.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1979, 1980, 1985, 1988, 1991 تم حساب النسب من قبل الباحث.

إلى زيادة الاقتراض من الخارج لمواجهة الالتزامات الخارجية والداخلية، وفي الوقت نفسه فإن السياسات الاقتصادية للدول الصناعية قد أدت إلى زيادة أسعار الفائدة، ومع زيادة دور القطاع الخاص المصرفي في الاقراض فقد تبدل هيكل الديون الخارجية للدول العربية، وتغيرت شروطها لغير صالح هذه الدول، حيث إن ارتفاع معدلات الفائدة العالمية قد أدى إلى زيادة ديون الدول العربية القائمة المرتبطة بأسعار فائدة معومة، وإلى زيادة تكاليف القروض الجديدة، كما ترتب أيضا على ارتفاع أسعار الفائدة زيادة الضغط على الميزانيات المحلية للدول العربية نتيجة ارتباطها بديون عامة ومحلية، أغلبها من الجهاز المصرفي لهذه الدول، وإلى انخفاض حجم الاستثمارات المحلية، وإلى هجرة رؤوس الأموال إلى أسواق الدول الصناعية، حيث يُعَدّ حجم «الرساميل» المهاجرة من الدول العربية هائلا بأي مقياس، وتقدر نشرة الأسواق المالية العالمية الصادرة عن بنك. جيه. بي. مورغان في ديسمبر 1988 حجم «الرساميل» الهاربة من الدول العربية المدينة خلال الفترة 1977-1987 في حدود 40 بليون دولار، والتي تشكل حوالي ثلث إجمالي الديون الخارجية للمنطقة العربية (بنك الخليج الدولي، 1989 :1)[3].

ثانياً ـ كيفية مواجهة أزمة الديون الخارجية العربية:

بما أن أسباب أزمة الديون الخارجية العربية تعود إلى بعض التطورات الاقتصادية العالمية مثل ارتفاع أسعار الفائدة، وتزايد نسبة القروض الخاصة، وتدهور شروط التبادل التجاري من جهة، وإلى عوامل محلية مثل العجز المستمر في الحساب الجاري وفي الميزانية العامة بالإضافة إلى السياسة النقدية التي اتبعت لتمويل هذا العجز من جهة أخرى ـ فإن معالجة مثل هذه المشكلة تحتاج إلى جهود دولية من ناحية، ومحلية وإقليمية من ناحية ثانية. ولاشك أن الأطراف المختلفة تختلف في ترتيب أولويات ومكونات الأزمة، والسياسات التي يجب اتباعها للخروج من هذه المحنة، فصندوق النقد الدولي ـ تؤيده في ذلك الدول الصناعية، والبنوك التجارية الدولية ـ يولي اهتماما كبيرا لاستمرار تدفق خدمة ديون الدول النامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص، ويشخص صندوق النقد الدولي الأزمة على أنها أزمة سيولة نقدية دولية مما يعني أن الدول المدينة ستتمكن من تجاوزها من خلال تبني بعض التدابير الاقتصادية لإعادة التوازن لموازين مدفوعاتها، وأنه على هذه البلدان أن تولي اهتماما أقل للجوانب الدولية، وأن تركز على تصحيح السياسات المحلية بهدف تعبئة الموارد المحلية، لأن مسؤولية النمو

والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يقعان على عاتق الدول العربية بشكل خاص، والنامية بشكل عام، وفي الوقت نفسه ترى الدول المدينة، والعربية من ضمنها، أن المشكلة أبعد من ذلك، حيث إنها ليست أزمة سيولة نقدية وإنما أزمة إعسار تجابهها هذه الدول، وقد تمتد إلى جميع القطاعات مما يستدعي مجابهتها على كل الأصعدة، وهذا يعني أنه يجب الاهتمام بالقيود الخارجية التي تواجهها الدول العربية في سعيها إلى إحداث تغيير هيكلي في اقتصاداتها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

يجب أن نضع في الاعتبار أن علاج أزمة الديون الخارجية العربية يُعَدّ عملية صعبة وشاقة، ويحتاج لفترة زمنية طويلة تتعدد بها الجهود والسياسات الدولية والمحلية مع تأكيد أن المهمة الأساسية تقع على عاتق الدول العربية نفسها، وهذا يعني أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب حلولا ذات أبعاد دولية من جهة، وإقليمية ومحلية من جهة أخرى، حيث لافائدة من التركيز على الجهود المحلية لتخفيض أعباء الديون الخارجية العربية طالما أن المجتمع الدولي لم يعد يبذل جهودا مميزة لزيادة موارد الدول العربية من النقد الأجنبي، وفي الوقت نفسه لايمكن التركيز على الجهد الدولي طالما أن أعباء خدمة الديون العربية تتزايد باستمرار، وتلتهم جزءاً مهماً من موارد البلاد العربية من العملات الأجنبية.

أ ـ الدور الدولي في علاج أزمة الديون الخارجية العربية:

على الرغم من الاعتقاد بأن علاج مشكلة الديون الخارجية العربية يجب أن ينبع من رفع القدرة الذاتية لهذه الدول، فإن التعاون الدولي يبقى أمراً مهماً في هذا المضمار، حيث لم يعد مقبولا أن تنحصر الجهود الدولية في وضع قواعد ومبادىء عامة يتفق عليها فقط في اطار المنظمات الدولية، وإنما لابد أن تترجم هذه الجهود في شكل سياسات فعالة تؤدي في النهاية إلى نتائج إيجابية وواضحة من خلال:

1 . زيادة صادرات الدول العربية من السلع والخدمات: لاشك أن الصادرات تعد المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي للدول العربية، ولقد عانت هذه الصادرات، ومازالت تعاني، من نقاط ضعف تعرف بها، مثل بقية صادرات الدول النامية، وهي أن الجزء الأكبر منها يعد مواد أولية، حيث شكلت السلع الأولية حوالي 91% من الصادرات العربية عام 1985، وشكل النفط منها حوالي 89%. بينما لم تتجاوز صادرات السلع الصناعية 5% والسلع الغذائية 2% للعام نفسه (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988 :122). وتتصف الصادرات من المواد الأولية بانخفاض

المرونة السعرية للدخل وللطلب عليها في الدول الصناعية، والتي تستأثر بنصيب الأسد من هذه الصادرات حيث بلغت نسبة صادرات الدول العربية إلى الدول الصناعية حوالي 68.3% عام 1980 و 66.7% عام 1986 بينما بلغت نسبة صادراتها إلى الدول النامية 17.7% و 19.2% فقط كلا العامين على التوالي (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988: 316). مثلا شكلت صادرات الجزائر إلى الدول الصناعية 88.9% ومصر 75% من إجمالي صادراتهما عام 1985 (IMF, 1987 a). وقد ترتب على ذلك تأثر الدول العربية بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية مما يضعف قدرتها على سداد ديونها من جهة وتمويل وارداتها من جهة أخرى، ولهذا ـ نظراً للثقل الاستراتيجي التي تتمتّع به حصيلة الصادرات من المنتجات الأولية ـ فإن تعرض هذه الحصيلة للاهتزاز يؤدي حتما إلى اهتزاز قدرة الدول العربية المدينة على مواجهة أعباء ديونها الخارجية، وإلى تعريض مستويات الاستيراد إلى التقلب مما ينعكس على خطط التنمية التي تضعها هذه الدول.

لاشك أن هناك بُطْءاً واضحاً في نمو حصيلة الصادرات العربية، والذي يعود بشكل رئيسي إلى بطء الطلب العالمي على المواد الأولية من جهة، والى انخفاض الأسعار العالمية من جهة أخرى، ولقد انخفض حجم الصادرات العربية من 235.4 بليون دولار عام 1980 إلى 84.7 بليون دولار عام 1986، أي بمعدل انخفاض 15.3% سنويا خلال هذه الفترة حيث يُعْزَى التدهور في الصادرات العربية إلى الكساد في الاقتصاد العالمي، واضطرابات أسعار صرف العملات الرئيسية، والسياسات التجارية التي تتبناها الدول الصناعية المتقدمة ضد الصادرات من الدول النامية، على أن الدور الأكبر في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار النفط. لهذا فإن التعاون الدولي الذي يجب أن تشترك فيه بعض الدول الصناعية والدول العربية سوف يؤدي إلى معالجة مثل هذه الآثار الضارة بما يخدم مصلحة هاتين المجموعتين. فحينما يساهم هذا التعاون في رفع قدرة الدول العربية المدينة، وخاصة ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وفي زيادة حصيلتها من صادرات المواد الأولية فإن قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية، وعلى خدمة عبء الديون سوف ترتفع، وبمعنى آخر فإنه من الممكن أن يكون هناك علاقة محددة بين قدرة الدولة على سداد ديونها وحجم صادراتها من السلع والخدمات، ولقد طرح هذا التصور من خلال مشروعات عديدة بخصوص الدول النامية بشكل عام[4]، إلا أن أهمها كان اقتراح رئيس جمهورية بيرو في أن يكون الحد الأقصى لخدمة الديون الخارجية يساوي 10% فقط من حصيلة

الصادرات (Epstein, 1985: 20)، مما يعني أنه لو طبق هذا التصور على خدمة الديون العربية لوجدنا أن دولة مثل الأردن يجب ألا تكون خدمة ديونها الخارجية أكثر من 80 مليون دولار سنويا عام 1986 (10% من الصادرات) بينما دفع الأردن حوالي 540.3 مليون دولار خدمة لديونه الخارجية عام 1986، ولقد دفعت مصر 1.736 بليون دولار خدمة لديونها عام 1986 بينما كان من الممكن أن تدفع 380 مليون دولار فقط، وينطبق هذا التصور على كل الدول العربية المدينة، ولاشك أن الدعوة لزيادة صادرات الدول العربية تعد مطلبا «تنمويا» مهماً قبل أن تكون وسيلة للخروج من أزمة الديون الخارجية، إلا أن زيادة الصادرات سوف تخدم الغرضين حيث ستؤدي إلى مساعدة عوامل التنمية من جهة، وإلى زيادة حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي، ومن ثم إلى زيادة قدرة الدول العربية المدينة على السداد من جهة أخرى.

2 ـ **زيادة حجم الموارد المتاحة:** بالإضافة إلى العمل على زيادة حصيلة الصادرات العربية يجب العمل على زيادة نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل من المصادر الرسمية، وتخفيض نسبة القروض قصيرة الأجل من المصادر الخاصة، لأنها تتصف بشروط مجحفة بحق الدول العربية المدينة. ولقد لاحظنا ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري للدول العربية نتيجة لانخفاض حجم الصادرات من جهة، وارتفاع أسعار الواردات من جهة أخرى، حيث إن العجز بحد ذاته أدى إلى زيادة الديون الخارجية لتمويل مثل هذا العجز، ومن ثم إلى زيادة خدمة الديون. لقد زادت نسبة القروض من المصادر الخاصة لتمويل العجز من 29% عام 1972 إلى 44% عام 1988 ثم انخفضت إلى 35.8%. عام 1985، جدول رقم (3)، ونصيب مصادر الإقراض الخاصة في تمويل العجز في الحساب الجاري يعد أكبر في الدول متوسطة الدخل والدول الأقل نمواً، وهي الدول المدينة بشكل عام، حيث بلغ حوالي 63.8% عام 1985، وتأتي الجزائر في المقدمة حيث تشكل الديون من المصادر الخاصة حوالي 80% من إجمالي ديونها الخارجية نتيجة لارتفاع نسبة الديون من المصادر الخاصة، فإن الجزء الأكبر من خدمة الديون الخارجية هو من نصيب مصادر الإقراض الخاصة كذلك، حيث بلغ نصيب مصادر الإقراض الخاصة 72% من مجمل خدمة الديون في الدول العربية المتوسطة الدخل عام 1985.

ولاشك أن صندوق النقد الدولي مطالب في أن يكون له دور أكثر فاعلية، يمد من خلاله الدول العربية المدينة بقروض ميسرة تساعدها على الخروج من أزمة ديونها الخارجية حيث إن عجز صندوق النقد الدولي عن القيام بهذه المهمة أدى

إلى لجوء بعض الدول العربية مثل الجزائر، ومصر والمغرب والأردن إلى أسواق رأس المال العالمية القصيرة والمتوسطة الأجل، والتي تتصف بارتفاع تكلفة الحصول على مثل هذه الموارد، وعلى الصندوق إعادة النظر في سياسات التقشف التي يقترحها لأنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطرابات سياسية على شكل مظاهرات كما حصل في مصر عام 1977 والمغرب والسودان، ومؤخراً في الأردن، ولقد اعتقد مسؤولو الصندوق أن المشكلة هي نقص في السيولة الدولية لدى بعض الدول المدينة أكثر منها من أي شيء آخر، وفي ضوء هذا التصور بالإضافة إلى الاعتقاد بضرورة التزام الدول المدينة بتسديد خدمة ديونها في مواعيدها المحددة، فقد تبنى الصندوق استراتيجيته المشهورة لمواجهة الأزمة، والتي تتصف، بناء على رأي مسؤولي الصندوق، بالاصلاح والتمويل، يعني أنه لكي يمكن لأية دولة مدينة أن تحصل على تمويل ودعم من الصندوق لابد لها أن تلتزم بتنفيذ التدابير التي يقترحها الصندوق لاصلاح اقتصادها المحلي، وتحسين مركز مدفوعاتها الدولي.

تعد هذه النظرة محل شك لأنها تقوم على نموذج وحيد للتنمية الاقتصادية، والذي لايأخذ في الاعتبار الفروق الكثيرة بين الدول النامية من حيث الهياكل الإنتاجية وتوجهات السياسات الاقتصادية، ويفسر هذا الاعتماد على نموذج وحيد للتنمية التماثل في الوصفة التي يقدمها صندوق النقد لمختلف الدول، مما يفسر فشل برامج التصحيح في تحقيق أهدافها. ويمكن القول: إن السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول النامية تعكس وجهة نظر الدول الدائنة، فهذه السياسات قد صممت لمعالجة العجوزات الطارئة في موازين مدفوعات اقتصادات رأسمالية متقدمة، ولم تكن أصلا مصممة لمعالجة العجوزات المزمنة، أو الهيكلية في موازين مدفوعات الدول النامية بما فيها الدول العربية المدينة، ولهذا فإن على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عدم الربط بين قروضهم للدول العربية المدينة وبين سياسات هذه الدول الداخلية بما يضمن عدم الإضرار بالنمو الاقتصادي عند الحصول على تسهيلات لمواجهة عبء المديونية الخارجية، وخاصة أن آثار هذه السياسات قد تنعكس بشكل رئيسي على ذوي الدخل المحدود، وقد تؤدي إلى بعض الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وتؤدي إلى استمرارية البلاد في دوامة المديونية الخارجية.

ولاشك أن نصيب صندوق النقد الدولي من إجمالي ديون الدول العربية يعد صغيرا جدا، حيث لم تتجاوز قروضه 1.7% من إجمالي قروض الأردن الخارجية،

1% لليمن الجنوبي، وأقل من 1%. في كل من مصر واليمن الشمالي، 7.7% في المغرب (زكي، 1988: 53)، وبرغم هذا فإن صندوق النقد الدولي قد بدأ يمثل وزنا خطيراً في إدارة المديونية الخارجية لهذه البلاد مما انعكس على قدرة هذه الدول على إعادة جدولة ديونها الخارجية، ولهذا فإن على الدول العربية المدينة أن تحاول من خلال اتفاقيات معينة الحصول على قواعد أفضل لسداد التسهيلات التي يوفرها الصندوق الدولي للدول ذات العجز، بحيث تمتد آجال السداد لفترات أطول، والتي يمكن ان ترتبط بمدى تطور قطاع الصادرات في هذه الدول.

3 . **إعادة جدولة الديون العربية:** تنشأ الحاجة إلى إعادة جدولة الديون حينما يصل معدل خدمة الدين الخارجي إلى مستوى تتدهور بعده قدرة الدولة على تمويل وارداتها الضرورية، ولاشك أنه في السنوات الأخيرة مرت بعض الدول العربية بعدة تجارب صعبة لإعادة جدولة ديونها. وإعادة جدولة الدين تعني إعادة ترتيب أو إعادة وضع هيكل لجدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين، أو مجموعة من الديون تتضمن عموما مد أجل السداد (هيئة التحرير، 1983: 2)، ولاشك أن عملية إعادة الجدولة تعد إلى حد ما صعبة، حيث قد تستغرق سنوات قبل التوصل إلى اتفاق، وقد يرافقها إملاء بعض الشروط على الدولة المدينة بالإضافة إلى أعباء إضافية قد تزيد من عبء خدمة الديون في المستقبل، وتشمل إعادة الجدولة نوعين من الديون: الأول: الدين الرسمي، أي القروض التي تضمنها الحكومات والوكالات الرسمية، وعادة مايتم إعادة جدولة مثل هذه الديون عن طريق نوادي الدائنين، وأشهرها نادي باريس، الثاني: هو دين البنوك التجارية، والذي يعاد التفاوض فيه، ومن مجموعات متخصصة تضمهم مجموعات كبيرة من بنوك الائتمان.

لقد بلغ الدين العام الخارجي للدول العربية حدا يستدعي معه اتخاذ إجراءات جذرية، حيث عجزت خمس دول عربية وهي: السودان والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها، واضطرت إلى إعادة جدولة ديونها تخفيفاً للعبء الذي أصبحت تفرضه خدمة تلك الديون على مواردها، ولقد ظل السودان والصومال عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهما حتى بعد إعادة جدولة ديونهما نتيجة لتردي أوضاعهما الاقتصادية مما أدى إلى تراكم المتأخرات الخارجية من الأقساط والفوائد عليهما، وكذلك لجأ اليمن الشمالي إلى إعادة جدولة جزء من ديونه مع بعض دائنيه بصورة ثنائية، وقام الأردن خلال عام 1989 بمحاولات شاقة لإعادة جدولة ديونه الخارجية، حيث أقرت إدارة صندوق النقد

الدولي برنامج التصحيح الاقتصادي الذي اتخذه الأردن، وبذلك تمكن الأردن في التاسع عشر من شهر تموز 1989 من عقد جلسة لنادي باريس وذلك لإعادة جدولة ديونه الخارجية للدول الصناعية المقرضة، والتي تقع تحت مظلة نادي باريس، أما ديونه التجارية، والتي اقترضها الأردن من البنوك والشركات المالية فقد تم جدولتها في أوائل شهر آب 1989.

لقد اتجهت مصر للتفاوض من أجل إعادة جدولة الديون المستحقة عليها مع المؤسسات المالية الدولية، ومع حكومات الدول الدائنة لمصر، حيث تم التوصل إلى اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي في مايو عام 1987، وتنص على قيام مصر باتباع سياسة لتقييد الائتمان، وتخفيض الانفاق العام خلال سنة ونصف حيث تجري خلالها إعادة جدولة الديون المصرية (صقر، 1988 :16)، كما تم الاتفاق على الشروط العامة لإعادة جدولة الديون المصرية مع الدول الثماني عشرة الدائنة لمصر في نادي باريس في 1987/5/21، وتقوم مصر حاليا بالتفاوض مع هذه الدول للاتفاق معها على إعادة الجدولة، حيث تم التوصل إلى أول اتفاقية لإعادة الجدولة مع الحكومة الفرنسية في 1987/9/8 (صقر، 17:1988).

لهذا ـ حتى تتمكن الدول العربية المدينة من تخفيض عبء خدمة ديونها ـ يجب أن تكون فترات تجميد الدين التي يعفى فيها البلد المدين من دفع الأقساط طويلة نسبياً، وكذلك يجب ألا تتدخل الدول الدائنة في السياسات الاقتصادية للدول العربية المدينة، حيث يؤدي هذا إلى نوع من التبعية للدول الدائنة، ولاشك أن هناك دوراً للبنوك التجارية في هذا المجال وخاصة إذا ماعلمنا أن جزءاً كبيراً من خدمة الديون العربية يذهب للمصادر الخاصة، وهناك حاجة لضمان النمو الاقتصادي في الدول العربية المدينة من خلال مفاوضات مع البنوك التجارية بشأن قروض لعدة سنوات تتناقص مع الزمن، وعلى سبيل المثال وافقت البنوك التجارية في أوائل عام 1988 على إقراض البرازيل مبلغاً يعادل نحو نصف الفائدة المستحقة على الدين طويل الأجل في عام 1988/1987، ويمكن لبرنامج متعدد السنوات أن يوفر إقراضا جديدا لنحو 4/5 هذا المبلغ مثلا في 1989 ,3/5 في 1990، وهكذا يتناقص المبلغ ويصل إلى الصفر في عام 1993 (كلاين، 10:1988)، وفي الحقيقة يجب إيجاد نظام أكثر عدلا لإعادة جدولة الديون للدول العربية التي تعجز عن سداد خدمة ديونها على أن يتضمن هذا النظام إلغاء الإجراءات القسرية التي تفرض على الدول المدينة من قبل الدائنين وإعطاء فرصة أكبر لمعالجة مشكلة عجز ميزان النقد

الأجنبي لديها. (كاظم، 1986 :191).

لقد أثبتت التجارب أن المبادىء التي تمت على أساسها إعادة جدولة ديون الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص كانت تهدف إلى وضع ضمانات للدول الدائنة أكثر مما تهدف إلى التيسير على الدول المدينة ومساعدتها في مواجهة أزمتها الاقتصادية. وقد اقترن ذلك بضرورة قبول تنفيذ بعض الإجراءات التصحيحية الكفيلة، من وجهة نظر الدائنين، القضاء على العجز في ميزان المدفوعات من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي، وتخفيض القيود على المعاملات الخارجية والنقد الأجنبي، وبمعنى آخر فإن الشروط التي تمت على أساسها إعادة جدولة الديون قد أهملت الظروف والمشكلات الخاصة بالبلاد النامية، ولم تعط إهتماماً لضرورة رفع مقدرة البلد المدين على مواصلة عملية التنمية الاقتصادية. ولهذا فإن هناك ضرورة لوجود إطار دولي أفضل تتم على أساسه إعادة جدولة الديون، ويجب أن يتضمن ضرورة أن تقترن عملية إعادة جدولة الديون بنقل حقيقي وفعلي للموارد من البلاد المتقدمة إلى البلاد المدينة حتى يمكن مساعدتها للخروج من أزمة ديونها الخارجية، بحيث يمكن إلغاء التزامن بين أزمة الديون الخارجية وأزمة التنمية (زكي، 1985 ب: 110-111).

4 ـ الغاء بعض الديون الخارجية للدول العربية: بالإضافة إلى محاولة إيجاد نظام أكثر عدلا لإعادة جدولة الديون الخارجية لبعض الدول العربية، فإنه يجب النظر بجدية أكثر إلى محاولة إلغاء بعض هذه الديون الخارجية. ولاشك أنه أصبح من الصعب إلى حدٍّ ما أن تستطيع الدول العربية وخاصة الفقيرة منها سداد هذه الكمية من الديون الخارجية نتيجة للعجز المتزايد في الميزان التجاري من جهة والهيكل الاقتصادي لهذه الدول من جهة أخرى، ومن الطبيعي ألاّ توافق الدول الدائنة على هذا الإجراء لأسباب كثيرة، إلا أن وضع الدول المدينة الاقتصادي يتطلب أن تتحمل الدول والبنوك التجارية الدائنة جزءاً من هذه المسؤولية، وخاصة إذا ماعلمنا أن معظم القروض للدول العربية كانت مقيدة أو مشروطة لمشروعات محددة، لأن السلع والخدمات التي دخلت الدول العربية في ضوء هذه القروض كانت أسعارها مرتفعة، ولو نظرنا إلى حالة الديون الخارجية المصرية لوجدنا مثلا أن تكلفة معظم القروض الأمريكية المخصصة لتمويل المشروعات ولشراء السلع والمعدات اللازمة للقطاعات الاقتصادية لاتقتصر على سعر الفائدة فقط، وإنما تزيد هذه التكلفة نتيجة لشروط القروض التي تشترط التعاقد مع أحد بيوت الخبرة

الأمريكية لتقديم المشورة الفنية حيث يلاحظ ارتفاع قيمة خدمات هذه البيوت، والتي بلغت أحيانا 10% من قيمة القرض (صقر، 1988 :22)، وكذلك طبقا لشروط الإقراض تستخدم القروض لشراء سلع ومعدات مصدرها الولايات المتحدة، حيث يلاحظ ارتفاع أسعارها في السوق الأمريكية مقارنة بالأسعار السائدة في أسواق دول أوروبا الغربية (صقر، 1988 :22)، وفي الوقت نفسه فإنه طبقا لشروط الإقراض الخاصة بمعظم القروض المعقودة مع دول أوروبا الغربية يشترط أن تكون السلع والخدمات الممولة بالقروض مصنعة في البلد مانحة القرض، حيث لوحظ ارتفاع الأسعار المقدمة من بعض الموردين. مما يعني أن السلع والخدمات التي دخلت الدول العربية المدينة في ضوء هذه القروض المشروطة كانت تزيد أسعارها عن المستوى العالمي بما لايقل عن 10% -15%.

وفي الوقت نفسه كان هناك انخفاض واضح في أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية بما فيها الدول العربية نتيجة لسياسات الدول الدائنة الاقتصادية، مثلا بلغت أعباء خدمة الديون الخارجية للمكسيك حوالي 10 بلايين دولار عام 1986، والتي شكلت حوالي 400 مليون برميل نفط، ولكن نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 13 دولارا للبرميل فقد ارتفع حجم الأعباء ليصل إلى 770 مليون برميل نفط (الضعف تقريبا) (Schatan, 1987: 106)، ولو أخذنا الجزائر مثالا لوجدنا أن خدمة ديونها الخارجية قد بلغت حوالي 5.15 بليون دولار عام 1986، والتي كان من الممكن ان تشكل حوالي 206 ملايين برميل نفط فيما لو بقي سعر البرميل حوالي 25 دولارا، ولكن نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى حوالي 15 دولاراً فقط للبرميل فقد ارتفع حجم الأعباء ليصل حوالي 344.6 مليون برميل[5]. ولو فرضنا أن سعر النفط الخام بلغ 18 دولارا للبرميل لارتفع حجم الأعباء إلى 286 مليون برميل مقارنة بـ 206 ملايين برميل.

ومن الممكن إلغاء بعض ديون الدول العربية بما يساوي الفرق بين ما كانت عليه أسعار الفائدة في منتصف السبعينات (6%) وما هي عليه الآن (10%) . ولو قمنا بعملية حسابية من حيث إن كل 1%. زيادة في أسعار الفائدة تؤدي، إلى 669 مليون دولار سنويا زيادة في ديون الدول العربية[6]، وبما أن هناك 4% فرقاً في أسعار الفائدة (10%-6%) إذن فإن الدول العربية قد دفعت أكثر من 2.67 بليون دولار سنويا مما يعني أنها دفعت حوالي 13.38 بليون دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة نتيجة لهذه الزيادة في أسعار الفائدة، والتي جاءت نتيجة لأسباب نقدية في

الدول الصناعية، لهذا يجب على الدول الدائنة إلغاء هذا الجزء من الديون، والذي يعكس زيادة في أسعار الفائدة من جهة، وانخفاضاً في أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول العربية، وزيادة أسعار الواردات نتيجة لشروط بعض القروض من جهة أخرى، ولاشك أن إمعان النظر في الانفجار الذي حدث في الديون الخارجية العربية وخاصة للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض يكشف لنا النقاب على أن أجزاء مهمة من هذه الديون قد تصلح للتفاوض مع الدائنين على إلغائها، فمثلا يمكن إلغاء مانسبته 20% بالنسبة للديون الخارجية التي اتخذت شكل قروض مقيدة (Tied Loans) لتمويل مشروعات محددة، حيث أثبت الواقع أن السلع والخدمات التي وفدت إلى البلدان العربية المدينة في ضوء هذه القروض كانت تزيد عن مستوى الأسعار العالمية بما لايقل عن 20%، وكذلك بالنسبة للقروض الخارجية التي استخدمت في تمويل شراء السلع الغذائية، فإنه لابد من تخفيضها بنسبة ارتفاع قيمتها عن الأسعار التي سادت في الأسواق العالمية وقت توريد هذه السلع للدول المدينة (زكي، 1985 ب: 114).

ولقد طرحت عدة آراء تنادي بالغاء كل ديون الدول النامية أو بعضها بشكل عام[7]، وتعد مبادرة السناتور الأمريكي برادلي أحد الاقتراحات التي طرحت في هذا المجال في الفترة الأخيرة لمساعدة الدول النامية على الخروج من أزمة الديون الخارجية، حيث اقترح منح الدول المدينة إعانات وليس فقط قروضاً جديدة من خلال إلزام الدول الدائنة بمنح تسهيلات سنوية لمدة ثلاث سنوات تتكون أولاً، من إعفاء الدول المدينة من 3 نقاط مئوية من معدل الفائدة على جميع الديون القائمة للبنوك التجارية. ثانيا: التنازل عن 3% من جميع القروض القائمة، ثالثا، منح قروض بما يعادل 3 بلايين دولار في هيئة مشاريع من مؤسسات الاقراض الدولية وخاصة البنك الدولي (George, 1988: 194).

ولقد لوحظ في الفترة الأخيرة تزايد اهتمام المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين بأزمة الديون الخارجية للدول النامية، وهناك مبادرة قدمها وزير الخزانة الأمريكي في ذلك الوقت جيمس بيكر في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سيئول في 9 تشرين أول (أكتوبر) 1985، والتي تتألف من ثلاثة عناصر، الأول، اتباع سياسات تصحيحية في الدول المدينة، الثاني، قيام البنوك التجارية بإقراض جديد ومنسق بقيمة 20 بليون دولار لأكبر خمس عشرة دولة مدينة، من ضمنها المغرب. والثالث، قيام مؤسسات التمويل الدولية الرسمية

بزيادة إقراضها بـ 50% فوق مستوى 1985[8]، وكانت العقبة أمام تنفيذ هذه الخطة هي العجز الخطير في إقراض البنوك التجارية للبلدان المدينة، والتقدم غير المتوازي الذي حققته هذه البلدان في جهودها التصحيحية. لقد ردت البنوك التجارية على طلبات المدينين بتخفيض الدين في المطالبة بالمزيد من القروض أو أصول القروض الجديدة التي ستترتب على مشاريع تخفيض الدين (Hussain, 1988: 12)، وقد كان مقدار صافي التمويل الجديد الذي قدمه المقرضون الخاصون للبلدان المثقلة بالديون خلال الفترة 1986-1988 موضع جدال، بينما يرى صندوق النقد الدولي أن إجمالي تعهدات البنوك التجارية في هذه الفترة بلغت 16.3 بليون دولار، توضح بيانات الدول المدينة أن البنوك الخاصة المقرضة لم تقدم خلال هذه الفترة سوى 4 بلايين دولار، ولقد أعطت خطة بيكر أهمية متزايدة لأثر السياسات التصحيحية على التنمية الاقتصادية في الدول المثقلة بالديون، في الوقت الذي لم يقدم به شيء يذكر لأن القروض التي اقترح تقديمها من البنوك التجارية لم تتجاوز 20% من خدمة الديون السنوية الواجبة على أمريكا اللاتينية مثلا، فالأرجح أن تظل القيود أمام القروض الجديدة خاصة من البنوك التجارية قوية مما يصعب عليه تلبية احتياجات التمويل في هذه المجموعة من البلدان، مما يعني أنه بالنسبة للكثير من الدول المدينة، ربما فيها بعض الدول العربية، سيكون تخفيض رصيد الدين أو خدمة الدين، الذي يعقبه عودة تدفق رأس المال الهارب، أمر له أهمية في سد فجوة التمويل. فتخفيض الدين سيشجع الاستثمار، ويزيد الحوافز على تنفيذ سياسات أفضل، تؤدي بدورها إلى ازدهار الصادرات وزيادة القدرة على خدمة الدين.

بالإضافة إلى خطة بيكر، هناك خطة أخرى قدمها وزير الخزانة الأمريكي بريدي (Brady)، والتي أطلقها في مارس 1989 في أعقاب الاضطرابات التي اجتاحت فنزويلا في بداية ذلك العام، وتتضمن مبادرة بريدي: (1) أن تقوم الدول المدينة باتباع سياسات تصحيحية بغرض النمو الاقتصادي على أن تتخذ تدابير لتشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة، (2) ويقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نفس الوقت بتقديم التمويل اللازم للبلدان المدينة من خلال إعادة شراء هذه الدول لديونها بأسعار مخفضة أو بنسبة فوائد أقل، ومبادلة الديون القديمة بسندات جديدة بأسعار فائدة مخفضة، ويتم تمويل كل هذه العمليات من خلال تخصيص 25% من قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة شراء الدين القائم بغرض تخفيضه. (3) وتقدم البنوك التجارية تخفيضات للدين وأموالا جديدة مع

تخفيض مؤقت لبعض الدين الجاري. (4) وتستمر الحكومات الدائنة في إعادة جدولة قروضها من خلال نادي باريس، والإبقاء على غطاء ائتمان تصدير للبلدان ذات برامج الإصلاح السليمة.

وتستمد خطة بريدي أهميتها من كونها الأولى من نوعها التي تعترف بضرورة حذف بعض الديون، وتخفيض نسبة الفائدة للبعض الآخر، وعلى عكس خطة بيكر التي اقتصرت على خمس عشرة دولة تربطها بالولايات المتحدة روابط استراتيجية، وتقوم مبادرة بريدي على حل مشكلة الديون الخارجية بشكل شامل، ويمكن لبعض الدول العربية المدينة خاصة التي تتبع برامج تصحيحية في الوقت الحاضر مثل تونس والأردن ومصر والسودان الاستفادة من خطة بريدي لخفض وإعادة هيكلة ديونها. من ضمن خطط تخفيض الدين التي يمكن لبعض الدول العربية الاستفادة منها اقتراح الرئيس الفرنسي ميتران بإقامة صندوق داخل صندوق النقد الدولي للبلدان المدينة المتوسطة الدخل مثل مصر والأردن والمغرب وتونس.. إلخ حيث يقوم هذا الصندوق بضمان دفع الفائدة المقتضاة على بعض القروض التجارية التي حولت إلى سندات مما يخفف الأعباء المالية التي تدفعها الدول المدينة، ولقد قدم وزير المالية الياباني ميازاوا خطة أخرى لتخفيف الديون الخارجية للدول النامية، والتي تقوم على ثلاثة عناصر، أولا، تقوم البلدان المدينة بتحويل جزء من دينها إلى سندات مع ضمان لأصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها وعائدات التصرف في الأصول المملوكة للدولة، ثانيا، تتم إعادة جدولة بقية الدين مع فترات سماح تصل إلى خمس سنوات يمكن خلالها تخفيض مدفوعات الفائدة، أو وقفها، أو الإعفاء منها. ثالثا، تزيد الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف إقراضها للبلدان التي اتخذت الخطوتين الأوليين، مثل خطط بريدي وميتران، وتستطيع بعض الدول العربية الاستفادة من هذه الخطة إلا أنها تتطلب مقايضات لجزء من ديون هذه الدول بالأسهم، وخاصة إذا كانت الديون رسمية أكثر منها خاصة لأنه في حالة ما إذا كانت الأصول التي يملكها الدائن أصولا خاصة، والدين حكومي (مثل معظم الدول المثقلة بالديون) فإن هذا النوع من التمويل يزيد العجز المالي القائم، ففي هذه الحالة تقوم الحكومة بسداد دينها الخارجي من خلال زيادة إقراضها الداخلي، أو باصدار نقود جديدة.

وكما رأينا من خطط تخفيض الدين التي سبق ذكرها فإنه ظهر في الفترة الأخيرة عدد من الطرق الجديدة لتخفيض عبء الديون الخارجية على البلدان

المثقلة بالديون من خلال تحويل الديون إلى أصول أخرى مثل السندات، أو من خلال مشاركة الدائنين في ملكية بعض الأصول الإنتاجية بالبلاد المدينة، وأوسع هذه النظم استخداماً هو نظام مقايضة الدين بالأسهم (Swaps)، ويشمل هذا المنهج قيام المقرض الأصلي بخصم في سوق التداول بتحمل دين البلد، ويحصل في مقابله على عملة محلية بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمي، وتستخدم هذه العملة المحلية في شراء أسهم محلية وإعادة الاقراض وما إلى ذلك، والميزة التي يحققها الدائنون في مثل هذه الحالة أنهم يجدون استخداما لقروضهم بقيمتها الاسمية، بينما يحقق المقترض تخفيف دينه، وتتبع غالبية عمليات مقايضة الدين بالأسهم نمطا أساسيا. أولا، يقوم أحد البنوك التجارية ببيع قرض قائم مقدم إلى أي منشأة قطاع عام أو قطاع خاص في البلد المدين بخصم (يبلغ 35% مثلا). ثانيا، يقوم مستثمر وغالبا ما يكون شركة متعددة الجنسية بشراء ورقة الدين بالسعر بعد الخصم، ويقدمها للبنك المركزي في البلد المدين الذي يسدد الدين بقيمته الاسمية، أو بخصم متواضع بالعملة المحلية بسعر الصرف السائد في السوق. ثالثا يحصل المستثمر على أسهم في البلد المدين باستخدام هذه العملة المحلية(9). تعد حالة بوليفيا وشيلي سابقة في هذا المجال حيث يمكن لبعض الدول العربية التي ترغب في اتباع مثل هذا البرنامج أن تضعها في الاعتبار، فلقد اشترت بوليفيا مثلا 40% من دينها (335 مليون دولار) في كانون الثاني 1988 بمتوسط خصم يبلغ 89%. (11% من قيمته الاسمية)، وأجرت ترتيبا مماثلا في أوائل 1989. كذلك اشترت شيلي299 مليون دولار من خصمها التجاري في تشرين الثاني 1988 بخصم يقرب من 44%.

ويمكن لبعض الدول العربية المثقلة بالديون وخاصة غير الحكومية مثل المغرب ومصر والجزائر أن تستفيد من مثل هذه العمليات حيث إن تخفيض دينها قد يساعد على استعادة الجدارة الائتمانية، ومن ثم تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبالتأكيد فإن توجيه هذه الاستثمارات إلى صناعات إحلال الواردات مثلا أو الصناعات سوف يؤدي إلى تحسين أداء هذه الدول التجاري. وفي الوقت نفسه هناك خوف في أن يكون لمقايضات الدين بالأسهم أثر كبير على السياسات النقدية والمالية، والذي يتوقف على تمويل الجانب المحلي من الصفقة. فلو مولت الحكومة هذه المقايضة من الجهاز المصرفي فسيكون هناك توسع في السياسة النقدية، والذي قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية، ولقد بينت عدة دراسات

مثلا أن تمويل مالايزيد عن 5% من الدين القائم في أربعة بلدان مدينة رئيسية (الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، والفلبين) إلى البنوك التجارية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تتراوح بين 33% و 59% في عرض النقود المحلية (بلا كويل ونوسيرا، 1988 :17)، وحتى لو اتبعت الدول العربية نهجا مغايرا وقررت المقايضات مباشرة ببيع سندات حكومية إلى القطاع الخاص، فإن الحجم المحدد لأسواق رأس المال المحلية في الدول العربية المدينة لايتيح مجالاً واسعاً لامتصاص مقدار الدين العام اللازم لعمليات مقايضة كبيرة للدين بالأسهم، ومن ثم فستواجه السلطات النقدية المحلية قيوداً بالنسبة لحجم ماتستطيع إجراءه من عمليات مقايضة، وفي الجانب المالي فإن الاستعاضة عن الخصوم الأجنبية بالتزامات محلية. سواء للجهاز المصرفي أو للقطاع الخاص. قد تؤدي إلى زيادة التزامات الحكومة لخدمة الدين بالعملة المحلية بقدر ما يكون سعر الفائدة المحلي أعلى من سعر الفائدة على الدين الخارجي، حيث يجب أخذ هذه التكلفة في الاعتبار في برنامج الحكومة المالي، وأرى أنه من أسباب تردد بعض البلدان في تشجيع مقايضة الدين بالأسهم هو حرصها على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على الاقتصادات المحلية، حيث إن البلدان التي تؤمن بأن الموارد المحلية يجب أن تظل في أيد وطنية أقل استعدادا لتشجيع مقايضات الدين بالأسهم.

لهذا ورغم أن مقايضة الدين بالأسهم قد يتيح بعض المزايا للدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل كما حدث في بعض دول امريكا اللاتينية، فإنها لايمكن أن تعد علاجا دائما لأزمة الديون الخارجية للدول العربية المثقلة بالديون. فلما كان تحويل الدين إلى أسهم لايوفر بالضرورة أي رأس مال أجنبي إضافي فلا بد إذن أن يأتي قسم من الموارد اللازمة لأية زيادة في الاستثمار من الاقتصاد المحلي.

وفي الوقت نفسه هناك نهج آخر طرح في الأوساط الدولية يهدف لتخفيض ديون الدول النامية الخارجية، وهو مشاركة الدول أو المؤسسات الدائنة في ملكية بعض الأصول الإنتاجية بالبلاد المدينة، والذي نادى به أساسا الاقتصادي آلان ميلتزر (Allan Meltzer). يرى هذا النهج أن معظم البلاد المدينة تتملك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام كثيراً من المشروعات الإنتاجية، مما يعني أنها تستطيع أن تخفف من عبء ديونها الخارجية بالسماح للدائنين بمشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية مما سيؤدي في النهاية إلى تقليص العجز الداخلي لهذه

البلاد، وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية (زكي، 1987 :101). لقد وجد هذا الاقتراح سبيله إلى التنفيذ في بعض الدول النامية مثل: تركيا وشيلي والمكسيك والبرازيل. ورغم مايعتريه من سلبيات فقد أبدت بعض الدول العربية المدينة مثل تونس ومصر رغبتها مؤخرا في طرح بعض شركات القطاع العام التي ليس لها طابع استراتيجي للبيع للقطاع الخاص داخليا وخارجيا على أساس حدٍ أدنى لأثمانها.

رغم مايبدو على هذه الاقتراحات من قدرتها على تخفيف أعباء خدمة ديون الدول المدينة فيما لو طبقت بعضها في الدول العربية، فإنها قد تؤدي في النهاية إلى تخلي حكومات هذه البلدان عن ملكيتها الكاملة وإشرافها على تلك المشروعات، والذي يتطلب تغييرا في المناخ السياسي والتوجه العام للسياسات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية للأنظمة السائدة.

ب ـ الدور الإقليمي أو القومي في علاج أزمة الديون الخارجية للدول العربية:

لاشك أن الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول العربية المدينة تعتبر في المقام الأول مشكلة عربية، وتمس مصالح الجزء الأكبر من سكان الوطن العربي، مما يعني أن العمل العربي المشترك من شأنه أن يساعد على تخفيف الضغوط الخارجية والداخلية التي تتعرض لها بعض الدول العربية المدينة في الوقت الحاضر، وفي الوقت الذي زادت فيه مدخرات بعض الدول العربية النفطية بالعملات الأجنبية والتي تواجه حاليا (المدخرات) أخطاراً متعددة نتيجة للأوضاع الاقتصادية العالمية، وهناك بلاد عربية أخرى تواجه عجزاً مزمنا في موازين مدفوعاتها وميزانيتها مما اضطرها للجوء إلى أسواق الاقتراض العالمية، والتي يتصف جزء كبير منها بالإجحاف.

وكما هو معروف فإن الدول العربية ـ مثلها مثل بقية الدول النامية ـ تعانى من ضعف القطاعات الإنتاجية، وقلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى في النهاية إلى زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية، ومما ساهم في هذا الاعتماد على الأسواق الخارجية كذلك انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وغياب الترابط بين المشروعات الاقتصادية العربية، وهذه العوامل تعكس مدى حاجة الدول العربية إلى نوع من التكامل الاقتصادي لتخفيف أعباء أزمة الديون الخارجية للكثير من الدول العربية المدينة، ولاشك أن هذا التكامل وبأي شكل من الأشكال سيؤدي إلى التحرر من بعض الضغوط الأجنبية وخاصة ماينتج عن الديون الخارجية، وأعبائها من خلال إتاحة الفرصة لإقامة مشروعات إنتاجية

مشتركة يصعب على دولة بمفردها القيام بها بالإضافة إلى خلق سوق للعمل واسعة تستوعب جزءاً كبيراً من الأيدي العاملة العربية من الدول المدينة. وسوف يسمح التكامل الاقتصادي بزيادة الفرص المتاحة للاستثمار المباشر والتمويل مما يقلل الحاجة للتمويل الخارجي، وتعتبر حرية انتقال عوامل الإنتاج ودور القطاع الخاص مهما في هذه العملية حتى يتم استغلال موارد الإنتاج بكفاءة أكثر، ويجب الاشارة إلى أن توافر الإرادة السياسية يعتبر ضروريا لتحقيق خطط طويلة المدى، والتي تتطلب بعض التضحيات، وهناك مجالات استثمارية يجب على العمل العربي المشترك أن يتجه إليها وخاصة التي تساعد على تخفيف أعباء المديونية الخارجية، مثل مشروعات إنتاج الغذاء وخاصة إذا ماعلمنا أن الأسعار العالمية للواردات الغذائية في ارتفاع مستمر مما يشكل عبئاً على موازين مدفوعات البلاد العربية. (زكي، 1985أ :232).

وبالإضافة إلى ضرورة اللجوء إلى مشاريع مشتركة تحمل في طياتها نوعا من التكامل الاقتصادي العربي يعتبر العون الإنمائي العربي أحد مصادر التمويل المهمة للدول العربية المدينة، لأنها مساعدات من دول شقيقة تتميز بشروط مالية ميسرة حيث يرتفع عنصر المنح فيها، بالإضافة إلى عدم وجود شروط سياسية، في معظم الحالات. وتمثل إيرادات الصادرات النفطية للدول العربية المصدر الرئيسي لتمويل الواردات والاستثمارات الإنمائية والنفقات للدول العربية الفقيرة، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية خلال العقد الحالي، تكتسب المساعدات الاقتصادية العربية أهمية متزايدة لأنها أكثر يسراً وأقل تكلفة. ويجب الاعتراف بأن العون الإنمائي العربي للدول العربية المدينة لازال أقل من قدرة الدول الغنية، ولازال هناك مجال واسع لزيادة حجم هذا العون مما قد يؤدي إلى تخفيض أعباء الديون الخارجية وخاصة التي يصاحبها ضغوط سياسية على الدول العربية المدينة، ولقد بلغت قيمة المعونات الإنمائية للدول العربية حوالي 4.4 بلايين دولار عام 1986 مقارنة بـ 8.2 بلايين دولار عام 1980(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988 :331). لو فرضنا أن 1981 هي سنة الأساس (1988 =100) فان مساعدات التنمية في عامي 1985 و 1986 لم تبلغ سوى 56% وعام 1985 45% فقط مما كانت عليه عام 1981، جدول رقم (4). مما يعني تدني حجم المساعدات العربية للدول المدينة خلال الثمانينات (مع ظهور أزمة الديون الخارجية) نتيجة لتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولاشك أن هذا يعكس أثر الظروف

الاقتصادية العالمية على الدول العربية المدينة ليس فقط من خلال ارتفاع أسعار الواردات أو اسعار الفائدة، وإنما كذلك من خلال انخفاض حجم المساعدات الإنمائية التي تأثرت بانخفاض حصيلة الصادرات النفطية.

ويجب العمل على الاستفادة أكثر من هذه المعونات الإنمائية من خلال دمج المعونات الخارجية مع الخطط المحلية للدول المدينة وتوجيهها إلى القطاعات التي تؤدي عادة إلى لجوء الدول العربية المدينة إلى الاقتراض الخارجي، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون هناك تحديد واضح لأولويات اختيار المشاريع حيث توجه المساعدات إلى أكثر المشروعات جدوى اقتصاديا واجتماعيا لخلق مصادر دخل جديدة، وكذلك يجب أن يكون هناك تنسيق واضح بين الدول العربية المدينة من أجل صياغة رؤية واضحة بخصوص أزمة الديون الخارجية العربية حتى لاتبقى كل دولة عربية مدينة لوحدها في مواجهة هذه الأزمة، حيث من الممكن أن تشكل الدول العربية المدينة المتوسطة والمنخفضة الدخل بمساعدة الدول العربية الغنية قوة تفاوضية في مواجهة الدول الدائنة والمؤسسات الدولية.

ورغم أن صندوق النقد العربي أحد المنظمات الإقليمية التي وجدت لمساعدة الدول العربية من خلال مدها بوسائل السيولة الميسرة للتغلب على صعوباتها في مجال المدفوعات الخارجية، فإن دوره في تمويل العجز في موازين المدفوعات لازال محدودا نتيجة لضآلة رأس ماله، وعدم حصوله على موارد إضافية كافية. ولهذا يجب دعم دور الصندوق بحيث تصل خدماته إلى الدول العربية المدينة، والتي تعاني ضغوطا دولية بغض النظر عن موقف صندوق النقد الدولي منها حيث إن الدول العربية التي ترفض الإذعان لشروط صندوق النقد الدولي لاتستفيد من موارد صندوق النقد العربي.

جـ - دور الدول العربية (المحلي) في علاج أزمة الديون الخارجية:

برغم دور المجتمع الدولي في أزمة الديون الخارجية للدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص فإن العبء الأكبر للجهود الرامية للخروج من هذه المشكلة يقع على عاتق الدول المدينة نفسها، وبمعنى آخر إنه مالم تقم الدول العربية المدينة بإيجاد استراتيجيات تنمية جديدة، وإحداث مايلزم من تغييرات في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية فإن نجاح هذه الدول في الخروج من هذه الأزمة سوف يبقى محددا، وغير فعال. وهناك بعض الإجراءات العامة التي يجب على الدول العربية المدينة اللجوء اليها لتخفيض أعباء ديونها الخارجية مثل:

جدول رقم (4)

قيمة الإيرادات النفطية وصافي سحب المساعدات الإنمائية من دول مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية(*)

(بليون دولار ونسبة مئوية)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
قيمة الإيرادات النفطية (بليون دولار)	144.7	149.5	101.1	69.3	69.3	52.9	34.0
الرقم القياسي للصادرات 1981 -100	103.7	100.00	68.0	46.0	43.0	35.0	23.0
صافي سحب المساعدات الإنمائية (بليون دولار)	2.8	7.7	5.6	4.6	4.3	3.5	4.4
الرقم القياسي للمساعدات 1981- 100	10.6	100.0	72.0	60.0	56.0	45.0	56.0
نسبة المساعدات إلى الصادرات (٪)	5.7	5.2	5.5	6.6	6.7	6.6	12.8
نسبة المساعدات ** إلى الإيرادات (٪)	1.9	5.1	5.4	6.6	6.2	6.6	12.9

(*) الدول المعنية هي السعودية والإمارات والكويت وقطر.

** تم حسابها من قبل الباحث.

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988 :148.

1 ـ تقليص العجوزات وتمويلها بصورة مناسبة: بما أن مشكلة الديون الخارجية للدول العربية تعتبر إلى حد ما نتيجة رئيسية للعجز في الحساب الجاري من جهة بسبب انخفاض مصادر دخل هذه الدول، فإنها تعتبر انعكاسا لمشكلة تمويل التنمية من جهة أخرى حيث إنه كلما انخفضت مصادر الدخل زاد الاعتماد على التمويل الخارجي مما يعني وجوب اعتماد الدول العربية المدينة على مواردها المحلية إذا أرادت الخروج من هذه الأزمة، وهذا بحد ذاته يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية بديلة تحمل في طياتها نوعا من الاعتماد على الذات. إن استقلال الاقتصاد يعتمد بشكل عام على تقليص العجز العام إلى مستويات يمكن تمويلها بطرق غير تضخمية، ودون تحميل القطاع المصرفي أعباء فوق طاقته، وبينما يصل العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي مابين 2% - 4% في البلدان المتقدمة، نجد أن هذه النسبة تجاوزت عام 1987 35% لليمن الجنوبي، 14% لليمن الشمالي، 12.6% لمصر و 12.8% للأردن، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1988 :292) ولقد كانت الحكومات في غالب الأحيان تلجأ إلى تمويل عجزها عن طريق الاقتراض من البنوك المركزية مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم في كثير من الدول، بينما الأقتراض الحكومي من البنوك التجارية لايرفع معدلات التضخم بالنسبة نفسها إلا أنه يؤدي إلى خفض أرباح هذه البنوك، وتقليص مصادر التمويل للقطاع الخاص، ويعتبر الاقتراض عن طريق إصدار أدوات مديونية تباع إلى الأفراد والمؤسسات من أفضل وسائل تمويل العجز الداخلي، ويمكن للكثير من الدول العربية أن تبدأ في إقامة سوق للأوراق المالية الحكومية شريطة أن تكون الحكومات على استعداد لدفع أسعار فائدة تنافسية (بنك الخليج الدولي، 1989 :5).

2 ـ رفع القيود عن أسعار الفائدة: من الإجراءات العامة التي يجب على الدولة المدينة اللجوء إليها هي تطوير دور السياسات المالية والنقدية لضمان ترشيد الإنفاق العام والخاص وزيادة الإيرادات، ولقد انتهجت الكثير من الدول العربية سياسات استهدفت إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات متدنية بحيث توجه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، إلا أن هذه السياسات لم تكن فعالة لأن الطلب على القروض بأسعار فائدة منخفضة تجاوز عرض الودائع المتوفرة بأسعار فائدة منخفضة، ولكن لو سمح لقوى العرض والطلب أن تعمل دون تدخل لارتفعت أسعار الفائدة إلى مستوى تجذب به ودائع أكثر مما يزيد من قدرة البنوك

التجارية على إعطاء قروض، فمثلا بقيت أسعار الفائدة الاسمية في كل من الجزائر ومصر واليمن الشمالي والأردن عند مستويات تقل عن مستويات معدلات التضخم في تلك البلدان مما يجعل الإيرادات الحقيقية للمدخرين سالبة (بنك الخليج الدولي، 1989 :5). أما في المغرب وتونس حيث كانت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل أكبر من معدلات التضخم المحلية خلال السنوات الأربع الماضية فإن هذه الأسعار ظلت دون مثيلاتها على الدولار، وقد قامت كل من الأردن وتونس والمغرب ومصر مؤخرا باتخاذ إجراءات تصحيحية القصد منها رفع القيود عن أسعار الفائدة، غير أن حظ هذه الاجراءات من النجاح مازال متفاوتا في الوقت الذي أخذت به الدول العربية المدينة الأخرى تعيد النظر في سياساتها النقدية بشكل عام، ولهذا يجب على الدول العربية السماح للسوق بتحديد أسعار الفائدة حيث سيساعد هذا على توجيه الموارد نحو الاستثمارات الأفضل بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية سيوفر الحافز للجمهور لعدم تحويل أمواله إلى الخارج حيث من المتعارف عليه أن رأس المال يهرب عادة من الأسواق التي تكون بها أسعار الفائدة الحقيقية سالبة لفترات متواصلة.

3 . **الرقابة على أسعار الصرف:** حتى يمكن تصحيح هيكل الإنتاج المحلي فلابد من اتباع سياسة تعمل على توفير الحوافز للمنتجين المحليين من خلال سياسة تجارية تتجه للحد من الواردات، وتحتوي على نظام رقابة على الصرف بحيث تمنع تهريب الأموال إلى الخارج، وتختلف هذه التوصية عن وصفة صندوق النقد الدولي إذ يطالب عادة بتخفيض أسعار الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية بغرض تخفيض حجم الواردات وزيادة الصادرات، ويتطلب نجاح هذه السياسة تمتع الاقتصاد المحلي بمرونة كبيرة في الإنتاج بحيث يكون الطلب على الواردات وعلى الصادرات عالي المرونة، وهو غير متوفر في الدول العربية المدينة المتوسطة والمنخفضة الدخل، ومايقترحه الباحث هو ضغط الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي بحيث يحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وبمعنى آخر ضبط بوابة التجارة الخارجية من أجل تضييق نطاق العجز في الحساب الجاري، وذلك من خلال عودة نظام الرقابة على الصرف لمنع تهريب الثروة إلى الخارج من جهة، وجذب مدخرات العاملين خارج الوطن وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية من جهة أخرى، وكذلك الكف عن سياسة تخفيض العملة نظرا لعدم فاعليتها في علاج العجز في الحساب الجاري، ولما يترتب عليها من ارتفاع الأسعار، وإنه من

المشكوك فيه إمكان تحقيق زيادة ضخمة في الصادرات غير النفطية في وقت قصير، إلا أنه يجب اتخاذ إجراءات في مجالات الاستثمار والإنتاج تكفل زيادة الكميات المتاحة من السلع القابلة للتصدير في الأجل المتوسط من خلال جهود نشطة لفتح أسواق جديدة، واستعادة بعض الأسواق القديمة مما يقتضي إعادة العمل بنظام اتفاقات التجارة والدفع الثنائية، لأنه ييسر المبادلات بين الدول الفقيرة في النقد الأجنبي.

وفي الوقت نفسه يجب ألا يتم علاج العجز في الموازنة العامة من خلال الضغط على الإنفاق العام وإلغاء الدعم، نظراً للآثار الانكماشية والتكاليف الاجتماعية والسياسية الباهظة، وإنما من خلال دعم طاقة الدولة الضريبية عن طريق وصول الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات، مع عدم الإضرار بحوافز الإنتاج والادخار والاستثمار، ومن الممكن ضغط الانفاق العام في بعض المجالات التي ليس لها أثر على القطاعات الانتاجية أو أي تكاليف اجتماعية مثل الإنفاق على القوات المسلحة، أو الاعلام، وماشابه ذلك، يجب أن تعمل الدول العربية المدينة على وقف الاقتراض الخارجي إلا في الحدود التي تفرضها ضرورات استكمال مشروعات تم البدء فيها، أو فيما يتعلق بالمشروعات الحيوية ذات القدرة على دعم الإنتاج الوطني في المدى القصير أو المتوسط، مع تجنب القروض القصيرة الأجل، لقد قامت بعض الدول العربية المدينة بتنفيذ سياسات لإدارة ديونها الخارجية، وإجراء الاصلاحات الهيكلية في اقتصاداتها، وجاء البعض منها بشرط مسبق وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة جدولة ديون بعض الدول مثل المغرب وتونس والسودان ومصر والجزائر ثم الأردن مؤخرا، أما الدول الأخرى مثل سوريا واليمن الشمالي والعراق فقد قامت باتخاذ إجراءات تستهدف إعادة هيكلة اقتصادها لتجنب تدهور مشكلة خدمة ديونها. لكن العديد من برامج الإصلاح ماتزال في بدايتها مما يصعب على الباحث أن يقوّم مدى ماحققته من نجاح، أو ما واجهته من فشل.

الخلاصة

لقد شهدت الفترة من منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات تطورات بارزة في ظاهرة المديونية الخارجية للدول العربية، حيث جعلت منها واحدة من أعقد القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية العربية نتيجة لتزايد حجم الديون الخارجية وبمعدلات مرتفعة نتيجة لمجموعتين من الأسباب، الأولى: داخلية

وتمثلت بتزايد عجز المالية العامة الذي عانت منه معظم البلدان العربية، وبالسياسات النقدية التوسعية التي استخدمت لتمويل هذا العجز، الثانية: خارجية وتضم ثلاث مجموعات: الأولى الزيادة السريعة في أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، والكساد العالمي، ومصاعب توسيع أسواق التصدير أمام الصادرات العربية. وتضم المجموعة الثانية عوامل حقيقية تمثلت بانخفاض شروط التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية، وتتألف المجموعة الثالثة من تدفقات التمويل الخارجي وخاصة من البنوك التجارية الذي كان ينمو بسرعة وبآجال استحقاق متزايدة القصر، ولا شك أنه من الصعب أحيانا تحقيق تمييز واضح بين العوامل الداخلية المحلية من جهة والعوامل الخارجية من جهة أخرى، فالتدهور في شروط التجارة مثلا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، فإن لم يتم تغير في السياسات المالية والنقدية المحلية فسيحيل سعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع مما يؤدي إلى عجز في الحسابات الجارية للأقطار المعنية، مما يشير إلى تلاحم العوامل المحلية مع العوامل الخارجية في خلق العجز في الحسابات الجارية (Khan & Knight, 1983: 4). وعلى الرغم من أن التصاعد في أسعار النفط والانكماش العالمي وأسعار الفائدة العالية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات لم يكن من صنع البلدان العربية، فإن السياسات الاقتصادية التوسعية التي اتبعتها خلال هذه الفترة قد ساهمت بشكل رئيسي في خلق مشكلة مديونية خارجية لهذه البلدان.

إن إيجاد تدابير فعالة لمواجهة هذه الأزمة يتوقف على الاعتراف بأثر كل من السياسات الدولية والمحلية في خلقها، إلا أن العبء الأكبر للجهود الرامية للخروج من هذه المشكلة يقع على عاتق الدول العربية حيث إن سياساتها الاقتصادية المحلية قد ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق دواعي الاعتماد على الاستدانة الخارجية، وينتظر أن تبقى مشكلة خدمة الديون للعديد من الدول العربية المدينة قائمة خلال التسعينات، وهذه مشكلة يتطلب حلها انتهاج استراتيجيات تقوم على الجمع بين إدارة الديون وجدولتها وإعادة ترتيب الهيكل الاقتصادي للعديد من هذه الدول، حيث إنه طالما بقيت بعض الدول العربية عاجزة عن إصلاح أوضاعها الاقتصادية الداخلية فإنها ستظل غير قادرة على العودة إلى الأسواق المالية العالمية للاقتراض منها، أو على تعزيز ثقة القطاع الخاص لديها.

الهوامش

(1) انظر ذلك في:

William Cleine, International Debt: Systematic Risk and policy Response, Institute for International Economics, Washington, D.C., 1984: 21- 37.

William Cleine, «The Issue Is Illiquidity, Not Inslovency» in Challenege, Vol. 27, No.3, July/ August, 1984: 12-20.

(2) تعكس هذه الأرقام إحصائيات رسمية للديون العربية المضمونة. بعض الإحصائيات تقدر أن حجم الديون الخارجية للدول العربية قد بلغ عام 1986 حوالي 133 بليون دولار (بنك الخليج الدولي، 1989 :1) وبعض الدراسات تقدرها بـ 143.6 بليون دولار للعام نفسه (زكي، 1988 :5).

(3) هناك اعتقاد في أن حجم الأموال الهاربة من الدول النامية المشمولة في خطة بيكر بلغ حوالي 300 بليون دولار عام 1987، والذي يساوي أكثر من 50% من إجمالي الديون الخارجية لهذه الدول (Economist, September 23, 1989: 54-55).

(4) منها على سبيل المثال مشروع Cartagena عام 1984 الخاص بإحدى عشرة دولة في أمريكا اللاتينية، ومشروع Acapalco عام 1987 لرؤساء ثماني دول في أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى آراء كل من الرؤساء Garcia (بيرو)، Babongida (نيجيريا) و Sameys (البرازيل) لربط خدمة الديون الخارجية بحصيلة صادرات الدول النامية.

(5) تم حسابها من قبل الباحث بناء على فرضية أن سعر برميل النفط الخام بلغ في المتوسط حوالي 15 دولارا خلال الفترة 1983-1987.

(6) تم حسابها بناء على أن معدل الديون الخارجية المضمونة للدول العربية بلغ حوالي 66.9 بليون دولار خلال الفترة 1982-1986.

(7) منها على سبيل المثال آراء كل من Sachs، والسناتور الأمريكي برادلي (Bradley) و Bergstar و Kaletsky وآخرون.

(8) انظر كذلك:

Warren Coast Jr., 1989: 46-49, Jhon Underwood, 1989: 56-64 and Ishrat

Hussain, 1989: 2.

(9) للمزيد حول تحويل الدين إلى أسهم انظر: ميخائيل بلاكويل وسيمون نوسيرا «أثر تحويل الدين إلى أسهم»، التمويل والتنمية، المجلد 25، رقم 2، يونيو 1988 :15-17.

المصادر العربية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون

1979, 1980, 1981, 1985, 1986, 1987, 1991 التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

بنك الخليج الدولي

1989 «إدارة الديون العربية الخارجية»، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، العدد السادس، المجلد رقم 4، يوليو/ أغسطس.

رمزي زكي

1985 أ الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية. دار المستقبل العربي، القاهرة.

______

1985 ب بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

______

1987 «الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي»، منتدى الفكر العربي، الأرصدة والمديونية العربية للخارج، عمان.

______

1988 «العالم العربي بين فخ الاستدانة المفرطة وفخ الدائنية الضعيفة» بحث مقدم للمؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت، فبراير.

صقر أحمد صقر

1988 «الديون الخارجية: مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر» بحث مقدم للمؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت، فبراير.

عبد المنعم السيد علي

1989 «السياسات الاقتصادية والمديونية الأجنبية في بلدان العجز العربية»، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد السابع، السنة الرابعة، حزيران، 21-49.

غفار عباس كاظم

1986 «مقترحات لمواجهة قضية المديونية في الوطن العربي»، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث، السنة الثانية: 182-194.

هيئة التحرير

1983 «ماذا يعني إعادة جدولة الديون»، التمويل والتنمية سبتمبر: 4-5.

م. بلاكويل وس. نوسيرا

1988 «أثر تحويل الدين إلى أسهم» التمويل والتنمية، المجلد 25، العدد 2، يونيو: 15-17.

ويليام كلاين

1988 «المديونية والتنمية: التطور والاستراتيجية» التمويل والتنمية، مجلد 25، يوليو.

المصادر الاجنبية

Cleine, w.

1984 a "International Debt : Systematic Risk and Policy Response," Institute for International Economics, Washington, D.C. : 21 - 37.

———

1984 b "The Issue is Illiquidity, Not Involvency," in Challenge, Vol. 27, No.3, July/August: 12 - 20.

Epstien, J.

1985 "The great Debt Crisis of the Eighties : Does it have to be solved?" International Journal of Development Planning, Vol. 6, No. 2 (july), P. 19 - 25.

World Bank

1989 "Approaches to Debt Reduction" Finance and Development, Vol. 26, No.3:16.

George, S.

1988 A Fate Worse Than Debt. Penguin Books, London.

Husain, I.

1988' "Recent Experience with the Debt Strategy," Finance and Development, Vol. 26, No. 3, September: 12 - 15.

International Monetary Fund (IMF)

1987 a Direction of Trade Statistics, Washington, D.C.

———

1987 b IMF Survey, Washington D.C.

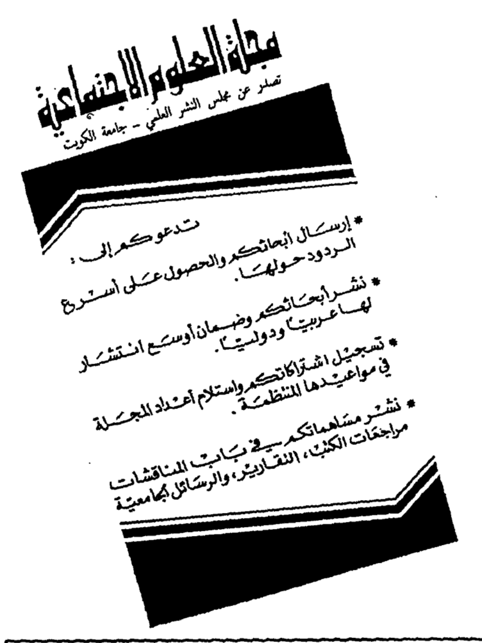
Khan, M. and Knight, M.

1983 "Sources of Payments Problems in LDCs, External and Domestic Causes of Deficits, 1973-1981." Finance and Development, December.

Sehatan, J.
1987 World Debt: Who is to Pay? Zed Books Ltd., London.

استلام البحث يناير 1990
اجازة البحث فبراير 1993





-توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي. مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص.ب/ 27780 الصفاة - الكويت 13055 هاتف 2549387 - فاكس 2549421

تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة لدى عينتين من تلميذات المرحلة الإعدادية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية

زينب محمود شقير
قسم علم النفس ـ جامعة طنطا

المقدمة ومشكلة الدراسة:

يحتاج المجتمع المعاصر إلى أبناء قادرين على بذل الجهد في الدراسة والعمل والتفكير الخلاق للنهوض بالوطن، ويحتاج ذلك إلى تصحيح المسارات السلوكية للإنسان، وفي هذا يؤكد القوصي (1987:6-19) أهمية تحقيق أهداف تنمية السلوك في الجوانب التالية: ـ التعاون وخفض الانفرادية ـ التخطيط وخفض الاستهلاك ـ الإيجابية وعدم السلبية ـ الموضوعية ـ الأخلاقية والمشروعية ـ احترام الملكية العامة ـ الإنتاج وخفض الاستهلاك. الاستقلال والاعتماد على النفس ـ التجديد والانطلاق ـ الجوهرية وعدم النظر إلى الأمور ببساطة ـ الفاعلية. لهذا فإن الاهتمام بسلوك الإنسان وبجوانب شخصيته من الأمور المهمة في الحياة. ويعد تقدير الذات من الجوانب المهمة في الشخصية، والتي أولى الاهتمام بها كثير من الدارسين، ويمثل هذا الجانب في الشخصية المعتقدات والاتجاهات السالبة أو الموجبة التي يرى الفرد من خلالها صورة ذاته مع التقويم والحكم الذي يصدره خلالها (عبد الحافظ، ب.ت: 1)، هذا ويتأثر تقدير الذات بالظروف البيئية التي يعيشها الفرد، فيكون تقدير الذات إيجابيا إذا كانت مثيرات البيئة إيجابية، وتحترم الذات الإنسانية، وتكشف عن قدراتها وطاقاتها، وتحارب فيها عوامل الشعور

بالإحباط، أما إذا كانت البيئة محبطة فإن الفرد يشعر «بالدونية» وبسوء تقديره لذاته (اسماعيل، 1987 :97).

وقد أوضح فروم الارتباط الوثيق بين تقدير الشخص لنفسه ومشاعره نحو الآخرين، حيث أشار إلى أن الاحساس بالذات لاينفصل عن الإحساس بالآخرين، كما بينت دراسة (روزنبرج) وجود علاقة بين تقدير الذات والعديد من المتغيرات النفسية والاجتماعية كالقلق، ودرجة تقبل الفرد لميول والديه، ولاهتماماتهم، وللتوجه المهني، وبينت دراسة كوهن أن التلاميذ يسجلون تقديراً منخفضاً للذات فهم يفضلون إقامة علاقة سلبية مع أساتذتهم، ويرون أن دور الطالب هو الاستماع بقدر أكثر من المناقشة أو المشاركة (الدريني، سلامة، 3:1983)، وبذلك يتضح أن تقدير الفرد لنفسه يتوقف بالدرجة الأولى على قدرته في تكوين علاقات اجتماعية قوية ومتبادلة مع الآخرين. وعن علاقة تقدير الذات بالوحدة النفسية ما أوضحه سليمان (19:1989) بالاتفاق مع سبربر «أن الوحدة النفسية علاقة مضطربة بين الشخص وذاته، فقد ثبت وجود نقص في تقدير الذات عند الشخص الوحيد نفسيا».

أما مفهوم الشعور بالوحدة فقد نال اهتماماً في السنوات الأخيرة لاسيما بعد أن أوضحت عدة دراسات أنه مفهوم مستقل عن مفهوم الاكتئاب، برغم وجود علاقة بين المتغيرين، وأن الشعور بالوحدة النفسية يمثل حالة نفسية تنتج عن وجود فجوة بين العلاقة الواقعية للفرد وبين مايتطلع إليه هذا الفرد من علاقات (الشناوي، خضر، 1988 :645). ويُجْمِعُ كل من شولتز وباركز وبييتر على النظر للوحدة النفسية باعتبارها إحدى الخبرات الأساسية عند الإنسان، حتى ولو كانت مؤقتة أو عابرة، وفي هذا يوصي سليمان (15:1989) بأن الوحدة النفسية بهذا المعنى لاتحتاج حقاً إلى أن نتعامل مع الأشخاص الذين يمرون بتلك الخبرات على أنهم مرضى نفسيون، وأنهم بحاجة إلى العلاج النفسي، فهم أشخاص عاديون يمرون بظروف خاصة، ولايحتاجون إلى مساعدات علاجية سواء أكانت نفسية أم غير نفسية. ويرى قشقوش (1983: 192, 196) أن هناك أشكالا متعددة للإحساس بالوحدة النفسية تأخذ صوراً مختلفة تتضمن الإحساس بالوحدة النفسية الأولية، والإحساس بالوحدة النفسية الثانوية، والإحساس بالوحدة النفسية الوجودية. بينما يرى «ويز» أن هناك نوعين من الوحدة:

أ ـ الوحدة النفسية (العاطفية Emotional) وهي تنتج عن نقص العلاقة الوثيقة والودودة مع شخص آخر.

ب ـ الوحدة الاجتماعية Social، وهي تنتج عن نقص في نسيج العلاقات الاجتماعية التي يكون الفرد فيها جزءاً من مجموعة من الأصدقاء يشتركون في الاهتمامات والأنشطة، وقد وجد راسل وزملاؤه مايؤيد نظرية «ويز» عن وجود علاقة بين الشعور بالوحدة وبين علاقة الفرد مع الآخرين (خضر، الشناوي، 1988 :122)، وقد سبق «راسل» في هذا الرأي ما اقترحه «سيرمات» من أن مشاعر الوحدة تنتج عن الحاجة إلى فرصة للارتباط بآخرين على أساس من الود، وأن يكون الفرد قادراً على التعبير عن أفكاره وعواطفه بحرية تامة ودون خوف من الرفض أو سوء الفهم، كما يؤكد جونز علاقة سالبة بين الشعور بالوحدة ونسبة التفاعلات التي كانت للفرد مع أسرته (خضر، الشناوي، 1988 :122, 125).

ومن الثابت أن المتغيرات الثلاثة للشخصية: تقدير الذات، والشعور بالوحدة، والعلاقات الاجتماعية المتبادلة تتأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه الفرد؛ فقد أوضح كثير من الدارسين أن الفرد يشعر بتقديره لنفسه من خلال شعوره بالأمن والاستقرار في وجود الآخرين، كما يعمل الفرد جاهدا على إبقاء علاقته بالمجتمع بعيداً عن الانزواء والعزلة، وقد تحددت المصادر والمجالات التي تقف وراء توجيه قيم انتماء الفرد لمجتمعه، وتساعده في تحقيق إشباعات تتبدّى في مظاهر سلوكه النفسي والاجتماعي وهي: الأسرة ـ المدرسة ـ المجتمع ـ جماعة اللعب ـ وسائل الإعلام (محمود، 1985، أ 1991). ولعل تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة من أهم المتغيرات النفسية والاجتماعية الأكثر تأثراً بالمجتمع. وأكد علماء النفس أهمية التنشئة الاجتماعية في إرساء قواعد المتغيرات الثلاثة في الشخصية، والتي تؤدي إلى تنوع واختلاف بين شتى المجتمعات في كم هذه المتغيرات الثلاثة ونوعها.

هذا وقد تركزت الدراسات التي تناولت المتغيرات الثلاثة: تقدير الذات، العلاقات الاجتماعية المتبادلة، الشعور بالوحدة حول علاقة كل متغير بسمة أخرى في الشخصية، كما اهتمت بالفروق بين الجنسين في هذه المتغيرات الثلاثة كل على حدة، أما العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة معاً فقد أغفلت دراستها، وتركزت الدراسات السابقة حول الشعور بالوحدة في مرحلة المراهقة مع إغفال المراحل الأخرى من النمو (البلوغ ــ الطفولة)، وأيضاً تركزت الدراسات العربية في مجتمع واحد (مصري ــ سعودي ــ إماراتي.. إلخ) ماعدا دراسة واحدة ــ في حدود علم الباحثة ــ مع إغفال دراسة الفروق بين المجتمعات المختلفة في هذه المتغيرات، لهذا تحاول هذه الدراسة الكشف عن الارتباطات المتبادلة بين المتغيرات الثلاثة

في المجتمعين المصري والسعودي، وكذلك الفروق بين الإناث في المجتمعين على تلك المتغيرات الثلاثة موضوع الدراسة. مما سبق يمكن تحديد مشكلة هذه الدراسة في التساؤلين التاليين:

1 ـ ما العلاقة بين متغيرات: تقدير الذات، والعلاقات الاجتماعية المتبادلة، والشعور بالوحدة لدى عينتي الدراسة (مصريات . سعوديات)؟

2 ـ هل توجد فروق دالة بين متوسطات درجات تلميذات المرحلة الإعدادية المصريات ومتوسطات درجات تلميذات المرحلة الإعدادية السعوديات على المتغيرات الثلاثة موضوع الدراسة؟

مفاهيم الدراسة:

أ ـ **تقدير الذات:** ظهرت تعريفات متعددة لتقدير الذات نذكر منها تعريف (Smith, 1981) لتقدير الذات بأنه الحكم على صلاحية الفرد من خلال اتجاه تقويمي نحو الذات في المجالات الاجتماعية والأكاديمية والعائلية والشخصية. أما English & English (1958: 139) فيعرفان تقدير الذات بأنه تقويم صريح وواضح لما هو حسن، وما هو سيىء في الفرد. وترى الباحثة أن تقدير الذات هو التقويم الذي يضعه الفرد لنفسه، لكل من الصفات الحسنة والصفات السيئة لديه في حياته، والتي تتضمنها عبارات المقياس المستخدم من حيث توافرها في ذاته، ويتحدد بالدرجة المرتفعة على المقياس المستخدم.

ب . **العلاقات الاجتماعية المتبادلة:** تعرف العلاقات الاجتماعية المتبادلة بأنها الانجذاب إلى الآخرين والاستمتاع بالتعاون معهم، ومحاولة إدخال السرور على المحيطين بالفرد، والتودد إلى ما هو محبوب لدى الفرد، مع التمسك بالأصدقاء والإخلاص لهم، والشعور بالتقدير والاحترام في وجودهم وتتحدد بالدرجة المرتفعة على المقياس المستخدم في الدراسة. وعلى ذلك يكون الفرد الاجتماعي هو القادر على الارتباط بالآخرين من حوله، وأنه يستطيع مخالطة الناس والعمل معهم، ويشعر بالرغبة في التجمع والتفاعل الإيجابي داخل هذا التجمع، ويشعر بالألفة والمودة والتعاطف مع الآخرين ليحظى بالقبول، وليشعر بأنه شخص يستحوذ على مكانة متميزة في الوسط الاجتماعي، ويشعر بتقديره لنفسه وثقته في ذاته.

جـ . **الشعور بالوحدة:** يعرف الشعور بالوحدة بأنه الرغبة في الابتعاد عن الآخرين، والاستمتاع بالجلوس منعزلا عنهم، مع صعوبة التودد إليهم، وصعوبة

التمسك بهم، بجانب الشعور بالنقص، وعدم الثقة بالنفس، ويتحدد بالدرجة المرتفعة على مقياس الشعور بالوحدة المستخدم في الدراسة، وعليه يعرف الفرد الوحيد بأنه شخص يفتقر إلى الأصدقاء، وأنه غير محبوب من الناس، وعاجز عن الدخول في علاقات اجتماعية قوية مع غيره، ويفضل أن يوجد بمفرده، أكبر وقت ممكن مع شعوره بالخجل والتوتر في وجود الآخرين، ولايتفاعل معهم بشكل إيجابي ومقبول، وهو شخص لايثق بنفسه ولايقدرها حق قدرها، وغالباً مايشعر بالوحدة حتى في وجود الآخرين.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق بعض الأهداف النظرية والتطبيقية، فمن أهم **الأهداف النظرية للدراسة**: 1 . الكشف عن طبيعة العلاقة بين كل من تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة، والشعور بالوحدة لدى عينتين من تلميذات المرحلة الإعدادية في المجتمعين: المصري والسعودي. 2 . الكشف عن اتجاه (نوع) الارتباط بين كل مجتمعين في متغيرات الدراسة الثلاثة في معزل عن المتغير الثالث. 3 . التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين التلميذة المصرية والتلميذة السعودية على المتغيرات موضوع الدراسة.

أما الأهداف التطبيقية التي تسعى إليها الدراسة فهي: 1 . مساعدة التلميذات على النهوض بذواتهن، والسعي إلى تنمية تقدير الذات لديهن. 2 . مساعدة المسؤولين ـ قدر الإمكان ـ على تبين الأساليب الإرشادية المناسبة التي تدفع الفتاة إلى تكوين اتجاه إيجابي نحو ذاتها، مما يساعدها على رفع تقديرها لذاتها.3 . مساعدة التلميذة التي تعاني الإحساس بالوحدة النفسية على إخراجها من وحدتها النفسية بتقديم جميع البرامج الإرشادية، والأنشطة الجماعية المتنوعة والكافية لإخراجها من وحدتها. 4 . تشجيع التلميذة على تحقيق قدر كاف من العلاقات الاجتماعية المناسبة التي تدفعها إلى تقدير ذاتها وتحقيق وجودها اجتماعياً ونفسياً.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة على الصعيدين العربي والأجنبي التي تناولت المتغيرات الثلاثة: تقدير الذات، العلاقات الاجتماعية المتبادلة، الشعور بالوحدة في علاقة كل منها على حدة ببعض متغيرات الشخصية الأخرى لدى الجنسين في

المراحل العمرية والدراسية المختلفة، ويهمنا هنا الدراسات التي تناولت علاقة هذه المتغيرات بعضها ببعض، ونذكر منها بعض الأمثلة: ـ قام الشناوي، وخضر (1988) بدراسة عن الاكتئاب وعلاقته بالشعور بالوحدة وتبادل العلاقات الاجتماعية لدى طلاب المرحلتين: الثانوية والجامعية بمدينة الرياض، وجاءت نتائج الدراسة توضح وجود ارتباط سالب بين درجات أفراد العينة على مقياسي العلاقات الاجتماعية المتبادلة والاكتئاب، وارتباط موجب بين درجات أفراد العينة على مقياسي الشعور بالوحدة والاكتئاب. ـ وتشير دراسة حسن (1990) للتعرف على الشعور بالوحدة لدى أطفال يفتقرون إلى أصدقاء بالصفين: الخامس والسادس الابتدائي بالمدينة المنورة، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن مجموعة الأطفال الذين يفتقرون إلى أصدقاء أو غير المحبوبين من أصدقائهم كانوا أكثر إظهاراً للشعور بالوحدة من زملائهم المحبوبين، دراسة خضر، والشناوي (1988) للشعور بالوحدة وتبادل العلاقات الاجتماعية والانبساطية والعصابية لدى طلاب المرحلتين: الثانوية والجامعية بمدينة الرياض، وأوضحت الدراسة وجود علاقة سالبة بين الشعور بالوحدة وكل من تبادل العلاقات الاجتماعية والانبساطية، ووجود علاقة موجبة بين الشعور بالوحدة والعصابية. وقامت سلامة (1991) بدراسة لفحص العلاقة بين إدراك الضغوط الاقتصادية على أنها عامل ضغط نفسي، وبين تقدير الذات والشعور بالوحدة النفسية لدى طلاب الجامعة، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين درجات المعاناة الاقتصادية ودرجات الشعور بالوحدة، ووجود ارتباط موجب بين درجات التقدير السلبي للذات ودرجات الشعور بالوحدة النفسية. . وتشير دراسة سليمان (1989) لعينة من طلبة الدبلوم الخاص بكلية التربية بطنطا، الذين يعانون من الشعور بالوحدة النفسية، وأثبتت دراسته أن الشخص الوحيد نفسياً يعاني من الحساسية الزائدة، ويعاني من نقص الثقة بالنفس، ونقص تقدير الذات، وتجنبه لإقامة العلاقات بسبب القلق والخوف من الحصول على تغذية راجعة سلبية، كما أثبتت نتائج الدراسة فاعلية أسلوب العلاج النفسي غير الموجّه في تخفيف المعاناة من الوحدة النفسية. . وقام محمد (1989) بدراسة على طلاب المرحلتين: الإعدادية والثانوية بدولة الإمارات لمعرفة مكونات العلاقة بين اتجاهات الأمهات في التنشئة الاجتماعية . كما يدركها الأبناء . وبين شخصياتهم، وقد أسفرت النتائج عن: أ ـ وجود ارتباط دال موجب بين درجات الطلاب على مقياسي السعادة والتحرر من الانفراد والعصابية. ب ـ وجود ارتباط دال سالب بين الانزواء والمهارات الاجتماعية . جـ ـ وجود علاقة سلبية بين درجات الطلاب على مقياسي طلب النجدة والإحساس

بقيمة الذات عند الفرد. د ـ وجود ارتباط موجب بين التحرر من الانفراد والعصابية وبين المهارات الاجتماعية. وأوضحت دراسة Gottman (1976) وكذلك دراسة Greshman & Nagle (1980) نقص قدرة الأطفال الذين يفتقرون إلى أصدقاء عن تكوين علاقات اجتماعية قوية مع أطفال آخرين، وأنه من الممكن إحداث تحسن في هذه العلاقات الضعيفة عن طريق تنمية مهاراتهم الاجتماعية، وقام Hojat (1981) بدراسة على طلاب وطالبات الجامعة عن علاقة الشعور بالوحدة النفسية ببعض متغيرات الشخصية، وأشارت النتائج إلى أن الطلاب ذوي الشعور المرتفع بالوحدة النفسية قد حققوا درجات عالية على مقاييس القلق والاكتئاب ووجهة الضبط الخارجية، بينما سجلوا درجات أكثر انخفاضا على مقياسي الانضباط وتقدير الذات، وأظهرت دراسة Loodwheeler (1983) أن الشعور بالوحدة النفسية من حيث هو حالة نفسية يصاحبها أو يترتب عليها كثير من ألوان التوتر والضيق، والشعور بالنقص لدى كل من يشعر بها. هدفت دراسة Matzener (1984) على طلاب كليات الطب إلى تعرّف علاقة الشعور بالوحدة النفسية بالقدرة على تكوين الألفة والمودة لدى الطلاب، وأسفرت النتائج عن ارتفاع معدل الألفة والمودة لدى الطلاب منخفضي الشعور بالوحدة النفسية عن قرنائهم الأكثر ارتفاعا في الشعور بالوحدة، وأن الطلاب منخفضي الشعور بالوحدة لديهم خبرة كافية لإقامة علاقات وصداقات زائدة عن المجموعة الأخرى.

أسفرت نتائج دراسة Protnoff (1976) عن أن الشعور بالوحدة ينشأ لعدم قدرة الفرد على تكوين علاقات اجتماعية قوية مع الآخرين. وقام Reis et al (1982) بدراسة عن علاقة التفاعل الاجتماعي بجاذبية الشكل وتقدير الذات والمهارة الاجتماعية، وأسفرت النتائج عن أن القادرين على تحقيق تفاعل اجتماعي عال ترتفع درجاتهم على مقياسي تقدير الذات والمهارة الاجتماعية. وكما قام Warren (1982) بدراسة أوضح فيها أن الطلاب الذين يشعرون بالوحدة النفسية يعانون من نقص في المهارات الاجتماعية، ويتصفون بالسلبية مع انخفاض في توكيد الذات، وتقديرها، وارتفاع الخجل، وعدم الوعي بالذات، وصعوبة تكوين أصدقاء جدد بجانب انخفاض علاقاتهم بالجنس الآخر.

وأظهرت دراسة Wheeler et al (1983) عن علاقة التفاعل الاجتماعي بالشعور بالوحدة النفسية، وقد أسفرت النتائج عن أن الأفراد الذين يسجلون درجات عالية على مقياس الشعور بالوحدة يقدرون تفاعلاتهم الاجتماعية تقديراً أدنى من الأفراد

الذين يسجلون درجات منخفضة على المقياس نفسه. من العرض السابق للدراسات السابقة يتضح: أ . أن مرتفعي تقدير الذات يكونون أكثر ارتفاعاً في العلاقات الاجتماعية المتبادلة. ب . أن تقدير الذات السلبي يرتبط ارتباطا موجبا مع الشعور بالوحدة النفسية. جـ . قد ينشأ الشعور بالوحدة نتيجة نقص قدرة الفرد على تكوين علاقات اجتماعية قوية من الآخرين.

وعلى ذلك فانه ليس من دواعي اهتمام الباحثة بموضوع الدراسة الحالية أن تكون هذه الدراسة تراكماً كمياً لمزيد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال، إذ إنه لوحظ وجود إغفال واضح في دراسة المتغيرات الثلاثة: تقدير الذات ـ العلاقات الاجتماعية المتبادلة ـ الشعور بالوحدة معاً بصفة عامة، ولدى تلميذات المرحلة الإعدادية بصفة خاصة، فضلا عن أنه لاتوجد دراسات اهتمت بتعرف أوجه التقارب أو التباعد على هذه المتغيرات الثلاثة بين التلميذات المصريات ونظيراتهن من السعوديات بالمرحلة الإعدادية، أو حتى في أية مرحلة تعليمية أخرى، مما يدفع إلى المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع في مراحل تعليمية متنوعة، وعلى كلا الجنسين.

فروض الدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

1 - يوجد ارتباط موجب بين تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية لدى عينتي الدراسة (مصريات . سعوديات).

2 - يوجد ارتباط سالب بين تقدير الذات والشعور بالوحدة لدى عينتي الدراسة (مصريات . سعوديات).

3 - يوجد ارتباط سالب بين العلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة لدى عينتي الدراسة (مصريات . سعوديات).

4 - لاتوجد فروق دالة إحصائية بين درجات كل من تلميذات المرحلة الإعدادية المصريات وتلميذات المرحلة الإعدادية السعوديات على متغير تقدير الذات.

5 - لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات كل من تلميذات المرحلة

الإعدادية المصريات وتلميذات المرحلة الاعدادية السعوديات على متغير العلاقات الاجتماعية المتبادلة.

6 . لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات كل من تلميذات المرحلة الإعدادية المصريات وتلميذات المرحلة الإعدادية السعوديات على متغير الشعور بالوحدة.

عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على (290) تلميذة من تلميذات الفرقة الثانية بالمرحلة الإعدادية بكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية (منطقة تبوك)، وقد تراوح العمر الزمني للعينة المصرية بين 13 - 14,5 عاماً بمتوسط حسابي 14,40، وانحراف معياري 1,07، بينما تراوح العمر الزمني للعينة السعودية بين 13,5 - 15 عاماً بمتوسط حسابي 14,66 وانحراف معياري 0,86، وبحساب قيمة «ت» بين العينتين كانت 1,45، وهي غير دالة إحصائياً. ويبين جدول (1) توزيع العينة حسب المدارس(1).

جدول (1) توزيع العينة المصرية والعينة السعودية حسب المدارس

العينة المصرية		العينة السعودية	
اسم المدرسة	العدد	اسم المدرسة	العدد
محلة مرحوم الإعدادية	50	المتوسطة الأولى	63
برما الإعدادية	60	المتوسطة الثانية	40
الحداد الإعدادية	35	المتوسطة الرابعة	42
المجموع	145	المجموع	145

أدوات الدراسة:

1 . **مقياس تقدير الذات:** قام بإعداد هذا المقياس في الأصل «سي كوبر سميث»، ونقله إلى العربية فاروق عبد الفتاح ومحمد دسوقي (1987) بعد إجراء بعض التعديلات على الصورة الأصلية، وبلغت عينات التقنين 526 فرداً (بنين وبنات) في الصفوف من الأول الإعدادي حتى الثالث الثانوي، وكان معامل الثبات بعد

تطبيق معادلة كيودر ريتشارد سون . لكل من البنين والبنات والعينة والكلية المشتركة على التوالي 0,742 ، 0,773 ، 0,797 وحسب ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية، وكان معامل الثبات يتراوح بين 0,847 ، 0,942. وتم حساب صدق المقياس بطريقة عرضه على محكمين من العاملين في مجال علم النفس التربوي والقياس النفسي، كما حسب الصدق التلازمي للمقياس بإيجاد معامل الارتباط بين هذا المقياس واختبار تقبل الذات في مقياس مفهوم الذات من إعداد (عماد الدين إسماعيل)، وكان الارتباط للبنين والبنات والعينة المشتركة 0,887 ، 0,917 ، 0,846 على التوالي. وقامت الباحثة الحالية بحساب ثبات المقياس على عينة سعودية قوامها (50) طالبة بالصف الثاني المتوسط، ثم أعادت التطبيق على العينة ذاتها مرة أخرى بعد أسبوعين وكان معامل الارتباط بين التطبيقين 0,71، وهو معامل اتساق داخلي مقبول. وحيث إن (الدريني وسلامة) قد أوضحا أن دراسة شك، بص (1981) قد بينت أن العلاقة بين الاجتماعية وتقدير الذات كانت دالة وموجبة (0,18) (الدريني، وسلامة، 8: 1983)، وبناء على ذلك قامت الباحثة بحساب صدق المقياس مستخدمة الصدق التلازمي بين مقياس تقدير الذات ومقياس العلاقات الاجتماعية المتبادلة (بعد أن حسبت صدقه وثباته) على العينة السعودية (ن = 50)، وكان الارتباط (0,325)، وهو معامل ارتباط دال عند مستوى (0,01).

ب . **مقياس العلاقة الاجتماعية المتبادلة:** قامت الباحثة بإعداد مقياس العلاقات الاجتماعية المتبادلة، حيث لم تجد ـ في حدود علمها ـ سوى مقياس خضر والشناوي (1988)، ومقياس الاجتماعية الفرعي في مقياس البروفيل الشخصي (جابر، أبو حطب)، وكان الاختبار الأول معداً للبيئة السعودية بالمدارس الثانوية والجامعة (عينة الكبار)، وعباراته لاتتناسب مع عينة المرحلة الإعدادية، كما رأت الباحثة ضرورة شمول المقياس عبارات أخرى تناسب المجتمعين: المصري والسعودي، وتناسب المرحلة الإعدادية، واستعانت بالأطر النظرية والدراسات السابقة حول مفهوم العلاقات الاجتماعية.

وتكونت الصورة الأولية للمقياس من (28) عبارة، انظر عبارات المقياس في ملحق (1) وتم عرض المقياس في صورته الأولية على ستة محكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية (ثلاثة منهم كانوا موجودين بالسعودية وقت التحكيم)، حيث اقترحوا استبعاد العبارات (10 - 14 - 22 - 23 - 25 - 28)، وكان تعليق المحكمين كما هو بالجدول التالي:

جدول (2) : آراء المحكمين على عبارات المقياس التي تم حذفها

رقم العبارة	رأي المحكمين
23.22	مكررة، ومتشابهة في المعنى والمضمون مع عبارات أخرى بالمقياس.
25.10	أقرب في المعنى من مفهوم التعاون أكثر من اقترابها من مفهوم العلاقات الاجتماعية.
14	غامضة ويصعب فهم التلاميذ لها، علاوة على تكرارها في المعنى مع عبارات أخرى.
18	ترتبط بمفهوم تقدير الذات.

وبذلك أصبحت الصورة النهائية للمقياس (22) عبارة، بعض هذه العبارات يأخذ اتجاهاً موجباً ويشير إلى علاقات اجتماعية مرتفعة، وبعضها الآخر يأخذ اتجاهاً سالباً، وتوزع الدرجات بحيث تأخذ العبارات الدرجات صفر 1 ,2 ,3 للإجابات: إطلاقاً، نادراً، وأحياناً، دائماً على التوالي، والعكس في العبارات ذات الاتجاه السالب، وتدل الدرجة المرتفعة على المقياس على ارتفاع درجة الفرد في العلاقات الاجتماعية المتبادلة.

ولحساب ثبات المقياس استخدمت الباحثة طريقة إعادة تطبيق الاختبار، حيث طبق المقياس مرتين، يفصل بينهما أسبوعان على (50) تلميذة من تلميذات الصف الثاني الإعدادي بمدرسة محلة مرحوم الإعدادية للبنات بمركز طنطا بجمهورية مصر العربية. كما طبق على (50) تلميذة من تلميذات الصف الثاني بالمرحلة المتوسطة بالمدرسة المتوسطة الأولى بتبوك . بالمملكة العربية السعودية، وظهر أن معامل الارتباط بين التطبيقين لمقياس العلاقات الاجتماعية المتبادلة للعينتين المصرية والسعودية على التوالي 0,78 - 0,71 ومن ثم يُعدُّ ثبات المقياس مقبولاً.

ولكي يتم التحقق كذلك من صدق المقياس قبل تطبيقه حسب الاتساق الداخلي باستخراج معامل الارتباط بين كل عبارة من عباراته والدرجة الكلية على المقياس، ويبين ذلك جدول (3).

جدول (3)

معامل الارتباط بين كل عبارة على مقياس العلاقات الاجتماعية ودرجته الكلية للعينتين المصرية (ن= 50) والسعودية (ن= 50)

عبارة رقم	معامل الارتباط مصريات	معامل الارتباط سعوديات	عبارة رقم	معامل الارتباط مصريات	معامل الارتباط سعوديات	عبارة رقم	معامل الارتباط مصريات	معامل الارتباط سعوديات
1	.72	.69	9	.48	.43	.17	.49	,50
2	.57	.51	10	.55	.59	.18	.53	.59
3	.69	.56	11	.59	.51	.19	.77	.71
4	.49	.50	12	.53	.49	.20	.78	.81
5	.58	.54	13	.64	.69	.21	.89	.83
6	.61	.64	14	.51	.53	.22	.65	.77
7	.81	.73	15	.66	.60			
8	.52	.59	16	.68	.61			

* يصبح معامل الارتباط جوهرياً عند مستوى (01,) عندما تكون ر (372,) أو أكبر.

ويشير جدول (3) إلى ارتفاع معاملات الارتباط بين عبارات المقياس ودرجته الكلية للعينتين المصرية والسعودية مما يشير الى اتساقه الداخلي وإمكانية تطبيقه على أفراد عينة الدراسة الحالية.

جـ. **مقياس الشعور بالوحدة:** قامت الباحثة بإعداد مقياس الشعور بالوحدة بعد أن اطلعت على بعض المقاييس في هذا المجال، ووجدت أن بعضها ينطبق على طلاب الجامعات (قشقوش، 1975) والأخرى على المجتمع السعودي فقط (ثانوي - جامعة) (خضر، الشناوي، 1988)، (حسن، 1990)، واستعانت أيضا بالأطر والدراسات السابقة حول مفهوم الشعور بالوحدة. وتكونت الصورة الأولية للمقياس من (36) عبارة، انظر عبارات المقياس في ملحق (2) وتم عرض المقياس في صورته الأولية على ستة محكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية (ثلاثة منهم كانوا موجودين

بالسعودية وقت التحكيم) واقترح المحكمون حذف العباربات - 26 -31 -33 -34 -36)
(10 - 13 - 17 - 20 - 23 والجدول التالي يوضح آراء المحكمين على هذه العبارات.

جدول (4)

آراء المحكمين على عبارات

المقياس التي تم حذفها

رقم العبارة	رأي المحكمين
34, 26, 10	تعنى مفهوم العزلة الاجتماعية
33, 31, 13	تعنى مفهوم الوحدة النفسية عند الكبار
36, 23, 20,17	مكررة ومتشابهة في المضمون والمعنى مع عبارات أخرى بالمقياس.

وبذلك أصبحت الصورة النهائية لمقياس الشعور بالوحدة (26) عبارة، بعضها يأخذ اتجاهاً موجباً، وتشير إلى شعور بالوحدة مرتفع، وبعضها الآخر يأخذ الاتجاه السالب، توزع الدرجات بحيث تأخذ العبارات الدرجات: صفر ,1 ,2 ,3 للإجابات: إطلاقاً، نادراً، أحياناً، دائماً، على التوالي، والعكس في العبارات ذات الاتجاه السالب أو العكسي، وتدل الدرجة المرتفعة على المقياس على ارتفاع درجة الشعور بالوحدة.

ولحساب ثبات المقياس استخدمت الباحثة طريقة إعادة تطبيق المقياس، حيث طبق مرتين يفصل بينهما أسبوعان على (50) تلميذة من تلميذات الصف الثاني الإعدادي بمدرسة محلة مرحوم الإعدادية للبنات مركز طنطا بجمهورية مصر العربية، وكذلك على (50) تلميذة من تلميذات الصف الثاني بالمرحلة المتوسطة بمدرسة المتوسطة الأولى بتبوك بالمملكة العربية السعودية، وظهر أن معامل الارتباط بين التطبيقين على مقياس الشعور بالوحدة للعينتين المصرية والسعودية على التوالي ,69،,73، ومن ثم يعد ثبات المقياس مقبولاً.

ولكي يتم التحقق من صدق المقياس قبل تطبيقه حسب الاتساق الداخلي باستخراج معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المقياس والدرجة الكلية على المقياس ويبين النتائج جدول (5).

جدول (5)

معاملات الارتباط بين كل عبارة في مقياس الشعور بالوحدة ودرجته الكلية للعينتين المصرية (ن = 50) والسعودية (ن = 50)

عبارة رقم	معامل الارتباط مصريات	معامل الارتباط سعوديات	عبارة رقم	معامل الارتباط مصريات	معامل الارتباط سعوديات	عبارة رقم	معامل الارتباط مصريات	معامل الارتباط سعوديات
1	.65	.61	10	.69	.59	19	.71	.63
2	.68	.60	11	.81	.73	20	.62	.73
3	.51	.59	12	.69	.74	21	.54	.61
4	.48	.44	13	.61	.52	22	.66	.59
5	.77	.79	14	.53	.79	23	.54	.61
6	.82	.71	15	.67	.73	24	.73	.69
7	.85	.80	16	.89	.81	25	.51	.59
8	.73	.79	17	.49	.51	26	.63	.67
9	.51	.54	18	.53	.46			

* يصبح معامل الارتباط جوهريا عند مستوى (01,) عندما تكون ر(372.) أو أكبر.

ويوضح جدول (5) ارتفاع معاملات الارتباط بين عبارات المقياس ودرجته الكلية للعينتين المصرية والسعودية مما يشير إلى اتساقه الداخلي، وإمكانية تطبيقه على أفراد عينة الدراسة الحالية.

النتائج:

تدور هذه الدراسة حول مثلث تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة، والشعور بالوحدة لدى تلميذات المرحلة الإعدادية بهدف الوصول إلى تفسير واضح للعلاقات بين المتغيرات الثلاثة.

أولا: يوضح جدول (6) المتوسطات الحسابية (م)، والانحرافات المعيارية (ع) للعينتين: المصرية والسعودية، كما يوضح الجدول أيضا دلالة الفروق بين

العينتين على متغيرات الدراسة الثلاثة: تقدير الذات، العلاقات الاجتماعية المتبادلة، الشعور بالوحدة، أما جدول (7) فيوضح العلاقة بين المتغيرات الثلاثة لعينتي الدراسة: السعودية والمصرية.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع)، وقيمة «ت» لدرجات التلميذات على متغيرات الدراسة

المتغير	مصريات م	مصريات ع	سعوديات م	سعوديات ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
تقدير الذات	15.17	2.33	13.13	2.32	7.56	.01
العلاقات الاجتماعية	61.11	5.59	59.4	5.69	2.57	.05
الشعور بالوحدة	48.70	5.08	52.85	6.41	6.10	.01

جدول (7)

العلاقة بين تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية والشعور بالوحدة لدى العينتين: المصرية (ن = 145) والسعودية (ن= 145)

المتغير	مصريات 1	مصريات 2	مصريات 3	سعوديات 1	سعوديات 2	سعوديات 3
	مصفوفة الارتباط					
تقدير الذات	-	.66 *	-.82 *	-	.89 *	-.69 *
العلاقات الاجتماعية		-	-.497 *		-	-.70 *
الشعور بالوحدة			-			-

* دالة عند مستوى معنوية .01.

ويتضح من جدول (7) أن معامل الارتباط بين درجات العينة المصرية ودرجات العينة السعودية لكل من تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة ج (.66 ، .89) دال عند مستوى (01)، كما يلاحظ أن إشارة معامل الارتباط موجبة مما

يشير إلى وجود علاقة إيجابية طردية بين متغيري الدراسة، وهذا يعني أن ارتفاع مؤشر العلاقات الاجتماعية لدى أفراد العينتين (مصرية . سعودية) يصاحبه ارتفاع درجات العينة على الاختبار الذي يقيس تقدير الذات لديهم. كما تشير نتائج جدول (7) إلى وجود ارتباط بين درجات أفراد العينة المصرية، وكذلك بين درجات أفراد العينة السعودية بين تقدير الذات والشعور بالوحدة (-82, ، -69) وهما دالان عند مستوى (01)، ويلاحظ أن إشارة معامل الارتباط سالبة مما يشير إلى اتجاه عكسي في العلاقة بين المتغيرين، وهذا يعني بشكل عام أن الأفراد الذين يقدرون أنفسهم بصورة مرتفعة يكونون قادرين على تكوين علاقات اجتماعية قوية، وأن هذه العلاقة تزيد من تقديرهم لذواتهم، وتشعرهم بقيمتهم في الوسط الاجتماعي والتفاعل مع الآخرين من حولهم كما يقل عندهم الشعور بالوحدة. وظهر الأمر ذاته بالنسبة لارتباط متغيري العلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة، حيث كانت قيمة الارتباط لأفراد العينتين: المصرية والسعودية (-49, -70,) على التوالي، وهما دالان عند مستوى (01,)، ويشير الارتباط السلبي إلى أن زيادة درجات العلاقات الاجتماعية يصاحب انخفاضاً في درجات الشعور بالوحدة، والعكس صحيح.

وهكذا تشير النتائج إلى أن مثلث تقدير الذات، والعلاقات الاجتماعية المتبادلة، والشعور بالوحدة يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً، الأمر الذي يجعلنا نتوقع أن تتأثر العلاقات الثنائية بين أي متغيرين بالمتغير الثالث، ولاسبيل إلى معرفة هذا التأثير عن طريق العزل التجريبي؛ فمتغيرات الشخصية تتداخل وتتفاعل بشكل يصعب عزلها، الأمر الذي جعل الباحثة تلجأ إلى أسلوب إحصائي آخر للكشف عن العلاقة بين كل متغيرين منهما مع إلغاء أثر المتغير الثالث باستخدام معامل الارتباط الجزئي، والكشف عن دلالته باستخدام «ت» لمعامل الارتباط، وباستخدام معادلة الارتباط الجزئي، وإيجاد قيمة «ت» لمعامل الارتباط أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

أ ـ الارتباط بين تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة مع عزل متغير الشعور بالوحدة:-

جدول (8)

الارتباط الجزئي وقيمة «ت»

بين متغيري تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية لمجموعتي الدراسة

المجموعة	معامل الارتباط الجزئي	مستوى الدلالة	قيمة «ت»	مستوى الدلالة
مصريات	.50	,01	6.85	.01
سعوديات	.79	.01	15.8	.01

يتضح من جدول (8) أن معامل الارتباط الجزئي لكل من مجموعتي الدراسة مازال دالاً (عند مستوى 01,)، مما يشير إلى أن العلاقة جوهرية بين تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة بعد استبعاد متغير الشعور بالوحدة، واستمرت العلاقة جوهرية سواء ارتبط الموقف بالشعور بالوحدة أو لم يرتبط به، وهذا ما أكدته معاملات ارتباط «بيرسون» المبينة في جدول (7) حيث إن ارتباط تقدير الذات بالعلاقات الاجتماعية المتبادلة كان جوهريا.

ب ـ الارتباط بين تقدير الذات والشعور بالوحدة مع عزل تغير العلاقات الاجتماعية المتبادلة:

جدول (9)

الارتباط الجزئي وقيمة «ت»

بين متغيري تقدير الذات والشعور بالوحدة لمجموعتي الدراسة

المجموعة	معامل الارتباط الجزئي ·	مستوى الدلالة	قيمة «ت»	مستوى الدلالة
مصريات	.75-	.01	13.39	.01
سعوديات	.21-	. .05	2,625	,05

يوضح جدول (9) أن معامل الارتباط الجزئي لمجموعتي الدراسة مازال دالاً (عند مستوى 01, للعينة المصرية، وعند مستوى 05, للعينة السعودية)، وأن هذا الارتباط سالب، أي أن العلاقة عكسية بين تقدير الذات والشعور بالوحدة، وأن هذه العلاقة جوهرية، حيث إنها ظهرت حتى بعد استبعاد المتغير الثالث (العلاقات الاجتماعية المتبادلة)، كما أنها سبق وأن تكونت العلاقات السلبية نفسها بينهما

حتى مع وجود المتغير الثالث، وقد ظهر ذلك في نتائج تفاعلات ارتباط «بيرسون» المبينة في جدول (7).

جـ ـ الارتباط بين العلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة مع عزل متغير تقدير الذات:

جدول (10)

الارتباط الجزئي وقيمة «ت»

بين متغيري العلاقات الاجتماعية والشعور بالوحدة في مجموعتي الدراسة

المجموعة	معامل الارتباط الجزئي	مستوى الدلالة	قيمة «ت»	مستوى الدلالة
مصريات	.10	غ.د.	1.25	غ.د.
سعوديات	-.273	.01	3.37	.01

وتؤكد النتائج الواردة في جدول (10) اتفاق النتائج الخاصة بمجموعة السعوديات مع نتائج معاملات ارتباط «بيرسون» في جدول (7)، حيث كانت العلاقة بين متغيري العلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة علاقة جوهرية (عند مستوى .01) في اتجاه عكسي، وكانت هذه العلاقة بين المتغيرين جوهرية سواء قبل عزل متغير تقدير الذات، (جدول 7) أو بعد عزل هذا المتغير، جدول (10)، أما نتائج المجموعة المصرية فجاءت مختلفة، حيث كان معامل الارتباط الجزئي بين العلاقات الاجتماعية والشعور بالوحدة غير دال بعد استبعاد متغير تقدير الذات، وهذا يعني أن العلاقة بينهما قد تتوقف على وجود متغير تقدير الذات بينهما، وهذه قضية تحتاج إلى تفسير على العينة المصرية حتى يمكن الحكم على صحتها. وعلى ضوء ماتوصلنا إليه من نتائج حول الفروض الثلاثة الأولى نقول: إن العلاقة المتبادلة بين كل من تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة قد اتضحت بشكل أفضل، ويمكن تفسير نتائج هذه الدراسة تبعاً للفروض على النحو التالي:

فالنتائج المتعلقة بالفرض الأول، والتي أظهرت وجود ارتباط موجب بين تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة تتفق مع ما أوضحه Murray (1988: 145) وهو أن المرء ينجذب إلى شخص آخر، وأنه يستمتع بالتعاون معه، وأنه يدخل السرور إليه، ويتودد إلى شخص محبوب، وأنه يتمسك بصديق يظل مخلصاً له،

وأضاف موراي (214;1988) بأنه «متى تم إشباع دوافع الحب والصداقة تبدأ دوافع التقدير، بالظهور وهذا يعني أن العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة حب، ومايترتب على هذه العلاقة من ارتفاع تقدير الفرد لنفسه، فحاجات التقدير تتضمن مجموعتين: الأولى الرغبة في القوة والإنجاز والكفاية، والثانية حصول الفرد على احترام الآخرين وتقديرهم والمكانة الاجتماعية، وأن عدم إشباع هذه الحاجات يؤدي إلى مشاعر النقص والعجز عن التقدير (تشيلد، 1883). وأضاف موراي (1988 :186, 198) أن تقدير الطفل لنفسه أو توقيره لذاته ينبع من علاقات المحبة المبكرة لديه فيما بعد إلى قوة دافعة شديدة، وأن الرغبة في الاحتفاظ بالتقدير الإيجابي للذات تعمل بوصفها دافعاً قوياً، وأن هذه الرغبة مشتبكة بكثير من الدوافع الاجتماعية.

كما تتفق النتائج الحالية مع دراسة محمود (ب 1991 :130) من أن الانتماء السويّ للطفل يحقق إشباعات تتبدّى في مظاهر سلوكه النفسي والاجتماعي، (وتقدير الذات واحد من هذه المظاهر)، وأضاف أن هناك حاجة لدى الإنسان إلى الارتباط بالآخرين، وتوحده معهم ليحظى بالقبول، وليشعر بكونه فرداً يستحوذ على مكانة متميزة في الوسط الاجتماعي، وتتمثل أوجه الانتماء في ارتباط الفرد بوطنه الذي يحيا فيه، وبمن يقومون في هذا الوطن وهم: (أسرته، أصدقاؤه، جيرانه، وزملاؤه) والذين يمثلون أفراد مجتمعه، ثم اعتناقه لمجموعة من الأفكار والقيم والمعايير التي تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات، ويشير ذلك في مضمونه إلى أن محاولة الفرد الدؤوب نحو تحقيق تقدير ذات أعلى، وعلاقات اجتماعية واسعة هي في حقيقتها تأكيد لكينونته الاجتماعية، حيث يربط الفرد نفسه بالآخرين في إطار العلاقات الاجتماعية التي قوامها الميل إلى التوحد بالجماعة والحب والتعاطف والتعاون مع أفراد الجماعة، وتتفق النتائج أيضا مع دراسات: محمد (1989). محمود (أ 1991)، (1982) Reis et al; (1978) Rice والتي أوضحت جميعها:

أ ـ أن عملية تقدير الذات تنمو في ثنايا التفاعل الاجتماعي الذي يعطي الفرد لنفسه قدرها، ويعد نفسه شخصاً له أهميته، وغالباً ما تنمو (الأنا) من خلال الانجازات التي تحققها، والمدح الذي تتلقاه، والنجاح الذي تصل إليه.

ب ـ أن هناك ارتباطاً موجباً بين تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة، وأن الأفراد القادرين على تحقيق تفاعل اجتماعي جيد ترتفع درجاتهم على مقياس تقدير الذات والمهارة الاجتماعية.

ـ أما تفسير النتائج الخاصة بالفرض الثاني، والتي أظهرت وجود ارتباط سالب بين تقدير الذات والشعور بالوحدة فتتفق مع ما أوضحه سليمان (25:1989) من أن الشخص الوحيد نفسياً يعاني من الحساسية الزائدة، كما يعاني من نقص الثقة بالنفس، ونقصد تقدير الذات، وتجنبه إقامة علاقات اجتماعية بسبب القلق والخوف من الحصول على تغذية راجعة سلبية، كما تتفق هذه النتائج مع دراسة سلامة (1991 :475) التي أظهرت وجود ارتباط دال بين درجات التقدير السلبي للذات والشعور بالوحدة النفسية.

وتفسر هذه النتائج على ضوء ما أوضحه موراي (1988 :168, 187) من أن الناس يتفاوتون في مدى توقيرهم لأنفسهم، وأننا نتجنب الناس الذين يتهددوننا، أعني هؤلاء الناس الذين يميلون إلى أن يسببوا انخفاض توقيرنا لأنفسنا، بل إننا نتذكر التعليقات الإيجابية التي نحصل عليها بسبب أعمالنا الدراسية أكثر مما نتذكر التعليقات السلبية، وأضاف أن تقدير الذات يتأثر بذلك الدافع الأساسي إلى العلاقات الاجتماعية، وأنه إذا هددت توقير الرجل لنفسه فإنها تهدد توقعاته بأنه إنسان له قيمته، جدير بأن يحب، وأنه يشغل مكانة آمنة في المجتمع الذي يتألف من إخوانه، ومن ثم يميل إلى الانفراد والوحدة بعيداً عن هؤلاء الناس.

وبخصوص تفسير النتائج الخاصة بالفرض الثالث، والتي كشفت عن ارتباط سالب بين العلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة، فيشير سليمان (1989 :25) إلى أن الوحيد نفسياً شخص يعاني من الحساسية الزائدة، ويتجنب تكوين علاقات اجتماعية، ويتفق ذلك مع دراسات خضر، والشناوي (1988)، محمود (1985)، Wheeler et al (1983); warren (1982); Protnoff (1967) من أن الأفراد الذين يسجلون درجات عالية على مقياس الشعور بالوحدة يقدرون تفاعلاتهم الاجتماعية تقديراً أدنى من الأفراد الذين يسجلون درجات منخفضة على مقياس الشعور بالوحدة، وأنه يوجد ارتباط سالب بين الانزواء والمهارات الاجتماعية، وما أجمع عليه الباحثون من أن «الشعور بالوحدة يمثل إدراكاً ذاتياً للفرد يشعره بوجود نقائص في علاقاته الاجتماعية، وقد تكون هذه النقائص كمية حيث لايوجد إلا عدد قليل من الأصدقاء، أو نوعية كنقص مستوى المحبة والألفة مع الآخرين (خضر، الشناوي، 1988)، وأن الشعور بالوحدة ينشأ لعدم قدرة الفرد على تكوين علاقات اجتماعية قوية مع الآخرين (Protnoff, 1976 :2997).

ثانيا . يوضح جدول (6) نتائج الفروض: الرابع والخامس والسادس، وبالنظر

إلى النتائج بالجدول يتضح ما يلي:ـ

ـ وجود فروق دالة إحصائياً (عند مستوى 01,) بين درجات تقدير الذات لأفراد العينتين المصرية والسعودية لصالح العينة المصرية، ومعنى ذلك أن التلميذة المصرية تتمتع بتقدير ذات أعلى مما تتمتع به التلميذة السعودية.

ـ وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى (05,) بين درجات أفراد العينتين المصرية والسعودية على مقياس العلاقات الاجتماعية المتبادلة، وكانت الفروق لصالح العينة المصرية، ومعنى ذلك أن التلميذة المصرية تتمتع بدرجة أعلى في العلاقات الاجتماعية عن التلميذة السعودية.

ـ وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (01,) بين درجات أفراد العينتين المصرية والسعودية على مقياس الشعور بالوحدة، وهذه الفروق دالة لصالح أفراد العينة السعودية، وهذا يشير إلى أن الشعور بالوحدة يرتفع لدى التلميذة السعودية بالمقارنة بزميلتها المصرية.

وبذلك لم تتحقق الفروض الثلاثة: الرابع والخامس والسادس من فروض هذه الدراسة، وتتفق هذه النتائج مع ما أوضحه Rice (1978: 8791) من أن عملية تقدير الذات تنمو في ثنايا التفاعل الاجتماعي الذي يعطي الفرد لنفسه قدرها، ويعد نفسه شخصاً له أهميته، وكذلك ما أوضحته دراسة محمود (1985) من أن غياب الآخر كفيل بإرساء عدد من الظواهر السلبية، ولعل من هذه المظاهر السلبية انخفاض تقدير الذات لدى التلميذة السعودية، أي أن انخفاض تقدير الذات لديها سبق وأن صحبه انخفاض في العلاقات الاجتماعية لدى نفس العينة بالمقارنة بالعينة المصرية كما صحبه ارتفاع في الشعور بالوحدة.

ومن ناحية أخرى يتأثر تقدير الذات بالظروف البيئية، فيكون تقدير الذات إيجابياً إذا كانت مثيرات البيئة إيجابية، وتحترم الذات الإنسانية، وتكشف عن قدراتها وطاقاتها، وتقاوم فيها عوامل الشعور بالإحباط، أما إذا كانت البيئة محبطة فإن الفرد يشعر «بالدونية» وبسوء تقديره لنفسه»، (رمضان، 1985 :71). وبالرجوع إلى نمط التنشئة الاجتماعية في كل من المجتمعين) (المصري والسعودي) نجد أن أساليب التنشئة الاجتماعية للتلميذة تنعكس على علاقاتها الاجتماعية ودرجة انتمائها، وما لذلك أيضا من تأثير في تقدير الذات لديها، فالفتاة المصرية لديها شعور بأنها مركز اهتمام الجميع في مجتمعها من خلال تعليمها، وحصولها على

شهادة دراسية بالمقارنة بالفتاة السعودية، إذ إنه في المجتمع السعودي يكون للرجل فقط هذا الشعور باعتباره العائل الأول والاساسي في الأسرة (شقير، 1990)، هذا، كما أن الاحتكاك الزائد والاختلاط بين الجنسين في المجتمع المصري مما يجعل الفتاة المصرية أكثر اتساعاً في علاقاتها الاجتماعية، وأكثر تقديراً لنفسها أمام الآخرين بشكل أوسع مما لدى الفتاة السعودية.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Calhoun & Sethi (1983: 191 التي هدفت التعرف على تقدير الذات لدى الجنسين في مجتمعات مختلفة (الهند، والولايات المتحدة، والفلبين)، وجاءت نتائج الدراسة توضح عدم وجود فروق بين الجنسين في تقدير الذات، بينما اختلف تقدير الذات باختلاف المجتمعات الثلاثة، ويتفق ذلك مع ظهور فروق بين العينتين: المصرية والسعودية ترجع الى طبيعة كلا المجتمعين، كما تتفق هذه النتائج مع ما أوضحته محمود (أ 1991) من أن المصادر والمجالات التي تقف وراء توجيه قيم الانتماء والاجتماعية لدى الطفل هي: الأسرة . المدرسة . جماعة اللعب . وسائل الإعلام، ونجد أن هذه المصادر في مجملها تناشد الفتاة السعودية تكوين علاقات اجتماعية مقصورة على العلاقات بالعنصر النسائي فقط مع عدم وجود أندية أو جماعات لعب خاصة بالفتاة سواء أكان ذلك في المدارس أو في المجتمع الأوسع، وهذا ما أضعف من قدر العلاقات الاجتماعية، وزاد من قدر الشعور بالوحدة لدى العينة السعودية بالمقارنة بالعينة المصرية، وليس معنى ذلك أن الفتاة السعودية تشعر بالوحدة النفسية بشكل مرضى (شاذ)، كما يتعين أن نفسر هذا الفرق على أساس نسبي بين العينتين: المصرية والسعودية، فيرى بعض الباحثين أن «الشعور بالوحدة يمثل إدراكاً ذاتياً للفرد يشعره بوجود نواقص في نسيج علاقاته الاجتماعية، فقد تكون هذه النواقص كمية حيث لايوجد إلا عدد قليل من الأصدقاء، أو نوعية كنقص مستوى المحبة والألفة مع الآخرين» (خضر، الشناوي، 1988 :121 -122).

وترى الباحثة أن انخفاض مستوى العلاقات الاجتماعية لدى العينة السعودية بالمقارنة بالعينة المصرية ناتج عن ظروف التنشئة الاجتماعية للفتاة السعودية القائمة على عدم الاختلاط بين الجنسين، وعلى محدودية التنقل بمفردها، وضرورة اصطحابها لمحرم معها، ويؤكد ذلك الرأي ما أوضحه «أدلر» «من أن الإنسان كائن اجتماعي يربط نفسه بالآخرين في إطار العلاقة الاجتماعية التي قوامها الميل إلى التوحد بالجماعة والحب والتعاطف، والتعاون مع أفراد الجماعة، إلا أنه أوضح أن

الرغبة الحقيقية نحو انتماء الفرد وارتباطه بالآخرين هي نوع من التعويض لما يستشعره من ضعف حقيقي» (هول، لندزي، 1977 :167)، ويشير رمزي لما أكده «أدلر» من أن دراسة الحياة الاجتماعية الواقعية للفرد تدفعنا إلى تقدير أهمية العنصر الاجتماعي فيها، إذ إن الفرد لايصير فرداً إلا في متن المجتمع (رمزي، 9:1981).

وقد أشارت محمود (أ 1991) لما أكده «كولن ولسون» «من أهمية المجتمع فيما يشيعه داخل الفرد من إحساس بالأمن والشعور بالانتماء، فالفرد يعمل جاهداً على إبقاء علاقته بالمجتمع، ذلك لأنه إذا ما تحول إلى الفردية مؤثراً منفعته الذاتية، فإن هذا يطيح به إلى الانزواء» (محمود، أ 127:1991). هذا فضلاً عما تتفق فيه نتائج الدراسة الحالية من الارتباط السالب بين متغيري العلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة، والتي تأكدت في نتائج الفرض الثالث، واتضحت في بعض الدراسات السابقة Protnoff (1976) من أن الشعور بالوحدة ينشأ لعدم قدرة الفرد على تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين.

هذا وقد جاءت النتائج معارضة لما توصلت إليه الباحثة الحالية في دراسة سابقة من عدم وجود فروق دالة بين الفتاة السعودية والفتاة المصرية على متغيري الانتماء والانزواء، وقد فسرت ذلك بحاجة المرأة عموماً إلى آخر، وبالتالي سعيها (على مستوى لاشعوري) للانتماء والتضامن، وأن هذه حاجة اجتماعية مهمة في حياة المرأة حيث حاجاتها إلى السند، وأن حاجاتها للسعادة مرتبطة بحاجاتها إلى الحب، وكلاهما ذو طابع إنساني أصيل ومعناه أن المرأة تحرص على إقامة ودية مع الآخرين، وتميل إلى الانتماء إلى من حولها من الجنسين مهما منعتها ظروف التنشئة الاجتماعية من ذلك، ومهما زادت عندها مشاعر الوحدة النفسية، وفسرت الباحثة ذلك أيضا بمحدودية عمل المرأة، وعدم السماح لها بشغل بعض الوظائف، وأن ذلك يزداد مع وضع المرأة السعودية ونظرة المجتمع على أنها مخلوق ضعيف، بجانب أسلوبها الاستسلامي في مواجهة كثير من المشكلات التي تتعرض لها مما يجعلها تنسحب من المجتمع وتميل إلى الانزواء، فضلاً عن النظرة إليها على أنها مخلوق ناقص وعاجز بيولوجياً ونفسياً (شقير، 1990:277-279)، ويعني ذلك أن الفروق بين العينتين السعودية والمصرية فروق أوجدها المجتمع السعودي في الفتاة السعودية في أثناء تنشئتها الاجتماعية.

الهوامش

(1) قامت بالتطبيق على العينة المصرية السيدة آمال ابراهيم - وكيلة مدرسة الحداد الإعدادية، والسيدة / سامية الشوبري - وكيلة مدرسة برما الإعدادية، بينما قامت الباحثة بمفردها بالتطبيق على العينة السعودية بعد موافقة الرئاسة العامة لتعليم البنات، ثم موافقة مدير تعليم منطقة تبوك على التطبيق.

المصادر العربية

ابراهيم قشقوش

1975 مقياس الشعور بالوحدة لدى طلاب الجامعة. القاهرة: الأنجلو المصرية.

―――――

1983 «خبرة الاحساس بالوحدة النفسية» (حولية كلية التربية) - 2 (2) جامعة قطر: 187 -218.

ادوارد ج موراي

1988 الدافعية والدوافع. (ترجمة) أحمد سلامة. القاهرة: دار الشروق.

اسحق رمزي

1981 علم النفس الفردي: أصوله وتطبيقاته. القاهرة: دار المعارف.

حسين الدريني، محمد سلامه

1983 «مقياس تقدير الذات في البيئة القطرية» جامعة قطر: مركز البحوث التربوية.

دينيش تشيلد

1983 علم النفس والمعلم. (ترجمة) عبد الحليم محمود وآخرون. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

رشيدة رمضان

1985 «مركز التحكم وتقدير الذات لدى التلاميذ المحرومين من أسرهم وغير المحرومين من أسرهم» رسالة ماجستير (غير منشورة): كلية التربية. جامعة الزقازيق.

زينب شقير

1990 «دراسة كلينيكية مقارنة لبعض جوانب الشخصية للمرأة العاملة بكليات البنات بالمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية» مجلة كلية التربية بطنطا - (8 – ب): 249 - 296.

عبد العزيز القوصي

1987 «سمات سلوكية منشودة للمجتمع المصري» مجلة علم النفس. 2 الهيئة المصرية العامة للكتاب: 6 -9.

علي خضر، محمد الشناوي

1988 «الشعور بالوحدة والعلاقات الاجتماعية المتبادلة» مجلة رسالة الخليج العربي - 8 (25). مكتب التربية العربي لدول الخليج: 119 - 150.

علي سليمان

1989 «مدى فاعلية أسلوب العلاج النفسي غير الموجه في تخفيض معاناة الوحدة النفسية» المؤتمر السنوي الخامس لعلم النفس في مصر. الجمعية المصرية للدراسات النفسية: 15-42.

فاروق عبد الفتاح، محمد دسوقي

1987 مقياس تقدير الذات للأطفال (كراسة التعليمات). القاهرة: النهضة المصرية ط 3.

ليلى عبد الحافظ

ب.ت تقنين مقياس تقدير الذات في السلوك الأكاديمي (كراسة التعليمات). القاهرة: دار النهضة المصرية.

مجدة محمود

1985 «الشعور بين الفردية والانتماء: دراسة في سيكولوجية العلاقة بين الفرد والمجتمع» مجلة علم النفس 1(يناير) الهيئة المصرية العامة للكتاب: 101 -102.

———

1991 أ «تطور السلوك الانتمائي لدى أطفال المرحلة الابتدائية» مجلة دراسات نفسية تصدر عن رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية «رانم»1 (يناير). القاهرة: الأنجلو المصرية 63-78.

———

1991 ب «دراسة مقارنة لأبعاد التوافق النفسي والاجتماعي بين الطلبة والطالبات المتفوقين والطلبة والطالبات المتخلفين دراسيا وعلاقته بالانتماء» مجلة دراسات نفسية تصدر عن رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية، «رانم» 1(يناير). القاهرة: الأنجلو المصرية:125-140.

محمد الشناوي، علي خضر

1988 «الاكتئاب وعلاقته بالشعور بالوحدة وتبادل العلاقات الاجتماعية» بحوث المؤتمر السنوي الرابع لعلم النفس في مصر. القاهرة: مركز التنمية البشرية والمعلومات: 638-670.

محمد المري

1987 «العلاقة بين مركز التحكم وتقدير الذات لدى تلاميذ المرحلة الاعدادية» مجلة كلية التربية بالزقازيق 2 (4) :95 - 136.

محمد بيومي

1990 «الشعور بالوحدة لدى أطفال يفتقرون إلى أصدقاء» مجلة علم النفس. 15 (4) الهيئة المصرية العامة للكتاب: 156-165.

ممدوحة سلامة

1991 «المعاناة الاقتصادية وتقدير الذات والشعور بالوحدة لدى طلاب الجامعة» مجلة دراسات نفسية تصدر عن رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية «رانم» (3) القاهرة: الأنجلو المصرية: 475-496.

هول، لندزي

1971 نظريات الشخصية. (ترجمة) فرج أحمد وآخرون. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

يوسف عبد الفتاح

1989 «مكونات العلاقة بين اتجاهات الأمهات في التنشئة الاجتماعية (كما يدركها الأبناء) وبين شخصياتهم» المؤتمر السنوي الخامس لعلم النفس في مصر. الجمعية المصرية للدراسات النفسية: 140-172.

المصادر الاجنبية

Galhoun, G. & Sethi, R.

1983 "The self-esteem of pupils from India, the United States, and the Philippines". J. of Psychology, 12 (2) : 199 - 202.

English, H.B. & English, A.C.

1958 A Comprehensive dictionary of psyhological and psycho-analytical terms. New York, Longman;

Gottman, J. et al.

1976 "Teaching social skills to isolated children". J. of Child Psychology, 4: 178 - 197.

Greshman, F. & Nagle, R.

1980 "Social skills training with children, responsiveness of modeling and coaching as a function of peer orientation". J. of Consulting and Clinical Psychology. 18: 718-729.

Hojat, M.

1981 "Loneliness, functional selected personality, psychological and demographic variables in Iranian student". Diss. Abs. Int., 42 (3-B): 1149.

Loodwheeler, H.R. & John, N.

1983 "Loneliness, social interaction and sex roles". J. of Personality and Social Psychology. 45: 943-953.

Matzener, R.E.

1984 "The effect of loneliness, capacity for intimacy, and personality development on the academic achievement of first year medical students", Diss. Abs. Int. 45 (1-A): 113.

Murray. H.A.

1938 Explorations of personality, Oxford University Press. New York.

Protnoff, G.

1976 "The experience of loneliness selected interpersonal situational and experimental aspects". Diss. Abs. Int. 39 (6-B): 2997

Reis, H.T. Wheleer, L. Spiegel, N. Nezlek, J. & Perri, M.

1982 "Physical attractiveness in social interaction: Why does appearance affect social experience?" J. of Personality and Social Psychology. 43: 979-996.

Rice, F.

1978 The adolescent development, relationships and culture. Boston, Allyn and Bacon.

Smith S.

1981 Self - esteem inventories, Palo Alto, C.A. :consulting Psychologist Press.

Warren. H.

1982 "Loneliness and social skill defect" J. of Personality and Social Psychology, 42 (4) : 682-689.

wheeler, L. Reis, H.T. & Nezlek, J.

1983 "Loneliness, social interaction and sex roles". J. of Personality and Social Psychology 45: 943-953.

استلام البحث ديسمبر 1991

اجازة البحث فبراير 1993

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد العشرون - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1992

مناقشات

مراجعات كتب

تقارير

رسائل جامعية

سياسة الكويت الخارجية: قراءة في الماضي ونظرة إلى المستقبل

عبدالرضا علي أسيري
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

لقد استطاعت دولة الكويت إجمالاً منذ استقلالها اتباع سياسة مبنية على البراجماتيكية العملية في علاقاتها مع دول العالم الخارجي، في محاولة لعدم ميلان المؤشر السياسي إلى طرف ضد طرف آخر، ومحاولة إرضاء الجميع، وحالت الابتعاد قدر المستطاع عن الأيدلوجيات العربية المتنافسة، والمعسكرات، أو التكتلات السياسية المختلفة، وقد ساعدها على ذلك علاقاتها المختلفة مع جميع الأنظمة السياسية الإقليمية المتنافسة، وعدم ارتباطها بأيٍّ من الأفكار السياسية المتعارضة.

وعلى الرغم من كون الكويت صغيرة الحجم، قليلة السكان، ضعيفة عسكرياً، وراثية وتقليدية في نظامها السياسي، وتمتلك عوامل جذب عديدة . فإن سياستها الخارجية مع الأنظمة العربية المختلفة، وحركات التحرر العربية، وأنظمة الحكم المختلفة مبنية على أساس الواقع العملي المتوازن، ولقد أنشأت الكويت علاقات سياسية واقتصادية متوازنة مع الأنظمة العربية المختلفة، وارتبط مصير الكويت بالعالم العربي من منطلق مبدئي وعاطفي.

ولقد برزت سياسة الكويت الخارجية القائمة على التوازن والحياد العربي، ويعود ذلك إلى عوامل مثل الرفاهية والرخاء، الكثافة السكانية العربية، فوجود جاليات عربية مختلفة في البلاد، عَزّز دور الكويت في مسلكها السياسي مع الأنظمة العربية جميعها، إضافة إلى ذلك، فهنالك خاصيات عامة أهّلت الكويت لاتباع سياسة التوازن أساساً في علاقاتها مع الدول العربية، فموقع الكويت «الجيوبولتيكي» في المثلث الحرج، والمتمثل في العراق والسعودية وإيران، وهي أنظمة مختلفة أيديولوجياً وقومياً

(جمهوري وملكي) رغم كون الكويت نظاماً وراثياً ألزم الكويت بضرورة المحافظة على روح الصداقة، وعلاقات الود مع النزعات السياسية والحكومات المختلفة، عربية أو إقليمية، إلى جانب وفرة القدرة المالية في بيع البترول الخام حيث سَهَّلت على الحكومة اتباع سياسة حيادية مع الأنظمة المختلفة من خلال توزيع واستخدام المساعدات المالية عن طريق الصناديق المختلفة، وتوظيف العوائد المالية من أجل ضمان مستقبل أوفر، وأكثر أمناً لشعب الكويت، ويمكننا أن نطلق مصطلح «دبلوماسية الدينار» على دور الكويت المالي في السياسة الخارجية، وتُعَدُّ أنشطة الكويت المتعددة ردة فعل لعقلية «الحصار الذهني» لدى الكويتيين إجمالاً، وللخروج من البيئة غير الآمنة والمحيطة بالبلاد.

وتتميز سياسة الكويت الخارجية بثلاثة دوافع أو أهداف أساسية عامة وهي[1]: الأمن السياسي والعسكري، الأيديولوجية العربية والقيم الإسلامية، و«مهمة» استثمار عوائد البلاد و«رسالة» إنسانية في مشاركة فائض الدولة مع الدول العربية ودول العالم الثالث الأقل ثراء.

وتعني هذه الأهداف استمرار النظام السياسي الوراثي وعدم زعزعته من خلال ضمان وحدة البلاد، واستقرارها الأمني، وبقاء الدولة خارج الصراعات العربية، والحفاظ على الذات الكويتية، والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلاف والتناقضات الداخلية، وكذلك فإن المبادىء القومية العربية تقود وتؤثر على سياسة الكويت، ومعيار المصالح العربية هي إحدى خصائص الكويت، وفي فترة السبعينات أخذ البعد الإسلامي منحى جديداً في توجهات الكويت الخارجية في تبني شريعة الإسلام والإخاء والعدالة والتعاضد.

وآخر هذه التوجهات هو الشعور الرسمي والشعبي بالالتزام بالمشاركة بخيرات البلاد مع إخوانهم في الخليج والعالم العربي ودول العالم الثالث، وتمت ترجمة هذا الإحساس من خلال المساعدات لدول الجنوب والخليج العربي، وإنشاء مؤسسات تمويلية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات شبه رسمية لتقديم العون للشعوب الفقيرة في آسيا وأوروبا، ومن جانب آخر فإن ضمان مستقبل آمن يعني استثمار عائدات البترول بأسس عملية واقتصادية بحتة من خلال الاستثمار الخارجي.

وقد مرت سياسة الكويت الخارجية بست مراحل في تاريخ الدولة الحديثة هي:

1 ـ الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي (61-1963م).

2 ـ البراجماتيكية والمنهاج العلمي (63-1979م).

3 ـ التذبذب وعدم الثبات (79-1986م).

4 ـ التخوف والتشكك (87-1990م).

5 ـ الغزو والتفكك (90-1991م).

6 ـ التردد وعدم وضوح الرؤية (1991م ـ وحتى الآن).

الدفاع عن الوطن أو البقاء السياسي (61-1963م):

ففي المرحلة الأولى واجهت الدولة تحديات أساسية، وتتمثل بمواجهة المطالب العراقية بالكويت، والتهديد بغزو الكويت، ومن ثَمّ مصاعب إنشاء الدولة الحديثة، وتغلغل الادعاء العراقي في ضمير وذاكرة الكويتيين، وشَكّل هذا التطور مستقبل العلاقات الكويتية ـ العراقية، وعزَّز «عقدة العراق» لدى الكويتيين، وعقلية «الحصار الذهني» والعكس صحيح، ونجحت الدولة في بناء مؤسسات دستورية، وشعبية، وإضفاء الشرعية على نظامها المتميز، أمَّا خارجياً فقد اعتمدت بداية على العون البريطاني العسكري والسياسي، ومن ثَمَّ التركيز على الدعم العسكري العربي، والتعاطف الدولي تجاه قضية الكويت العادلة، وبدأت الدولة في استخدام «دبلوماسية الدينار»[3] أداةً لتحقيق أهداف الدولة السياسية. ويمكن القول: إن الاختبار الأول لسياسة الكويت الخارجية الحديثة هو تفضيل حَلٍّ عربي لخلاف عربي، وهيمن التهديد العراقي وطرق مواجهته على تحركات الدولة وأسلوب حياتها. في المرحلة الأولى حتى انقضاء التهديد في منتصف عام 1963م.

مرحلة البراجماتيكية والمنهاج العلمي (63-1979م)

تميزت هذه المرحلة بفعالية سياسة الكويت الخارجية، وأنشطة الكويت المتعددة الأدوار وأبعادها الديناميكية، وباستخدام العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات المالية والسياسية، وقد لعبت الكويت في المجال المالي والاقتصادي دور الدولة المانحة والمستثمرة والوسيطة، وبالفعل كانت «السمسار الشريف» في السياسات العربية (الدولة الوسط المركزية)، وأصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض المختلفة أكبر وسيلة فَعّالة للتأثير على مجريات الأحداث في العالم العربي، وأصبحت الكويت من خلال مؤسساتها التنموية قوة حيوية وفَعّالة للتقدم في العالم الثالث. وفي هذه المرحلة كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والإنسانية حتى تعدت

قروضها عدد (406) قروض منحت لأكثر من (66) دولة وبما يزيد عن (1,9) مليار دينار كويتي، كان نصيب الدول العربية من هذه القروض أكثر من (56,3٪)[4] وقامت الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي بتقديم مساعدات إنسانية لدول الخليج والجنوب العربي، حيث بنت أكثر من (191) مدرسة، وحوالي (55) مستشفى ومستوصفاً طبياً و(23) مشروعاً تعليمياً وثقافياً، والعشرات من المشاريع المدنية الإسكانية. ووصلت مصروفات الهيئة خلال الأعوام 1966 حتى 1990 إلى حوالي (730) مليون دولار، كان نصيب اليمنين(64,6٪)، البحرين (32,6٪)، عمان (1,8٪) والسودان (1,0٪).

ومن جانب آخر فإن المساعدات «النقدية المسيسة» وصلت إلى أكثر من (26,5) مليار دولار، خُصِّص حوالي (11,2) مليار دولار لدول المواجهة والقضية الفلسطينية، و(15,3) مليار دولار للعراق، وتُعَدّ هذه «الهبات» جزءاً من بوليصة تأمين استقرار وأمن الدولة ضد التهديدات الخارجية والداخلية، وجزءاً من سياسة استثمار طويلة الأمد؛ فإن مدخرات واستثمارات الكويت الخارجية وصلت إلى معدل (100-120) مليار دولار، ويشكل القطاع الخاص جزءاً مكمّلاً من استثمارات الكويت، وتصل إلى حوالي (30-40) مليار دولار؛ ومَنَحَ أسلوبُ الدولة المنظم للقدرات المالية القوةَ والنفوذَ والمصداقيةَ لتلعب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية، والتي تُعَدّ إحدى أهم الخصائص الرئيسية للسياسة الخارجية الكويتية، (مثل النزاع الجمهوري والملكي في اليمن في الستينات، والحرب الأهلية في الأردن في السبعينات، والنزاع اليمني العماني في الثمانينات)، وتُعَدّ الكويت أهم الدول المناصرة للقضية الفلسطينية ودول المواجهة مالياً وسياسياً وإعلامياً، وتنظيمياً، وحتى عسكريا.

أما بالنسبة لقدراتها الدفاعية فتعد أزمة «الصامتة» مع العراق في عام 1973م مرحلة تَحَوُّلٍ في بناء الهيكلية العسكرية الحديثة، والتركيز على البنيان العسكري لمواجهة التحديات الخارجية.

وإجمالاً فإن الكويت قد نجحت في هذه الفترة في استخدام عضلاتها المالية، وقوتها السياسية، ونفوذها الأدبي في العالم العربي والإقليم المجاور، واعتبرت الكويت الدولة «المركزية»، رائدة إقليمياً في المجالات المالية والأدبية والسياسية، ولكنها فشلت مع الأسف ـ في تحقيق أهدافها تجاه العراق، فعلى الرغم من سخاء الكويت وسياستها الصادقة النية فإن الجار الأكبر المتغطرس والمتعسف قد أعاد مسلسل الرعب ضد الكويت في عام 1973م باحتلال مركز الصامتة الحدودي، ونجحت الضغوط العربية والدولية في إجبار العراق على الانسحاب من التراب الكويتي.

وظهر معيار العواطف والارتباط القومي في هذه الفترة حيث بدأت الكويت في الاعتقاد أن ما يفيد العرب ينفع الكويت ومصالحها المختلفة، ودافعت الكويت عن القضية الفلسطينية سياسياً وإعلامياً أكثر من دفاع أهل القضية أنفسهم عنها.

أما المرحلة الثالثة: التذبذب وعدم الثبات (79-1986) فقد اتصفت بزيادة الاستقطاب السياسي الداخلي نتيجة الثورة الإسلامية في إيران، والحرب العراقية الإيرانية، وأعادت هذه الأحداث ترتيب أولويات وتوجهات الدولة الخارجية، وبدأت سياسة الكويت الخارجية المركزية والتوازنية في التغيير، وتبدلت أولويات الدولة في الأمن المحلّي والإقليمي، والميول نحو الأنظمة المعتدلة، والوضع الراهن، وأصبحت الكويت حليفة عملياً للعراق.

لقد كانت إيران تحت حكم الشاه عامل حياد ضد جيران الكويت الآخرين، وغَيّرت الثورة الإسلامية من هذه التوجهات، ووجدت الكويت نفسها عُرْضَةً لضغوط الدول الإقليمية، ومكشوفة لضغوطها، وخلقت أحداث نهاية السبعينات حالة من «الذعر» و«الجنون» السياسي داخل الكويت، وأصبحت إيران بمثابة «كوبا» إقليمية وكبيرة، ومصدراً للعدوى الدينية والثورية

وزادت العمليات الإرهابية في الكويت خلال هذه المرحلة، ففي عام 1978م سجلت قضيتان، بينما ارتفع عدد هذه القضايا إلى17 في عام 1980م، وكان عدد قضايا الإرهاب والعنف السياسي ضد مصالح الكويت الداخلية والخارجية (201) حالة في الفترة ما بين 61-1992م، (37) حالة بين 61-1978، بينما سجلت (164) حالة ما بين صيف 79-1992م، ووصلت قمة الإرهاب في عام 1987، حيث حدثت (27) حالة أو (13,5٪) من مجموع السنوات، وكانت نتيجة هذه القضايا (63) حالة وفاة، و(251) حالة جرحى. توفي (7) أشخاص، وجرح (9) في الفترة ما بين 61-1987م، بينما قتل (56) شخصاً وجرح (242) شخصاً في الفترة ما بين 1979-1992، وبدأت الهجمات على السفن التجارية الكويتية مباشرة في بداية الحرب العراقية . الإيرانية في سبتمبر 1981م حيث وصل عدد السفن التي هوجمت من إيران وتحمل العلم الكويتي إلى (11) سفينة.

وقَلّصت الكويت أنشطتها في المجال العربي، وقَدّمت سياسات الخليج على أنها محور أولي لسياسات الكويت الداخلية والخارجية، بينما تم «تهميش» العلاقات العربية، ما عدا العراق، وأدركت الكويت فعالية التعاون والتكامل مع الدول الصغيرة

والمشابهة لها، فبدأت فعلاً بالتنسيق والتعاون. ولعبت دوراً ريادياً في ذلك، وأصبح مفهوم الأمن الجماعي توجهاً كويتياً جديداً، وأثمرت هذه الجهود في تشكيل مجلس التعاون الخليجي في 1981/5/25.

وازدادت الأنشطة العسكرية الخليجية المشتركة وتم تشكيل قوات مشتركة (درع الجزيرة)، ووصلت الميزانيات الدفاعية الكويتية منذ الاستقلال في عام 1961م حتى ميزانية 1993/92م، (4,98) بليارات د.ك، أو (17,8) بليار دولار، أضف إلى ذلك الاعتمادات العسكرية الإضافية، فقد وصلت إلى (6,8) بليارات د.ك، أو (22,7) بليار دولار. ومجموع مصروفات الكويت الدفاعية وصلت إلى (11,8) بليار د.ك، أو حوالي (40) مليار دولار.

فترة التخوف والشكوك (87-1990)م[5]:

أما المرحلة الرابعة فهي فترة جَرِّ الكويت إلى مستنقع أمني وسياسي إقليمي، وأصبحت سياسة الكويت تجاه الحرب تحريضا للتهديدات والاعتداءات الإيرانية، وأضحت أبعاد الحرب العراقية مهيمنة على عقليات وتفكير وسياسات الكويت الداخلية والخارجية، وقلّت الخيارات السياسية أمام الكويت باستثناء ورقة «المسؤولية الدولية» تجاه أحداث الخليج، وبالدرجة الأولى حماية الممرات البحرية الدولية والسفن التجارية، وأصبحت حرب الناقلات تمثل عنق الزجاجة لتجارة النفط الكويتية، وبما يشبه الحصار التجاري. وبدأت الكويت في تحفيز الوجود الفعلي الدولي في المنطقة عن طريق إعادة تسجيل بواخرها، وتأجير بواخر جنسيات دولية أخرى لكي تصبح بذرة الجهود الدولية لإخماد الحرب العراقية الإيرانية، وصارت التمنيات سياسة واقعية ملموسة، وقرارا «لتسييس» موضوع اقتصادي وتجاري، ففي عام 1984م هُوجمت (71) سفينة، وارتفع العدد إلى (111) سفينة في عام 1986من كلا الطرفين المتحاربين، وفي عام 1987م هُوجمت (181) سفينة تجارية، منها (11) سفينة كويتية و(14) سفينة سعودية و(3) سفن قطرية وسفينة واحدة تعود إلى الإمارات العربية المتحدة، ولقد سبق أن استأجرت الكويت بواخر أو أعادت تسجيل بواخر أخرى تصل إلى (66) ناقلة قبل الحرب. واستأجرت الكويت (3) ناقلات سوفيتية، وأعادت تسجيل (11) سفينة من الولايات المتحدة الأمريكية، واستأجرت الكويت (3) بواخر بريطانية، وأُعيد تسجيل (3)هناك، بينما أعيد تسجيل باخرتين في جبل طارق، كما أعيد تسجيل (6) ناقلات أخرى في ليبيريا، وكان هذا بداية ظاهرة تدويل الحرب الإقليمية، وزيادة

الوجود العسكري الأمريكي والسوفيتي، ودول حلف شمال الأطلسي (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا هولندا، وبلجيكا) في منطقة الخليج العربي لمرافقة السفن الكويتية، وضمان تنقل السفن التجارية الأخرى في المنطقة، وجزء من وجود رمزي لكلا الطرفين، ووجود فعلي بداية «لعسكرة» الخليج.

وعملت هذه القوى الدولية بانسجام لإيجاد مخرج للحرب العراقية الإيرانية، وفي 1987/7/20م وافق مجلس الأمن الدولي على قرار (598) لإنهاء الحرب بطريقة سلمية وعادلة، ومع توقف الحرب وبداية إعادة الحياة إلى طبيعتها في الخليج لم يخطر في بال صانعي القرار السياسي في الكويت مستقبل المنطقة في ضوء تملك أحد أطراف القوى الرئيسية في المنطقة (العراق) قوات وآليات عسكرية تفوق بكثير حاجاتها في ضوء توجهات العراق التوسعية.

فترة الغزو والتفكك (90-1991م) :

أما المرحلة الخامسة فقد اتسمت بادىء ذي بدء بالتهديد العراقي للكويت، وكان رَدُّ الفعل الكويتي الرسمي ساذجا، وينطوي على الجهل بالنوايا العراقية الحقيقية أو اللامبالاة السياسية، وبعكس التهديدات الإيرانية السابقة في الثمانينات، اتبعت الكويت أسلوب الحوار والمنطق العربي مع نظام لا يعترف بهذه الأطر، وأعطت دوراً أكبر للارتباطات والمبادىء العربية، ورَكَّزت على حل الخلافات المفتعلة، إما عن طريق ثنائي بالوساطات العربية، أو الجماعي عن طريق الجامعة العربية.

وعندما غزت العراق الكويت واحتلتها فشلت المناصرات العربية في وقف الزحف العراقي، وكشفت هشاشة سياسة الكويت العربية، وغشاوة الفكر، والعنصر العربي، وأصبحت غالبية الأنظمة والشعوب العربية إما أنها تؤيد المعتدي وتناصره، وإما أنها تقف موقف اللامبالاة وعدم الاكتراث. ولولا اليقظة والحزم الدولي، ومعطيات المناخ الدولي الجديد لأصبحت الكويت ضحية للمعادلات العربية الاستغلالية، ولانطوت الكويت ـ وهي دولة مستقلة ـ في كتاب التاريخ،واستغرق الجهاز الرسمي فترة لاستيعاب الصدمة، وللنهوض من سبات ما بعد الغزو.

ونجحت الدبلوماسية الشعبية في مؤزارة الدور الرسمي «غير الناجح» وتغطيته وأثبتت التجربة هشاشة الدبلوماسية الكويتية وركاكتها في بعض الأمور ونجاحها في أمور أخرى.

ونجحت الكويت مجتمعة على الأصعدة الرسمية والشعبية في إحياء قضية

الكويت وجعلها قضية الضمير الإنساني على مدى سبعة أشهر كاملة، واتضح أن جهود واستثمارات الكويت السياسية والمالية ذهبت بدون مردود في العالم العربي باستثناء دولتي مصر وسوريا، وطبعا مجلس التعاون.

ومن سخرية الأقدار أن تكون الدول التي أيدت الكويت وناصرتها هي الدول التي تسلمت القليل من الكويت ماليا، بينما الشعوب والأنظمة، وما يسمى بحركات التحرير التي ساندتها الكويت، وسَخّرت لها إمكاناتها المالية والسياسية والإعلامية، وحتى إن الكويت كانت تقدم مصالح هذه الجهات على مصلحة الكويت الوطنية نفسها، كانت على الخط المعادي وبقوة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك خللاً في الفكر العربي، وفي السياسة الخارجية للكويت أيضاً، وبفضل الله جَلّت قدرته، ومساندة الشعوب المستنيرة، تحررت الكويت من براثن «الاستعمار العربي»، وأُعيد إليها شعبها ومؤسساتها الشرعية ونظامها الحاكم.

التردد وعدم وضوح الرؤية (1991- حتى الآن):

في هذه المرحلة أثبتت الأحداث بأن قدرات الكويت الذاتية الدفاعية غير كافية، وغير مجدية، وغير متكافئة لمواجهة تهديدات فعلية ضد أمن البلاد، فقد فشلت الدولة في بداية نشأة الدولة الحديثة ضد العراق، وفشلت مرة أخرى في الثمانينات ضد التهديدات الإيرانية، وتحطمت هذه القدرات في التسعينات ضد العراق، وبنت الكويت قدراً من الرضا والشعور الوُدّي لدى الشعوب ذات الضمائر والإحساس، وارتبطت عملية تحريرها في عالم جديد يُقَدِّر الحضارة وحرية اختيار الشعوب، ونجاح التحالف الدولي يعني أنَّ ارتباط الكويت في المستقبل المنظور، وعلى المدى المتوسط سيكون مع الدول المتقدِّمة، وعلى الرغم من التوقعات بأن الكويت ستتقوقع على نفسها بعد التحرير، وتعيد ترتيب بيتها السياسي، ولكن هذه الأمور لم تحدث، ويتضح بأن الصورة غير واضحة حتى الآن، ونحن ما زلنا في عملية موازنة تجاه العالم الخارجي، وبدأت الدولة بالتحرك السريع والفعال مع الخارج، ولكن تحركها مع الدول العربية المضادة غير واضح الرؤية، وغير معروف الهدف باستثناء عدم رغبتها في وجود الأغلبية الفلسطينية في الكويت حتى لا تسبب خللا سكانيا وكارثة سياسية.

وإجمالا يمكننا القول إن سياسة الكويت الخارجية خلال ثلاثة عقود اتسمت بديناميكية جديدة، وتعكس قدرات الدولة لمواجهة التحديات بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية مع أن إمكانات الدولة المالية والقدرات السياسية يتخطى قدرات

العديد من الدول التي في حجم الكويت أو حتى التي هي أكبر منها.

ويمكننا إبراز أهم ملامح سياسة الكويت الخارجية منذ عهد الاستقلال على الوجه الآتي:

1 ـ إن سياسة الكويت الخارجية ليست سياسة مؤثرة أو نابعة من الداخل، بل هي خارجية التأثير والتوجُّه، وبصيغةٍ أفضل، تشمل هذه السياسة ردود أفعالٍ وانعكاساتٍ لأحداثٍ خارجية، وعوامل أخرى أكثر من كونها توجُّها مبادراً. وبعبارة أخرى، إن البيئة الخارجية تشكل تأثيراً أعظم وأكثر من الديناميكيات الداخلية على سياسة الكويت، وسياسة الكويت الخارجية قائمة على كمية ونوعية المتغيرات في سياسات الدول المجاورة والتغيرات الإقليمية، وباختصار شديد فإن العوامل الخارجية تُعَبِّيء وتبلور التوترات الداخلية.

2 ـ إن السلطة التنفيذية متمثلة في وزارة الخارجية أو حتى بشخصية الوزير هي التي تُحَدِّد هذه السياسة، وتقوم بتنفيذها، فدور الأجهزة الموازية كالسلطة التشريعة وغيرها جانبي وثانوي جدا. وربما يصل إلى سلطة المراقبة، ودور هذه الأجهزة محدود في بلورة ضغط شعبي أو خَلْقِ رَأْيٍ عامٍ ضاغط.

3 ـ كانت هناك بعض العناصر المؤثرة تاريخيا في توجيه سياسة الكويت الخارجية وبخاصّة ارتباط السياسة بالاقتصاد، ومن أهمها طبقة التجار والقوميين العرب، وفي فترة السبعينات جماعة الأصوليين المسلمين. وهذه الجماعات تؤثر عن طريق تعبئة الرأي العام والضغط على صانعي القرار السياسي.

4 ـ إن الديناميكيات الخارجية مرتبطة بالهيكل المحلي والعقد الاجتماعي الداخلي، وطالما توافر هذا العامل فإن الحكومة ستكون قادرة على صنع قرارات مسنودة من القطاعات الشعبية المختلفة، ومن ثَمَّ قادرة جزئيا على مقاومة الضغوط الخارجية.

5 ـ قدرة الكويت الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبيا إن لم تكن معدومة، فمهما امتلكت الكويت من نوعيات وآليات السلاح فإن إمكانات القوة لدى الكويت غير متكافئة مع خصومها، ومع أعدائها الكامنين، فقدرة الكويت هي ردع عسكري محدود، وكما أثبتت المحن والتجارب فإن الكويت تحتاج دوما لمساعدات أجنبية قوية لحماية ترابها ونظامها كما حصل في الماضي في القرن التاسع عشر (1899م) وفي القرن الحالي (1961 و 1987 و 1990م).

6 - إن مصدر استمرارية الكويت وحدة سياسية متكاملة هو امتلاكها من بين أمور عديدة خَيْرَاتٍ سائلة، وقيامها بدور الدولة المانحة والوسيط السياسي، وقيامها بهذه الأدوار محاولة في آن واحد تحييد الخصوم، وإيجاد الأصدقاء. وإجمالا فإن قدرة الدول الصغيرة هي جذب انتباه ومساندة الرأي العام العالمي، والاعتماد على قوى عظمى، والكويت تمتلك قاعدة سياسية عالمية من خلال بناء علاقات سياسية واقتصادية متوازنة مع أكثر من مائة دولة ونيّف.

7 - إن التحديات الخارجية التي واجهتها الكويت سواء من العراق أو إيران تركت بصماتها على سياسة الكويت، وأدّت إلى راديكالية سياستها التقليدية على الجبهتين: الداخلية والخارجية. وتفاعلات الاحتلال العراقي ما زالت في عملية تبلور دائمة، وتوقعاتي بأنه قد تحصل بعض التطورات الجذرية في توجهات الكويت الخارجية.

8 - في سَعْي الكويت لاتباع خطوات وسياسات تجارية ورأسمالية تغلغل الكويتيون في بعض العمليات المثيرة والقابلة للجدل، والتي قد تتعدى قدرات الدولة الصغيرة للتحكم والسيطرة مثل شراء أسهم BP في بريطانيا، والاستثمارات في أسبانيا.

9 - عززت دبلوماسية الرياضة من مكانة الكويت الأدبية، وكان لدور الألعاب والرياضة في المسابقات المختلفة وإقامة الدورات الرياضية، أو احتلال مناصب قيادية دولية صدى كبير في تعظيم سمعة الكويت، وعَزَّزت هذه السلوكيات مكانة الكويت الشعبية والشبابية في دول العالم المختلفة، وكملت هذه النشاطات ديناميكية سياسة الكويت الخارجية.

أما بالنسبة للمستقبل فيتضح أن تصوراتي قد تكون مبنية على افتراض استمرارية النظام الدولي الجديد، والذي ما زال في بداية طفولته أو نشأته:

1 - إن الكويت لا يمكنها عزل نفسها عن العالم الخارجي، وفي نفس المنوال لا يمكنها أن تكون نشيطة للغاية في الميزان الدولي، ودورها هذا يتطلب أن يتناسب مع قوتها الفعلية، وعليها أن تحتفظ بعلاقات جيدة مع جيرانها المباشرين، ولا يتعدى حسن الجوار والاحترام المتبادل، والمنهج الوسط، والمركزي في الشؤون الخارجية.

2 - تطوير الهيكل الداخلي بصورة قوية ودائمة حتى يتمكن من مساندة النظام

الحالي، وردع الضغوط الخارجية، ومسايرة النظام الدولي المتغير.

3 - إعادة دراسة دور الكويت على أنها دولة مانحة للمساعدات والقروض، وجعله مرتبطا ليس فقط بظروف إنسانية وأسباب قومية، ولكن للمساهمة في بناء الود والصداقة تجاه الكويت، وجعل هذه السياسة مبنية على أساس المصلحة الوطنية البحتة، حيث إن «ألف باء» السياسة هي المصلحة.

4 - تجنب النزاعات والصراعات الإقليمية قدر المستطاع، واتباع سياسة التوازن المركزية مع العالم الخارجي، ومكافأة من وقف مع الكويت في محنتها ومعاقبة من خان العهد، ونسي فضل الكويت، ومع الأخذ في الاعتبار الحاجة لوجود صورة واضحة وصريحة لتوجهات الدولة تجاه هذه الأطراف مستقبلا.

5 - تعظيم وتطوير دور التكامل السياسي والاقتصادي والأمن الجماعي مع دول مجلس التعاون الخليجي، فخير وسيلة في عالم متقلّب، ومتغير، وبخاصة مع تغيير في نظم القطبين الثنائية، هي حاجة الدول الصغيرة إلى حماية مصالحها عن طريق تشكيل كيانات موحدة أكبر، قادرة على حماية هذه الدول وردع المعتدين[6].

6 - اتخاذ الحيطة والحذر في التعامل مع العراق بالدرجة الأولى، فمطالب العراق بالكويت قديمة الأزل، وتتعدّى الجيلين من الزمن. وعلى الرغم من اعتراف العراق بالكويت في عام 1963م لكن السياسة الفعلية والعقلية العراقية لم تتغير تجاه الكويت وعقلية «هذى إلنا» ما زالت وستظل تهيمن على صانعي القرار في بغداد وعامة الشعب العراقي، ونحن نفترض أن النظام الحالي في بغداد متآكل، وسيزال قريبا، فعلينا بدراسة البدائل المتاحة لنا، والأفكار الجدية، وعلينا على أية حال ألّا نتقارب مع العراق مثلما كان الحال في الثمانينات لأن النظام العراقي هو ثعلب ماكر وعلينا وقف «العربدة» العراقية تجاه الكويت والخليج، وفي الوقت نفسه، علينا التعامل مع الشعب والنظام العراقي، ولكن بعناية وتأنّ، وعدم إفساح المجال كي تصبح الكويت مرتعا للعراقيين ولأهدافهم التآمرية، وألّا تتكرر أخطاء الثمانينات في علاقاتنا مع العراق مرة أخرى.

7 - التردي في التهجم الإعلامي على الدول الكبرى والحركات الأخرى بدعاوى العروبة والقومية والدين، وعلينا أن نكون واقعيين مع أنفسنا وعقلانيين وحكماء في تصرفاتنا الرسمية وحتى الشعبية حتى نثبت مصداقية الدولة وشعب الكويت، وأن يكون العامل المحرك لسياستنا الخارجية هو مصلحة البلاد وليس الارتباط

العاطفي أو القومي.

9- المساهمة في الحد قدر المستطاع من تملك دول المنطقة أيا كانت من الأسلحة المعقدة والكيماوية وغيرها، والتي تستنزف قدرات الدول وتسبب بطء التطور الاجتماعي، وتزيد من احتمالات المواجهة العسكرية، واستخدام العنف والقوة لحل النزاعات الإقليمية، وتكون مصدر عدم ارتياح لدى الدول الصغيرة والضعيفة نسبيا، ويتم ذلك إما عن طريق اتفاقيات دولية، أو ثنائية، أو قرارات جماعية.

ولكي تنجح الكويت في اتباع سياسة موضوعية وعقلانية علينا ترجمة هذه الأفكار إجرائيا إلى:

1 - توافر المستشارين والمتخصصين في مراكز صنع القرار أعضاءً في هذه المؤسسات أو مستشارين.

2 - إنشاء مجلس الأمن القومي حيث يخدم على صورة جهاز تنفيذي مركزي لرسم سياسات الدولة الخارجية ومتابعتها، إلخ.

3 - تشجيع قيام ما يسمى «الدبلوماسيات الشعبية» من حيث إنشاء جمعيات الصداقة والتعارف التي تخدم البلاد رافدًا للدبلوماسيات الرسمية.

4 - إنشاء مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية التي هدفها الحوار، وتقديم البدائل العلمية لصناع القرار السياسي في أمور عديدة.

الهوامش

(1) Abdul-Reda Assiri Kuwait's Foregin Policy: City-State in world Politics (Boulder, Co USA; Westview Press, 1990).

(2) عبد الرضا علي أسيري، «الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: الإنجازات .. الإخفاق.. والتحديات» (الكويت: مطبعة القبس، 1993).

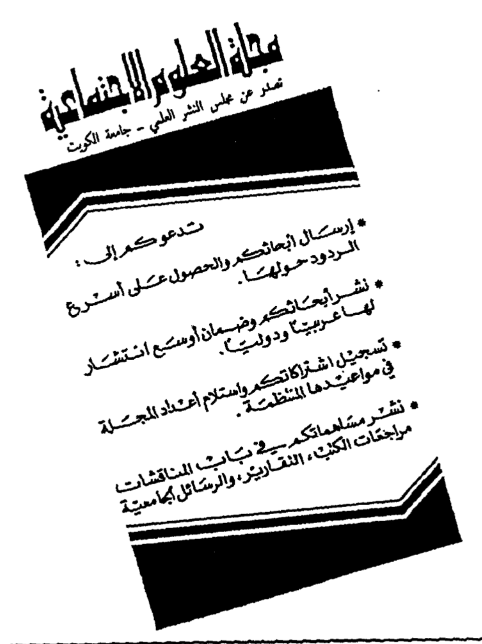
(3) Abdul-Reda Assiri "Kuwait's Dinar diplomacy: The Role" of Donor-Mediator", Journal of South , Asian and Middle Eastern Studies vol., xiv, no.3 Spring 1991. PP. 24-32.

(4) أنظر: عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (المرجع السابق) الفصل الثالث.

(5) Abdul- Reda Assiri, :" Kuwait's Political Survival in the 1980 and Begond"", Small- Nation Response to Regional Pressure" American-Arab Affairs, no. 30, Fall 1989, pp.27-35

(6) Hassan El-Ebraheem, Kuwait and the Gulf: Small States and the International System. Washington, D.C: Georgetown University Center for contemporary Arab Studies, 1984.





-توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي. مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت
ص.ب/ 27780 الصفاة ـ الكويت 13055 هاتف 2549387 ـ فاكس 2549421

The GULF, ENERGY & GLOBAL SECURITY: Political & Economic jssues,

edited by Charles F. Doran and STEPHEN W. BUCK, Lynne Rienner Publishers, Boulder & London, 1991, 234 p.

الخليج، الطاقة، والأمن العالمي قضايا سياسية واقتصادية.

مراجعة: سمعان بطرس فرج الله

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

يناقش الكتاب، من منظور مستقبلي، القضايا السياسية والاقتصادية التي من المتوقع أن تتفاعل فتؤثر في أمن الخليج طوال عقد التسعينات، ويهدف إلى الكشف عن التوجهات المحتملة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان تجاه هذه المنطقة على ضوء مصالحها البترولية طويلة الأجل.

والكتاب، الذي صدر في 1991، هو ثمرة جهد بحثي جماعي بدأ منذ 1989 (أي بعد وقف إطلاق النار في الحرب العراقية ـ الإيرانية)، في كنف «معهد الشرق الأوسط» و«كلية الدراسات الدولية العليا» بجامعة جون هوبكنز بواشنطن. وهو يضم مجموعة من الدراسات تمت مناقشتها في ندوة علمية عقدت في أبريل 1990. معنى ذلك أن هذه الدراسات قد أنجزت قبل أزمة غزو العراق للكويت. وحيث إن هذه الأزمة وقعت في أثناء إعداد الكتاب للنشر، فقد أشار إليها الدارسون في عبارات عامة، دون أن تحظى بتحليل متعمّق. بالإضافة إلى ذلك، فقد صدر الكتاب بالفعل قبل حرب تحرير الكويت التي تعد، في نظرنا، نقطة تحول مهمة في مسار أحداث الخليج تؤثر بالقطع في مستقبل المنطقة، ومن ثمّ سوف تؤثر في التوجهات المحتملة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان على نحو قد يكون مختلفا عن توقّعات الباحثين.

إن الملاحظة السابقة لا تقلل من فائدة الدراسات التي يحتويها الكتاب لما تتضمنه من عناصر أساسية للتحليل السياسي والاقتصادي. فلا شك أن تحليل أحداث

الخليج في الثمانينات يسهم في فهم قضايا أمن المنطقة خلال عقد التسعينات. وكما قال أحد الدارسين (Michael Collins Dunn) ،فإنه أيّاً كانت نوعية التسوية التي يمكن توقعها لأزمة الخليج الأخيرة، فإنها تؤكد استنتاجاً واحداً ألا وهو أن أمن الخليج سيظل يحتل، بالنسبة للعالم أجمع، مكانة بارزة طوال عقد التسعينات (ص69).

وفي فصل تمهيدي (ص1-11)، يرسم (Stephen W.Buck)، صورة بانورامية لوضع الخليج في عقد الثمانينات. فقد بدت الثورة الإسلامية في إيران ـ والحرب العراقية ـ الإيرانية التي تبعتها ـ وكأنها تمثل تهديداً خطيراً لأمن الدول الخليجية الأخرى، وللمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة. ولكن بعد أن اطمأنت الدول الغربية إلى استمرار تدفق النفط عبر الخليج ـ بفضل تكثيف التواجد البحري الغربي ـ تضاءل إحساس هذه الدول بالخطر، ومن ثم تراخى اهتمامها بالخليج على الرغم من أن الحرب العراقية ـ الإيرانية قد أسفرت عن نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لتغير توازن القوى في المنطقة، ولعل أهم هذه النتائج بروز العراق أقوى دولة إقليمية بالقياس إلى مقدرتها العسكرية، وإمكانية اطراد تقدمها الصناعي (لا سيما في مجال الصناعات العسكرية)، أو بالنظر إلى استقرارها السياسي (فقد تم إخماد الثورة الكردية، كما أثبتت الحرب أن انتماء شيعة العراق للوطن كان أقوى من انتمائهم المذهبي). وكان من المتوقع آنذاك استمرار تعاون العراق مع الدول الخليجية العربية التي آزرته في حربه ضد إيران، كما كان من المتوقع استمرار تعاون الغرب مع العراق باعتبار أنه أصبح ركيزة للاستقرار الاقليمي وظل حريصا على توثيق علاقاته بالدول الغربية، لا سيما مع الولايات المتحدة وفرنسا. ولكن جاء الغزو العراقي للكويت ـ وهو أمر لم يكن متوقعا ـ لكي يحوّل التراخي المريح إزاء وضع الخليج إلى قلق بالغ الشدة. وقد تزامن الغزو مع تحولات جذرية على المسرح العالمي بالقياس إلى تطور الأوضاع في الاتحاد السوفييتي وفي الدول الاشتراكية الأوروبية الأخرى. وقد تمخضت هذه التطورات عن إعادة النظر في قضية أمن الخليج على أسس مغايرة لتلك التي كانت سائدة في أثناء «الحرب الباردة». فقد أصبح جوهر القضية الأمنية في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا برغبة دول إقليمية قوية ـ إيران أو العراق ـ في فرض هيمنتها على الخليج بأكمله بعيدا عن نفوذ الدول الكبرى، الأمر الذي لا بد وأن ينعكس سلباً على أمن الدول الخليجية الأخرى وعلى المصالح الاستراتيجية النفطية للدول المستهلكة للنفط، ولذلك فإن هذا الخطر العسكري المباشر الذي مثّله الغزو العراقي للكويت، كان من شأنه أن يؤدي إلى تغيير أنماط التحالفات في المنطقة بين الدول الخليجية ذاتها من جانب،

وبينها وبين الدول الغربية ودول الجوار الجغرافي من الجانب الآخر.

ولن نتوقف عند دراسة (Edward N. Krafels) عن «المصالح النفطية الأمريكية في الخليج في التسعينات» (ص13-25)، فهي لا تخرج عن إجماع المراقبين حول هذا الموضوع، فبعد دراسة لسوق النفط العالمية يخلص المؤلف إلى أن اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج سوف يزداد في عقد التسعينات، ومن ثم يؤكد المؤلف استمرار الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة، والتي تقوم على ضرورة الدفاع عن الدول الصغيرة المصدِّرة للنفط في مواجهة كل عدوان خارجي أيا كان مصدره، ويترتب على ذلك أن منطقة الخليج ستظل محتفظة بالمرتبة الأولى على قائمة أولويات المهام العسكرية الأمريكية في الخارج.

أما دراسة (John W. Limbert) عن إيران (ص27-47) فهي تتميز بتحليل علمي ثاقب، ولكنها تركز على التطورات الداخلية، دون ربط تلك التطورات بعلاقات إيران مع الدول الخليجية الأخرى، خاصة فيما يتعلق بقضية الأمن المحورية.

ونعتبر دراسة (Phebe Marr) عن «العراق في عام 2000» (ص49-68) من أهم الدراسات التي يضمها الكتاب ليس فقط لقيمتها التحليلية، ولكن أيضا لأنها تثبت أن أسلوب الاستشراف لا يتمتع إلاّ بقيمة منهجية محدودة.

فقبل غزو الكويت، تمتع العراق بعنصرين من عناصر القوة، فمن ناحية، كان يملك أكبر قوة عسكرية في المنطقة بالإضافة إلى تفوقه الملموس في ميدان الصناعات الحربية، ومن ناحية أخرى، فإن احتياط النفط العراقي يأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية. ولكن غزوه للكويت زعزع إمكانية استخدام هذين العنصرين من عناصر القوة في المستقبل.

إن تحليل المؤلف لوضع العراق في عام 2000 مبني على افتراض تسوية أزمة الكويت دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، ففي إطار هذا السيناريو يصبح مستقبل العراق الاقتصادي مرهونا بزيادة موارده النفطية من جانب، ونمط الانفاق في الجانب الآخر.

صحيح أن احتياطي النفط العراقي يسمح نظريا بزيادة الانتاج بحيث يصل، بنهاية عقد التسعينات إلى (5) أو (6) ملايين برميل يومياً. ولكن تحقق هذا الاحتمال ليس مؤكدا لأنه مرهون بنجاح العراق في جذب الاستثمارات والخبرة الاجنبية، وهو أمر غير مُحَقَّق الوقوع لضعف ثقة المستثمرين الأجانب بالنظام السياسي العراقي بسبب

توجهاته السياسية والاقتصادية غير الرشيدة، وحتى مع افتراض زيادة إنتاج النفط العراقي فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة موارده المالية، لأن زيادة الإنتاج سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك فإن المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بسبب غزوه للكويت قد أسفرت عن فقدان العراق لأسواقه النفطية التقليدية لصالح منافسيه من المنتجين الآخرين، لا سيما إيران والمملكة العربية السعودية. ومن المتوقَّع، بعد تسوية أزمة الكويت، أن يزداد التنافس بين العراق وتلك الدول على أسواق النفط، وما سوف يترتب على ذلك من زيادة توتر العلاقات بين دول منطقة الخليج في المستقبل.

وحتى مع افتراض زيادة موارده المالية فإنه ليس من المؤكد أن ينجح العراق في تحقيق التنمية الاقتصادية بحلول عام 2000 إذا استمر في نمط الانفاق الذي درج عليه منذ بداية السبعينات، والذي يقوم على أولوية الإنفاق العسكري، وتمويل مشروعات مظهرية، وزيادة الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية، وأخيرا فشل معالجة قضية ديونه الخارجية المتراكمة. وقد أدى غزوه للكويت إلى تفاقم هذه المعوقات:

1 ـ أدى غزو الكويت إلى التهام الموارد المخصصة للتنمية على قلتها، خاصة بالقياس إلى زيادة متطلبات إعادة بناء الاقتصاد العراقي الذي أصابه الوهن من جراء الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دامت ثماني سنوات.

2 ـ عدم إقبال المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم في العراق بسبب الركود الاقتصادي من جانب، وزيادة مديونية العراق من جانب آخر، واستمرار أولوية الإنفاق العسكري من جانب ثالث.

3 ـ صعوبة حصول العراق على تكنولوجيا الغرب المتقدمة خوفا من استمرار العراق في استخدامها لصناعة أسلحة الدمار الشامل (النووية، الكيمائية، البيولوجية)، وصناعة الصواريخ البالستية بعيدة ومتوسطة المدى.

4 ـ عزوف اليد العاملة الأجنبية ـ لا سيما العمالة الفنية والخبراء ـ عن العمل في العراق بسبب إساءة معاملتهم في أثناء أزمة الكويت، واحتجازهم رهائن.

هذه المعوقات سوف تزداد حدة وتعقيدا في حالة تسوية أزمة الكويت بالحرب وما يلازمها بالضرورة من تدمير لجزء كبير من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية العراقية.

ويتساءل المؤلف عن مستقبل النظام العراقي في إطار سيناريو التسوية السلمية

لأزمة الكويت. ويرى التفرقة بين وضعين: إما انسحاب القوات العراقية من الكويت مقابل الحصول على بعض المكاسب الإقليمية، أو الانسحاب دون الحصول على مكاسب إقليمية. وفي حالة تحقق الوضع الأول فإن الانسحاب لن يؤثر في استمرارية النظام بل قد يعززه. أما إذا تحقق الوضع الثاني ـ أي الانسحاب دون الحصول على مكاسب إقليمية ـ فإن المؤلف يتوقع تعرض النظام لهزات عنيفة بسبب فقدان مصداقيته أمام الرأي العام العراقي وبخاصة من جانب المؤسسة العسكرية التي يعتمد عليها للبقاء في السلطة، ومع ذلك فإن المؤلف يرجح بقاء صدام حسين في السلطة للاعتبارات التالية:

1 ـ مقدرة صدام حسين على حكم البلاد عن طريق تركيز جميع السلطات في يديه، والسيطرة التامة على الشعب العراقي عن طريق خلق دولة بوليسية صارمة.

2 ـ القضاء على جميع تيارات المعارضة المنظمة، واغتيال زعمائها، أو اضطرارهم إلى العيش في المنفى بعيدا عن قواعدهم الشعبية.

3 ـ الخوف من أن سقوط نظام صدام حسين قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي لفترة طويلة من الزمن الأمر الذي قد ينعكس سلبا على إعادة البناء والتنمية.

وإذا استمر نظام صدام حسين في الحكم فإن توجهاته المستقبلية سوف تكون أقرب إلى «البرغماتية» منها إلى التمسك بالأيديولوجية الحزبية الصارمة، وذلك تجاوباً مع الضغوط الاقتصادية والسياسية الدولية المتزايدة. هذا التوقع ربما يكون متأثرا في رأينا بما حدث في إيران بعد وفاة الإمام الخوميني. ومع ذلك فإن بقاء النظام العراقي في السلطة قد يتعرض لهزة ثورية عنيفة على نمط ما حدث في أوروبا الشرقية، إذا فشل في تلبية تطلعات الجيل الصاعد الذي أمضى أجمل سنوات عمره على جبهات القتال، وأصبح يهفو الآن الى التمتع بمزيد من الحرية، وتحسن مستوى المعيشة. هذا التوقع منتشر بين المفكرين الغربيين ولكن لا يجب قبوله في صورته المطلقة، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات الأوروبية عن المجتمع العراقي، ولأن التغيرات الثورية التي حدثت في وسط وشرق أوروبا قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بانهيار اقتصادياتها بالمقارنة بالتقدم الكبير لاقتصاديات شعوب أوروبا الغربية. وإذا كان القهر الاقتصادي والسياسي في أوروبا الشرقية والوسطى قد أفرز تيارات ثورية تحررية فإنه لا يمكن فصل هذا التحول عن الإطار العام للبيئة الاوروبية، أما خارج القارة الأوروبية فإن ما يهم الدول الغربية هو استقرار نظم الحكم التي لا تتعرض للمصالح الغربية بصرف النظر

عن طبيعة تلك النظم، فإذا أظهر النظام العراقي الحالي استعدادا للتعامل مع الغرب فإن الحكومات الغربية لن تعمل على تقويضه. وإن مستقبل النظام يتوقف على نوعية تعامله مع الغرب وليس على مدى نجاحه في تلبية تطلعات الجيل الصاعد من العراقيين.

وأخيرا يستعرض المؤلف النتائج المحتملة لسيناريو تحرير الكويت باستخدام القوة العسكرية، فإن حربا مدمرة للقوات والمنشآت العراقية الحيوية سوف تؤدي إلى ما يلي: (1) تشجيع الأكراد على التحرر من قبضة الحكومة المركزية. (2) اختراق إيران للشيعة العراقيين وتحريضهم على الثورة. (3) توقع حدوث اضطرابات على نطاق واسع تتسم بقدر كبير من العنف.

وبالفعل فقد تعرض العراق لكل هذه الأحداث نتيجة لحرب تحرير الكويت ولكنها لم تسفر عن انهيار نظام صدام حسين كما توقع المؤلف، فقد نجح النظام في إحكام قبضته على البلاد، كما نجح في سحق تمرد الأكراد في الشمال، وثورة الشيعة في الجنوب، وأصبح الأكراد والشيعة في حاجة إلى حماية غربية. ويرجع السبب في عدم انهيار نظام صدام حسين حتى الآن على الرغم من هزيمته القاسية في حرب تحرير الكويت إلى صعوبة تمتع أي نظام بديل له بالمصداقية لنفس الاعتبارات التي سبق ذكرها عند الحديث عن مستقبل النظام في إطار سيناريو التسوية السلمية لأزمة احتلال الكويت.

أما دراسة (Michael C. Dunn) عن «التسابق على التسلح» في منطقة الخليج (ص69-83) فتدور حول فكرة رئيسية هي أن جميع دول المنطقة سوف تستمر في تسابق محموم على التسلح تحسبا لتعرضها لعدوان خارجي، وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن مصدر التهديد المحتمل لأمنها يتمثل في السلوك العدواني لدولتين إقليميتين هما إيران والعراق. فمن الملاحظ أن التسابق على التسلح بدأ مع نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980-1988). وجاء غزو العراق للكويت في أغسطس 1990 دافعا قويا لتكثيف وتعجيل التسابق على التسلح بين جميع دول المنطقة، فعلى الرغم من قبول إيران لوقف إطلاق النار، فإنها لم تقتنع تماما بضرورة عقد مصالحة دائمة مع العراق، كما أنها لم تتخل عن أطماعها الإقليمية في المنطقة، ولذلك ما زالت إيران تمثل خطرا حقيقيا على دول المنطقة، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار موقعها الاستراتيجي، وتفوقها الديمغرافي، ومقدرتها على إعادة بناء قواتها المسلحة بالإضافة إلى دورها المؤثر في التطورات التي تحدث في الجمهوريات الإسلامية التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي.

أما العراق فقد خرج من حرب الخليج الأولى وهو أكبر قوة عسكرية إقليمية بلا منازع، وأراد توظيف تلك القوة لفرض هيمنته على جميع دول المنطقة، وجاء غزوه للكويت دليلا قاطعا على هذا التوجه، وهكذا أصبحت مشكلة تسوية «أزمة الكويت» أحد المتغيرات الرئيسية في عملية التسابق على التسلح بالنسبة لجميع دول المنطقة، وحتى مع افتراض تدمير قدرات العراق الصناعية تدميرا شاملا في حرب مواجهة مع الغرب لتحرير الكويت ـ وهو توقع يستبعده المؤلف ـ فإنه سيظل طرفا رئيسيا في التسابق على التسلح، ومن ثَمَّ عاملا رئيسيا من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة.

ومن ناحية أخرى فإن عملية غزو العراق للكويت أثبتت بالدليل القاطع أنه لا غنى في سياق التسابق على التسلح عن بناء قوات برية قادرة على التصدي، ولو بشكل مؤقت، لأي عدوان خارجي. من هذا المنظور تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في موقف العاجز بسبب قلة عدد سكانها، ولذلك فإنها ستظل تعتمد اعتمادا كليا على ضمانة خارجية لأمنها، وهذه الضمانة لن تكون سوى ضمانة غربية، وأمريكية على وجه التحديد.

وفي دراسته عن المملكة العربية السعودية في عقد التسعينات، يرى David E.) Long) (ص85-105) انه مع افتراض إمكانية إجبار صدام حسين على التخلي عن الكويت، أنه من المحتمل أن يتوجه العراق إلى معالجة قضاياه الداخلية ومن ثم فإنه لن يمثل تهديدا كبيرا لأمن السعودية في السنوات القليلة القادمة. ولا يتوقع المؤلف تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقات الأمريكية ـ السعودية خلال التسعينات.

ويستعرض (Joseph Wriqht Twinam) نشأة مجلس التعاون الخليجي وتفاعل عوامل تطوره (ص107-129)، ويلاحظ أن هذا التنظيم الإقليمي لم يتدخل بشكل مباشر في النزاع العراقي ـ الكويتي لأن هذا النزاع كان قد اتخذ منذ البداية الصفة العالمية ومن ثم طغت فعالية الأمم المتحدة على فعالية مجلس التعاون الخليجي، ومن ناحية اخرى يلاحظ المؤلف أنه، على الصعيد الأمني، لم يثبت المجلس فعالية تذكر في مواجهة الغزو العراقي للكويت، وليس من المتوقع أن يتمكن من بناء قوة ردع حقيقية مشتركة لمواجهة أي عدوان خارجي في المستقبل، إذا اتخذ هذا العدوان صورة الغزو البري المباشر، ولذلك فإن أعضاء المجلس سوف يواجهون إشكالية التوفيق بين ارتباطاتهم الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وسعيهم إلى تطبيع علاقاتهم مع إيران.

ويتساءل (Shahram Chubin) عن الدور الجديد الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج (ص131-151). وعلى ضوء تقويمه للسياسة السوفييتية إزاء المنطقة حتى أواخر الثمانينات، يرى المؤلف أن التنافس الأمريكي السوفييتي سوف يظل المتغير الرئيسي في السياسة السوفييتية خلال عقد التسعينات، ومع ذلك فإن التعامل مع التطورات الداخلية الجذرية أصبح يحتل المرتبة الأولى على قائمة اهتمامات الاتحاد السوفييتي.

ومن ناحية اخرى، يواجه الاتحاد السوفييتي تهديدات أصيلة لا علاقة لها بتنافسه مع الولايات المتحدة في منطقة الخليج وتتمثل في مدى تأثير الأصولية الإسلامية، التي برزت في إيران وامتدت إلى افغانستان، في تطور الأوضاع في الجمهوريات الإسلامية السوفييتية التي تمتد على طول المناطق الحدودية الجنوبية للاتحاد السوفييتي والتي تشهد منذ بضع سنوات نهضة إسلامية متواصلة مقرونة بتنامي الخصوصيات القومية.

وبناء على ذلك فإنه من المتوقع أن تسود سياسة الوفاق الأمريكي ـ السوفييتي مواقف الدولتين في منطقة الخليج خلال عقد التسعينات، مع تسليم الاتحاد السوفييتي بحق الدول الغربية عموما والولايات المتحدة بصفة خاصة في الدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة، ويعزز موقف الاتحاد السوفييتي من غزو العراق للكويت هذا التوجه العام، آخذا في الاعتبار تفكك دولة الاتحاد السوفييتي وحصول الجمهوريات السوفييتية الإسلامية السابقة على استقلالها.

ويتناول (Philip Robins) موضوع مستقبل العلاقات بين «الجماعة الأوروبية والخليج» (ص153-171). وهو يلاحظ أنه على الرغم من اتجاه دول الجماعة نحو مزيد من الاندماج الاقتصادي والسياسي فإنه لا يمكن الادعاء بأنها تتبع سياسة خارجية موحدة، وإذا كانت بريطانيا تنفرد بعلاقات تاريخية عميقة مع دول الخليج، فإن اهتمامات باقي دول الجماعة بالمنطقة تتفاوت تبعا لمدى اعتمادها على نفط الدول الخليجية من جانب، ومدى أهمية المنطقة في تجارتها الخارجية (تصدير السلع والخدمات وعلى رأسها مبيعات السلاح) من الجانب الآخر ولذلك فإنه ليس من المتوقع أن تتخذ دول الجماعة الأوروبية موقفا موحدا إزاء أحداث الخليج إلا إذا تعرضت مصلحتها المشتركة في ضمان تدفق نفط المنطقة إليها بأسعار معتدلة لخطر حقيقي نتيجة لنشوب أزمة سياسية حادة على غرار الحرب العراقية ـ الإيرانية، أو غزو

العراق للكويت، أو تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة على نحو خطير، وما قد يترتب على ذلك من اتخاذ دول الخليج العربية لتدابير مضادة للغرب (سلاح النفط). ونرى أن هذا السيناريو الأخير قد لا يتحقق خلال عقد التسعينات لسببين رئيسيين: السبب الأول، أن مواقف دول أوروبا الغربية من القضية الفلسطينية أصبحت تتسم بالمرونة، ولا يمكن وصفها بأنها مؤازرة تماما لإسرائيل. والسبب الثاني، أن تعاطف القيادات الفلسطينية، وغالبية الفلسطينيين، مع غزو العراق للكويت أدى إلى جفاء واضح في العلاقات بين حكومات وشعوب الخليج والفلسطينيين.

إن تفاوت مصالح دول الجماعة الأوروبية في منطقة الخليج أدى، وسوف يؤدي، إلى اختلاف مواقفها من قضية أمن المنطقة، ولعل أحدث شاهد على ذلك تباين مساهماتها في حرب تحرير الكويت، حيث اكتفى بعضها بمساهمات رمزية تعبيرا عن التضامن العام للتحالف الغربي.

وتتضمن دراسة (Ukeru Magosaki & Yasumasa Kuroda) عن العلاقات اليابانية ـ الخليجية حتى عام 2000 (ص173-187) بعض الملاحظات المفيدة بشأن تطور العلاقات الاقتصادية بين الطرفين مع الإشارة إلى بعض مظاهر التنافس التجاري بين اليابان والولايات المتحدة في المنطقة، ولكن الدراسة لا تسهم كثيرا في بيان أبعاد القضية المحورية التي تهتم بها جميع الدراسات التي يضمها الكتاب موضوع المراجعة ألا وهي قضية أمن الخليج، ومن هذا المنظور، تكتفي الدراسة بمقولات عامة غير مجدية في عملية التحليل والتفسير، مثل حرص اليابان العام على استتباب السلم والأمن في المنطقة كما في غيرها من مناطق العالم.

ومن ناحية اخرى، تؤكد الدراسة أن اليابان، وإن كانت تتمتع بوضع الدولة العظمى على صعيد الاقتصاد العالمي، فإنه من غير المتوقع أن تُقدِم على بلورة دور سياسي وعسكري متميز يتناسب مع مقدرتها الاقتصادية.

وأخيرا فإن الدراسة تتوقف عند عام 1988، واستندت إلى فرضية أن وقف إطلاق النار بين العراق وإيران سوف يؤدي إلى تحول الدولتين من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم، وما يتطلبه ذلك من تحويل جزء كبير من مواردهما النفطية إلى إعادة البناء والتعمير والتنمية الاقتصادية، وما سوف يترتب على ذلك من نمو مطرد للعلاقات الاقتصادية اليابانية ـ الخليجية خلال عقد التسعينات، ولم تأخذ الدراسة في الاعتبار بُطْلان هذه الفرضية نتيجة لغزو العراق للكويت، وحرب تحرير الكويت. فمن

الملاحظ أن هذه الأحداث الأخيرة أسفرت عن تسارع جميع دول المنطقة في التسابق على التسلح، وأن الموارد المخصصة للأغراض العسكرية في تزايد مستمر.

واستنادا إلى الدراسات المتفرقة التي يضمها الكتاب موضوع المراجعة، حاول (Charles F. Doran) أن يضع تصورا عاما لمستقبل أمن الخليج حتى عام 2000 (ص189-210). هذا التصور العام يقوم على فرضية أكدتها جميع الدراسات السابقة ألا وهي أنه مع مطلع القرن الحادي والعشرين سوف يزداد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان على نفط الخليج، ومن ثم تصبح المنطقة أكثر عرضة للضغوط الداخلية والخارجية، ولكن هذه الضغوط تتفاوت من حيث تأثيرها في مستقبل أمن الخليج وضمان تدفق النفط إلى الدول المستهلكة.

وقد يرى البعض أن أول هذه الضغوط يتمثل في عدم استقرار نظم الحكم في دول المنطقة، ولكن المؤلف يستبعد هذا المصدر من مصادر التهديد لأمن الخليج. فعلى الرغم من تعرضها لهزات عنيفة كان بعضها على درجة كبيرة من الخطورة فقد أثبتت النظم السياسية في المنطقة مقدرة فائقة على التعامل مع جميع التيارات المعارضة لها واحتوائها بأساليب مختلفة، ولا توجد مؤشرات تفيد احتمال ضعف هذه المقدرة في المستقبل، وحتى مع افتراض تعرض تلك النظم للقلاقل في المستقبل، وحتى مع افتراض تغييرها، فإن ذلك لن يؤثر كثيرا في تدفق النفط لأن من مصلحة كل نظام، ثورياً كان أو محافظاً، أن يسعى إلى تسويق نفطه باعتباره الركيزة الأساسية، إن لم تكن الوحيدة، للاقتصاد القومي، ومن ثم لا ينبغي للولايات المتحدة أن تنظر إلى أنماط نظم الحكم بحساسية مفرطة.

ومن ناحية اخرى، لا يتوقع المؤلف أن تتمكن إحدى دول المنطقة من فرض هيمنتها التامة على الدول الأخرى كما حدث في أثناء حكم شاه إيران وبمساعدة الولايات المتحدة، وحتى مع التسليم بمقدرة العراق على تحديث ترسانته الحربية (تصنيع أسلحة الدمار الشامل والآليات الصاروخية)، فإنه لا يجب استبعاد تدخل إسرائيل لعرقلة خطواته على هذا الدرب، كما أن إيران لن تتخلف عنه كثيرا في هذا المضمار. كذلك لا يمكن تجاهل واقع التحالف المصري ـ السعودي في هذا السياق. وهكذا فإنه بحلول عام 2000، يرى المؤلف أن المنطقة سوف تحقق توازنا حقيقيا ومستقرا دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة إلى جانب طرف أو آخر،

وبناء عليه يكون من مصلحة الولايات المتحدة أن تعمل على تحسين علاقاتها مع إيران دون أن يفسر ذلك على أنه معاداة للعراق، والعكس صحيح.

واضح أن هذا التوقع والاستنتاج المبني عليه كان سابقا على حرب تحرير الكويت وما ترتب عليها من فرض رقابة دولية صارمة على إعادة تسليح العراق وتجريده من المقدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصاروخية، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى اختلال توازن القوى في المنطقة لصالح إيران. ولذلك فإن التوازن المنشود في المنطقة لن يتحقق، من المنظور الأمريكي، إلا باستمرار التواجد العسكري الغربي. ويدعم هذا التوازن المفروض من الخارج توقع استمرار سياسة الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وانحسار اهتمامات هذا الأخير إلى دائرة شؤونه الداخلية.

خلاصة القول فإن استقرار نظم الحكم، واستقرار توازن القوى الاقليمي، واستمرار الوفاق الأمريكي - السوفييتي هي عوامل تكفل مجتمعة استمرار تدفق نفط الخليج إلى الدول المستهلكة، ويصبح عنصر القلق الوحيد الذي قد يعكر صفو هذا السيناريو هو نشوب حرب كبرى في المنطقة، ولا ينبغي تجاهل هذا الاحتمال إذا أخذنا في الاعتبار استمرار الصراع بين إيران والعراق على الرغم من وقف إطلاق النار بين قوات البلدين، أو بسبب الاعتماد على الخيار العسكري لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

قياسا على الحرب الإيرانية - العراقية يرى البعض أن حربا كبرى في المنطقة لن تؤدي بالضرورة إلى تدمير حقول النفط. ويستبعد المؤلف هذا القياس لأن طرفي الصراع آنذاك لم يملكا عناصر القوة العسكرية التي تسمح لهما بالقيام بأعمال حربية بعيدا عن المنطقة المتاخمة لحدودهما. أما في ظل الأسلحة الصاروخية المتطورة فإن المنطق الاستراتيجي في المستقبل سوف يرتكز على ضرورة تدمير حقول نفط العدو تدميرا شاملا على أنه شرط أساسي لإحراز نصر حاسم في الحرب، وبناء على ذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تتبع استراتيجية وقائية تهدف إلى منع نشوب حرب كبرى في المنطقة، وتقوم هذه الاستراتيجية على ركنين أساسيين: تدعيم التواجد العسكري الأمريكي من جانب، والعمل بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي على تجريد المنطقة من الأسلحة غير التقليدية، وفرض رقابة دولية صارمة على التسابق على

التسلح في المنطقة حتى بالنسبة للأسلحة التقليدية.

ونحن لا نشارك المؤلف في الاستنتاج الذي توصل إليه. فإن حربا كبرى في المنطقة قد تعرقل بصفة مؤقتة تدفق النفط عبر الخليج (وهو أمر لن يمثل خطرا داهما وحالا على المصالح الغربية اعتمادا على مخزونها النفطي الكبير)، ولكنها لن تؤدي بالضرورة إلى تدمير حقول النفط تدميرا كليا حتى لو امتلكت الأطراف المتحاربة المقدرة على ذلك، فمن المعلوم أن حقول النفط التي تحتوي على أكبر نسبة من احتياطي النفط في العالم (دول مجلس التعاون الخليجي) معرضة للتدمير بسهولة نسبية نظرا لتمركزها في منطقة مكشوفة ومحدودة جغرافيا. ولكن ليس من مصلحة الدول المتحاربة تدمير تلك الحقول لأن مثل هذا العمل يكون أقرب إلى انتحارها منه إلى إحراز نصر حاسم في الحرب. ولعل حرب تحرير الكويت خير شاهد على ذلك، فإن حرق العراق لآبار النفط الكويتية كان من قبيل الحقد، وعلى سبيل الانتقام من تلك الدولة، وليس لحرمان الغرب من نفط الخليج، ومن الملاحظ كذلك ان الصواريخ العراقية التي وجهت إلى السعودية كانت من قبيل الحرب النفسية حيث إنها لم تستهدف حقول النفط ولكن تركزت على منطقة الرياض (حيث لا نفط) لإحداث هلع في نفوس السعوديين وإضعاف همتهم على مواصلة القتال.

وفي الختام نرى أن التواجد العسكري-الأمريكي في منطقة الخليج والعمل على تحجيم التسابق على التسلح بين دول المنطقة قد يكفلان المحافظة على السلم في المنطقة بصفة مؤقتة، والأهم من ذلك هو العمل على «صنع السلام» في المنطقة. فإذا كان اختلاف المصالح بين دول المنطقة يؤدي إلى التنافس وإلى الاقتتال فيما بينها، فإنه قد يكون أيضا دافعا قويا للوفاق والتعاون متى اقتنعت الحكومات بأن الاقتتال لن يحقق مصالح شعوبها، فالأمن الحقيقي في منطقة الخليج - كما في غيرها من بقاع العالم - لا يرتبط بالمحافظة على السلم استنادا إلى استراتيجية الردع العسكري بقدر ارتباطه بقناعة الحكومات بضرورة توثيق علاقات الترابط والتعاون بين جميع شعوب المنطقة، فإن عصر الأوطان المنكفئة على مصالحها الذاتية دون غيرها من المصالح قد ولّى دون رجعة.

Third World Debt: The Search For a Solution

ديون العالم الثالث: البحث عن حل

Editor: Graham Bird

Publisher: Edward Elgar, 1989, 239 pages

مراجعة: جلال أمين

قسم الاقتصاد ـ الجامعة الأمريكية بالقاهرة

هذا هو أحد الكتب الجيدة، من بين عشرات الكتب المتفاوتة المستوى التي ظهرت خلال العقد الماضي عن مشكلة ديون العالم الثالث، وعلى الرغم من أنه قد انقضى على كتابته أكثر من ثلاثة أعوام فإنه لم يفقد الكثير من فائدته، إذ إن اهتمامه بالعوامل المستمرة، وراء ظاهرة الديون، أكبر من اهتمامه بالجوانب المتقلبة بين عام وآخر.

الكتاب، ككثير غيره، هو مجموعة من المقالات (أو ما يسمى هذه الأيام «بالأوراق») التي قدمت في ندوة دولية ثم جُمعت ونُشرت، وهذه الندوة نظمها قسم الاقتصاد في جامعة سَري Surrey بانجلترا في 1988، ولكن الكتاب يضم أيضا بعض الأوراق الأخرى التي قدمت في مؤتمر نظمته كلية أكثر شهرة، وهي مدرسة فلتشر Fletcher School للقانون والدبلوماسية، بجامعة تافتس Tufts بالولايات المتحدة. والكتاب، وإن كان يتكلم عن قضية تثير بعضا من أعقد المشكلات الاقتصادية، فإن مؤلفيه ومحرره حرصوا على أن يكون تناوله لها خاليا من التعقيدات الفنية، مما جعل الكتاب في متناول يد القارىء غير المتخصص، وإن كان يفيد المتخصصين أيضا.

ومعظم المساهمين في هذا الكتاب كتَّابٌ لهم باع طويل، وخبرة يُعْتَدُّ بها بمشكلتي الديون والتنمية، وأكثرهم من الأكاديميين البريطانيين، والأمريكيين، وإذا كان لبعضهم اتصال وثيق بمؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن بعضهم ينظر إلى المشكلة من وجهة نظر العالم الثالث، وبتعاطف شديد معها.

إن بعض الأوراق التي يضمها الكتاب يستمد فائدته من عرضه الجيد والواضح لأسباب نشأة الديون، ولمختلف الأساليب التي ووجهت بها المشكلة أو التي

افترضت لحلها (من ذلك الفصل الأول الذي كتبه المحرر نفسه)، ولكن بعضها يتناول جوانب شائكة وشيقة بدرجة أكبر، كالفصل الذي كتبته ستيفاني جريفيث جونز Stephany Griffith - Jones، التي تقوم بالتدريس في ذلك المعهد الشهير في ساسكس بانجلترا Institute & Development Studies (Sussex)، فتتعرض فيه للسؤال عن السبب في أن الجزء الأكبر من الاتفاقات والصفقات التي تم عقدها لتسوية مشكلة الديون منذ 1982 كان أقرب إلى تحقيق مصالح وأهداف الدول والمؤسسات الدائنة منه إلى تحقيق مصالح الدول المدينة.

إن بعض فصول الكتاب إنشائي وعاطفي أكثر من اللازم، ومن ثم فهو قليل الفائدة في رأيي، كالفصل الذي كتبه الاقتصادي المكسيكي ميجيل أوليا Miguel Olea عن ديون أمريكا اللاتينية، كما أن هناك فصلا لا يزيد عن أن يكون نوعا من ممارسة العلاقات العامة في الدعاية لصندوق النقد الدولي، وهو الفصل الذي كتبه باهرام نوزاد Bahram Nowzad، الذي يقوم بتحرير مجلة المال والتنمية Finance and Development وهي المجلة التي يشترك في إصدارها صندوق النقد والبنك الدولي. على أنه باستثناء هذين الفصلين سيجد القارىء ما يفيده أو يمتعه أو كلا الأمرين معاً.

على أن أفضل فصول الكتاب في رأيي، فصل لا يتعلق بمشكلة الديون بشكل مباشر، بل بالأحرى ينصب في الأساس على القضايا التي يثيرها ما يسمى بالتصحيح الهيكلي (أو التكييف الهيكلي) الذي تتطلبه الآن مؤسسات التمويل الدولية من الدول المدينة على أنه شرط لتسهيل تسوية ديونها وإعادة جدولتها، وللحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة. وهو لحسن الحظ أطول فصول الكتاب، وكتبه أستاذ واقتصادي مرموق عمل مستشارا للعديد من الدول النامية، ومديرا لمعهد التنمية الدولية في لندن ويعمل الآن أستاذا شرفيا زائرا في جامعة سري، وهو الأستاذ Tony Killick.

وفي هذا الفصل يتخذ الكاتب موقفا نقديا واضحا من بعض المواقف الشائعة الآن في الكتابات الاقتصادية المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، كإطلاق حرية قوى السوق بدون ضابط، والدعوة إلى التخصيصية بلا حدود، وإلى رفع يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد دون تمييز.. إلخ، ففي هذه القضايا وغيرها، يتخذ هذا الكاتب موقفا يتميز بالجرأة والاستقلال والواقعية.

يختتم الكتاب بفصل ممتع، وخفيف الروح للغاية (وهو أمر غير مألوف في

الكتب الاقتصادية!) كتبه مايك فيبر Mike Faber، الذي يعمل الآن أستاذا في معهد دراسات التنمية في ساسكس بانجلترا، والذي سبقت الإشارة إليه، وكان قبل ذلك مديرا للمعهد نفسه. هذا الفصل بعنوان «احذر لغة الديون» Beware of Debtspeak. ومن الواضح أن الكاتب استوحى فكرته وعنوانه من رواية أورويل الشهيرة (1984)، والتي وصف أورويل فيها اللغة التي يتخيل انتشارها في العالم الرهيب الذي كان يتنبأ بحدوثه، وتستخدم لغسيل المخ ويشيع فيها الدفاع عن الشيء ونقيضه، وهي التي سَمَّاها أورويل Newspeak أي «طريقة الكلام الجديدة». ففي هذا الفصل الذي كتبه الأستاذ فيبر، يعطي أمثلة مليئة بالسخرية لعبارات ومصطلحات يستخدمها الاقتصاديون وهم يتحدثون عن مشكلة الديون وبعض المشاكل المتصلة بها، المقصود منها إخفاء الحقائق، وتضليل الناس، وإضفاء الاحترام على ما لا يستوجب الاحترام، وتقليل شأن ما لا يستحق تقليل الشأن.

بريسترويكا المستقبل وقضايانا

مفيد قطيش

دار الفارابي - بيروت 1989، 248ص

مراجعة: غانم النجار

قسم العلوم السياسية . جامعة الكويت

يصدر هذا الكتاب وقضية البريسترويكا قد أصبحت في خانة «إلى أين» بدلاً من «هل من الممكن»، فعندما قمت بمراجعة كتاب جورباتشوف «البريسترويكا» (العلوم الاجتماعية) كان الموضوع المطروح فيها هل من الممكن أن يحقق ما طرحه جورباتشوف؟ فالطروحات التي ناقشها جورباتشوف، ودفع بها إلى حَيِّز المعترك السياسي كانت أشبه بالخيال منها بالحقيقة، بل نقول دون تردد إنها كانت غير قابلة للتصديق على المدى المنظور على أقل تقدير.

ولكننا الآن نتحدث عن حقيقة قائمة مختلفة تماماً عما كنا لا نصدقه،

فالبريسترويكا شئنا أو أبينا أخذت تسري في أوصال أوروبا الشرقية وربما بدرجة أكبر منها عندما حدثت في الاتحاد السوفياتي.

يأتي الكتاب الذي يحتوي على أربعة فصول في وقت تزداد فيه الحاجة إلى المزيد من التفسير لما يحدث هناك في بلاد الصقيع والكافيار، وتزداد أهمية الكتاب لأنه اعتمد أساساً على مراجع باللغة الروسية، والتي اعتمد عليها المؤلف في تحليله للظاهرة.

وتتمثل موضوعات الكتاب بالتالي: «البريسترويكا وتجديد الفكر الماركسي ـ اللينيني» و«هل تستعيد الاشتراكية تألقها؟»، و«رؤية جديدة لقضايا العالم المعاصر»، «مشاكل العالم الثالث في ضوء البريسترويكا».

ويبدو من عناوين موضوعات الكتاب توجّه المؤلف، وهذا جانب آخر يضاف إلى الجوانب المهمة للكتاب، فهو كتاب من الداخل أو فلنقل إنه ليس بكتاب معاد للاشتراكية، ولكنه كتاب اشتراكي يحلل البريسترويكا بمنظور اشتراكي ماركسي، وهذا الذي أعلنه د. مفيد قطيش (المؤلف) في بداية الكتاب حين قال (ص 7): «لقد استقبلت القوى الثورية والديمقراطية عموماً البريسترويكا بإيجابية وارتياح، وأبدت تضامنها مع النهج الجديد الساعي إلى الانطلاق بالاشتراكية إلى أفق جديد، وتجديد النظرية الماركسية ـ اللينينية، وإعادة البريق للاشتراكية وتصحيح صورتها في نظر ملايين الكادحين».

إذن «فهو كتاب لا يأتي من معسكر معادٍ وَجَدَ الفرصة سانحة للتشفّي «والشماتة» بالاشتراكية و«بلاويها» ولكنه كتاب من نفس المعسكر. ولا يخفى الكاتب ـ على هذا الأساس ـ اعتذاره للبعض مع أنه لا عزاء لأحد على الإطلاق فيؤكد أنه ليس هناك مكان للحذر والترقّب؛ ف «بوادر تطبيق البريسترويكا بدأت بالظهور في النواحي المختلفة، وبخاصة ما بدأت تحققه من نجاح وتأييد على الصعيد الدولي» (ص 8).

لا يتوقف الكاتب عند هذا الحد بل يمضي قُدُماً في سبيل ربط الماركسية باللينينية ثم بالجورباتشفية ثم بالغلاسنوستية ثم بالبريسترويكا، ولا شك أن الأمور تتفق لديه اتفاقاً جيداً، وتنطبق على بعضها حيث لا انفكاك، ففي الفصل الأول والمعنون «البريسترويكا وتجديد الفكر الماركسي ـ اللينيني» يرى الكاتب أن ما

حدث ليس بغريب على الماركسية، فالتطوير ليس وليداً «للبريسترويكا في الاتحاد السوفياتي وظروفه الخاصة، ذلك أن التجديد من حيث المبدأ، هو صفة ملازمة للماركسية ـ اللينينية تنبع من منطقها وطابعها الخلاّق من ناحية، ومن بروز الحاجة إلى التجديد في الفكر الماركسي من ناحية أخرى؛ لأن هذا الفكر يعيش حالات من الارتباط في أنحاء عدة من العالم لا في الاتحاد السوفياتي وحده» (ص 13).

ويسعى الكاتب من خلال الفصل الأول محاولاً أن يضع الأسس النظرية لعملية التجديد في الفكر الماركسي اللينيني، وهو بهذا يؤكد أن البريسترويكا ليست الأساس على أية حال، فقد كانت «تجارب» التطوير مستمرة، دون توقف أو تعثر، فمن الصين (الماوية) إلى يوغوسلافيا (الاشتراكية اللامركزية)، إلى الشيوعية الأوروبية إلى أسبانيا، ويدلل على ما أسماه بمؤشرات الارتباط بالفكر الماركسي بأزمة المجر (1956) وتشيكوسلوفاكيا (1968)، وبولندا المستمرة، والصين وكوريا الشمالية، وألبانيا وغيرها.

ولم يتوقف الكاتب عند حد في إطلاق الأسئلة حيث أكد أنه «لا يمكن إرجاع ذلك (الارتباك) إلى الهجمة الإمبريالية المتزايدة ضد هذه الحركات فقط..» ولكنه يؤكد أنه من الأسباب؛ فإن عدم إجراء «تحليل عميق وشامل للظواهر الجديدة سواء على الصعيد المحلي الخاص، أو العالمي العام يجدد فكر الفصائل المختلفة ونشاطها ويجعلها تتصدّى بنجاح لمهماتها».

ويعبر الكتاب في بدايته عن رغبة عارمة لدى الكاتب بفتح الأبواب على مصراعيها لتجديد الفكر، وهي صرخة أطلقها مجموعة من الماركسيين رغبة في لحاق الركب، وعدم فوات الأوان، ولم يُخْفِ الكاتب على الإطلاق، حتى في أحلك اللحظات، انتقاده لواقع الفكر الماركسي وتطبيقاته والتزامه الكامل وعقائديته الملتزمة بأن «البريسترويكا» لم تكن إلا تذكرة بأن «الماركسية اللينينية كانت ولم تزل بالنسبة إلى الحركة الثورية العالمية، مرشداً ومنهجاً تهديها إلى سبر غور الواقع، واكتشاف قوانينه، وإنتاج المعرفة الفعلية له، وأنها ليست نظرية جاهزة تتضمن الأجوبة عن كل الأسئلة...» (ص 16).

إن المشكلة كما يراها قطيش تكمن في الجمود العقائدي، وأن أسباب الركود الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفياتي على أعتاب الثمانينات كانت بسبب

«تجاهل المقولة اللينينية بأن قيمة النظرية تكمن في التصوير الدقيق لكل التناقضات الموجودة في الحياة» (ص 17).

ويؤكد الكاتب على الفراغ الذي أحدثته وفاة لينين في النظرية الاشتراكية، حيث لم يضع كلاسيكيو الماركسية اللينينية نظرية مكتملة عن الاشتراكية (ص 18)، ولا يُخفي الكاتب أن «تحطيم الكليشيهات الفكرية القديمة، واكتساب الأشكال الفكرية الجديدة عملية طويلة وصعبة وصراعيّة...» (ص 22). وأخذ الكاتب بالهجوم على ما أسماه بالتفسير المُبتَذَل للديالكتيك، ومن ثَمَّ انعكست الارادوية والتسلط الفكري واحتكار (مركز الحقيقة) على تطور الفكر النظري، وعلى تطوير الماركسية - اللينينيّة عموماً» (ص 25). وعاشت الفلسفة مرحلة عبادة الشخصية، ومرحلة الركود تحت ضغط المحافظة والتسلط. ثم عَرّج على أوضاع العلوم الاجتماعية وكيف انعكست الأوضاع المتردية التي وضعها على الاقتصاد السياسي، وعلى علم الاجتماع، ثم يدلي قطيش بعبارة قوية يؤكد فيها أن «اعتناق الماركسية اللينينية عقيدة فلسفية اقتصادية اجتماعية سياسية، بحد ذاته، لا يعطي أصحابها وبشكل أوتوماتيكي إمكانية امتلاك الحقيقة....» (ص 30). «فالماركسية من حيث هي نظرية كلاسيكية تَعِدُ بحتمية انتصار الاشتراكية تاريخياً». لكنها لم تَعد بانتصار أوتوماتيكي يأتي للشعوب من خارج الممارسة النظرية والعملية للقوى الثورية» (ص 31).

بهذه النعوت وصف د. قطيش «الحالة التي عاشها ويعيشها الفكر الماركسي لا عندنا فحسب بل من أماكن كثيرة من العالم، حيث ساد الميل إلى الجمود وتكريس التصورات القديمة، وتحجر المفاهيم، والتسجيل البسيط للظواهر الجديدة دون تفكير عميق فيها» (ص 32).

من هذا المنطلق طالب الكاتب بضرورة «إعادة الاعتبار للديالكتيك الموضوعي، واستكمال نظرية الاشتراكية» فيقرر الدكتور قطيش ضمن ما يقرره في هذا الموضع أنه لم تَعُدْ الملكية الحكومية هي الملكية الاشتراكية، فأشكال الملكية الحكومية تتفاوت من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية وغيرها، وهي لا تَمُتُّ للاشتراكية بصلة، أما في مسألة ديالكتيك الاشتراكية فإنه لا بد أن «يُعاد الاعتبار إلى مفهوم التناقض على أنه قوة محركة للمجتمع؛ لأن تفاعل طرفي التناقض المتعارضين يشكل جوهر الحركة الديالكتيكية، وما الديالكتيك إلا دراسة التناقض في جوهر الاشتراكية» (ص 36). ومن هذا المنطلق يمتدح الكاتب البريسترويكا؛ «لأن نقد القديم

والآخرين شرط ضروري للتقدم» لكن الأهم هو التحلّي بالنقد الذاتي أيضاً.

ويؤكد الكاتب في جزء آخر من الكتاب ضرورة تعدديّة الآراء؛ وذلك لأن العالم والمجتمعات يزدادان تعقيداً وتركيباً وترابطاً وتنوعاً، وأن معرفة هذا التنوع والتعقيد والتركيب تحتاج إلى معالجة مختلف الجوانب، وهنا كان من الواجب إشاعة الحوار والنقاش وسيادة الفكر بدل سيادة الموقع القائد، وعدم اختصار نتائج العلم بكمية المنشورات، وإفساح المجال أمام الجميع للحصول على المعلومات، وهو أمر يعتقد الباحث أنه سيؤدي إلى أن تستردَّ العلوم الاجتماعية دورها الحقيقي.

ويتساءل د. قطيش «مَن يملك الحقيقة؟» ويأتي الجواب أنه من الواجب تحطيم الأنماط البالية، ومنح الأبحاث العلمية استقلالية كاملة عن رأي القيادة، ثم يقرر أن «مقارنة النظرية بالحياة، ومدى عكسها لديالكتيكها ونزعات التطور فيها تعطي الجواب عن صحة النظرية أو عدم صحتها» (ص 45).

هل تستعيد الاشتراكية تألُّقها؟

بهذا التساؤل يبدأ الكاتب فصله الثاني، ثم يبدأ بعرض مسيرة الاتحاد السوفياتي «والنجاحات» التي حققها، ولكن الاتحاد السوفياتي كان «على عتبة أزمة»، وإن الذي اكتشف هذه الأزمة هم الماركسيون، واستطاعوا أن يعلنوها ويضعوا حلولاً لها، وأوضح كيف عَمَّت الأزمة العديد من المحاولات من «انخفاض وتأثُّر نمو الدخل الوطني إلى سيادة الأساليب التكنوقراطية في المجال الاجتماعي، ولم يرتبط وضع الأجور بالنتائج النهائية للعمل، ولم تُحَلَّ مشكلة السكن بشكل جذري، وكان التوجُّه الاجتماعي للاقتصاد عموماً ضعيفاً، ولم يكن وضع التجارة الخارجية بالشكل المطلوب، كما تزايدت الصعوبات في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية، وانعكس الوضع على الصعيد السياسي، وفي انتشار البيروقراطية في جهاز الإدارة، وفي تقلُّص الديمقراطية على مختلف المستويات، وفي الخروقات المتعددة للقانون وفي غياب العلنية....الخ.

وبعد أن استعرض الكاتب تجارب التطوير والتجديد السابقة تحدّث بإسهاب عن عناصر «الإصلاح الاقتصادي الجذري» (ص 67)، ثم تناول «السياسة الاجتماعية الجديدة» (ص 82) في ظل البريسترويكا، وتحدَّث عن الكثير مما ينبغي عمله في

هذا المجال، ثم رَكَّز على أن «الديمقراطية أساس إصلاح النظام السياسي» (ص 88)، ثم يؤكد أن «الروح الجديدة في الحزب» هي المسؤولة عن التحرك الجديد، كذلك فإن موقع الإنسان في فكر البريسترويكا هو في الصدارة (ص 104) بعد أن عرض الباحث النقاط السابقة محاور ارتكاز وأسساً للنقلة الجديدة.

ولا يخفي الكاتب أنه على الرغم من أن تطبيق البريسترويكا في الاتحاد السوفياتي قد أعطى بعض ثماره في المجالات المختلفة «لكنها تواجه بعض الصعوبات...(ص 106) ويتطرّق إلى بعض تلك الصعوبات والتي نتجت في مجملها من أنه قد تبيّن أن البريسترويكا مسألة أَعْقَدُ وأَصْعَبُ مما كان متصوراً.

فهل هناك ضمانات للنجاح؟ فيجيب الكاتب بأن الجواب عن هذا التساؤل هو ملك المستقبل، ولكن الاتحاد السوفياتي يملك الكثير من الاحتياطات التي لو تَمَّ توظيفها توظيفاً صحيحاً وعقلانياً فإنه بالإمكان إنجاز البريسترويكا.

ثم يؤكد الكاتب بأسلوب تقريري عقائدي أنه «إذا ما قُدِّر لهذه الإصلاحات ولهذا النهج أن ينجحا، ويحظيا بدعم جماهير الكادحين والمثقفين، وألاّ نتوقف في منتصف الطريق فسوف تتسع الإمكانات أمام تجدد الاشتراكية، واكتسابها حلّة جديدة، واستعادة الثقة فيها في الاتحاد السوفياتي وخارجه من قدرتها على تقديم الحلول للمسائل التي تطرحها الحياة في عصرنا الراهن» (ص 110).

رؤية جديدة لقضايا العالم المعاصر (الفصل الثالث):

يرى الكاتب أن مقولة جورباتشوف: «إن سياستنا الدولية تحددها أكثر من أيّ وقت مضى سياستنا الداخلية، واهتمامنا في التركيز على العمل البنّاء في تطوير بلادنا» هي مقولة تحدد الكثير من المرتكزات، ثم رَكَّز على الحركة الجماهيرية الواسعة ضد الحرب، ويؤكد أن الحزب الشيوعي السوفياتي إنما صاغ نظرته الجديدة للعلاقات الدولية استناداً إلى المزاج الجماهيري العام المعادي للحرب، وسباق التسلح. وقد تأسست من هذا المنطلق حركة جماهيرية واسعة ضد الحرب، ولهذا فإن التفكير السياسي الجديد ينطلق من أن «وقائع العصر النووي تحتم تغييراً مُلحّاً للعديد من المعالجات السائدة في السياسة الدولية، وبالأخص ما يطول قضايا الحرب والسلم والدفاع والأمن الوطني والدولي، ومن هذا المنظور لم يَعُدْ ممكناً حلُّ الصراع بين

الرأسمالية والاشتراكية في هذا العصر بأساليب القوة والعنف القديمة، بل بالتسابق والمنافسة السلميين» (ص 122)، ثم تحدث الكاتب عن المبادرات التي قام بها الاتحاد السوفياتي في سبيل تخفيض وتصفية السلاح النووي، وأن تلك المبادرات لا تنطوي على محاولة لإبقاء أيّ نوع من السلاح خارج نطاق المفاوضات. فالمبدأ الأساسي هو وجود تقييد كل الأسلحة وتقليصها وتصفية سلاح الإبادة نهائياً (ص 132) ويؤكد الكاتب أنه في حالة تحقّق نوع السلاح فإنه «سوف يلجم الإمبريالية، ويَحُدُّ من عدوانيتها، ويضعف من قدرتها على التدخل المباشر في شؤون الشعوب...» (135).

ثم يهاجم د. قطيش مبادىء الاستعمار الجديد، ويرى أنه لا بُدَّ من أجل تقليل النزاعات «أن تتخلى الولايات المتحدة عن نظريتها التي تقول بحقها في التدخل المباشر وغير المباشر بالقوة المسلحة» (ص 141) لمنع وصول القوى اليسارية إلى السلطة، ولا يخبرنا د. قطيش كيف ستتحقق هذه الأمنية، كما يؤكد أن الأمن الاقتصادي يعد جزءاً من النظام الشامل للأمن الدولي، ثم تَحَدَّث عن حقوق الإنسان من حيث كونها مسألة تكتسب أهمية متزايدة في سياق التسابق بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين، ثم ألقى اللوم علي الدول الغربية على أساس أنها تستغل حقوق الإنسان سياسياً، ويطرح الكاتب سؤالاً مهماً في نهاية الفصل، وهو «هل يمكن تجنب الكارثة؟» ثم يؤكد أن «مسألة السلم العالمي في عصرنا رهن بالتوليفات التي تتخذها جملة العلاقات الدولية بين الأجزاء المكوّنة لعالمنا ـ الإمبريالية، الاشتراكية، والبلدان النامية» (ص 152). •

مشاكل «العالم الثالث» في ضوء البريسترويكا (الفصل الرابع):

يؤكد الكاتب أن البشرية لن تتخلى عن مشاكلها مالم يتم الانتباه لدول العالم الثالث، ومساعدتها الحقيقية على تجاوز تخلّفها الموروث من عهود الاستعمار البغيض، (ص166)، ثم طرح الكاتب بإسهاب المقصود بالتطور اللارأسمالي من حيث هو نمط صالح لدول العالم الثالث، إلا أنه عاب على واضعي هذه النظرية كونهم يفتقرون إلى معرفة دقيقة بواقع الأمور في البلدان النامية، حيث إن تلك النظرية، انطلقت من نظرة تضخم الجوانب المشركة بين بلدان ما يُسَمَّى بالعالم الثالث، وتستخف بالفروقات القائمة بينها...» (ص 178).

وعند الحديث عن العالم الثالث والاستراتيجيات الدولية قَسَم الكاتب ذلك

الموضوع إلى أربعة أجزاء، الأول يدور حول انعكاسات العلاقة بين المعسكرين في ظل التفكير السياسي الجديد على قضايا «العالم الثالث»، ويؤكد الكاتب أن هذا الجزء يركز على الحَدّ من سباق التسلح النووي، وأنه سينعكس إيجابياً على العالم الثالث، أما الجزء الثاني فيدور حول موضوع «التبعية إلى أين؟» والتي يعرضها الكاتب عرضاً جيداً ومطولاً إلا أنه يُنهي هذا الجزء نهايةً غير مفهومة حين يقول: «من هنا تبرز ضرورة المعالجة الدقيقة والحذرة لموضوع التبعية للإمبريالية» (ص 217). ويؤكد بشكل تقريري أن «العامل الحاسم في فرض التنازلات على الإمبريالية في علاقاتها بالعالم الثالث هو في توطيد العلاقة بالمعسكر الاشتراكي، وفي تنسيق الجهود بين البلدان النامية...» دون أن يوضح كيف ستتم تلك العلاقة الوثيقة في إطار التغيرات الحادثة على الساحة الدولية، ويؤكد الكاتب في الجزء الثالث على «علاقات من نوع آخر» تنشأ بين الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية من جهة وبين دول العالم الثالث من جهة أخرى، حيث أوضح حجم المشروعات المشتركة وغيرها من التبادل الحادث بين الجهتين مع العلم أن «الاتحاد السوفياتي ينظر اليوم إلى مسألة التضامن الأممي من زاوية نظر التفكير السياسي الجديد، ومن زاوية نظر إعطاء الأهمية الأولى للقيم والمصالح البشرية العامة» (ص 222). ويؤكد الكاتب ولا يدع مجالاً للشك أن «نجاح البريسترويكا وحل المهام المطروحة أمامها يضع حداً لكل الدعوات المشبوهة إلى الابتعاد عن الاشتراكية بسبب فشلها المزعوم».

أما الجزء الرابع فقد حدّد فيه الكاتب موقفه نحو «نضالات مشتركة من أجل التغيير» حيث يؤكد أنه عند الحديث عن مشاكل البلدان النامية وحلها يجب الإشارة إلى مستويين: الأول وهو ما يتعلق بتحقيق جملة من المهام المشتركة التي تتناول مصالح البلدان النامية أو غالبيتها. أما الثاني فهو المتعلق باختيار طريق التطور الاقتصادي الاجتماعي، وبأساليب معالجة المشاكل الداخلية في كل بلد من البلدان (ص228). ويؤكد على هذا الأساس أن عدم الانحياز هو نظرة سياسية خارجية محددة تاريخياً تعكس ميزان مصالح غالبية البلدان النامية في ظل تعايش النظامين الاجتماعيين ووحدة موقفها من المشاكل العالمية، ويعتقد الكاتب أنه «سيبقى لحركة عدم الانحياز وسياستها دورهما المهم في ظل تنامي الميول الإيجابية في العالم» (ص 231). كذلك ينسحب الأمر على «مجموعة الـ 77» التي صارت تضم اليوم حوالي 130 بلداً.

The State Of Social Psychology: Issues, Themes and controversies

واقع علم النفس الاجتماعي قضايا ومقالات وحوارات جدلية

Edited by: Mark R.Leary
Sage Publication - London, 1989, 141 p.

مراجعة: حامد الفقي
قسم علم النفس ـ جامعة الكويت

هذا الكتاب من القطع الصغير ويقع في 141 صفحة وقد تم نشره من قبل في صورة عدد خاص من مجلة السلوك الاجتماعي والشخصية.

ويشتمل الكتاب على تصدير ومقدمة وخمسة عشر مقالاً. وفي تصديره للكتاب أثنى Swarthmore على المحرر وزملائه العاملين بمجلة «السلوك الاجتماعي والشخصية» وعلى محاولتهم، نقد الذات داخل ميدان علم النفس الاجتماعي، وقرر أن النقد الذاتي المستمر يعتبر ضرورياً، كما أنه من المهم التعرف على آراء المشاركين في أنشطة هذا العلم لتحديد النماذج المرغوبة وغير المرغوبة، ومعرفة الموضوعات التي جذبت اهتمام الباحثين عبر الفترات الزمنية المختلفة، ولعل من المفيد أيضاً تُعرف العلاقة بين علم النفس الاجتماعي وغيره من فروع علم النفس.

ويتحدث صاحب التصدير عن الأسئلة المهمة التي أثارها كتّاب المقالات التي يضمها هذا الكتاب حول بعض التوضيحات أو الشروح السائدة في علم النفس الاجتماعي. ومنها على سبيل المثال التساؤل عن مدى ملاءمة العمليات النفسية للفرد من حيث هي أساس لفهم السلوك الاجتماعي، وهناك تساؤلات حول إمكانية قياس السلوك الإنساني، وحول اعتبار العمليات المعرفية اجتماعية أكثر منها شخصية أو فردية. كل هذه التساؤلات وغيرها من الحوارات تعتبر مهمة بالنسبة لمستقبل علم النفس الاجتماعي ونظرياته، ومحتواه وطرق البحث فيه.

أما المقدمة فقد كتبها لاري Leary محرر الكتاب، وتحدَّث فيها عن فترة السبعينات التي كانت تعتبر فترة التقويم الذاتي لعلم النفس الاجتماعي، ففيها أثيرت

تساؤلات حول جدوى البحث من أجل فهم المشكلات العالمية وحلها، وحول الفلسفة العلمية السائدة وفاعليتها وحول النماذج البحثية العامة وفوائدها، وحول صدق علم النفس الاجتماعي من حيث هو علم سلوكي، وأشار المحرر إلى ظهور المقالات التي يحتوي عليها هذا الكتاب على أثر اللقاء الذي عقد في 1987 لجمعية الاختصاصيين في علم النفس الاجتماعي، حيث أثيرت قضايا مهمة، وموضوعات جدلية تبرز الوضع الحالي لعلم النفس الاجتماعي، وتناولت المقدمة ما ساهم به كل واحد من أصحاب المقالات التي اشتمل عليها الكتاب في إثارة القضايا المهمة للعلم، والتي من بينها قضايا النظرية والبحث، والأدوار التي يقوم بها الاختصاصيون النفسيون والاجتماعيون، وقضية التوازن بين هذه الأدوار وكيف يمكن تحقيقه.

المقال الأول: يحمل العنوان: «علم النفس الاجتماعي وكيفية إنعاشه» لكاتبه Bibb Latane وقد تتبع الكاتب ازدهار واضمحلال علم النفس الاجتماعي خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، سواء من حيث عدد أعضائه في الجمعيات المهنية الخاصة بهذا العلم، أو من حيث عدد المقالات والنتائج التي توصلت إليها، والمشكلات التي يواجهها أعضاء المهنة من حيث قلة المال، وانخفاض عدد الخريجين، وضيق الوقت، وصعوبة الوصول إلى العينات التي تجرى عليها الدراسات، وأرجع الكاتب السبب في كثير من المشكلات التي يواجهها علم النفس الاجتماعي إلى عدم الكفاءة في استخدام المصادر الأساسية، وعدم الاهتمام الكافي بالأساليب الحديثة لجمع المادة العلمية. ويشتمل المقال على أربعة مظاهر للتغير الذي حدث في ميدان علم النفس الاجتماعي:

1 ـ الزيادة المطردة في عدد أعضائه.

2 ـ ازدياد عدد المشتركين في مجلته الأساسية.

3 ـ زيادة عدد المشاركين في الأنشطة العلمية لهذا التخصص.

4 ـ زيادة عدد المطبوعات فيه.

ومن بين المشكلات التي طرحها ذلك المقال الأول مشكلة صعوبة ملاحقة التطورات العلمية أو الانفجار المعرفي المعاصر وكثرة المجلات والكتب والمقالات التي تصدر في ميدان علم النفس الاجتماعي، وضيق الوقت عند قراءتها ومتابعتها.

المقال الثاني بعنوان: «تطور موضوعات البحث في علم النفس الاجتماعي وتأثيرها على المجرى الأساسي للعلم» من إعداد Steven Prentice-Dunn.

ويعرض المقال العوامل التي تؤثر في اختيار موضوع البحث في علم النفس الاجتماعي، ومن بين هذه العوامل المحتوى السياسي والاجتماعي، وطبيعة النظرية أو النظريات التي يستند إليها البحث، والمنهج والدوافع الشخصية للباحث ومنزلته أو مكانته، ومكانة المعهد العلمي والجامعة التي ينتمي إليها، ومن بين العوامل أيضاً التمويل المخصص للبحوث في موضوعات معينة، وأهمية النتائج التي يتم التوصل إليها بالنسبة لهيئة معينة، وجاذبية النتائج التي توصل إليها الباحث، ونجاح البحث في حل المشكلة التي تصدّى لها، ووجود نهاية تجريبية للبحث.

المقال الثالث: «اتجاهات البحث في علم النفس الاجتماعي: الشكل والموضوع» إعداد Debra Moehle MeCallum وتتناول الاختلافات في وجهات النظر حول منطقية ما يسمى بموضوعات الاتجاه العام أو المجرى العام لعلم النفس الاجتماعي في مقابل الموضوعات الفرعية، وترى أن هذا التمييز تعسُّفي وأنه يؤدي إلى التجزئة داخل الحقل الواحد وإلى تقسيمه إلى قسمين أو شكلين من أشكال العمل العلمي: أحدهما يعتبر أساسياً، حيث يقع ضمن المجرى العام أو الرئيسي للعلم، والثاني يعتبر هامشياً أو فرعياً. وترجع الكاتبة السبب في هذا التقسيم إلى عملية تقويم البحوث وتعليقات المحكمين عليها من حيث منزلة بعض الموضوعات، فقد يحكمون على بحوث في العدوان أو الاتجاهات أو الخصائص أو الصفات بأنها من الموضوعات الأساسية، أو من المجرى العام للعلم، بينما يُعَلِّقون على بحوث في الخجل أو الحب مثلاً بالقول: إنها موضوعات فرعية ذات منزلة هامشية، ويناقش هذا المقال الفروق أو الاختلافات في وجهات النظر، والعوامل التي تضفي على بعض البحوث أو الموضوعات أهمية خاصة، ومن بين هذه العوامل «صدور مجلة علمية مثلاً في مجال معين كمجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي» أو صدور عدد خاص من مجلة معروفة في قضية معينة، أو اهتمام مؤسسة مهمة بتقديم منح أو تمويل للبحوث في مجالات خاصة أو رغبة طلبة الدراسات العليا في اختيار موضوعات جديدة لم تُطْرَقْ من قبل، وهكذا.

المقال الرابع: «كشف الذات: أهو داخل أو خارج المجرى الرئيسي للبحث في علم النفس الاجتماعي؟» من إعداد Valerian J.Derlega قسم علم نفس.

أوضح المقال أن المقصود بكشف الذات هو أن يقدم الفرد معلومات عن ذاته لشخص آخر. وعَدّ كشف الذات أحد موضوعات الاتجاه العام في الإكلينيكي

والإرشادي، ولكنه يُعَدُّ موضوعاً فرعياً في علم النفس الاجتماعي. وناقش دور كشف الذات في علم النفس الاجتماعي حيث يمكن أن يجلب الدعم الاجتماعي، وينمي العلاقات الحميمة ويقوي العلاقات والروابط الاجتماعية، ويقدم المقال أيضاً تحليلاً لعملية كشف الذات يُعَدّ هاماً لأي نظرية تهتم بمثل هذه الظواهر، أما في مجال علم النفس الإكلينيكي والإرشاد النفسي فيعدُّ كشف الذات مهماً جداً حيث ترتبط به نتائج العلاج وتحقيق الصحة النفسية.

المقال الخامس: «الرؤية أو المنظور التفاعلي: عودة الاجتماع إلى علم النفس الاجتماعي» من إعداد Cecilia H.Solana.

يذهب كاتب المقال إلى أن علم النفس الاجتماعي من الوجهة التقليدية يأخذ بالمنظور الفردي، وهذه الرؤية تتجاهل العناصر الأساسية للسلوك الاجتماعي، ألا وهي عملية التفاعل بين الناس، ويناقش المقال كيف أن تبني الرؤية التفاعلية يمكن أن يستحدث موضوعات للبحث، ويفتح مجالات جديدة للدراسة، ويتناول الصعوبات والمشكلات العملية التي تواجه البحوث القائمة على الرؤية التفاعلية بالتحليل. ثم يوضح المقصود بالرؤية الفردية لعلم النفس الاجتماعي، والتي تعرّفه بأنه «العلم الذي يؤكد أهمية دراسة الكيفية التي يتأثر بها سلوك فردٍ ما بسلوك فرد أو أفراد آخرين وتفكيرهم». أما علم النفس الاجتماعي التفاعلي أو القائم على الرؤية التفاعلية التبادلية فلا يؤكد أهمية دراسة الأفعال الذاتية أو الحديث الذاتي، ولا يغفل تأثير الناس الآخرين على الأفعال والأحداث الفردية، وفي النهاية يقرر كاتب المقال أن إغفال الرؤية التفاعلية قد أضاع الكثير من الموضوعات البحثية، كما أعاق تطور النظريات الخاصة بهذا العلم، ويرى أن إيجابية علم النفس الاجتماعي وإضافته العلمية الحقيقية تتمثل في قدرته على بحث التفاعل بين شخص وآخر.

المقال السادس: «علم نفس اجتماعي قصير النظر: تأكيد بالغ على توضيحات الفرد للسلوك الاجتماعي» بقلم David J.Senn.

يقرر كاتب المقال أن الرؤية السائدة الآن في علم النفس الاجتماعي هي التي تقرر أن الفعل الاجتماعي والتفكير الاجتماعي يقدمه الأفراد أو يصدر عنهم، وذلك يتطلب تحليلاً متمركزاً حول الفرد. وتفيد هذه النظرة في شرح بعض المظاهر المهمة للسلوك الاجتماعي الإنساني إلا أنها رؤية قصيرة النظر بسبب تجاهلها للرؤية

الأشمل للتفاعل الدينامي بين الفرد والبيئة الاجتماعية الأوسع، أو التي يقع السلوك داخلها، ويؤكد الكاتب أهمية الرؤية التي تربط السلوك الاجتماعي بالبيئة، ويرى أن الأفراد يشكلون نسيجاً بالغ التعقيد في بنية العلاقات الاجتماعية بالمجتمع لدرجة يُعَدُّ معها تصور الفرد شيئاً منفصلاً عن البيئة تصوراً غير مقبول على المستوى التنظيري.

المقال السابع: «أسلوب بيئي مقترح لإقامة التكامل، وتخفيف التوتر بين نموذجين من نماذج توضيح السلوك: النموذج النفسي الداخلي، ونموذج إدارة الانطباع أو استخدامه» من إعداد Danny Axsom.

يرى الكاتب أن وجهة النظر البيئية في توضيح تأثير البيئة على السلوك هي الكفيلة بحل الخلاف، وتخفيف التوتر القائم بين النموذجين اللذين يشرحان السلوك الإنساني الاجتماعي، وهما: النموذج النفسي الداخلي IntraPsychic ونموذج إدارة الانطباع Impression management فالتمييز بين النموذجين أمر شائع ومن الممكن التعرف عليهما في تأثير الجينات على النمو في مقابل تأثير البيئة أو في استخدام أسلوب السمة في مقابل الأسلوب الموقفي في دراسة الشخصية.

وفي هذا المقال يشرح الكاتب الاختلاف بين النموذجين: النفسي الداخلي والتوضيح القائم على استخدام الانطباع، ويسعى إلى إقامة لون من التكامل بين النموذجين من المنطلق البيئي أو وجهة النظر البيئية، ويوضح محاولته لإقامة هذا التكامل بالقول بأنه حتى منتصف السبعينات كانت الرؤية السائدة في تفسير السلوك الاجتماعي هي أن هذا السلوك يجيء نتيجة لعمليات نفسية داخلية خاصة أو شخصية، وهذه العمليات متنوعة في طبيعتها مثل الخصائص، الدافعية المتعارضة، والضغط غير المتوازن..الخ، وهذه العمليات النفسية الداخلية هي التي توجّه السلوك. أما وجهة النظر المقابلة فتقرر أن الناس لديهم دافع أو رغبة قوية في خلق انطباعات إيجابية مرغوبة عن أنفسهم لدى الآخرين وأنهم نتيجة لذلك يقدمون من ألوان السلوك أمام الآخرين ما يحقق لهم خلق الانطباع المرغوب.

ويلاحظ أن التوضيحين المشار إليهما مختلفان، ويحاول المقال الحالي حل هذا الاختلاف باستخدام وجهة النظر البيئية في تفسير السلوك الاجتماعي كما سبق بيانه.

المقال الثامن: «الخنازير الثلاثة في علم النفس الاجتماعي» بقلم Donelson R.Forsyth.

ناقش الكاتب في هذا المقال وجهتي نظر تتعلقان بطبيعة البحث العلمي، واستخدم قصة الخنازير الثلاثة المشهورة بصورة بلاغية ليصل إلى ما يريد، وفرق بين العلم الأساسي الذي يدرس الفروض النظرية المقبولة لتمحيصها وتدقيقها ثم تحقيقها أو رفضها بين العلم التطبيقي الذي يركز اهتمامه على المشكلات العملية دون اهتمام كبير بخلفياتها التنظيرية، والعلم الإجرائي أو العملي الذي يقيم تكاملاً بين النظرية والتطبيق أو بين العلم الأساسي والعلم التطبيقي، وتنتهي القصة أو المقال البلاغي بتعزيز الفكرة أو الرؤية التي تروج للجمع بين العلمين الأساسي والتطبيقي.

المقال التاسع: «الأسلوب النمائي في دراسة السلوك الاجتماعي» من إعداد Tedra A.Walden.

يقرر الكاتب أن هناك قدراً من التشابه الملحوظ بين علم النفس الاجتماعي وعلم نفس النمو، ويهتم هذا المقال بتوضيح بعض أوجه التشابه بين العلمين. ومن الظواهر أو الموضوعات التي اهتم بها العلمان موضوع «المرجعية الاجتماعية» Social reperencing. وتعبر عن استعداد «موجود» لدى الأفراد يظهر في المواقف الغامضة حيث يستدعي الفرد المعلومات الانفعالية المختزنة لديه، والمستمدة من ملاحظاته للناس الآخرين وبخاصة الأبوان في المواقف الغامضة الشبيهة بما يمر به، ثم يوجه أو يضبط سلوكه وانفعالاته ووجدانه بمثل ما كانا يواجهان به هذه المواقف. وهذا هو المقصود بالإطار المرجعي الاجتماعي في نظر الكاتب، ومن بين الموضوعات المشتركة أيضاً التي عرضها هذا المقال «الدافعية إلى التحصيل أو الإنجاز، وردود فعل الفرد للمثير أو للعدوان، والحكم الخلقي والمعرفة الاجتماعية واستخدام مبادىء علم النفس الاجتماعي في دراسة نمو الطفل.».

ويُعَدُّ المرجعية الاجتماعية التي سبقت الإشارة إليها عملية تفاعلية تنمو منذ الطفولة المبكرة أوالرضاعة بين الأبوين والطفل أو بينه وبين من يقوم على رعايته فهي أظهر عملية يتجلّى فيها التقارب بين العلمين: علم النفس الاجتماعي وعلم نفس النمو.

المقال العاشر: «الاخصائيون النفسيون الاجتماعيون والاخصائيون الصناعيون التنظيميون. أأصدقاء أم أعداء؟». للكاتب Garnett S.Stakes.

يناقش الكاتب في هذا المقال إمكانية تحسين العلاقة بين المتخصصين في المجالين المشار إليهما، ويحاول أن يكتشف الاهتمامات وأوجه التعاون المشتركة أو

الممكنة بينهما، ويرى أن النقد الموجه للاخصائيين في كلا المجالين يعبر عن المشكلات أو التوترات القائمة بينهما، والتي تُعَدُّ التعاون والتواصل أحسن وسيلة لحلها أو التخفيف منها، ويعتقد أن من بين أسباب التباعد أو عدم التواصل بين المتخصصين في الحقلين ذلك القرار الذي اتخذه القسم رقم (4) من أقسام الهيئة الأمريكية لعلم النفس (APA)، والذي فصل اللقاء السنوي للاخصائيين في الصناعي . التنظيمي عن اللقاء السنوي لبقية تخصصات علم النفس، حيث قلل هذا القرار من فرص التفاعل الذي يُعَدُّ ضرورياً لوجود العلاقة والتعاون بين الحقلين. وهناك أسباب أخرى للحواجز القائمة بين الفريقين مردها وجود تنافس على العمل في داخل المصانع وداخل كليات التجارة من جانب المتخصصين في الصناعي التنظيمي بسبب الدخل أو المرتبات المرتفعة نسبياً عن مرتبات العمل داخل الأقسام العلمية بالجامعات.

ويدعو الكاتب في النهاية إلى إلغاء الحواجز بين تخصصات علم النفس المختلفة؛ لأنه لا اختلاف.بينها في الواقع إنما الاختلاف في الجوانب التطبيقية، ففي الحقيقة يوجد علم نفس واحد وتطبيقات متعددة والتعاون والتواصل بينها جميعاً أمر يقتضيه تطور علم النفس ككل.

المقال الحادي عشر: «صعوبة تحقيق التكامل بين علم النفس الاجتماعي وبين الإرشاد النفسي الإكلينيكي . ماذا يعني التلطيف أو التخفيف».؟ بقلم James EMadux.

يقدم الكاتب في هذا المقال دراسة نظرية للمفاهيم والقضايا التي تبرز المساحة المشتركة بين علم النفس الاجتماعي وبين الإرشاد النفسي الإكلينيكي، ويناقش عدة قضايا مهنية كالتدريب والإعداد العملي للمتخصصين في كلا المجالين، ويقدم الباحث وجهة نظره الخاصة في الروابط بين هذين التخصصين، وبينهما وبين بعض المجالات الأخرى في علم النفس، وقد أشار إلى وجود الحاجة إلى المتخصصين وغيرهم للعمل في المساحة المشتركة بين علم النفس الاجتماعي والإرشاد النفسي الإكلينيكي. ويقدم الكاتب في النهاية عدة مقترحات لتطوير العمل المشترك بينهما، وفي هذا المقام يشير إلى العدد الأول من مجلة «علم النفس الاجتماعي الإكلينيكي» الذي صدر عام 1983 والذي أعلن أنه قد حان الوقت للاعتراف بالعلاقة المشتركة بين علم النفس الاجتماعي وعلم الإرشاد النفسي الإكلينيكي، وأشار الكاتب أيضاً إلى

مجلة «السلوك الاجتماعي والشخصية»، وإلى العلاج المعرفي والبحث، وإلى «مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي» وعَدّ هذه أمثلة للعلاقة الموجودة بالفعل بين هذه الميادين. ويدعو في النهاية إلى إقامة تكامل قوي بين علم النفس الاجتماعي وعلم الإرشاد النفسي الإكلينيكي.

المقال الثاني عشر: «أدوار ومسؤوليات في علم النفس الاجتماعي». بقلم Elaine C.Nocks.

حاول الكاتب في هذا المقال أن يستعرض الأدوار والمسؤوليات التي يعهد بها إلى الاخصائي النفسي الاجتماعي بصفة خاصة، وإلى الاخصائي النفسي بصفة عامة. وأشار إلى وجود تباين في النظرة إلى الأدوار التي يقوم بها الاخصائي النفسي الاجتماعي، وإلى أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في هذه النظرة، منها منزلة الجامعة التي تخرج فيها الأخصائي والبرنامج الذي تقدمه تلك الجامعة في الدراسات العليا، والتدريب الذي يشتمل عليه ذلك البرنامج، ومستوى المشرفين على هذا التدريب. وأشار الكاتب إلى أن المكان الذي يعمل به الاخصائي النفسي الاجتماعي بعد تخرجه في الدراسات العليا يضفي على الأدوار التي يقوم بها أهمية خاصة أو يضعف من أهميتها. وحَدَّد الباحث بعض الأدوار الرئيسية التي يرى أن برنامج إعداد الاخصائي النفسي الاجتماعي يجب أن يأخذها في الحسبان في أثناء الإعداد الأكاديمي له وهي: دور العالم الباحث الذي يستطيع أن يصمم ويوجه ويشرف على مشاريع الأبحاث، والذي يستطيع أن يكتسب المنزلة والاعتبار من خلال أبحاثه ومؤلفاته. ودور المدرس الذي ينظر إليه البعض نظرة أقل منزلة من دور الباحث مع أن برامج إعداد الاخصائي النفسي الاجتماعي تضع دور التدريس والتدريب على مهارات التدريس جزءاً أساسياً من البرنامج. ولكنه مع ذلك لا يلقى التقدير الكافي، وهناك أدوار أخرى تسند إلى الاخصائي النفسي الاجتماعي يراها الكاتب أدنى منزلة مما تقدم كدور الخبير أو المقوّم للبرامج ونحو ذلك. ويوصي في النهاية بأن يكون الإشراف على التدريب في الدراسات العليا للأساتذة المتميزين بأبحاثهم ومؤلفاتهم، ومنزلتهم الأكاديمية كما سبقت الإشارة إليه.

المقال الثالث عشر: «المدرسون الباحثون في مقابل الباحثين الذين يدرسون» للكاتب Ann L.Weber.

إن أحد مصادر الصراع داخل علم النفس الاجتماعي في نظر الكاتب هو النزاع

بسبب المتطلبات الأكاديمية للتدريس في مقابل البحث، والتوتر بسبب متطلبات التدريس والبحث يمكن إرجاعه إلى صراع الدور وإلى الغموض والتشوش في تحديد الهوية المهنية من جانب وحاجات المجتمع من جانب آخر، وقد ناقش الكاتب المسؤوليات المترتبة على الدورين: دور المدرس ودور الباحث والمكاسب الممكن تحقيقها نتيجة للتنافس أو الصراع بين هذين الدورين، كما عرض بعض الخطط الاستراتيجية الضرورية لحل الصراع بين الأدوار المتنافسة لكل من المدرس والباحث.

المقال الرابع عشر: «نظام مقترح لتحقيق التوازن بين التدريس والبحث داخل الأقسام العلمية» بقلم Mark R.Leary.

حاول الكاتب في هذا المقال توصيف العبء الأكاديمي في صورة عدد من النقاط المحددة ونظام النقاط المقترح يعدُّ محاولة لتحقيق التوازن بين أعضاء هيئة التدريس بالقسم العلمي المعين من حيث العبء الذي يقوم به كل منهم، ويوضح نظام النقاط المقترح توقعات الأقسام العلمية من الأنشطة الأكاديمية المتنوعة التي ينبغي أن ينهض بها أعضاء هيئة التدريس. ويرى أن هذا النظام سوف يقلل من الشعور بعدم المساواة من جانب البعض من أعضاء القسم، ويقترح الكاتب إجراء تعديلات سنوية في الأعباء الأكاديمية للأعضاء على ضوء أنشطتهم في العام السابق، وينادي بإتاحة الحرية لكل عضو بالقسم في تحديد النسب الخاصة بكل منشط أكاديمي يقوم به، والوقت الذي يخصصه له داخل العبء الكلي له. فقد يخصص جزءاً أكبر للبحث أو للتدريس أو للأنشطة الإدارية داخل جدولة العام على ضوء خبراته واهتماماته وتميزه في منشط أو آخر من هذه المناشط، مع مراعاة التوازن بقدر الإمكان بين المناشط الأكاديمية الأساسية وهي البحث والتدريس والأعمال الإدارية.

المقال الخامس عشر: «واقع علم النفس الاجتماعي: وجهة نظر» من إعداد Clyde Hendrick.

يصف الباحث في هذا المقال أهمية الموضوعات أو المقالات السابقة التي اشتمل عليها هذا الكتاب، والتي قام بتحريرها Mark R.leary. ويبين كيف تم عرضها في صور من المشكلات والقضايا والأدوار وغير ذلك مما سبق عرضه، ولا جديد في الواقع في هذا المقال الأخير وإنما هو تعليق عام على المقالات السابقة.

وبعدُ، فإنه إذا كان لعارض الكتاب أن يقول شيئاً فإنني أستطيع أن أقول: إن هذا

العمل العلمي الصغير في حجمه يُعَدُّ كبيراً في أهميته للطلاب والدارسين والمتخصصين في علم النفس الاجتماعي، حيث يطلعهم على القضايا المعاصرة لتخصصهم، وعلى أهم ما يدور في ثنايا مجلاته وأبحاثه ومؤتمراته من حوار وجدل ومناقشات بين علمائه والمتخصصين فيه، والكتاب في مجمله يعدُّ لوناً من نقد الذات لعلم النفس الاجتماعي، ونقد الذات ضروري للتخلص من السلبيات وتعزيز الإيجابيات، كما أنه عرض تاريخي موجز لما مَرَّ به علم النفس الاجتماعي خلال ربع القرن الأخير، أو منذ السبعينات حتى الآن، ووصف لحدود هذا العلم ومعالمه ومجالاته، وموضوعات البحث فيه والأساسي منها، أو الفرعي، كما أنه محاولة لتحديد الأدوار والمسؤوليات والأعباء الأكاديمية المتوقع أن يقوم بها المتخصص في علم النفس الاجتماعي، وبيانٌ لأوجه التعاون المشتركة أو الممكنة بين هذا العلم وبين غيره من تخصصات وفروع علم النفس.

ظاهرة الخدم والمربيات وأبعادها الاجتماعية في الدول الخليجية

تأليف: عبد الرؤوف الجرداوي

الكويت، ذات السلاسل، ط 1، 1990، 249ص

مراجعة: خالد أحمد الشلال

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويت

العمالة الأجنبية والعمالة بشكل عام والعمالة الخاصة وهي الخدم والمربيات من الموضوعات التي دُرِست بإسهاب في العشر سنوات الأخيرة في منطقة الخليج العربي، من الدراسات ما يقول: إن ظاهرة الخدم ذات خطورة بالغة على التنشئة الاجتماعية، وعلى الأسرة بشكل عام، ومنها ما يفند ذلك القول بأن الظاهرة ليس لها أي تأثير على الأسرة ولا على الأطفال، ولكن هذه الظاهرة ما زالت تدرس بأبعادها

الاجتماعية المختلفة، ومن هذه الدراسات الدراسة التي بين أيدينا، وهي ظاهرة الخدم والمربيات وأبعادها الاجتماعية في الدول الخليجية، يقدم الباحث الدكتور عبدالرؤوف الجرداوي لهذه الدراسة بأن الدول العربية الخليجية في الخليج تواجه مجموعة من المتغيرات الأساسية المحلية والعربية والدولية، وليس ذلك بمستغرب فهي تحتل مكانة مرموقة، ويحوي باطن الأرض منها سلعة استراتيجية تلعب دورها في السلم والحرب، ثم يتحدث في المقدمة عن السكان المحليين والوافدين، ونسبة المحليين إلى الوافدين، وإن السنوات الماضية شهدت استمرار تدفق العمالة وبخاصة الآسيوية بفعل عوامل الجذب والدفع، حيث ما زالت الدول الخليجية تشكل منطقة جذب تنعم بالاستقرار والأمن والأجر المرتفع، والخدمات ذات المستوى المرتفع. وإدراكا لأهمية الموضوع من الناحية العلمية والآثار العملية على الأسرة والمجتمع فقد رأى الباحث المساهمة بإصدار هذا الكتاب ليجمع شتات الظاهرة من جوانبها المتعددة، وقد قسمت الدراسة التي بين أيدينا إلى ثمانية فصول، ففي الفصل الأول تناول الباحث آثار العمالة الأجنبية على البناء الاجتماعي، وشمل ذلك العمالة الأجنبية الوافدة في الدول الخليجية، ومخاطرها الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية بالإضافة إلى وظيفة القيم والعادات الاجتماعية، ونموذج خليجي «بالمجتمع الكويتي» ودور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وسمات مرحلة الطفولة المبكرة، فالوضع السكاني بالدول الخليجية يتسم بنقص السكان الوطنيين، وانخفاض كثافتهم في كم^2 (العراق 23 نسمة في كم^2 ـ السعودية 4 فقط)، فالأغلبية من السكان الوافدين، وذلك بسبب تنامي السكان غير الوطنيين الوافدين للعمل، ويرجع هذا الوضع إلى ضعف مساهمة الوطنيين في قوة العمل، فهي تتناقص مقابل زيادة العمالة الوافدة، وبالإضافة إلى ذلك يضع الباحث أمامنا خمسة أنواع من المخاطر.

أما في المبحث الثاني في الفصل الأول فقد كان عن القيم والعادات الاجتماعية ووظيفتها الاجتماعية، ثم القيم الاجتماعية وأنواعها وأهميتها، ومنها القيم الاجتماعية الاقتصادية والإرشادية والتنبئية والضبطية مع الإشارة إلى العادات الاجتماعية في المجتمع الكويتي «على أنها نموذج خليجي». أما بالنسبة للمبحث الثالث والمتعلق بالأسرة والتنشئة الاجتماعية فقد أشار الكاتب إلى دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وتعريف التنشئة الاجتماعية، ويدخل في هذا المجال كيف يصبح الطفل اجتماعيا، ثم تعرَّض الباحث للأسرة من الداخل، والأوضاع الاقتصادية للأسرة، وأوضاع الأسرة من حيث تكوينها،

والمعاملات داخل الأسرة، ثم الأسرة من الخارج، أو خارج الأسرة، وتأثير العوامل الخارجية على الطفل، وتنشئته، ونمو الشخصية، وبعد ذلك استعرض آثار التربية الخاطئة، وأن الطفل هو العنصر الأساسي في بناء المجتمع لأنه رجل الغد، وأن من أساليب التربية الخاطئة الحرمان، والإهمال، والعقاب، والقسوة، ثم التساهل، وأن قيام الوالدين بهذه الأساليب الخاطئة من التربية يتناسب طردياً مع جهلهم بأصول التربية، وانخفاض مستواهم التعليمي، واشتغالهم عن الأسرة، والأمر يزداد سوءاً في حالة الاستعانة بخدم أو مربيات للقيام بعملية التربية، ثم تحدَّث الباحث عن أثر عمل المرأة على الأبناء، وأن الاعتقاد السائد لدى كثير من الباحثين ورجال الفكر وجمهور المواطنين بحتمية وجود آثار سلبية على أبناء الأمهات العاملات نظرا لغياب الأم وإهمال العناية بالأبناء، والاستعانة بالخدم للقيام بهذه الوظيفة التربوية، ثم استعرض الباحث سمات مرحلة الطفولة المبكرة، ومظاهر النمو الأساسية لمرحلة الطفولة المبكرة وهي النمو اللغوي، والنمو الأخلاقي، والنمو الاجتماعي، والنمو المعرفي، والنمو النفسي.

أما في الفصل الثاني فقد ركَّز الكاتب على العمالة المنزلية في الأسرة الخليجية حيث يقول: إنه أصبح من المشاهد أن تمتد العمالة الأجنبية وبخاصة الآسيوية في الدول الخليجية إلى الأسرة حيث ساد نمط الاستعانة بالخدم والمربيات من الهند وباكستان والفلبين وسريلانكا بأعداد كبيرة سواء أكانت المرأة تعمل أم لا، إنه أحد مثالب الرفاهية والنظرة الدونية للعمل اليدوي، ذلك أن الإحصاءات تدل على أن مساهمة المرأة الخليجية في قوة العمل ما زالت محدودة (3% في قطر ـ السعودية 2,2% ـ الإمارات 6% ـ الكويت7,7%«1980»)، وقد انتقد الكاتب الجهات المختصة بأنها لا تملك أية معلومات دقيقة أو بيانات إحصائية عن عدد الخدم والمربيات عندما تحدّث عن حجم الظاهرة وخصائصها، وأنه ليس لدينا بيانات إحصائية صادرة عن جهات رسمية بالدول الخليجية عن عدد الخدم والمربيات يمكن الوثوق بها، وكل ما هنالك تقديرات متعارضة ومتضاربة بعدة جهات داخل الدولة، ولكن الباحث لجأ إلى بعض المعايير والمقاييس التي اتخذها وسيلة لتقدير الخدم والمربيات في الأسرة الخليجية مع استبعاد العدد الموجود لدى الأسرة الوافدة لصعوبة هذا الأمر، وعدم وجود الأساس المناسب للتقدير لذلك لجأ الكاتب إلى استعراض بعض التقديرات القائمة على أساس دراسات أجريت بالعينة في دول المنطقة حيث استعرض الدراسات التي أجريت في الكويت والإمارات وقطر والعراق وأخيراً

المملكة العربية السعودية، وقد استخلص من خلال الدراسات التي أجريت في المنطقة خصائص المربيات، فالجنسية تأتي في المرتبة الأولى من هذه الخصائص، وإن الجنسية السيريلانكية تشكل 63,2% من العينة المدروسة، ثم الهندية 27,1%، والفلبينية 4,8%، ثم بنغلادش والباكستان معا 3,5%، وتوجد فروق بين الدول، ثم الخاصية الثانية هي الحالة التعليمية وأن 54% منها في مستوى الأمية، وقد ربط الباحث بين أمية ربة الأسرة مع أمية المربية وآثارها السلبية على الأطفال. ثم الخاصية الثالثة هي الديانة، وأن الديانة المسيحية 44,4% و 13.5% بوذيات. وتحدَّث عن خصائص أخرى كالعمر بالنسبة للمربية، والحالة الاجتماعية وأن 53,6% متزوجات، ثم الإلمام باللغة العربية وطبيعة العملية، والمهام والمسؤوليات التي تقوم بها المربية بشكل يومي، وبعد ذلك استعرض الباحث بعض قيم وعادات مجتمع المربيات وتأثيرها على الطفل، أما في المبحث الثاني في الفصل الثاني فقد تحدَّث الباحث عن عوامل انتشار الظاهرة وآثارها وأهم العوامل هي حجم الأعباء المنزلية، وخروج المرأة للعمل، وعدم وجود البدائل، وسهولة استقدام الخدم، وانخفاض الأجر بالنسبة لمستوى المعيشة، والمكانة الاجتماعية، وغياب الوعي بآثار الظاهرة، والنظرة المتدنية للعمل اليدوي، وممارسة السلطة لربة العمل، والتقليد الاجتماعي، والاهتمام بالمناسبات والزيارات، وأخيرا المغالاة في مطالب الحياة اليومية. في ضوء المعطيات والقرائن والأدوار والمسؤوليات التي يقوم بها الخدم والمربيات، وقيم وعادات المجتمعات الأصلية لهم يمكننا من الوقوف على الآثار والنتائج التي تؤدي إليها الظاهرة في تغلغلها وانتشارها داخل الأسرة والمجتمعات الخليجية في النتائج التالية، وهي الاعتماد الزائد على الخدم والمربيات، والتنشئة الاجتماعية للأبناء، واهتزاز العلاقة بين أفراد الأسرة، وظهور الأم البديلة، والانحرافات السلوكية، والصراع القيمي، والتأثير اللغوي، والتأثير الثقافي والقومي.

ومن الفصل الثالث حتى الفصل الثامن هو عبارة عن استعراض للظاهرة في كل دولة من الدول منفصلة وهي الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، وعمان ثم أخيرا الجمهورية العراقية، وفي نهاية الكتاب وضع الباحث الخاتمة باستعراض بعض التأثيرات على الطفل، ثم قام بصياغة بعض المقترحات والتوصيات حول الظاهرة.

يُعَدّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا من الكتب التوثيقية، حيث قام الباحث بتوثيق الدراسات ومسحها مسحا شاملا، وأضاف عليها مساهماته حول ظاهرة الخدم

والمربيات في مجتمعات الخليج، والكاتب يُعَدّ من البارزين في هذا المجال مجال العمالة والعمل والعمال، ومن الكتّاب الذين لهم باع طويل في هذا المجال. إلا أن هناك بعض النقاط التي أعتقد أنه لم يُوفّق في طرحها، منها **أولاً**: عدم تحديد الفرق بين الخدم وبين المربيات، وكلمة خدم قد تشمل السائق والمزارع والطباخ، كل هؤلاء يندرجون تحت كلمة خدم، وهناك بعض الأسر لا تستخدم المربيات ولكن تستخدم الخادمة التي تعمل في المنزل، والتي من مهامها الغسل والتنظيف، هذه الخادمة تستخدم مربية في جزء من يومها العملي فإلى جانب عملها خادمة فهي تعمل مربية وهذا الأمر شائع جدا في المجتمعات الخليجية، **ثانيا**: إن الباحث وضع مخاطر العمالة في بداية البحث والتي أعتقد أنها تعد نتائج البحث، والتي هي المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ثم السياسية. **ثالثا**: استشهد الباحث ببعض البحوث الميدانية حول آثار عمل المرأة أو الأم على الأبناء ودراسة بارسونز Parsons التي لم يجد فيها فروقا في العلاقات بين الأم والأبناء في مجموعتين من الأمهات العاملات وغير العاملات، ودراسة كليجر عن القلق والشعور بالذنب الذي يميز الأمهات العاملات، ثم دراسة «فيشر» و«هوفمان» و«لويل» حيث لا توجد أية علاقة بين هذه البحوث وبين دراسة ظاهرة الخدم والمربيات، حيث إن الخدم والمربيات موجودات في المنزل على الرغم من أن المرأة ليست عاملة. **رابعا**: يقول الكاتب إن مرحلة الطفولة المبكرة (2-6) سنوات من أهم الفترات في حياة الفرد، وأشاد باهتمام ابن سينا وابن خلدون وروسو ومنتسوري وديوي وغيرهم، ولكن الطفل في المجتمع الخليجي يلتحق بمرحلة رياض الأطفال من سن 4-6 سنوات، وبالتالي يختلط مع أطفال مشابهين له، ويتعلم اللغة واللهجة والتربية الوطنية من الروضة أي أن الطفل ينفصل عن المربية من سن 4 إلى المدرسة، وأحيانا ينفصل في سن «3,5 سنة». **خامسا**: عند الحديث عن مراحل النمو الأساسية لمرحلة الطفولة لم يوضح الكاتب السن أو العمر الزمني بالنسبة للطفل وفي أية مرحلة يكون النمو اللغوي؟، وأية مرحلة يكون النمو المعرفي؟، ولم يحدّد العمر الزمني الذي يكون فيه الطفل قد انفصل عن المربية. **سادسا** وأخيرا: الإحصائيات التي استخدمها الباحث عند الحديث عن مشاركة المرأة في العمل في الدول الخليجية هي إحصائيات غير حديثة، فقد كانت إحصائيات 1980 أي إحصائيات مَرَّ عليها عشر سنوات، وأخيرا هذا الكتاب الذي بين أيدينا من الكتب القيمة في مجال العمل وظاهرة المربيات والخدم، وتعد إضافة جيدة لأدبيات هذا الموضوع.

المؤتمر السنوي الخمسون لمنظمة علم الإجرام الأمريكية سان فرانسيسكو 20-23/11 (1991)

عبدالله اللنقاوي
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

عقد هذا المؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأمريكية في الفترة بين 20-23 نوفمبر 1993 تحت عنوان الجريمة وعدم المساواة وذلك من أجل تحقيق الأهداف العامة لهذه المنظمة، والتي يمكن تحديدها في الآتي:

1 ـ محاولة جمع في نظام متعدد الاتجاهات مجموعة من أفراد المجتمع الذين يشاركون بفاعلية في البحوث، والتدريس، والأعمال، والوظائف المتعلقة بمكافحة الجريمة وعلاج المجرم.

2 ـ تشجيع ودعم المنح الدراسية ذات العلاقة بعلم الجريمة والبحث والتعليم، والتدريس في إطار المؤسسات الأكاديمية ونظام القضاء الجنائي، ويشمل ذلك المؤسسات العامة والخاصة ذات الاهتمام بالجريمة، والعدالة، وإصلاح المنحرفين.

3 ـ تشجيع تبادل الخبرات العلمية والبحثية بين العلماء والباحثين في مجال الجريمة والعقاب.

***. قسمت محاور هذا المؤتمر إلى ثلاثة وهي:**

1ـ علم الإجرام 2 ـ المرأة والجريمة 3 ـ علم الجريمة النقدي والراديكالي.

* **وقائع المؤتمر:** اشتمل المؤتمر على ما يقارب 22 ندوة موزعة على أربعة أيام متتالية، وقد احتوت كل ندوة على ما يقارب 12-15 جلسة، إضافة إلى عدد هائل من المحاضرات «وورش» العمل والمناقشات حول الموائد المستديرة، وعروض دور النشر

للكتب الحديثة إلى جانب تبنيها نشر أحدث الكتب المتعلقة بعلم الجريمة والعقاب، وعلاج المنحرفين، وقد وصل عدد المشاركين في هذا المؤتمر إلى ما يقارب 2000 عالم واختصاصي بعلم الجريمة والعقاب بالإضافة إلى عدد لا بأس به من طلبة الدكتوراه والماجستير في الجامعات الأمريكية، وتميز المؤتمر بحضور العديد من رواد علم الإجرام المعاصرين أمثال أوستن تورك ومارفين وولف جانج - ولويدا وهلن - والبرت كوهن وجيمس انسيا ردي حيث قدموا العديد من المحاضرات، منها: ندوة تحت عنوان «نقاد يقابلون المؤلف» حيث تمت مناقشة الكتاب المعنون بـ«الجريمة والعار وإعادة التكامل» للمؤلف جون بريثولين من قبل كل من مارتن شوارتز وورن كزيمروالبرت كوهين، وكذلك قدم العالم لويد أوهلن ورقة تتعلق بالجناح والمجتمع، ومن خلالها تطرق إلى نظريته في الجناح والفرصة. وقد قام أوستن تورك بتقديم ورقة حول نظرية الصراع والجريمة. وكما قدم مارتن وولف غانج ورقة حول تحليل الفوج (دراسة تتعلق بمتابعة الأجيال عبر سنوات طويلة) ولقد سبق أن ترأس هذان العالمان هذه المنظمة من فترة لأخرى، أما بالنسبة لمجمل الندوات وموضوعاتها فقد قسمت إلى حوالي 22 ندوة موزعة على أيام المؤتمر الأربعة.

عقدت في اليوم الأول ست ندوات تناول فيها المؤتمرون الموضوعات كما سنبينها أدناه:

فقد تضمنت الندوة الأولى الموضوعات التالية: القتل والاغتصاب والمرأة: استمرارية التفرقة والاضطهاد، الجريمة والردع، الاقتصاد السياسي للجرائم المنظمة، الجرائم المنظمة: الاتجاهات والأنماط العالمية، النظام التحتي للمذنب والشرطة في السجون والمؤسسات العلاجية والضبطية، إبداعات في طرق البحث والمفاهيم المتعلقة بدراسات الجريمة، توزيع الجريمة على خارطة المدينة. وقد حضر معّد هذا التقرير الجلسة المتعلقة بالاقتصاد السياسي للجرائم المنظمة، حيث قدمت فيها أربعة بحوث أصيلة: أولها، موضوع جرائم شركة يونيون كاربايد في بوبال الهند، حيث بين الباحث مدى خطورة شركات البتروكيماويات على المجتمعات الإنسانية، وطالب بالمزيد من عوامل وأسس الضبط والعقاب عليها، وقدمت ورقة أخرى بعنوان «سياسة ضبط جرائم الشركات» حيث رأت الباحثة أن السياسات الموضوعة من قبل السياسيين في كندا قليلا ما تعاقب الشركات في أثناء مخالفتها لقواعد حماية البيئة، وذلك نتيجة لتورط الساسة بالشركات نفسها، وطالبت بتوقيع عقوبات أقوى وأشد على تلك الشركات المخالفة وبخاصة في كندا.

أما الندوة الثانية فقد اشتملت على الموضوعات التالية: النظريات الاجتماعية، ونظريات المساواة بين الجنسين، والجريمة، وموضوعات في علم الاجرام الواقعي، ونظرية العصبة، وبحوث حول العصابات: اتجاه نحو الدمج تقويم طبيعة ادارة السجن والحبس وتأثيرها، التطورات الحديثة في مخاطرة وحاجة التصنيفات في الإفراج، الشرطي والسجون ـ السياسة والممارسة في السجون الأمريكية، الصراع في التجارب: تفسير مضمونات الإدارة والسياسة، موضوعات القياس في بحوث الجناح، موضوعات علاج المخدرات، سياسة وتخطيط الجماعة والمجتمع والجريمة، نظام تصنيف المذنبين، المذنبون الأخلاقيون والعدوانية الجنسية، المخدرات ونظام القضاء الجنائي، برامج المساجين. وقد حضر معدّ هذا التقرير جلسة المذنبين الأخلاقيين والعدوانية الجنسية، وقد قدمت فيها خمسة بحوث أهمها: «علم اجتماع العدوانية الجنسية» «لهانل مارك وجون ستراتون، حيث قاما بالبحث حول العدوانية الجنسية بين طلبة الجامعات وخاصة الاغتصاب، وقد وجدوا أنها نتيجة لمحاولة إشباع الشهوة الجنسية من حيث هو هدف، إلى جانب مصاحبة الأصدقاء الذين يشتركون في الأنشطة المنحرفة، وإلى جانب ذلك وجدوا أن مرحلة المراهقة هي المرحلة التي يتأثر بها الشاب في المراحل البعدية من العمر، ويرتكب السلوك المنحرف.

واحتوت الندوة الثالثة على الجلسات التالية: الاقتصاد السياسي لنشاطات السلطة التشريعية، جرائم الملاحة البحرية، الاتجاهات التاريخية للمؤسسات الاصلاحية، اتجاهات الحركات النسائية في دراسة الجريمة والانحراف، تفسيرات الاختلاف بين الجنسين في الجريمة والانحراف من الناحية البيولوجية (الوراثية) والميول والبيئة، المرأة في المؤسسات الاصلاحية والعقابية، ورشة عمل: اتجاهات ومفاهيم عالمية في ضبط الجماعات والمجتمع، عقوبة الإعدام: الردع واتجاهات الرأي، التوزيع المكاني وعلاقة البيئة بالجريمة والجناح، التوزيع المكاني لجرائم القتل المتسلسل، دراسة جرائم ذوي الياقات البيضاء.

تطرقت جلسات الندوة الرابعة الى عدة موضوعات مهمة مثل الأيدولوجية البنائية للعقوبات، الخوف من الجرائم، الجرائم المنظمة، المحتوى الاجتماعي والسياسى للاعتداء بالضرب على المرأة، العرف والنظام الجنائي في المجتمع الحديث، نماذج سيكوبيولوجية للشخصيات اللااجتماعية، موضوعات وقياسات في سياسة الدراسات المتعلقة بالضحية والخوف من الجريمة، استجابات وردود فعل القضاء الجنائي تجاه

العنف العائلي، الدين والجريمة. وحضر مُعدّ هذا التقرير حضور الجلسة المتعلقة بالدين والجريمة، حيث جرى فيها مناقشة خمسة أبحاث أهمها: بحث بعنوان «الوالدان والأصدقاء وتعاطي المواد الكحولية من قبل المراهقين»، حيث بين ستيفن بوركت أن هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر من قبل الأصدقاء، ودرجة تدين الوالدين على سلوك المراهقين، وقام «بوركت» بجمع المعلومات على ثلاث مراحل، واستنتج أن تأثير الأصدقاء وتوقعات الجماعة لها تأثير مباشر على تعاطي المراهقين للمواد الكحولية، أما تدين الوالدين فله تأثير غير مباشر في مدى ابتعاد الأبناء عن تعاطي المواد الكحولية. أما جون كوكران ورونالد ايكرز وانتوني لاكريسا فقد قدموا ورقة بعنوان «الدين وتعاطي الكحول بين كبار السن والشيوخ»، حيث قاموا بدراسة حوالي 1410 حالات من كبار السن (60 سنة فأكثر) من أجل إيجاد علاقة بين السن والدين«الطائفة» والكحولية، وقد بينوا أن الدراسات السابقة اقترحت أن هناك علاقة عكسية بين التدين والكحولية عند كبار السن، أي كلما كبر السن زاد التدين وقل تناول المواد الكحولية إن لم يكن تركه نهائيا.

شملت الندوة الخامسة الجلسات التالية: استجابات القضاء الجنائي للجرائم العائلية، مفاهيم الشرطة والجماعة في المجتمعات، الضبط البوليسي: الاتجاه الكندي، دور الأخلاقيات في علم الجريمة، سياسات المحاكم العائلية، جرائم الشركات والمنظمات: نظريات وتفسير، مائدة مستديرة لمناقشة موضوعات البحوث التي يجب أن تُجرَى على المرأة والقضاء الجنائي، العوامل البيولوجية للإدمان. في الجلسة المتعلقة بجرائم الشركات والمنظمات قدمت أربعة أبحاث أهمها: البحث المقدم من جون كيسر بعنوان «الإحباطات في النظرية وطرق البحث عند قياس أسباب جرائم الشركات»، وقد اعتمد الباحث على المعلومات التي جمعت بوساطة كل من كلينارد وييجر (461) شركة إلى جانب اعتماده على معلومات مستقلة ذات نفس الاهتمام، وقد بين الباحث أن العديد من الدراسات تواجه التثبيطات نتيجة لتعقد الشركات وحنكة مؤسسيها وصعوبة تجريمها إلى جانب ارتباطهم بالساسة بشكل عام.

وقد تمت **مناقشة** مجموعة من الموضوعات في الندوة السادسة مثل: أزمة الاشتراكية، مضامين علم الجريمة النقدي، اهتمامات نقدية بجرائم ذوي الياقات البيضاء، المرأة في السجن، التحديات والتغييرات، مضامين سياسة السجون، وجهات النظر حول الجناح، الأسباب الاجتماعية للجناح، الدخان والمرايات، الصورة القاتمة لسوء تصرف الشركات.

وفي اليوم الثاني عقدت ست ندوات وتطرقت الجلسات إلى مجموعة من الموضوعات والمناقشات المتعلقة بجرائم الشركات وجرائم المرأة، وعلى الحتمية وانحراف، وجرائم الصفوة، واستخدام البحوث والدراسات في تدريس الجريمة والجناح وجرائم ذوي الياقات البيضاء والاتجاهات القانونية والاجتماعية في الجريمة، وانحراف وبحوث على الضحية، ودراسات حول الكحوليين وادمان الكحول، والمرأة والقانون، والضبط الاجتماعي وعصابات الأحداث ودراسات في جرائم القتل، «وورشة» عمل بعنوان «استخدام قصص المخبرين والأفلام في تدريس القضاء الجنائي». وقد شارك معدّ هذا التقرير في مائدة مستديرة لمناقشة المجتمعات المحلية ذات الطابع البوليسي والضبطي، حيث تمت مناقشة دول العالم المتقدمة وكيفية استخدام الشرطة لأهالي الحي في عملية الضبط الاجتماعي، فقد انتشرت برامج مراقبة الحي بوساطة الأهالي في العديد من المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أوضحت في أثناء الجلسة والمناقشة أن هذه البرامج اتبعت في الكويت بعد التحرير مباشرة في المجتمع المدني الكويتي نتيجة لعدم وجود السلطة الضبطية في ذلك الوقت، وأن العملية تمت من خلال السيطرة على مخافر الشرطة من قبل الشباب الكويتي، وقامت الدوريات على مدار الساعة لحماية الأحياء السكنية من اللصوص، إلى جانب ذلك عملتُ على توضيح أن هذه البرامج معمول بها في المجتمع الكويتي والخليجي بشكل عام .نتيجة للترابط الاجتماعي الوثيق بين أفراد الحي في المجتمعات الصغيرة، وهي بشكل روتيني ويومي، ولكن السلطة الضبطية المتمثلة بالشرطة هي الأساس والمسؤول المباشر في ضبط الأحياء وحراستها، أما من ناحية العلاقة بين الشرطة والأهالي فهي بحاجة إلى إعادة الثقة نتيجة للاحتلال العراقي الغاشم وزعزعته للثقة التي كانت متوافرة بين الأهالي وبين الشرطة والجيش.

شمل اليوم الثالث العديد من الندوات المختلفة الموضوعات، ودارت الجلسات حول الموضوعات التالية: خطورة الجريمة، دراسات في جرائم القتل، نماذج لسببية الخوف من الجريمة، اختبار المخدرات بوساطة الشعر ـ العلاقات الشخصية المتداخلة بين متعاطي المخدرات ـ برامج محاربة المخدرات بوساطة المجتمعات المحلية، المخدرات ومجتمعات الأقليات، عناصر الحوار حول الأسلحة، اتجاهات حول المخدرات وسياسة المخدرات في القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، اتجاهات حول جرائم ذوي الياقات البيضاء، سياسة المخدرات، الشرطة والمجتمع،

العلاج المؤسسي للأحداث، حالة الأنومي في مجتمعات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، علم الجريمة التطوري: من جنايات بسيطة إلى جنايات خطرة - تسميم الفقراء: اتجاهات حول جرائم البيئة.

وقد حضر مُعدّ هذا التقرير العديد من هذه الجلسات من أهمها: الجلسة المتعلقة بعناصر الحوار حول الأسلحة، حيث تمت مناقشة ثلاثة أبحاث في 1 - نماذج من ملكية المراهقين للأسلحة واستخدامها. 2 - الأسلحة، حماية النفس ومنع الجريمة: مسح اجتماعي للمواطنين 3 - التعصب الأعمى للصحف والاعلام المعادي للأسلحة. وقد ظهر من هذه الجلسة أنه يوجد صراع حاد بين مؤيدي ترخيص الأسلحة وتداولها بين الشعب الأمريكي والشركات وبين معارضين من الشعب الذين يرون أن الأسلحة هي السبب المباشر في جرائم القتل والسرقة والاغتصاب. ولكن البحث المقدم من دايفز ولورابين أن أغلبية المواطنين الذين استجابوا للاستبانة أرادوا الاحتفاظ بأسلحتهم لحماية النفس إلى جانب رغبتهم في تقنينها بطرق مختلفة حتى لا تقع في أيدي المضطربين عقليا والمنحرفين..

وخصص لليوم الأخير ست ندوات، وكل ندوة احتوت على خمس جلسات تقريبا، وهي مختلفة الأوقات والأمكنة، ومن أهم الموضوعات التي تطرقت إليها الجلسات هي: اكتشاف وعلاج متعاطي المخدرات في السجن، الاقتصاد السياسي للبغاء، الشرطة في المدن الصغيرة والريفية ومرج الجامعات - تطور النظرية الاجتماعية، السببية والتداخل، الاتجاهات النظرية لفهم العنف والجريمة والضبط الاجتماعي، التأثيرات المجتمعية على الجريمة والجناح، الكوكايين والحمل والولادة: موضوعات سياسية، عقوبة الموت للنساء، السن، العرق، الطبقة والجريمة، بحوث على جرائم العنف العائلي.

ويُعَدُّ هذا المؤتمر من أهم وأفضل المؤتمرات التي تُعْقَدُ على مستوى عالمي نتيجة لحضور الأعداد الكبيرة من العلماء، والباحثين، والمختصين، والخبراء، والمحققين، ورجال الشرطة، والمباحث، وكل من له ارتباط بعالم الجريمة والمجرم سواء بالبحث أو التدريس، وفوق هذا وذاك فإن المؤتمر يقوم دائماً بمناقشة وعرض أحدث الكتب العلمية في مجال سببية وعلاج ووقاية المجتمع من الجريمة.

عودة إلى الماضي وإحياء المدرسة الاقليمية وتطلع نحو المستقبل من خلال تقنية نظم المعلومات الجغرافية

مؤتمر اتحاد الجغرافيين الامريكيين الثامن والثمانون الذي انعقد في سانديجو، كاليفورنيا، من 18-22 أبريل 1992.

محمد عبد الجواد محمد

كلية الآداب بنات ـ الرياض

يتضمن هذا التقرير ما يلي:

أولاً: مقدمة تعريفية عامة.

ثانياً: تحليل تفصيلي لأبرز قضايا المؤتمر العلمية وتوجهاته.

ثالثاً: عرض مختصر لبعض القضايا الخاصة.

رابعاً: ملاحظات ختامية.

أولاً: مقدمة تعريفية عامة:

يُحسن دائما اتحاد الجغرافيين الأمريكيين اختيار موقع مقابلة اجتماعه السنوي، وحسنا إذ وقع الاختيار في مؤتمره الثامن والثمانين للعام 1992 خلال الفترة من 18-22 إبريل 1992 على تلك المدينة الساحرة «سانديجو» مقراً لذلك المؤتمر، وحيث تعرض بموقعها ومكانها وإقليمها الجغرافي تفرداً مكانياً وتنوعاً جغرافياً متعدد الأبعاد، وخصوصية أضافت إلى جلسات المؤتمر وحلقات نقاشه بُعْداً جديداً وأثْرت مداولاته، فمن ناحية تقع «سانديجو» في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نقطة محصورة، وعلى خط الحدود بالتمام مع دولة المكسيك، وحيث يلتقي العالم المتقدم مع العالم الثالث، أو الشمال مع الجنوب، أو التقدُّم

الصناعي ومجتمعات عصر التقنية والمعلومات مع مجتمعات مازالت تحبو على أعتاب الصناعة، وفي بقعة نادرة الحدوث والتكرار يلتقي فيها التقدم السريع المذهل مع السعي الحثيث وكذا المتباطىء نحوه، وحيث تتجاوز «سانديجو» تلك المدينة المؤثرة، والتي نقول: إنها لاترتدي فقط عباءة الثراء بل هي الثراء ذاته تولده وتَصْنَعُه، وتديره وتعيد تدويره وكذا تصديره وتلتقي مع مدينة تيوانا Tijuana المكسيكية. ومن ناحية ثانية تقع «سانديجو» جغرافيا أيضا قريباً جداً من عملاق ضخم مترهل إلى الشمال منها، ونعني به «لوس أنجلوس»، وحقيقة لايضير «سانديجو» مطلقا وقوعها في منطقة ظل، أو ذيل «لوس أنجلوس»، تلك الشقيقة الكبرى العاصية والمتمرّدة كما يحلو للبعض أن يصفها أو يصنفها بل على العكس من ذلك نجد أن «سانديجو» بموقعها المحوري هذا بين قزم وعملاق، فقر وغنى، علاوة على سحرها المكاني الطبيعي الخّلاب، وتوجه مخططاتها الاستراتيجية العمرانية والاقتصادية، وطبيعة التركيبة الديموجرافية بها، وكونها أكثر المناطق المتروبوليتانية الأمريكية نماءً ـ هي البؤرة الجاذبة النشطة ذات النمو السكاني المتعاظم والمتواصل بصورة ملحوظة وبخاصة خلال العقد الأخير، كل هذا جعلها بحق حالةً فريدة، وعلى الرغم من وجوده ـ ذلك الركاز الثمين المكنون ـ في ظل أو ذيل لوس أنجلوس. نقول: إن «سانديجو» على العكس من ذلك قد كسرت قواعد نظرية الموقع الظلي أو الذيلي، وحيث جرت العادة على تقدير ما يقع دائما في الظل أو الذيل أو الجنوب هو دائما الأضعف، والأقل أهمية وجذباً، وأحياناً الأفقر، «سانديجو» مدينة كسرت قواعد كل هذا وذاك، بل إنها في جوانب عدة تفوّقت على العملاق المترهّل المجاور لها في الشمال، وفي كثير من النواحي، ولا أحد يدري فلربما يأتي اليوم، وفي المستقبل المنظور وتدور الدائرة، وتأتي لوس أنجلوس وبخاصة بعد أحداثها الأخيرة ـ وعلى أهميتها وثقلها ـ في ظل أو ذيل «سانديجو» إعمالاً وتحقيقا لنظرية التنافس الموقعي، وحيث تدور الدائرة على الرؤوس (المدن).

وهكذا فلا عجب أن يكون هذا الاختيار الموقعي المتميز للمؤتمر السنوي الثامن والثمانين لاتحاد الجغرافيين الأمريكيين هكذا مدروسا وموفقاً وذا مغزى. وأثري ذلك الاختيار الموفق بتلك الجلسة، والتي كانت من أبرز وقائع المؤتمر، وفي أمسية يوم افتتاحه وخصصت للتعريف المعمق باقليم «سانديجو»، ومن خلال عرض حَيّ ومجسم بالصورة المعبرة، ومن خلال الشرائح والشفافيات والفيديو، والصوت الجغرافي العلمي التحليلي، وبإلقاء ممتاز بوساطة نخبة متميزة من الجغرافيين

الأكاديميين الذين يعملون بأقسام الجغرافيا بالجامعات المنتشرة في إقليم سانديجو، علاوة على جلستين أخريين وكانتا تحت عنوان «سانديجو» أُدرج فيهما العديد من أوراق البحث التي تتناول قضايا سانديجو الجغرافية فقط . لاشك أيضاً أن هذا الاختيار الموقعي الموفّق قد انعكس على ذلك الحضور المكثف، والذي قد يكون تجاوز الألفين، ومثل إحدى قمم الحضور والمشاركة من المهتمين بالعلوم الجغرافية من الناحية العددية في السلسلة الزمنية لمؤتمرات اتحاد الجغرافيين الأمريكيين.

ثانيا: تحليل تفصيلي لأبرز قضايا المؤتمر العلمية وتوجهاته:

كان المؤتمر الثامن والثمانون لاتحاد الجغرافيين الامريكيين بمثابة مرآة تحليلية عاكسة لكثير مما يجري من أحداث، ليس فقط على المستوى المحلي الأمريكي أو الغربي بصفة عامة، وإنما شمل ذلك أنحاء العالم أجمع، وأدلى المؤتمرون - وهم جغرافيون أو ذوو قربى بالجغرافيا جاءوا من كُلّ صَوْبٍ وحدب، ومن كل فج عميق، وأدلوا بدلوهم في موضوعات شتى تراوحت وشملت من بين ما شملت إنهاء الحرب الباردة، نمط انتشار الذين لا مأوى لهم في المدن الأمريكية الكبرى، قضية اللاجئين التي تخلّفت عن حرب الخليج، النمط المكاني لانتشار مرض نقص المناعة المكتسبة، التمويل الدولي والتجارة الدولية، حقوق الإنسان ودول العالم الثالث، الريف في لبنان، ظروف الجفاف في دولة بوركينو فاسو، الرصد والتحليل المكاني لحوادث إصابات الأطفال المشاة، جغرافية الاستراتيجيات البحرية فيما بعد الحرب الباردة، وحرب المياه في الشرق الأوسط ... واستخدامات نماذج ونظريات الموقع في مايُسَمَّى بنظم دعم اتخاذ القرارات المكانية، وما يجري في شرق أوروبا، وقضايا المجاعات والجفاف، والنظام الموقعي الكوني الجديد..

وعلى الرغم من هذا التعدد والتنوع الواضح لجلسات المؤتمر فإنه يمكن رصد قضيتين علميتين أساسيتين ميزتا هذا اللقاء عن غيره، وغَلَبتا على جلساته، وسادتا مداولاته، وصبغتاه معا بصبغة ثنائية اللون، مزدوجة الشكل والمحتوى، متباينة المنهج والموضوع. إحدى هاتين القضيتين تقليدية أصولية، ونعني بها بروز رأس المدرسة الاقليمية من جديد شامخة هذه المرة، وبعد طول انكسار وغياب وضعف وهوان، والأخرى قضية تقنية معاصرة مستحدثة متمثلة في نظم المعلومات الجغرافية، نورد لكلٍّ من هاتين القضيتين التفصيل التالي:

1ـ محاولة إحياءِ المدرسة الإقليمية وفي ثوب جديد: لاشك أنه ومنذ الاجتماع الفائت لاتحاد الجغرافيين الأمريكيين في العام 1991، فقد مَرَّ العالم بسلسلة من الأحداث والتغيرات أثرت على جغرافيته وقد اعتدنا عليها أو على تصوّرها، ولم تَغِبْ تلك الأحداث وخلفياتها الجغرافية عن وعي المؤتمرين الجغرافي، وحِسّهم المكاني، وبصيرتهم الإقليمية النافذة، وهي الأحداث التي ربما تمخضت وبلورت ما كان قد بُدِىء به في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، فقد اتضحت حقيقة انهيار الكتلة السوفيتية، وتفككها الأيديولوجي، وتكسُّر الأواصر العقائدية بين كياناتها، والتي ثبت أن الارتباط العضوي بينها وشرائطه اللاصقة قد ضعفت وتهالكت، ونخر العديد من عوامل تعرية في عظام ذلك الكيان وهياكله بمرور الزمن، على الرغم من محاولات الدمج والصهر والسبك المستمرة والمستميتة، والتي استمرت لما يزيد عن سبعين عاما وقد ثبت أنها تخفي تحتها نتوءات قومية نمت وترعرعت، وأورام عرقية تضخمت، ومشاعر دينية حبيسة ومتأججة، وألسن وثقافات اختفت فترة، وظلت أسيرة بيات شتوي طويل، وفي سبات عميق وفجأة صحت واستيقظت، وفي المجمل لم يعد القدر السوفيتي يتحمل ذلك الغليان، أو يتسع لكثافة الكثير من الأبخرة المتصاعدة المكتومة، ولم تعد محاولات اللحم واللحام، الكبح واللجم أو البتر والاستئصال ــ في بعض الأحيان ــ تجدى مع هذا الكيان فتفكك إلى أشلاء إقليمية متناثرة تعيد تشكيل نفسها في شكل دول ذات سيادة أنتج خمس عشرة جمهورية في كومنولث جديد له إقليمياته الجديدة، وحدوده السياسية الجديدة، وعلاقاته المكانية المختلفة التوجه، والمتباينة المشارب والأهداف.

ومن ناحية ثانية ـ وفي اعتقاد كثير من المؤتمرين ـ برزت القارة الأوروبية وفي هذا العام بالتحديد 1992، وبعد أن اتضحت إلى حدٍّ كبير معالم التشكيل ـ ولا نقول التجميل ـ ليس فقط لوجه هذه القارة، بل أيضاً للعديد من تضاريسها السياسية والاقتصادية، والذي كان قد بدت تحل عليه تجاعيد الأربعين أو الخمسين سنة الماضية ومنذ انتهاء أحداث الحرب العالمية الثانية، بل أكثر من هذا.. وكما ذكر البعض فإنه قد آن آوان إجراء عملية إعادة التشكيل أو التجميل هذه وبخاصة بعد أن قرر الجميع على مايبدو شرقاً وغرباً التجرُّدَ ليس فقط من الزي الحربي وبزاته العسكرية ـ سواء الدفاعي الواقي منها أو الانفلاتي الصاروخي النووي المُدَمِّر ـ بل أيضاً التخلي عن تلك الأردية السياسية الضيقة النظرة والمتصلبة التوجُّه. خلص أيضا العديد

من الحضور ـ وفي تحليلاتهم بخصوص ما حدث بالقارة الأوروبية، وهو ما نتفق معهم فيه إلى ـ أنه لايمثل بحال انشطاراً جغرافياً أرضياً سيولد نويات متعددة ومتباعدة تفصل بينها أخاديد عميقة منحدرة، وهُوّات سحيقة، مما قد يخشى البعض معه من حدوث انفصام خطيرٍ في الشخصية الأوروبية، بل تعدد وجزر خطير لها قد يكون له انعكاساته السلبية ووخيم العواقب على العالم أجمع!!!...! لا لم تكن هذه هي النتيجة التي خرج بها الجغرافيون، كان الرأي هناك في «سانديجو» أن هناك حدثين عظيمين يجريان معا توازياً على القارة الأوروبية، أحدهما هو تفكُّك وتصدُّعٌ سياسي لأوروبا بخصوصها في جانبها الشرقي والبلقاني من ناحية، ويصاحبه تكامل اقتصادي اندماجي عضوي كان أكثر وضوحا في معالمه في جانبها الغربي، فتولَّد عن كل هذا وذاك ليس فقط «أقلمة» أو إقليمية جديدة أو إقليميات جديدة، بل عالم مختلف وجديد، وعلى الرغم مما قد تثيره هذه الأحداث وخاصة في بداياتها من تناقضات تبعث على الحيرة والغموض، وقد تستعصي على التفسير الجغرافي المنطقي والسليم، إلا أن البعض نظر إليها على أنها نذير خير وفأل حسن يبعث على التفاؤل والاستبشار وهو في تقديرنا ما لا يبدو حتى الآن في الأفق. واستطراداً، فيرى البعض أن هذا الجنين ـ هذه المنظومة الإقليمية الدولية الجديدة ـ والتي جاءت بعد آلام مخاض وإرهاصات الماضي ـ هو الثمرة الواعدة التي ستؤتي أُكلها ولو بعد حين، وهو أيضا في تقدير بعض الجغرافيين بمثابة مسك ختام هذا القرن العنيف الذي شهد اندلاع حربين عالميتين، وحرب باردة، وحروب إقليمية محدودة أو موسعة عانى كل أركان المعمور البشري من ويلاتها، وكذلك شهد هذا القرن ميلاد أيدلوجيات، ثم انتهاءها، وذهاب أمم بفعل رياح سياسية عكسية، وقيام دول بفعل رياح أخرى موسمية، ناهيك بما حدث خلال هذا القرن من ثورات صناعية وتقنية أخذت بالعقول والألباب إلى آفاق الفضاء الواسع والرحيب.

خلص الجمع إذن ـ والأمر جد خطير على هذا النحو ـ إلى أن على الجغرافيين أن يفكروا ويصمموا ـ أو على الأقل أن يبحثوا ويجدوا ـ تلك الأطر والأوعية والقدور أو الآنية المناسبة التي تستوعب كل هذه التغيرات والمتغيرات الإقليمية، وتلم شملها، ذلك إذا ما رُغب حقيقة في سلام دولي عادل، ووئام، ووفاق حقيقي بين أطراف هذا العالم غَنِيِّه وفقيره، شماله وجنوبه، من يملك فيه ويُملي، ومن يستجدي فيه ولايملك..، وطلع البعض على الحاضرين برأي مناسب وهو أن هذا القدر أو الوعاء أو الآنية ـ (الأقاليم المقُترحة) ـ يجب ألا تكون بالضرورة متساوية كأسنان المشط طولاً وعرضاً

عمقاً واتساعاً، حجما ومساحة، دخلاً وكثافة، مورداً ورزقاً، بل يحسن أن تكون آنية مستطرقة يتعاظم بينها التفاعل المكاني أملاً في علاقات متبادلة أكثر توازناً، واتصالات واضحة صادقة وصريحة تكون أكثر جدوى وفائدة.

كانت جلسات مؤتمر الجغرافيين الأمريكيين الثامن والثمانين بمثابة النبض الجغرافي - الدولي - الحي - الأولي لكل هذه الأحداث، وكان شغل المُؤتمرين الشاغل هو محاولة تفسيرها التفسير الجغرافي العلمي الدقيق من خلال إبراز الأبعاد المكانية والموقعية لها، وكذا محاولة إبراز خلفياتها الجغرافية، وربما استشراف وتشوف تداعياتها المستقبلية المنظورة القريبة والمحتملة النائية ليس فقط على الخريطة الأوروبية وجغرافيتها الإقليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تأثير ذلك على العالم أجمع وباقي أقاليمه الجغرافية الكبرى، بل من بين أصداء المؤتمر التي ترددت في أرجاء قاعاته هو توقع ميلاد جغرافية جديدة تواكب هذه التغيرات، وتستوعبها وتحاول أن تعبر عنها شرحاً وتفسيراً وتحليلاً، ليس جغرافية واحدة جديدة فقط، بل جغرافيات عدة وليس فقط إقليمية بل جغرافية اقتصادية جديدة وجيوبوليتكيا مستحدثة تأخذ هذه المتغيرات الإقليمية العديدة في اعتبارها، وتساءل البعض مثلا عن حقيقة جدوى أو صلاحية تقسيم ويلر Wheller الشهير القديم وأمثاله في ظل هذه التغيرات الحدودية والتكتلات الإقليمية الاقتصادية الجديدة.

وقد مَثَّل هذا المؤتمر لاشك فرصة سانحة لرواد وأنصار المدرسة الإقليمية لإعادة الثقة والأمان إلى مفاهيمهم التقليدية العريقة، وقد أحسنوا ولاشك استثمار واغتنام تلك الأحداث التي غَيَّرت معالم خريطة العالم لصالحهم في محاولة جادة هذه المرة لإنعاش محاولاتهم القديمة والسابقة لإنقاذ تلك المدرسة والتي كادت أن تتهاوى أركانها، وتتلاشى أصولها أمام موجات مَدّ التسعينات الكمية وغيرها من التيارات الجغرافية المستحدثة، والتي كادت أن تأتي على ما لدى الإقليمية والاقليميين من أخضر ويابس، على الرغم من محاولات أنصار تلك المدرسة الضعيفة وخلال السبعينات، وعلى الرغم من حرب الردة التي أعلنوها خلال الثمانينات ضد الكمية إلا أن هذا المؤتمر في تقديرنا يمثل منعطفاً في سجل المدرسة الإقليمية العلمي وسجال أنصارها الجدلي، وكانت الصيحة التي رفعوها عاليا - أو ربما الصحوة - في أجواء المؤتمر هي دعواهم القوية لإحياء المدرسة الإقليمية بمفهومها السلفي الأصولي القديم، وضرورة التركيز عليها في المناهج والمدارس والبرامج الجغرافية بالتعليم العالي في

مراحل «البكالوريوس»، وفي مراحل ما بعد «البكالوريوس».. كانت الصيحة ـ والتي وصلت في بعض قاعات النقاش إلى حد الزئير ـ لِنَعُدْ إلى القواعد والأصول ومبادىء التحليل الإقليمي وأدواته، لنعد إلى الخامة الأصلية الأزلية الأبدية للعلم الجغرافي ـ الخريطة، خريطة العالم ـ ولأنها تغيرت فلا يُفتي أحد فيها، ونحن الجغرافيون الاقليميون هنا.

صاحبت تلك الصيحة أيضاً بعض التساؤلات والطروحات الجديدة على بساط البحث والمناقشة والتي اتسمت بالحيرة، فبعد أن كانت معظم أقسام الجغرافيا تفرد مقررات للاتحاد السوفيتي أو أوروبا الشرقية، أو جغرافية السوق الأوروبية المشتركة، فكان التساؤل ماذا ستسمى هذه المقررات؟ وما محتواها الجديد؟.. وعلى أي طبعة أو أطلس أو خريطة سيكون اعتمادنا؟... كيف ستُعالج وتُدرس وتُحلل وتُفسر وتوضح أسباب تلك التغيرات المتعددة والتي تمت بالحذف والإضافة، والتي يبدو بعضها شكلياً ـ ضخمت هذا الأقليم قليلاً، أو قلصت من حجم ومساحة ذاك كثيراً؟ ما مدى تأثير هذه التغيرات ـ الذي بعضها جذري وعميق ـ وإن كان أيديولوجيا ـ ومدى انعكاساته على الأرضية الجغرافية لهذه الكيانات الجديدة؟ وهل هذا التأثير سطحي أو أنه سيتعمق بمرور الزمن؟.. ما حدث إذن في نظر المؤتمرين جوهري وهو في المحتوى والمضمون ـ أساسي ـ سيؤثر في النمط والتوزيع والكثافة والعلاقات السكانية مما يتطلب بالضرورة أيضاً البحث عن مخرج أو منهجيات ومفاهيم جديدة تعالج مثل هذه المتغيرات، وما هي إذن ملامح هذه المنهجية الجديدة التي ستعالج هذه الكيانات والتشكيلات الجديدة المندمجة أو المنفصلة؟

ما استحوذ أيضاً على فكر الحاضرين هو التصورات المحتملة والعديدة والمقترحة فيما يخص هذه الأطر الجديدة التي تحدد هذه الأقاليم، وخطوط التماس ودوائر التقاطع، ونقاط الالتقاء والأخرى المحورية أو المفصلية في تلك المنظومة الجديدة، كان التفكير في مثل هذه الموضوعات أحياناً يأخذ صوتاً مسموعاً مدوياً وعالياً خلال تلك الجلسات التي خصِّصتْ على سبيل المثال لا الحصر لدول «مجموعة الكومنولث الجديد» تعرضت له ـ ليس فقط ـ سياسيا بل ديموجرافياً، مثل ذلك البحث الذي تعرض للعناصر العرقية والسلالية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، وبحث آخر حول التغيرات السكانية في كازاخستان. خُصِّصتْ جلسة أخرى تحت عنوان «ليتوانيا» إحدى جمهوريات بحر البلطيق، والعديد من الجلسات الأخرى حول «شرق أوروبا»،

«والمجموعة الأوروبية» وجلسة حول «التوحيد الألماني»، وكثير من البحوث حول «الحرب الباردة» والاستراتيجيات المستجدة لمواجهة الأوضاع والتداعيات في العلاقات الجديدة، وفي ظل النظام الدولي الوليد، وبحث آخر حول «يوغوسلافيا مصطلحاً سياسياً إقليمياً في مفهوم المجتمعات الغربية»، وعلاوة على إحدى الجلسات التي خُصِّصَتْ بالكامل «للبلقان» حاولت من خلال حِسّ جغرافي إقليمي سياسي مُتّقِد أن تضع يدها على خفايا الصراع الصربي - الكرواتي - البوسني الهرساكي - وتناولت دراسة أخرى كيف تأثرت أشكال الهيئة الأرضية الألبانية عبر الزمان وإلى أن خرجت تلك الدولة إلى الوجود بعد ظلام دامس، وانغلاق إقليمي قاتل، ولسنوات طويلة، خرجت بعدها شبحاً هزيلاً شاحباً لاظل له، ولا ملمح، ولا هيكل، ولا كيان.

كانت موجة المدرسة الاقليمية إذن في المؤتمر ملحوظة نشطة وفاعلة، وامتدت فعالياتها لبقع أخرى من العالم، وحظي إقليم الشرق الأوسط بجزء كبير من هذا الاهتمام، حيث استحوذت مشاكله الإقليمية السياسية على بعض الاهتمام لأنه بؤرة صراع إقليمي دولي رئيسية فيه ممثلة في الصراع العربي الإسرائيلي، وكذا مشاكل المياه وجيوبولتيكيات المياه المتوقعة في هذا الإقليم سواء بالنسبة لدجلة والفرات، أو العديد من المسيلات المائية الأخرى في الهلال الخصيب والشام، بل إن حرب الخليج وتداعياتها وما خلفته من قضية لاجئين (أكراد) كان لها نصيب بورقة بحث، ولعل أكثر ما لفت النظر والانتباه عدة أوراق بحث حاولت إبراز مدى العنصرية الاسرائيلية سواء في سياستها بخصوص المستوطنات والحصة الأرضية والمائية، وعدم عدالة التوزيع المكاني، والإنصاف المكاني المعدوم بخصوصها فيما بين العرب والإسرائيليين، سواء في الضفة والقطاع، أو في باقي الكيان الإسرائيلي، والتركيبة السكانية ما بين العرب واليهود في الناصرة، وكان هناك جلسة نقاش أخرى نُظمت بدون أوراق بحث كان الهدف منها جمع وجهتي النظر العربية والإسرائيلية أُديرت بوساطة أحد الخبراء الأكاديميين الأمريكيين اتخذ موقف الحياد، واتخذت الجلسة صورة المناظرة والسجال، وكانت محاولة لتطبيع العلاقات بين الطرفين على المستوى الجغرافي.

كان أيضاً لإشكاليات جنوب أفريقيا العنصرية ودور النمور الآسيوية الحالي والمستقبلي في الحوض الباسيفيكي نصيب في هذا الصدد الإقليمي.

ولعلنا نضيف بعدما عرضناه أنه قد آن الأوان بالنسبة لأقسام الجغرافيا في الجامعات العربية أن تعيد النظر في تركيبة حزم المساقات الدراسية الإقليمية التي

تقدمها شكلاً ومحتوى ومنهجا، الآن وأكثر من أي وقت مضى يتطلب الأمر إعادة هيكلة وتَدَرُّج هذه المقررات الزمني عبر سنوات الدراسة، وكذا إعادة لترتيب أولوياتها تمشياً مع ما طرأ على خريطة العالم من تغيرات. بل إن الأمر يستدعي أيضا إعادة النظر في المناهج الجغرافية في مراحل التعليم قبل الجامعية، ولكي تتواءم هذه المناهج مع جغرافية العالم الجديد وخريطته التي أُعيد رسم العديد من خطوطها وتعاريجها وتضاريسها الإقليمية والاقتصادية والسياسية، والأمر يستدعي أيضاً ـ وكما كان الاحساس العام والانطباع الملموس في أروقة المؤتمر وجلساته ـ أن ما هو متوافر حاليا من أدوات ووسائل ومنهجيات للتحليل الإقليمي لم تعد كافية، وأن نهجاً جديداً في دراسة اقليميات العالم وجيوبوليتكاته أمر لامَفَرَّ للجغرافيين قاطبة من التفكير فيه، تبادل الرأي والمشورة العلمية دائماً حوله، وكذا صياغته ونشره.

2 ـ فورة نظم المعلومات الجغرافية التقنية: ربما لانتجاوز الصواب كثيراً إذا ما قلنا: إن الموضوع الآخر الذي كان شغل المؤتمر الشاغل والقطب الذي حوله تكاثفت الجلسات «ورشات» العمل وجموع الحاضرين على تنوع تخصصاتهم هو «نظم المعلومات الجغرافية»، وانعكس ذلك بوضوح من خلال ماساد المؤتمر من عدة أنشطة نُظمت بدقة واتقان، ودارت كلها حول هذه التقنية، والتي ارتفعت أسهمها وتعاظمت سمعتها في السوق الجغرافي الواسع، ومثلت بحق فورة أو طوفانا جارفا بموجات عارمة لانهاية لها ولاتوقف، وما إذا كانت في حقيقتها مجرد نقلة فنية تكنيكية وسائلية تخدم الأفرع الجغرافية المختلفة مثلها مثل الكارتوجرافيا أو الإحصاء الجغرافي، أو أنها ستقلب موازين القوى ـ والتي مازالت مختلة ـ فيما بين الأفرع الجغرافية المختلفة وفي داخلها وسينجم عنها ما يمكن أن يسمى بنقله فكرية أصيلة وأصلية Paradigm Sltift. لاشك أنه ورغم الجهود التي بذلت والأنشطة التي نظمت خلال هذا المؤتمر وغيره فإنه من المبكر جداً الوصول إلى رأي حاسم في هذا الخصوص والإجابة عن هذا التساؤل.

في هذا الصدد فقد تضمن برنامج المؤتمر، وفي محاولة لدعم، ونشر فكرة نظم المعلومات الجغرافية، وعلى أوسع نطاق، وفي محاولة لبلورة بعض التصورات المنهجية والفلسفية والعملية والتدريبية، والبحث عن أفضل السبل لكيفية تدريس هذه التقنية في أقسام الجغرافيا مثلا، ومحاولة استنباتها في معاملها، فقد ساد المؤتمر العديد

من الأنشطة في هذا الخصوص تمثل أهمها في العديد من ورش العمل التي نظمت تقدم الفكرة والتدريب العملي، وأيضاً مجموعة من الجلسات بأوراق بحث كثيرة في هذا المجال، ثم مجموعة معارض لشركات وهيئات ذات صلة بهذه التقنية جاءت بثقلها في هذا المؤتمر تعرض أحدث ما توصلت إليه من معدات وعتاد حاسوبي، وكذا البرمجيات التي تخدم نظم المعلومات الجغرافية، وكان لها حضور واضح، وفيما يلي تفصيل لكل من هذه الأنشطة على حدة:

أ - ورش العمل Work shops: لوحظ أن أغلب «ورش» العمل، إن لم يكن كلها، والتي نظمت في هذا المؤتمر دارت كلها تقريبا حول هذه التقنية، أو حول موضوعات ذات صلة ومرتبطة بشكل أو بآخر بها قُدمت إمّا عن طريق أكاديميين متخصصين، أو من خلال هيئات ذات اهتمام بها ومن أهم هذه «الورش»:

1 ـ معامل تعليم نظم المعلومات الجغرافية Laboratories for GIS Education.

2 ـ مقدمة حول نظم المعلومات الجغرافية التي تدار مكتبيا Introduction To Desktop GIS.

3 ـ المعالجة الرقمية للبيانات المُجمعة استشعارا عن بعد Digital Processing of Remotely Sensed Data.

4 ـ مقدمة نحو نظام التوقيع والموقعة الكوني (الدولي) Introduction To The Global Positioning Systems.

5 ـ نظم دعم اتخاذ القرارات المكانية: مبادىء وتطبيقات Spatial Decision Support Systems: Principles and Applications.

6 ـ التمثيل الخرائطي للتعدادات (نظام تايجر) Census TIGER Mapping.

7 ـ إنتاج الخرائط باستخدام كمبيوتر ماكنتوش Mapping With Macintosh Computer.

8 مستوى تحول البيانات المكانية وتطور قطاعاتها Spatial Data Transfer Standard and Profile Development.

9 ـ التمثيل الخرائطي لنظام التوقيع والموقعة الكوني (الدولي)، ونظم معلوماته GPSGIS Mapping.

10 ـ نظم المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني GIS and Spatial Analysis.

وكانت هذه الأخيرة من أبرز هذه «الورش»، وقدّمها الأستاذ مايكل جودشيلد Micheal Goodchild الأستاذ بقسم الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا سانتابربرا، وهو يأتي على رأس المنظرين الأوائل والأساسيين، وأيضاً من الممارسين الروّاد على المستوى التطبيقي لهذه التقنية، وهو من خلال مؤلفاته و«ورش» عمله يحاول أن يربط بين نظم المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني، وكذا إبراز العلاقة الحميمة بينهما، حيث يمثل كل منهما صنواً للآخر.. كما أن لهذا الأستاذ محاولات أخرى تعرض لها في ورشته لربط نظم المعلومات الجغرافية مع نماذج ونظريات الموقع والتوقيع Location Allocation: Theories and Models، وهي كلها إشارات ومؤشرات وتوجهات ذكية أوردها من جانبه، وتمثّل جهوداً لإثراء النظرية الجغرافية، ولبنة في صرحها، وكذلك لكي يتعاظم بالفائدة المرجوة من نظم المعلومات الجغرافية، وقد كانت هذه الورشة بحق من أفضل أحداث المؤتمر، وأكثرها علمية، وقُدِّمت للحاضرين بطريقة سلسة، واستمرت الورشة خمس ساعات متواصلة في شكل مقرر دراسي مدمج ومكثف.

ب ـ جلسات علمية وأوراق بحث متفرقة حول نظم المعلومات الجغرافية: وقد تنوَّعت تلك الجلسات، وتعددت، ونُظِّمت إما انفراداً بوساطة المجموعة التخصصية[1] في داخل اتحاد الجغرافيين الأمريكيين والمسماة المجموعة التخصصية لنظم المعلومات الجغرافية أو بالتعاون مع مجموعات تخصصية أخرى داخل الاتحاد ذات صلة بنظم المعلومات الجغرافية كمجموعة «النقل والمواصلات» تحت جلسة بعنوان «نظم المعلومات الجغرافية والمواصلات والنقل»، وجلسة أخرى بالتعاون مع المجموعة التخصصية المتعلقة «بالحاسوب الشخصي»، وجلسة ثالثة بالتعاون مع مجموعة «النماذج الرياضية والجغرافيا الكمية» ونُظِّمت جلسة أخرى بالتعاون مع المركز الوطني الأمريكي للمعلومات الجغرافية وتحليلها National Center for Geographial Information and Analysis وقد بلغ مجموع هذه الجلسات 13 جلسة، ومَثَّلَتْ نسبةً عاليةً مقارنَةً بما قَدّمته التخصصات والفروع الأخرى، بل إنها من أعلاها على الإطلاق.

أضف إلى ذلك أنه في جلسات أخرى متفرقة في فروع وتخصصات أخرى نجد أن قضية نظم المعلومات الجغرافية قد وردت، وفرضت نفسها، ومثال ذلك ورقة البحث التي أُدرِجت في جلسة تتعلق بمشاكل التطوير والتنمية في جنوب وجنوب شرق آسيا، عنوانها «مستويات استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تطوير مقاطعة

ياهان بدولة فيتنام».

ج ـ حضور مُكَثَّف لشركات حاسوبية متخصصة ومعارض في مجال نظم المعلومات الجغرافية: كان لحضور هذه الشركات المتخصصة في مجال البرمجيات الحاسوبية المتعلقة بنظم المعلومات الجغرافية، وكذا عتادها الآلي نشاطٌ ملحوظ، وذلك بغرض عرض منتوجها التقني، وتسويقه، والدعاية له من ناحية، وكذا محاولة جذب الخريج الجغرافي للعمل بها أو تقديم فرص تدريبية له. ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة إزري Environment Systems Research Inistitute (ESRI) الشهيرة صاحبة برمجية «أرك /إنفو ARC / INFO» المنتشرة الاستخدام، وكذا مؤسسة إنتر جراف INTERGRAPH الشهيرة أيضاً في الرسم الكمبيوتري وتصميم نظم المعلومات الجغرافية، وكان هناك أيضاً بعض المؤسسات التعليمية التي تُقَدِّم مقررات وبرامج تدريبية مكثَّفة في مجال نظم المعلومات الجغرافية، ومنها نظام المعلومات الجغرافية التعليمي الكندي GIS Education Canada.

ولعل من أهم الملاحظات التي يمكن أن تُسْتَقَى وتُسْتَخْلَص مما دار في أروقة المؤتمر حول موضوع نظم المعلومات الجغرافية بعض الحقائق من أهمها:

1ـ أن هناك اهتماماً كبيراً للتعريف بهذه التقنية، وكذا نشرها على أوسع نطاق ويبدو للوهلة الأولى ومن تتبع أحداث تلك الفورة Euphoria التي سادت أرجاء المؤتمر أو ـ هكذا كان الاعتقاد السائد ـ أن الجغرافيا قد وجدت نفسها في هذه التقنية. أو ـ في اعتقاد البعض الآخر ـ أن الجغرافيا قد أعادت اكتشاف نفسها من خلالها، ويتضح ذلك جلياً ليس فقط مما دار في المؤتمر حول هذه التقنية وإنما أيضاً من ذلك الاهتمام على المستوى الوطني الأمريكي، والذي ربما كان قد بُدِىء به منذ سنوات بإنشاء المركز الوطني للمعلومات الجغرافية والتحليل NCGIA، وهو المركز الذي يُدار أكاديمياً وتنظيمياً من خلال ثلاثة أقسام للجغرافيا في كُلٍّ من جامعات كاليفورنيا سانتابربرا، وجامعة مان، وجامعة ولاية نيويورك بيفلو، واعتماداً على تمويل متواصل من مؤسسة العلوم الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية National Science Foundation، ويُصَدِّرُ هذا المركز العديد من منتوجاته العلمية المتخصصة في مجال نظم المعلومات الجغرافية والبحثية والتعليمية من خلال هذه الأقسام والعاملين بها، وإن كانت قاعدته المركزية في جامعة كاليفورنيا سانتابربرا. وقد كان لهذا المركز أيضاً حضورٌ واعٍ ملحوظ في هذا المؤتمر في التعريف بأنشطته ومقرارته

التي صُمِّمَتْ لتكون برنامجاً تعليمياً تكاملياً في نظم المعلومات الجغرافية، وأيضاً من خلال ما قدّمه من «ورش» عمل في هذا الصدد، وكذا جلسات نَظَّمها بالتعاون مع المجموعات المتخصصة ذات الصلة.

2 ـ إن هناك شعوراً على الأقل بين الجغرافيين المتحمسين أنصار نظم المعلومات الجغرافية ـ يشوبه مِسْحَة خوف من أنه وبعد أن يشتد عود نظم المعلومات الجغرافية قد تستقل وتصبح تخصصاً بذاته ومنفصلاً، ويصبح مريدوه ذوي مهنة أخرى ـ لايوصف أو يصنف على أنه جغرافي ـ بل إن الخوف من أن تخرج نظم المعلومات الجغرافية كاملاً عن الطوع الجغرافي، وكما حدث في حالات عقوق أخرى كثيرة، حيث نمت في الأحضان الجغرافية الدافئة والمستوعبة دائماً ونبتت في تربتها الخصبة والطيبة، وترعرع كثير من الفروع والتخصصات ثم سرعان ما اشتدت أعوادها وقويت، سوقها ثم ولت الأدبار بعيداً عن الجغرافيا، ولتكمل مسيرتها إما مستقلة على أنها فرع أو علم أو تخصص جديد، أو تجد مرتعها تحت مظلة فرع آخر. والأمثلة على مُولِّي الأدبار هؤلاء كثيرة (التخطيط الاقليمي والعمراني ـ علوم البيئة ـ العلوم الاقليمية Regional Sciences.. إلخ)، لذا نجد أن هناك حرصاً بالغاً وشديداً من قبل بعض الجغرافيين في هذا المؤتمر من أولي أمر هذه التقنية لترسيخ فكرة نظم المعلومات الجغرافية. ووضع الضمانات لعدم خروجها جانحة خارجة من الحظيرة الجغرافية، وكذا تأكيد شرعيتها الجغرافية، وعلى حقيقة أن من الجغرافيا ـ هي ـ نظم المعلومات الجغرافية ـ انسلخت بوساطة جغرافيين. كان الحرص أيضاً على أن تكون الأقسام الجغرافية هي الأب الشرعي ـ المنبت، والمنبع، والمَصَبّ، والأصل، والفرع والرافد ـ لهذا التخصص الجديد، وأيضاً الحاضنة الشرعية لهذه التفريعة التقنية المهمة والجديدة.. نُوقشت كل هذه الإشكاليات والمحظورات والهواجس والتخوفات في عدة جلسات من أهمها جلسة فكرية ساخنة حول نظم المعلومات الجغرافية «كمهنة».

3 ـ إن تقنية نظم المعلومات الجغرافية على الرغم من الاعتراف بجدواها وأهميتها وكونها تثرى العلوم الجغرافية، وكذا العديد من فروع التخطيط والتنمية، ومايسمى بنظم دعم اتخاذ القرارات المكانية بطريقة أو بأخرى، إلا أن هناك بعض الإشكاليات المنهجية والفنية الظاهرة، والتي كانت موضع اهتمام

المهتمين بنظم المعلومات الجغرافية من المؤتمرين حاولوا على الأقل طرحها على بساط البحث والمناقشة، ومن بين هذه الإشكاليات مثلا أن نظم المعلومات الجغرافية تظل وسيلة لتحسين عملية التطوير والتنمية ـ لاشك في هذا ـ، ولكنها لاتستطيع أن تقوم بالتخطيط ذاته أو تحل مباشرة مشاكل التطوير والتنمية المتعددة الأبعاد المتداخلة والمتشابكة في آنٍ واحدٍ، وهناك أيضاً إشكاليات فنية تتعلق بتصميم نظم المعلومات الجغرافية، واستخدام البيانات المكانية، ونوعيتها، وندرة وجودها في الهيئة الرقمية Digital Format، وأيضاً فيما يتعلق بمشاكل توحيدها القياسي، ومشاكل أطر وحدود الوحدات المكانية الإقليمية ومستويات تقسيمها، ومن هذه المشاكل أيضاً المقدرة الإسقاطية التنبئية المحدودة، والمحددة لنظم المعلومات الجغرافية، وعدم وجود مقدرة تقويمية تحليلية ذاتية داخلية عالية لها. كما أن محاولات دمج نظم المعلومات الجغرافية وجعلها أكثر تفاعلاً وتداخلاً مع التقنيات الأخرى مثل تقنية الاستشعار عن بعد، وتقنية نماذج الموقع، والتوقيع، ونماذج التحليل الشبكي المركبة مازالت في مراحلها الأولى، وتبقى إشكالية أخيرة تتعلق بالتعامل مع برمجيات نظم المعلومات الجغرافية، وكذلك عتادها الحاسوبي وهو تعامل ـ لايعتقد المؤتمرون بأنه صعب المراس صارم وعنيد ـ وإنما هو ـ على الأقل ـ غير وَدود Not Friendly User بالدرجة الكافية. وإضافة إلى ذلك، فإن التعامل مع برمجيات نظم المعلومات الجغرافية ـ وهكذا أثبتت التجارب ـ تحتاج إلى خلفيات رياضية وإحصائية كمية وكارتوجرافية، وكذا حاسوبية يصعب توافرها جميعاً معاً في شخص وفي آن واحد، ويصعب أيضاً توفير كل هذا وإتاحة إجادته للمستخدم سواء كان أكاديمياً أو ممارساً جغرافياً عاماً بين ليلة وضحاها. بل إن الأمر يتطلب دائما الوقت الكافي، والجهد المضني، والمال الوفير، والتنظيم الدقيق فيما يتعلق ببرامج التدريب والتعلم لهذه التقنية ولتسهيل عمليات استخدامها، تبقى أيضاً مشكلة المصطلحات الفنية وماهيتها ودقتها وتعددها ومحاولات توحيدها في مجال نظم المعلومات الجغرافية إحدى الإشكاليات المزمنة التي تطل برأسها دائما مسببة إزعاجاً منهجياً وفنياً. وعلى الرغم من هذا فالعمل جار كما أُخبر الحاضرون ـ ومن قبل المتخصصين الفنيين ـ لتذليل العديد من تلك العقبات، وأيضا من قبل المنهجيين ـ لحل الإشكاليات المنهجية، وتذليل صعابها، وجعل التعامل الحاسوبي معها أكثر وداً وتفاعلاً.

4 ـ إن هناك قضية كبرى أخرى لم تُحسمَ بعد وتساؤلاً محيراً مازال معلقاً، وهو يتعلق بما إذا كانت نظم المعلومات الجغرافية تمثل نقلة فكرية Paradigm Shift في مسيرة الفكر الجغرافي الحديث والمعاصر، ستؤثر على النظرية الجغرافية ذاتها وتثريها..!! أو أنها فقط مجرد نقلة فنية Technical Shift وكان السؤال.. أهي ـ نظم المعلومات الجغرافية ـ فقاعة هواء طارئة فارغة، أو سحابة دخان عابرة، وظاهرة موسمية فنية وقتية، وزبداً يذهب جفاءً؟!.. أو أنها ستمكث في الأرض ينتفع بها الناس؟!.. ولربما تُرِكَتْ الإجابة عن هذه التساؤلات لمؤتمرات ولقاءات أخرى قادمة ولمزيد من أعمال الفكر بخصوصها.

وأخيراً فلعل هذا الاهتمام الدولي بهذه التقنية يكون حافزاً لأقسام الجغرافيا بالجامعات العربية على أن تُولي هذا الموضوع مزيداً من العناية والاهتمام، وتبدأ بخطوات تنفيذية بإدخال هذه التقنية بأقسامها دون إبطاء يعيق اللحاق بركب هذه التقنية العلمية أو تسريع يجلب وخيم العواقب والمضاعفات.

ثالثا: عرض مختصر لبعض القضايا الخاصة:

لم يَفُت المؤتمر أن يعرض لبعض القضايا والأمور العلمية الجغرافية، والتي يمكن أن نطلق عليها أنها ذات طبيعة خاصة، ومن أهم ملامح تلك القضايا ما يلي:

1 ـ أولى المؤتمر قضية النشر الجغرافي العلمي اهتماماً خاصاً، فقد نُظمت ورشة عمل بخصوص النشر العلمي تحت عنوان «Getting Published»، عرض فيها منظمها ـ وهو المحرر الرئيسي السابق لدورية الجغرافي المحترف «Professional Geographer» للعديد من القضايا التي صادفها في أثناء فترة توليه تحرير هذه الدورية، وأعطى المزيد من النصائح للحاضرين، وعرض لميكانيكية الأمور العديدة المتداخلة والمتصلة بعمليات النشر العلمي إشكالياتها ونجاحاتها وسلبياتها، وكذا قضايا الأمانة العلمية، والوقت المستغرق بين تسليم البحث ونشره، وإشكاليات التحكيم والحيدة والنزاهة العلمية، وأيضاً بعض الاعتبارات غير الموضوعية والتي أحياناً تتدخل في عمليات النشر، هي كلها في الواقع على مايبدو أعراض مزمنة في عمليات النشر العلمي عبر الثقافات والتخصصات واللغات المختلفة.

كان هناك أيضاً بعض الجلسات التي خُصصت لكيفية مناقشة الأوراق العلمية والبحوث على مستوى مراحل البكالوريوس وأيضاً كيفية تمويل البحوث ومصادره،

وكذا جلسة طريفة حول تمثيل طلاب مراحل التعليم المختلفة لبحوثهم الجغرافية وموضوعاتها وتقييمها.

2 ـ احتلت بعض القضايا التي تمثل الوجه الآخر ـ ربما القبيح الكئيب للمجتمعات المتقدمة ـ ومحاولة إبراز أبعادها المكانية وخلفياتها الجغرافية جزءاً من اهتمامات المؤتمر ومنها على سبيل المثال لا الحصر قضايا التفرقة العنصرية لزنوج الولايات المتحدة والأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا وكذا لعرب إسرائيل، وقضايا هؤلاء الذين لا مأوى لهم Homelessness والجوعى، وهؤلاء الشواذ وبؤرهم المكانية، ومرضى نقص المناعة المكتسبة في المدن الغربية، وانتشارهم المكاني، وأثر كل هؤلاء وأولئك على التركيبة العمرانية خاصة في المدن الأمريكية.

شُغلت أيضاً أروقة المؤتمر ببعض القضايا النسوية الأنثوية، والتي كانت محور خطاب [2]رئيسة الاتحاد الجغرافي الأمريكي والتي انتهت فترة رئاستها السنوية، وهي الأستاذة سوزان هانسن Susan Hansen الأستاذة بجامعة كلارك الأمريكية والذي كان عنوانه Geography and Feminism: Worlds in Colloision? دار كله حول الموضوعات الأنثوية ومعاناة المرأة عالمياً في الأجر والعمل والوظيفة وعلى الرغم مما أشارت إليه حديثاً تقارير الأمم المتحدة حول دور المرأة الفاعل في عمليات التنمية والتطوير وبخاصة في دول العالم الثالث.

3 ـ ربما استجدّت أيضاً في هذا المؤتمر بعض القضايا الملحة ومنها ذلك الاهتمام الذي وُجه إلى مايسمى بنظم دعم القرارات المكانية Spatial Decision Support Systems والدور الجغرافي بخصوصها، واحتلت كالمعتاد قضايا التسخين الكوني وإشكالياتها مكانا في اهتمامات هذا المؤتمر، واستجدَّ موضوع نظام التوقيع والموقعة الكونية Global Positioning Systems الجديد، واهتم بروابطه بالتقنيات الأخرى كالاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات والكارتوجرافيا، والمسح الدولي والتكيومتري والاتصالات الميكروويفية والفضائية وغيرها.

رابعاً: ملاحظات ختامية:

بقي أن نقول في خاتمة هذا التقرير، وفي عملية حصر وتصنيف سريع لتلك الجلسات التي غلب عليها الطابع الكمي، وقُدّمت عن طريق المجموعات التخصصية، والتي يغلب عليها هذا الطابع وجدنا مثلا أن مجموعة النماذج الرياضية

والطرق الكمية قدّمت سبع جلسات، وقدمت مجموعة الحاسوب الشخصي ست جلسات، ومجموعة الجغرافيا التطبيقية عرضت لجلستين، ومجموعة الاستشعار عن بعد أدرجت ثماني جلسات، ومجموعة نظم المعلومات الجغرافية أفردت ثلاث عشرة جلسة. علاوة على العديد من «ورش» العمل التي اتسمت بالطابع التقني الكمي الحديث. ولاتضح لنا من هذا الحصر إذن حقيقة أن الاتجاه والتوجه الكمي - والذي رفده أيضاً العديد من أوراق البحث كمية أخرى، والتي جاءت فُرادى في جلسات نظمت بوساطة مجموعات تخصصية أخرى لاتتسم بالضرورة بالطابع الكمي (كمجموعة الصناعة والعمران والجغرافيا الطبية...الخ) - لوجدنا من كل ذلك أن هذا التوجه الكمي كان غالبا ومازال حياً وفاعلاً نشطاً، ومؤثراً وربما - في تقديرنا - قد أحدث توازناً وترشيداً للمسيرة الجغرافية وبخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ماذكرناه مسبقاً بخصوص محاولات الإنعاش التي أعادت الروح إلى المدرسة الإقليمية التقليدية المشار إليها، ودعوة البعض - من أساطين وحراس هذه المدرسة الأقدمين والمتحمسين لها - والتي ربما تكون قد تجاوزت برفض كل ماهو كمي أو تقني حديث.

ما دار في هذا المؤتمر بصفة عامة وما أُثير فيه من عواصف فكرية، وما تمخض عنه من إحساس ومشاعر ربما كان النغمة الصحيحة التي تحتاجها الجغرافيا المعاصرة حاليا. حقا تقاسم هذا المؤتمر مناصفة اتجاهين متوازيين، أحدهما: تقليدي أصولي والآخر حديث معاصر.

وملأت أجواء المؤتمر نسمات روح الماضي، حلقت في أرجائه بعبق جديد تدعو بالحكمة والموعظة الحسنة إلى العودة لأصول الإقليمية أو للإقليمية الأصولية، تطلع المؤتمر أيضاً في الوقت نفسه إلى المستقبل وحاول أن يتشوف رحيق مستقبل في أمس الحاجة لنسق ونظم جديدة تستوعب ماسيتفجر فيه من معرفة مكانية جديدة ومعلومات جغرافية لايعرف أحد منتهاها.

الهوامش

(1) يضم اتحاد الجغرافيين الأمريكيين مايربو على أربعين مجموعة تخصصية Specialty Groups تغطي أنشطتها غالبية التقسيمات الجغرافية وتفريعاتها.

(2) يُلقى عادة هذا الخطاب في جلسة خاصة في إحدى أمسيات المؤتمر الأخيرة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر من مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد العشرون - العدد الثالث/الرابع - خريف / شتاء 1992

المشكلات الاجتماعية وتحديات التنمية في المجتمع المصري «دراسة على مدينة القاهرة»

عزة أحمد عبد المجيد صيام
(رسالة دكتوراه) جامعة عين شمس، 1992

تعرض المجتمع المصري خلال عقد السبعينات من القرن الحالي لمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تطبيق سياسة الانفتاح، وقد تركت هذه التحولات آثارها على جميع قطاعات المجتمع المختلفة، فتحول الاقتصاد الإنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي وترفي لصالح أقلية من السكان، وتضاؤل أهمية العمل المنتج والجهد والكسب الحلال.. إلخ، وعلى مستوى المجتمع، وتغيرت الخريطة الطبقية تغيرا شديدا، وتغيرت القيم التي تكلل قمة المجتمع، ولا شك أن مثل هذه التغيرات قد عملت على خلق طائفة من القضايا والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، التي تمثل بطبيعتها تحديا لمجهودات التنمية في مصر.

وقد استهدفت الدراسة الراهنة مناقشة وتحليل انعكاسات التحول إلى الانفتاح الاقتصادي على مسيرة التنمية في التجربة المصرية، وذلك من خلال التركيز على إشكاليتين أساسيتين: أولاهما معنوية، ترتبط بتدهور النسق القيمي، والثانية مادية، تتصل بتدهور الأوضاع المعيشية، وقد تمّ تحليل هاتين المشكلتين في سياقهما الاجتماعي والاقتصادي، الذي تعرّض لهزات عنيفة منذ تطبيق سياسة الانفتاح في مصر.

لقد اشتملت الدراسة على ثلاثة أبواب رئيسية، يختص الأول منها بتقديم رؤية نقدية للمشكلات الاجتماعية في تراث علم الاجتماع، وتحليلا للمنظورات الخاصة بدراستها، ومحاولة تصنيفها على ضوء منطلقاتها النظرية، واقترابها من الاتجاهات الفكرية في علم الاجتماع (وبخاصة الاتجاه المحافظ، والاتجاه النقدي). ولقد حرصت الدراسة من خلال الحوار مع هذه المنظورات على تقديم تحليل

«سوسيولوجي» لطبيعة المشكلات الاجتماعية، وكيفية ظهورها، والأصول النظرية التي تستند إليها، كما سَعَتْ الدراسة أيضا إلى تقديم قراءة جديدة لكلٍّ من الاتجاهين: البنائي الوظيفي، والراديكالي في دراستهما للمشكلات الاجتماعية، وتصوراتهما المختلفة لظهور المشكلات الاجتماعية وأساليب معالجتها.

أما الباب الثاني من الدراسة فيختص بدراسة «الانفتاح وتحديات التنمية في المجتمع المصري»، وقد احتوى هذا الجزء من الدراسة تحليلا للسياسات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي نتجت عن تطبيق الانفتاح كاهتزاز أنساق القيم الاجتماعية، وتدهور الأوضاع المعيشية بوجه عام، والأوضاع السكنية الفقيرة والعشوائية بوجه خاص.

وفي الباب الثالث نجد عرضا لأقسام العمل الميداني الذي تم إجراؤه في إحدى الوحدات الإنتاجية الكبرى في مدينة القاهرة (شركة اسمنت بورتلاند طره المصرية) على عينة قوامها 123 عاملا، يمثلون مختلف التخصصات التي يضمها البناء المهني للمصنع. ولقد استهدفت الدراسة الميدانية في جانب منها تحليل انعكاسات سياسة الانفتاح على أنساق القيم الاجتماعية استنادا إلى أربعة محاور رئيسية هي: قيم المكانة الاجتماعية، قيم العمل والإنتاج، التعليم قيمة اجتماعية، وأخيرا قيم الإنفاق والاستهلاك. وفي فصل آخر يتعلق بدور وتأثير الانفتاح على تدهور الأوضاع المعيشية للإنسان المصري تَمَّ رصد بعض الأوضاع المعيشية لمن جرى عليهم البحث وتحديد انعكاساتها على قضية الإنتاج والتنمية، كما اتسع هذا الاهتمام أيضا ليشتمل على تحليل طائفة من المشكلات المهمة، كمشكلات الغذاء وصعوبة الحصول على السلع الغذائية، وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية (التعليم ـ العلاج)، وأخيرا عدم ملاءمة الأوضاع السكنية، وتدهور نوعية الحياة... إلخ، وانعكاس كل ذلك على واقع ومستقبل التنمية في مصر، وقد خصصنا فصلاً مستقلاً آخر، لطرح أبعاد «رؤية متوازنة لقضايا التنمية وتحدياتها في عصر الانفتاح» لقد استند هذا الفصل إلى رصد معنى وتقويم سياسة الانفتاح من وجهة نظر من جرى عليهم البحث، والتعرف على أبعاد بعض القضايا المهمة مثل قضية «القطاع العام» و«الصناعة الوطنية»، وانعكاسات سياسات الانفتاح إزاءها، كما شمل تحليلنا أيضا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لأزمة التنمية في مصر في ظل الانفتاح.

وقد خلصت الدراسة في مجملها إلى مجموعة من النتائج الأساسية لعل أهمها:

1 ـ إن التغير الذي طرأ على المجتمع المصري منذ منتصف السبعينات وحتى الآن

قد شمل عموم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر، وبخاصة الأوضاع المعيشية، المكانة الاجتماعية، قيم العمل والإنتاج، وأخيرا قيم الانفاق والاستهلاك. أما عن تفسير هذا التغير من وجهة نظر الذين جرى عليهم البحث، فيعود إلى مجمل السياسات الاقتصادية السائدة خلال هذه الفترة، حيث ارتفاع الأسعار دون ضوابط وتراجع دور الدولة في القطاع الاقتصادي، ويدخل في ذلك أيضا تفشّي الفساد والانحراف في جهاز الدولة، والوساطة، والمحسوبية، والكسب بطرق غير مشروعة.. إلخ، وهي كلها تدقُّ ناقوس الخطر لتحسين «نوعية الحياة»، وبناء المواطن المصري ووسيلة التنمية وهدفها.

2 - إدراك غالبية الذين جرى عليهم البحث أن مشكلات الحياة اليومية تتوزع بين غلاء الأسعار وصعوبة الحصول على السلع الغذائية، وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية (التعليم - العلاج)، وتدهور الأوضاع السكنية والبيئية..، وهي أيضا مشكلات مُلِحَّة، تشكل العديد من المخاطر والتحديات لحاضر ومستقبل التنمية، وتهدد القوى العاملة المنتجة، صانعة التنمية الحقيقية على أرض مصر.

3 - إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تعرضت لحملات شديدة من الهجوم على بعض مؤسساتها، حيث تَعَرَّض «القطاع العام» للبيع أو التصفية - ومع ذلك فإن عمال القطاع العام وأبناءه المخلصين من مديرين وخبراء وموظفين، ما زالوا برغم كل التحديات يرفعون راية الايمان بالقطاع العام، ويشهرون أسلحة الدفاع عنه ضد كل مطالب بتصفيته أو بيعه، ذلك القطاع العام قائد عملية التنمية، ولابد من الحفاظ على دوره التاريخي في هذا المجال.

4 - على الرغم من الضربات التي وُجِّهَتْ إلى «الصناعة الوطنية» خلال فترة الانفتاح في محاولة لإضعاف التنمية، والقضاء عليها على أنها واحدة من أهم إنجازات الستينات، فإن غالبية من جرى عليهم البحث قد أعربوا عن تشجيعهم المتزايد للصناعة الوطنية، ووافقوا بشدة على اقتناء منتجاتها.. إلخ، واعتبار ذلك دعامة أساسية للتنمية في مصر.

5 - وحول إدراك من جرى عليهم البحث بعض القضايا المتصلة بالاقتصاد والمجتمع في مصر خلال هذه الفترة نكتفي بالإشارة بشكل خاص إلى أن غالبيتهم، ينفرون تماما من احتذاء النموذج الغربي في التنمية، فهو الطريق إلى التخلف وتكريس التبعية، ويُعْلُون من شأن التنمية الوطنية المعتمدة على الذات، في ظل رقابة الدولة وتحت إشرافها.

SPATIAL ANALYSIS OF SERVICE CENTRES IN AL BAHA REGION, SAUDI ARABIA

Mohammed M.Sh. Al-Kahtani

Developing public services through a hierarchy of service centres is an important feature of the National Development Plans of Saudi Arabia. This paper is an attempt to examine and describe the spatial patterns of service centres in Al Baha region in the southwestern part of Saudi Arabia. Nearest neighbour analysis has been employed to describe more precisely the distribution patterns. The results of this analysis showed that the distribution patterns are relatively uniform at each level of the hierarchy across the whole region and its three different areas.

FACTORIAL SIMILARITY AND ACCURACY OF MEASUREMENT OF THE SAUDI VERSION OF THE WISC-R ACROSS SEX AT SIX AGE GROUPS

Abdullah Qataee

Factorial similarity across sex and age for the Saudi version of the Wechsler Intelligence Scale for Children-Revised (WISC-R-) was investigated. Separate factors for males and females across age groups were arrived at through the use of principal-factor analysis on the normative sample's data. Similarities of factor structure for males and feamles across age groups were assessed via the use of congruence and correlation coefficients. Furthermore, Feldt's test (W) was used to assess constancy of errors due to domain sampling. The results indicated similarity of factors for males and females across age groups. Accuracy of measurement was about the same for males and females.. Implication of the results for test validity is discussed.

Self - Esteem, Interpersonal Social Relationship and Loneliness Feeling in Two Samples of Egyptian and Saudi Prep School Female Pupils

Zeinab Shukair

Purpose :

The present study was carried out to :

1- Discover the correlation between self-esteem, social relationship and loneliness feeling in a sample of prep-school female students (Egyptian-Saudi).

2- Identify the direction of correlation between these variables.

3- Acknowledge the differences in the means of the Egyptian & Saudi pupils of the three variables.

Sample:

290 second grade female pupils were chosen (145 Egyptian - 145 Saudi).

Tools:

The Social Relationships and Feeling Lonnely Scales were prepared by the researcher - as well as the Self-Esteem Scale.

Results:

1- There is a positive correlation between self-esteem and social relationship.

2- There is a negative correlation between self-esteem and feeling lonely in the two samples of the study.

3- There is a negative correlation between social relationships and feeling lonely.

4- This same correlation was dentified after separating the third variable, except for the correlation between social relationships and feeling lonely of the sample of Egyptian pupils.

5- There are significant differences in the self-esteem and social relation between the Egyptian & Saudi samples (Egyptians attained higher mean scores).

6- There is a significant difference in the feeling of loneliness (saudi sample had higher mean score).

INTERNATIONAL, REGIONAL, AND DOMESTIC PERSPECTIVES TO DEAL WITH THE FOREIGN DEBT CRISIS OF THE INDEBTED ARAB COUNTRIES

Jamil Taher

Arab countries external debt rose from $ 49.5 billions in 1980 to around $ 141.37 billions in 1989. This was accompanied by a similar increase in the debt-service which reached $ 4.7 billions in 1989 compared to & 7.81 billions in 1980. The origins of the Arab countries external debt are in many respect similar to those of other indebted developing countries. There are some internal as well as external factors that contributed to this problem, such as the budget deficit, the defict in the balance, of payments, the expansionary fiscal and monetary policies in addition to the increase in the cost of borrowing, the world recession, and the deterioration in the terms of trade.

Once debt problems have arisen, whether caused by internal or external factors or a combination of the two, the question of how to cope with them has to be answered. This produces an urgent search for a long term solution based on the role of the international as well as the domestic policies in creating such a problem. The paper sets out to examine two main questions: Why do debt problems in the Arab countries arise; and how might they be handled through some international, regional and demestic policies.

Determination of Money Supply in the Saudi Economy: 1970 - 1989

Abdul Aziz Diab - Walid Arab

Monetary theory has been developed to show that money supply is a result of decisions among alternatives. Taking money supply as an exogeneous given amount or a fixed multiplier of a government decided money base oversimplifies a complex process and hides the role played by other variables, i.e. the public and the banking community.

The present paper studies the process of money supply in the Saudi economy for the period 1970 - 1989. It introduces several factors that are expected to affect the decisions of the public and commercial banks with regards to the holding or "making" of money. Thus, the money supply equation becomes a function of these variables, which are deduced from a theoritical model and then tested through two-stage least squares.

The results show that several variables do play a significant role in determing the Saudi money supply. The relationships between bank deposits and currency in circulation of bank reserves are not fixed or given, but change and are significantly affected by several variables such as economic stability, income, and the spread of banking institution.

Systems Analysis in Political Science

A. Rashad.

The purpose of this study is three fold:

First, to investigate David Easton's efforts to elaborate a conceptual framework and discuss its major assumptions.

Second, to define Easton's major contributions to political science, and explore the importance of these contributions.

Third, to evaluate Easton's efforts to build an impirically oriented political theory, that evolved through three phases, each represented by a major publication. The first "The Political System" (1953) presented a case for general theory in political science. The second, "A Framework For Political Analysis" (1965) included the principal concepts for developing such a general theory. The third, "A Systems Analysis of Political Life" (1965) attempted to elaborate those concepts for becoming empirically applicable.

Easton rejected traditional concepts of political science, such as state and power, that are considered to be ambiguous and value laden.

Through systems analysis, Easton attempted to awaken political scientists to new ways of analyzing the complex interrelationships of political life, and new concepts such as inputs, outputs and feedback, and comprehensive conceptions such as the authoritative allocation of values.

Easton devoted much attention to clarifying and simplifying concepts. Yet many critics have attacked his work, which tend to concentrate in three areas: conceptual prospects, operational possibilities and ideological orientations.

Family Background & Education Achievement: The Case of Kuwait

Ibrahim Othman

This paper is an attempt to study the influence of the variations in school students, family background on their educational performance.

Class differences, determined mainly on the basis of socioeconomic differences, were chosen as the main factor to account for differences in educational achievement. The results show that the differences in educational achievement among students, were due to the following variables: the material environment fo the family, the physical amenities of the house, patterns of power distribution, degree of participation of the members, and differences in father's occupation, parents' education and attitudes and child rearing-help practices.

The paper also shows that variables related to cultural, attitudinal and/or congnitive aspects of family life, play a greater role in producing variations in education achievement, than those variables related to material environment. However, the interrelations between the two aspects prove to be of importance in dealing with the problems at hand.

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب 27780 الصفاة

الكويت 13055 فاكسميلي 2549421

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك.................. نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

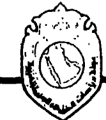
العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير

د. ميمونة خليفة العذبي الصباح

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي :
ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع أنحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للأفراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٥٠٠ر٢ للأفراد، ٠ر١٢ د.ك. للمؤسسات.
جـ) الدول الأجنبية: ١٥ دولارًا للأفراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت. الرمز البريدي 72451

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبدالمحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨



المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير سالم مرزوق الطحيح جامعة الكويت دولة الكويت

هيئة تحرير المجلة

احمد عبد الفتاح عبد الحليم	جامعة الامارات العربية المتحدة	دولة الامارات العربية المتحدة
احمد عبد الله الصباب	جامعة الملك عبد العزيز	المملكة العربية السعودية
شوقى حسين عبد الله	جامعة القاهرة	جمهورية مصر العربية
صادق محمد البسام	جامعة الكويت	دولة الكويت

* تقبل المجلة الأبحاث الاصيله والمبتكرة فى نطاق العلوم الادارية الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة وذلك بما يعود بالنفع على الباحثين والممارسين فى مجال الادارة ، التمويل والاستثمار ، التسويق ، نظم المعلومات الادارية ، الاساليب الكمية فى الادارة ، الادارة الصناعية ، الادارة العامة ، المحاسبة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

* تخضع كافة الأبحاث المنشورة للتحكيم من قبل هيئة تحرير المجلة وإثنين أو اكثر من المتخصصين من ذوى الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. وفى جميع الأحوال يتم التحكيم بشكل سرى ، الأمر الذى يتطلب من الباحثين عدم إظهار ما يشير الى هويتهم فى صلب البحث.

* تشمل المجلة الأبواب التالية:
  - الأبحاث .
  - التقارير العلمية التقييمية .
  - ملخصات الرسائل الجامعية .
  - الندوات والمؤتمرات .
  - الحالات العملية .

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى:

المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت ص.ب ٢٨٥٥٨ الصفاة

هاتف / فاكس : ٢٥٢٨١٢١ [٩٦٥]

المجلة العربية للعلوم الإنسانية



● تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل إلى أيدي مايزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

* في الكويت: ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ دينارا للمؤسسات.

* في البلاد العربية : ٤,٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.

* في الدول الأجنبية: ٢٠ دولارا للأفراد، ٦٠ دولارا للمؤسسات.

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر: كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف : ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣
فاكس : ٤٨١٢٥١٤

المراسلات توجه الى رئيس التحرير:

ص.ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعني بالبحوث والدراسات الإسلامية

تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل ثلاثة أشهر

رئيس التحرير: الدكتور عجيل جاسم النشمي

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت

للمؤسسات والشركات ١٣ دينارا داخل الكويت

٤٥ دولارا أمريكيا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية

الكويت - هاتف: ٤٨٣٦٠٤١

فاكس: ٤٨٣٦٠٤١

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير
د. فتوح عبد المحسن الخترش

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصا له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا.

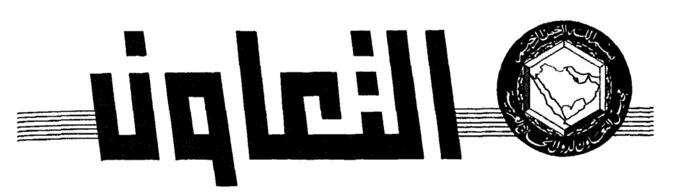
الإشتراكات:

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد: ٣,٢٠٠ د.ك - للاساتذة والطلاب: ١,٦٠٠ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً امريكياً
للمؤسسات: ١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٤,٨٠٠ د.ك — للاساتذة والطلاب: ٢,٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى: رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية
الكويت - 72454



مجلة فصلية فكرية شاملة محكّمة تصدر عن الشئون الاعلامية
بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

صدر العدد الأول في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية بصورة عامة.
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية.
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان/ آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ اصدارات الامانة العامة/ يوميات مجلس التعاون/ ببليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون.

يحررها نخبة من الباحثين والمتخصصين

كما يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة.

المشرف العام
الدكتور / عبدالله الجاسر

الامانة العامة - ص. ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ هاتف ٤٨٨٠٤١٢

Kariel, H. G.

1970 "Analysis of the Alberta Settlement Pattern for 1961 and 1966 by Nearest Neighbour Analysis". Geografiska Annaler, 52 B: 124-130.

King, L. J.

1962 "A quantitative Expression of the Pattern of Urban Settlement in Selected Areas of the United States". Tijdschrift Voor Economische En Social Geografie, 53: 1-7.

Kivell, P.T. and Shaw, G.

1980 "The study of Retail Location".PP.196-219. in Dawson, J.A. (ed) Retail Geography. London: Croom Helm.

Ministry of Municipal and Rural Affair

1984 Socio-Economic Survey of Villages and Hijar in the Kingdom: General Report. Riyadh.

Ministry of Municipal and Rural Affairs

1985 Regional Plan of Al Baha Region, Reports No. 2, 6 and 7. Riyadh.

Ministry of Planning

1980 The Third Development Plan, 1980-85, Riyadh.

1990 The Fifth Development Plan, 1990-95, Riyadh.

Sherwood, k.B.

1970 "Some Applications of the Nearest Neighbour Technique to the Study of the Movement of Intra-Urban Functions". Tijdschrift Voor Economische En Social Gorgrafia, 61: 41-48.

Taylor, P.J.

1977 Quantitative Methods in Geography: An Introduction to Spatial Analysis. Boston: Houghton Mifflin Company.

Submitted Feb. 1993
Accepted Jul. 1993

opment Plans, as it is now in the Fifth Plan (1990-1995), it is expected that the spatial pattern of service centres will be changing in the near future. It is hoped that this approach of analysis will receive more attention by other researchers in Saudi Arabia to examine the spatial distribution of neglected settlements in many parts of the country.

REFERENCES

Al-Harrah, A.

1990 "Food-Processing Industries in Riyadh, Saudi Arabia: Geographical Characteristics and Future Prospects." Research Papers in Geography, No. 6, Saudi Geographical Society, Riyadh (in Arabic).

Al-Jarallah, A. and al-Hamud, A.

1992 "Urban Facility Location: A Study of Coin Telephones in Dammam, Saudi Arabia. Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies. 17 (65): 17-45 (in Arabic).

Al-Said, S.A.

1989 "Postal Services in Riyadh City." Research Centre, No.12, College of Arts, King Saud University, Riyadh (in Arabic).

Al-Said, S.A.

1991 "Coin Telephone Facilities in Riyadh City" Research Papers in Geography, No.7, Saudi Geographical Society, Riyadh (in Arabic).

____

1967 "The Measurement of Dispersed Patterns of Settlement". Tijdschrift Voor Economische en Social Geografie, 58: 68-75.

Dacey, M. F.

1962 "Analysis of Central Place and Point Patterns by a Nearest Neighbour Method". Land Studies in Geography Series B. Human Geography, 24: 55-77.

Getis, A.

1964 "Temporal Land-use Patterns with the Use of Nearest Neighbour and Quadrate Methods." Annals of the Association of American Geographers, 54: 391-399.

Jensen-Butler, C.

1972 "Nearest Neighbour Analysis of a Central Place System". Tijdschrift Voor Economische En Social Geografie, 63: 353-359.

In the Tihama area, the pattern of service centres is much more scattered than in the proper Sarat area. Most service centres are located beneath the main escarpment where more water and better land are found. The distribution pattern of all hierarchical levels of centres appeared to be relatively uniform.

Considering the obsrved average nearest neighbour distances at each level of the hierarchy in the three areas, it is clear that there are marked variations between the three parts of the region. The average nearest neighbour distance of all levels of the hierarchy in the Proper Sarat area is only 2.6 km from one another. In the Tihama area they are at an average distance of 5.3 km. In the Northern Sarat area they are at an average distance of 10.6 km apart. It is also obvious that these distances increase with hierarchical level in the three areas, but they are much more marked in the Northern Sarat area than in the other areas. This can be seen in Fig. 2 and Table 3 and thus causes R values to increase.

IV. Conclusion:

In this paper the spatial pattern of service centres in Al Baha region was analyzed using the whole area of the region and the three topographical areas. Nearest neighbour analysis has been used as an exploratory technique to examine and describe the spatial pattern. The spatial pattern of the distribution of the service centres at each level of the hierarchy in the region as a whole and in the three different areas showed a tendency towards uniform spacing. The tendency is much more noticeable in the upper hierarchical levels. The observed average nearest neighbour distances (RA) increased with the hierarchical level of centres, but they are greater in the Northern Sarat area than in the Proper Sarat and Tihama areas.

From the above results, it is possible to say that an hierarchy of service centres emerges in Al Baha region. However, this system cannot be explained by the postulate of central place theory because the topography of the study area is not uniform, population is not distributed evenly throughout the area, and transport network is not well developed.

The study area is expected to see major social and economic development during the 1990's (Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1985). Therefore, it is important for the regional authorities to pay more attention to the development of the lowest level of the hierarchy, because with so many lower order centres the region will not be attractive to private enterprises and will not raise the well-being of the remote rural inhabitants.

As long as the rural development is still a priority in the National Devel-

Table 3
Results of Nearest Neighbour Analysis for the Three Areas of Al Baha Region

Area	Proper Sarat Area			Tihama Area			Northern Sarat		
Centres	ABCD	D	C	BCD	D	C	BCD	D	C
N	162	138	20	91	77	12	30	24	5
A	1871	1871	1871	4213	4213	4213	4876	4876	4876
Σr	422	346	133	483.5	399.2	175.5	319.2	295.5	136.5
RA	2.605	2.507	6.650	5.313	5.185	14.625	10.642	12.313	27.300
RE	1.699	1.841	4.836	3.402	3.698	9.369	6.374	7.127	15.614
R	1.533	1.362	1.375	1.562	1.402	1.561	1.670	1.728	1.748
SE	0.070	0.082	0.565	0.186	0.220	1.413	0.608	0.760	3.650
Z	-12.943	-8.122	-3.211	-10.274	-6.759	-3.720	-7.020	-6.824	-3.202
Signif.	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes

variety of their sizes. About 78% of the region's villages have a population of under 250; villages with between 250-700 inhabitants make up 16% of the total, while villages with more than 700 inhabitants represent only about 6% of the total number of villages in the region (Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1984).

With so many small villages, the provision of basic services presents major problems. It is clear that each village would not normally support a school, a health centre or other facilities. Therefore, there are very many lower order service centres (D), which appear to be more regularly dispersed to serve as many small villages as possible. The large well-located villages and the traditional market villages began to grow rapidly as service centres (C) because the demand for central services grew. Thus there is a tendency towards a uniform pattern in their distribution.

Being a rural region, Al Baha has few urban centres which could naturally act as sites for first order centre. According to the 1974 census Al Baha region had only one urban place with a population of less than 6,000. However, when development got underway in the region in the late 1970's. a few well-located local administrative centres like Baljurashi, Al-Mandag, Al-Atawlah, Al-Aqig, Al-Mukhwah a Qilwah began to expand rapidly and form second order centres (B) below the main town of Al Baha, which had a population of less than 45,000 in 1990. Those centres serve a much greater population than their own, and their distribution appears to be relatively uniform.

The results of R statistic for the patterns of service centres in the three areas are given in Table 3. For each of the three areas it can be seen that the distribution pattern appeared to be relatively uniform, the same pattern as for the region as a whole. This tendency is, however, much more marked in the Northern part than in the Proper Sarat and Tihama areas. This may result from the fact that since there are so few service centres they are well distributed across the area in order to serve as many villages as possible.

The low R value for all hierarchical levels in the Proper Sarat area is due to the concentration of settlements in this area. This area contains more than 60% of the total villages in the region, and therefore has more than 57% of the total service centres in the region. The high-density of service centres in this part lowers the overall average nearest neighbour distance (RA) and thus causes R values to fall.

vel. The D centres have results for R statistic close to 1.3; C centres have 1.4, and B centres have 1.5.

The tendency for service centres in the study area to be more uniformly distributed can be explained by the fact that these centres were designated to help developing the provision of social and economic services, so they are expected to be evenly distributed to ensure the services meet the needs of all sectors of the population.

Table 2

Results of Nearest Neighbour Analysis

(R) for the whole study area.

Hier-archical level	N	Σr	RA	RE	R	SE	Z	Signif.
ABCD	283	1224.7	4.328	3.112	1.391	0.097	-12.536	Yes
B	6	187.5	31.250	21.370	1.462	4.560	-2.167	Yes
C	37	445	12.027	8.605	1.398	0.740	-4.624	Yes
D	239	1040.7	4.355	3.386	1.286	0.114	-8.500	Yes

With the rapid social and economic development in Saudi Arabia in the last twenty years, the demands for basic public services like education, health and other similar facilities have vastly grown; therefore the Saudi government has launched very ambitious plans for promoting the network of public services through a pattern of service centres. One of the basic features of the National Development Plans for public services is that the services should be provided by the government to all sectors of the population free of charge; these services are seen as a means of achieving national development; because they are basic to the well-being of the population (Ministry of Planning, 1990).

Al Baha is a well settled region of predominantly rural population compared with other regions in the Kingdom. Although it is a mountainous region, which makes it unique for Saudi Arabia, it is divided by a series of green fertile valleys and basins which allows for a large number of village and hamlet settlements between the mountains and hills. It contains 1,236 villages and hamlets which represent about 12% of the total number of villages in Saudi Arabia. The main feature of these mountain villages is the

$$R = \frac{RA}{RE}$$

where RA: the observed average distance between every point in a defined area and its first nearest neighbour

$$\frac{\Sigma r}{N}$$

RE: the expected average distance between each point and its first nearest neighbour for the same density of randomly distributed points.

The RE can be derived by using the following formula:

$$RE = \frac{1}{2\sqrt{N/A}}$$

where N: the number of points

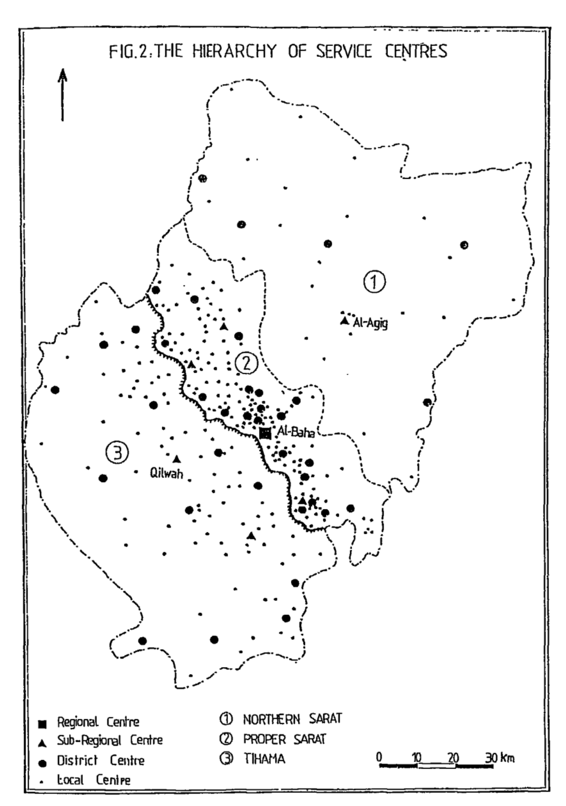
A: the area of the study area

The R values range from O to 2.149. An R value of O represents a completely clustered pattern, in which all points are on the same location. An R value of 1 would indicate a random distribution. When the R value reaches 2,149, the distribution indicates a completely uniform pattern. In general, the R values of less than 1 indicate patterns tending toward a clustered distribution, and the R values greater than 1 indicate patterns tending toward dispersal distribution (Taylor, 1977), Fig. 4.11,: 157).

The number of service centres (N) can be regarded as a sample of size; thus the departure of R from random can be tested for the 5% level. All measurements for the nearest neighbour analysis in this study are in millimeters.

III. Results:

The results of nearest neighbour analysis for the whole study area are given in Table 2. The value of nearest neighbour statistic shows a marked tendency to rise above 1 at all hierarchical levels and at each hierarchical level, indicating a tendency for the service centres to be more dispersed towards uniform distribution and confirming to what is visually apparent in Fig. 2. These results are statistically significant departures from random at the 5% level. It is clear that the observed average nearest neighbour distances increase with hierarchical level. The D centres were 4.5 km from one another; C centres were 12 km apart, and B centres occurred at intervals of 31.3 km. It is also clear that the values of R rise with hierarchical le-



Source : Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1985, Report No. 6,P. 47.

The location of these centres is shown in Fig. 2, while Table 1 shows their distribution among the three areas. The Proper Sarat area has the largest number of centres, with 163 (57.2%) to attempt to meet the demands of its large population, followed by the Tihama area with 91 centres (32.2%), while the Northern Sarat area has the fewest number of centres (10.6%).

Table 1
The Distribution of Service Centres by Areas

Area	A	B	C	D	Total	%
Northern Sarat	-	1	5	24	30	10.6
Proper Sarat	1	3	20	138	162	57.2
Tihama	-	2	12	77	91	32.2
Total	1	6	37	239	283	100.0
%	0.4	2.1	13.1	84.4	100.0	

Source: Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1985,

Report No. 6, p. 44.

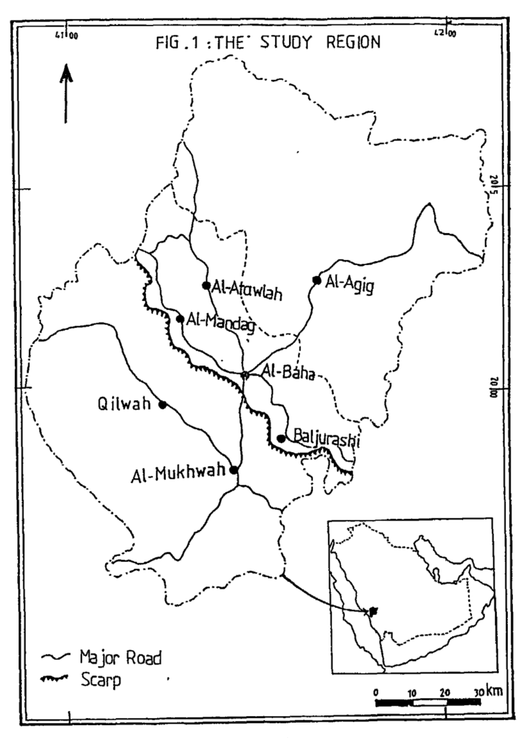
It is important to note that population densities are high in the study area compared with the rest of the country, but are not spread evenly throughout the region. The Proper Sarat area is the most densely populated part, with an average density of about 106 persons per square km. Tihama area has a density of about 30 persons per square km. The average density in the Northern Sarat area is very low, with only 5.4 persons per square km (Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1985).

Four analysis were made to examine the distribution patterns of service centres. These analyses were for different areal units:

1. the entire study area
2. the Northern Sarat area
3. the Proper Sarat area
4. the Tihama area

II. Theoretical Nearest Neighbour Analysis:

The nearest neighbour statistics (R) is a ratio of the observed mean distance to the expected mean distance for any given number of points in a defined area (Kariel, 1970). The R statistics can be calculated for first nearest neighbour as follows (Jensen-Butler, 1972,: 357, and Taylor, 1977,: 157):



Source : Compiled by the author.

theoretical analysis to the distribution of service centres in Al Baha region.

1. Service Centres in Al Baha Region:

Al Baha region, situated in the southwest of the kingdom, is one of the smallest of the fourteen administrative regions in the Kingdom of Saudi Arabia (Fig. 1). The region covers about 10,690 square km, which represent about 0.5% of the area of the whole Kingdom. An estimation of the region's population in 1990 was around 350,000 inhabitants, or 2.6% of the Kingdom's population (Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1985). Al Baha is one of the most densely settled regions of the Kingdom, although it has a predominantly rural character. Excluding its urban areas, the region's 1,236 villages and hamlets had a total population of about 238,000 in 1984, or about 80% of the region's population (Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1984).

The study region has been divided into three areas as shown in Figs. 1 and 2. These areas were chosen on the basis of their physical status and settlement pattern which are suitable for the purposes of this analysis: area one being the northern Sarat which is a dry highland area in the northern part of the main mountain area; area two is the Proper Sarat which is the main densely settled mountain ranges around Al Baha, Baljurashi and Al Mandag towns; area three is the Tihama area below the escarpment in the south and southwest fo the region which is part of the Red Sea coastal plain (Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1985).

The classification system of service centres used here was that developed by the Ministry of Municipal and Rural Affairs which devised a regional development plan for Al Baha region in 1985. This spatial structure of service centres has two basic objectives: (1) to stimulate the development of the whole region; (2) to encourage the region-wide spread of public services to reduce the existing disparities both between the region and the rest of the Kingdom, and within the region (Ministry of Municipal and Rural Affairs, 1985, Report No. 6: 33).

The plan designated 283 centres for the region grouped as regional (A), sub-regional (B), district (C), and local centres (D). These were mainly selected for their range and capacity of the services provided, the catchment areas, and the future development of services in the region. The only "regional centre" is in Al Baha town, in view of its importance as the regional capital. The six sub-regional centres are located in the smaller towns of Baljurashi, Al Mandag, Al Arawlah, Al Aqig, Al Makhwah and Qilwah. The thirty-seven district centres are situated in the larger villages in the region. A further 239 local centres were designated to form the lowest order centres.

SPATIAL ANALYSIS OF SERVICE CENTRES IN AL BAHA REGION, SAUDI ARABIA

Mohammad M.Sh. Al-Kahtani
Department of Geography
King Saud University
Abha Branch

Saudi Arabia has adopted a strong national development planning system as a major instrument for promoting social and economic development. Since the beginning of the 1970s, four five-year development plans were implemented, and the Fifth Plan is presently in effect for the period of 1990-1995. One of the basic objectives of the national plans has been to achieve the equitable distribution of socio-economic opportunities and wider access to public services in all regions, and especially in rural areas (Ministry of Planning, 1980,: 108).

In line with this objective the Ministry of Municipal and Rural Affairs conducted a regional plan for Al Baha region in 1985 which proposed a hierarchy of service centres as a basis for service provision in the region. The purpose of this paper is to examine and identify the spatial patterns of service centre distribution in Al Baha region. By using nearest neighbour analysis, it was possible to identify the distribution patterns of these centres at each level of the hierarchy and also the average nearest neighbour distances at each level of the hierarchy.

Nearest neighbour technique has been used to analyse spatial distribution by many researchers, especially in the Western world, including Dacey (1962), King (1962), Getis (1964), Birch (1967), Kariel (1970), Sherwood (1970), Jensen-Butler (1972), and Kivell and Shaw (1980). A few research workers in Saudi Arabia (Al-Said, 1989 and 1991; Al-Harrah, 1990, and Al-Jarallah and Al-Hamud, 1992) have used the technique to examine the spatial patterns of certain services in urban centres. The first section of this paper examines the distribution of service centres in Al Baha region. The second section examines the theory behind nearest neighbour analysis, and the third section lists the results of applying this

Special Education, 17 (3), 241-260.

Reynolds, C.R. & Gutkin, T.B.
1980 "Stability of the WISC-R factor structure across sex at two age levels". Journal of Clinical Psychology, 36 (3), 775-777.

Reynolds, C.R. & Harding R.E.
1983 "Outcome in two large sample studies of factorial similarity under six methods of comparison". Educational and Pscychological Measurement, 43 (3), 723-729.

Reynolds, C.R. & Kaiser, S.M.
1990 Test bias in psychological assessment. In T.B. Gutkin & C.R. Reynolds (Eds). The handbook of school psychology, New York: Wiley

Silverstein, A.B.
1977 Alternative factor analytic solution for the Wechsler Intelligence Scale for Children-Revised". Educational and Psychological Measurement, 37 (1), 121-124.

Vance. H.B. & Wallbrown, F.
1978 "The structure of intelligence for black children: A hierarchical approach". Psychological Record, 28, 31-39.

Wechsler, D.
1974 Wechsler Intelligence Scale for Children Revised. New York: Psychological Corporation.

Submitted December 1992.

Accepted Jul 1993.

Cattell, R.B.

1978 The Scientific use of factor analysis in behavioral and life sciences. New York: Plenum.

Cronbach, L.

1971 Test Validation. p.p. 443-507. In R. Thorndike (Ed.) Educational Measurement (2d ed). Washington D.C. American Council on Education.

Feldt, L.S.

1969 "A test of the hypothesis that Cronbach's alpha or Kuder-Richardson coefficient twenty is the same for two tests. Psychometrika, 34 (4), 363-373.

Gutkin, T.B. & Reynolds, C.R.

1981 "Factorial similarity of the WISC-R for white and black children from the standardization sample". Journal or Educational Psychology, 73 (2), 277-231.

Herman, H.

1976 Modern Factor Analysis. Chicago: The University of Chicago Press.

Ismael, M. & Melaika. L

1983 Manual for the Wechsler Intelligence Scale for Children-Revised. Cairo: Librarei La Renaissance D'Egypt. (in Arabic)

Jensen, A.

1980 Bias in Mental Testing New York: The Free Press.

Kaufman, A.S.

1975 "Factor analysis of the WISC-R at 11 age levels between 6.5 and 16.5 years". Journal of Consulting and Clinical Psychology, 43 (2), 135-147.

Oakland, T. & Feigenbaum, D.

1979 "Multiple source of test bias on the WISC-R and Bender-Gestalt test". Journal of Consulting and Clinical Psychology, 47 (5), 968-974.

Olian, K & Kailani, A.

1988 "Psychometric Properties of the adapted Jordanian version of the WISC-R. Derasat 15 (1), 9-29. (in Arabic).

Reschly D.J.

1978 "WISC-R factor structure among Anglos, blacks, Chicanos, and Native Papagos". Journal of Consulting and Clinical Psychology, 46, 417-422.

Reynolds, C.R.

1983 "Test bias:In God we trust; all others must have data". Journal of

Using Feldt's test (W) to compare the reliabilities of male and female scores across 10 subtests (Digit span and Coding were not included) yielded a nonsignificant value of W for all but Mazes subtest (W = 1.375) which was significant at the.05 level of significance (critical value at the .05 level is approximately 1.145).

Given the fact that Mazes subtest is among the supplementary tests, one can say that the Saudi version of the WISC-R is unbaised for either males or females, and the accuracy of measurement is equivalent across sex. Similar findings were reported by Oakland and Feigenbaum (1979). The largest difference reported by Oakland and Feigenbaum in the reliability coefficient between males and females was.03 which led to the conclusion that the WISC-R reliabilities for males and females are highly similar.

In conclusion, the Saudi version of the WISC-R appears to hold against factorial dissimilarity across sex and age as indicated by the congruence and correlation coefficient results. Furthermore, the findings of Feldt's W test seems to warrant the conclusion that the accuracy of measurement is about the same for males and females. Such findings give additional support to the construct validity of the Saudi version of the WISC-R. The WISC-R is newly adapted to Saudi society, more studies are needed to assure its validity and usablity.

NOTES

1-Nafie, A.; Qataee, A. & Saleem J. Test development for the identification of the gifted and talented (Part one). Reliability and Validity of the Saudi version of the WISC-R. Part of an on-going project titled "Identification and caring of the gifted and talented in Saudi Arabia" which is sponsored by King Abdulaziz City for Science and Technology (1990 -)

2-Nafie, A,; Qataee, A & Saleem, J. Test development for the identification of the gifted and talented (part one). Standardization of the Saudi version of the WISC-R. Part of an on-going project titled "Identification and caring of the gifted and talented in Saudi Arabia" which is sponsored by King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST) (1990)

However, Permission was granted from KACST to use the normative data; and the author is grateful for that.

REFERENCES

AbuAllam, R.

1989 Manual of the Kuwait WISC-R. Kuwait: Psychological Service center; Ministry of Education (in Arabic).

Silverstein (1977) reached similar results when the two factor solution was considered. In fact Silverstein pointed out that the two-factor solution is more stable for different ethnic groups.

The present findings regarding factorial invariance of the WISC-R across sex and age were consistent with the findings of Reynolds and Gutkin (1980:777). They pointed out that "the three factor Varimax solution for the WISC-R is essentially invariant across sex and age with regard to the pattern of factor loading".

Table 5 indicates the factorial similarity of the g-factor of males and females as compared to the standardization sample's g-factor. The congruence coefficient was.99 for the male and.99 for the females. Both coefficients were significant beyond the.001 level of significane. The g-factor score correlations were.97 for the males and.97 for the females, and were all highly significant (P..001).

Table: (5)

Relation of the male and the female

g-factors to the g-factor of the normative sample

	standardization sample g-factor		female g-factor
	Congruence	Correlation	Correlation
male			.90
g-factor	. 99	.97	
Female			
g-factor	. 99	.97	

Accordingly, both congruence and correlation coefficients showed a great degree of similarity between the g-factor of the standardization sample and the g-factor scores of males and females.

Table 5 also indicates the correlation coefficient between the g-factor scores of total males and total females. As can be seen from table 5, the correlation was .90 which indicates a high degree of similarity of the g-factor scores of males and females.

Congruence coefficients for the g-factor and the two-factor solution as well as the correlation coefficients for the same factors for 6 age groups are presented in table 4. Congruence coefficients for the g-factor ranged from.97 to.999. Checking their significance against the critical values reported by Cattell (1978) indicated that they were all significant beyond the.001 level of significance.

The congruence coefficients for the two-factor solution ranged from.83 to.99 and were all significant beyond the.01 level of significance.

Table: (4)

Congruence and Correlation coefficients of male and female g-factor scores and the two-factor solution across six age groups.

age-group	Congruence	factor score correlations for male-female		
	g-factor aF1 bF2	g-factor	aF1	bF2
6	. 970. 90. 83	.86	.72	.69
7-8	. 997. 95. 96	.95	.78	.84
9-10	. 996. 95. 91	.83	.83	.89
11-12	. 998. 98. 99	.92	.96	.91
13-14	. 999. 96. 89	.96	.90	.81
15-16	. 998. 98. 99	.93	.93	.84

a = First Factor.

b = Second factor

Factor score correlation coefficients of males and females across age groups ranged from .83 to .96 for the g-factor and from .69 to .96 for the two-factor solution and were all significant beyond the nominal level of.001.

Accordingly, the two methods of comparison of factorial similarity indicated factorial invariance of the Saudi version of the WISC-R across sex and age groups. Such findings give credence to the international application of the WISC-R, and add to the growing body of research regarding its construct validity.

levels of the WISC-R normative sample. Table 3, shows a g-factor scores for males and females across age groups.

However, the order in which the factors emerged was different for males and females in some age groups.

Table (3)

g-factor score for males (M) and females (F)

across six age groups

	Age groups											
	6 N=100		7-8 N=200		9-10 N=200		11-12 N=200		13-14 N=200		15-16 N=200	
	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F
INF*	.69	.75	.73	.76	.81	.76	.81	.78	.78	.82	.74	.80
SIM	.70	.25	.59	.57	.60	.66	.70	.66	.70	.73	.75	.78
AR	.76	.66	.75	.73	.68	.64	.76	.69	.73	.72	.71	.69
VOCAB	.70	.71	.73	.72	.70	.72	.74	.75	.81	.80	.72	.72
COM	.53	.48	.65	.62	.72	.71	.76	.74	.71	.69	.65	.67
DA	.51	.65	.61	.61	.48	.53	.67	.65	.49	.55	.63	.64
PC	.65	.68	.66	.70	.59	.66	.66	.61	.67	.72	.60	.63
PA	.73	.75	.74	.75	.66	.54	.62	.64	.64	.62	.59	.52
BD	.51	.49	.62	.69	.57	.64	.68	.68	.70	.73	.68	.65
OA	.52	.58	.53	.59	.46	.49	.60	.67	.48	.48	.58	.68
COD	.57	.14	.28	.42	.52	.58	.43	.50	.53	.58	.35	.35
MAZ	.60	.59	.68	.70	.62	.64	.54	.59	.63	.61	.56	.55

*INF = Information; SIM = Similarity; AR = Arithmetic
VOAV = Vocabulary; COM = Comprehension; DS = Digit Span;
PC = Picture Completion; PA = Picture Arrangement;
BD = Block Design; OA = Object Assembly;
COD = Coding; MAZ = Mases.

Table (2)

Factor score for males (M) and

Females (F) across six age groups (performance factor)

	Age groups											
	6 N=100		7-8 N=200		9-10 N=200		11-12 N=200		13-14 N=200		15-16 N=200	
	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F
INF*	.26	.41	.30	.69	.19	.27	.36	.46	.49	.43	.24	.43
SIM	.21	.01	.26	.31	.33	.51	.41	.45	.52	.39	.39	.41
AR	-.01	.26	.38	.69	-.003	.29	.55	.63	.35	.29	.26	.33
VOCAB	.16	.15	.12	.26	.06	.21	.21	.25	.58	.33	.22	.20
COM	-.24	.19	.01	.13	.12	.24	.34	.31	.48	.17	.08	.08
DS	.03	.71	.45	.61	-.28	.08	.19	.36	-.06	-.05	.26	.25
PC	.11	.30	.45	.65	.27	.67	.58	.57	.57	.45	.70	.65
PA	.35	.46	.65	.67	.41	.56	.61	.61	.52	.36	.60	.66
BD	.87	.87	.65	.68	.78	.72	.69	.73	.63	.63	.74	.79
OA	.74	.59	.58	.59	.76	.70	.82	.77	.82	.89	.76	.68
COD	.15	-.01	.66	.54	.30	.51	.08	.05	.08	.22	.44	.08
MAZ	.26	.57	.56	.62	.45	.67	.62	.67	.62	.60	.49	.52

* INF = Information; SIM = Similarity; AR = Arithmetic
VOB = Vocabulary; COM = Comprehension; DS = Digit Span;
PC = Picture Completion; PA = Picture Arrangement;
BD = Block Design; OA = Object Assembly;
COD = Coding; MAZ = Mases.

As can be seen from tables 1 and 2, the two-factor solution resembles Wechsler's (1974) grouping of the WISC-R into Verbal and Performance scales. Although the three-factor solution emerged in a validation study of the Saudi version (Note 1), it did not show up with any regularity in the present study for all age groups. Similar results were reported by Kaufman (1975). In fact, Kaufman found a three-factor solution for only 5 of 11 age

Table (1)

Factor score for males (M) and

females (F) across six age groups (verbal factor)

	Age groups											
	6 N=100		7-8 N=200		9-10 N=200		11-12 N=200		13-14 N=200		15-16 N=200	
	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F
INF*	.75	.66	.70	.34	.69	.79	.76	.64	.61	.70	.77	.72
SIM	.77	.09	.55	.55	.60	.42	.56	.49	.46	.62	.66	.65
AR	.59	.45	.65	.29	.53	.61	.52	.33	.69	.68	.72	.60
VOCAB	.78	.80	.83	.87	.88	.79	.80	.83	.57	.76	.76	.78
COM	.69	.82	.83	.89	.80	.75	.71	.75	.53	.72	.78	.86
DS	.13	.26	.42	.34	.23	.66	.73	.56	.78	.72	.61	.48
PC	.62	.68	.49	.30	.26	.28	.36	.28	.37	.55	.19	.28
PA	.67	.54	.43	.35	.18	.21	.29	.30	.38	.51	.27	.21
BD	.17	-.05	.28	.23	.15	.20	.29	.21	.35	.45	.26	.08
OA	.09	.23	.21	.19	.15	.01	.07	.15	-.18	-.05	.12	.27
COD	.15	-.09	-.16	-.04	.14	.31	.51	.68	.54	.39	.15	.07
MAZ	.25	.17	.42	.33	.09	.23	.16	.15	.27	.32	.32	.24

* INF = Information; SIM = Similarity; AR = Arithmetic

VOAB = Vocabulary; COM = Comprehension; DS = Digit Span;

PC = Picture Completion; PA = Picture Arrangement;

BD = Block Design; OA = Object Assembly;

COD = Coding; MAZ = Mases.

reliablities. In fact, test-retest reliabilities were.96.,95., 96 for verbal-, performance-, and total-scale, respectively. Split-half reliabilities for the same scales were.93, 84, and.95 respectively; and alpha coefficients were.98.,88.,.97, for the same tests, respectively (Note 2).

Validation: test manual included different types of validation procedures and all were supportive of its validity (Note 2).

Analysis:

A principal-factor analysis of the corelation matrix with R^2 as the initial communality estimate was performed, with a varimax rotation, for males and females separately in each age group. Deriving factors from the correlation matrix rather than the covariance matrix would not have a major impact on the accuracy of comparison (Reynolds and Harding, 1983).

Herman (1976) pointed out that the coefficient of congruence is the most appropriate test for factor similarity. However, Reynolds and Harding (1983) compared six methods usually used to assess factorial similarity. These methods were a coefficient of congruence drawn from the correlation matrix,and another drawn from the covariance matrix, the Pearson correlation between factor loadings, the Pearson correlation between Fisher-transformed factor loadings, the salient variable similarity index, and the Pearson correlation between factor scores. Their findings showed a great deal of similarity in the outcome of these methods. Accordingly Reynolds and Harding (1983: 728) concluded that "the differences between these indexes is not nearly so great as their similarity". They recommended, as a conservative approach, the use of a congruence coefficient drawn from a correlation matrix and the salient variable similarity index.

In the light of the aforementioned findings, the coefficient of congruence and the pearson correlation of the factor loading scores were used to study factor similarity for males and females across age groups.

In addition, Feldt's (1969) index (W) was used to compare reliability coefficients of males and females on the twelve subtests. The degrees of freedom were n-1 for both the numerator and denominator due to the large sample size ('Feldt, 1969).

RESULTS AND DISCUSSION

Using both eigenvalue (of one) - to determine the number of factors to be extracted-and scree plot criteria for factor rotation, a two-factor solution emerged for males and females across age groups, as indicated in tables 1 and 2.

arises from consideration of the fact that boys and girls, from early age, are socialized in traditional masculine and feminine roles, involving different types of toys, games,...and developed skills. Varieties of test items are certainly not all independent of these experiential sex differences, and any given test could consists of a biased sample of the total possible pool of masculine and feminie-slanted items" (Jensen, 1980: 621). Therefore, the purpose of the present study was to determine, first factorial similarity of the Saudi version of the WISC-R for boys and girls across various age levels; second the constancy of errors due to domain sampling in the choice of items for males and females.

METHOD

Sample:

The standardization sample of the Saudi version of the WISC-R furnished the subjects for the study. The total sample was 1100 boys and girls drawn at random from Riyadh Province. 50 boys and 50 girls were included in each of the eleven age groups (6-16 yrs). A full description of the sample can be found elsewhere (Note 2).

For the purpose of the study, male and female subjects were divided into five age groups (6,7-8, 9-10, 11-12, 13-14, and 15-16), with 50 males and 50 females in the first age group and 100 males and 100 females in each of the remaining groups.

Dividing males and females into six age groups allowed the investigation of possible bias due to sex by age interaction effects on factorial stability (Reynolds & Gutkin, 1980).

Instrument:

Due to cultural differences, the Saudi version of the WISC-R has eliminated some items from the original test, and included some new items. The criteria for deletion were cultural inadequacy; extreem difficulty; and poor discrimination.

The test manual was written in a simple arabic language. However, instruction was similar to that of the original test.

Test administeration is similar to the original test administration. That is the test begins with a verbal test followed by a performance test and so on. However. The testing time ranged from 1.5 to 2 hours (Note 1).

Reliability: Reported reliability indices were test-retest, split-half and coefficient alpha. The indices were similar in magnitude to the original test

across groups. Reschly (1978) concluded that the interpretation of the WISC-R for whites, blacks, Mexican-Americans, and Native American Papagos as a measure of general ability is essentially the same.

Oakland and Feigenbaum (1979) investigated several sources of test bias on the WISC-R and Bender-Gestall tests. First factor loading were correlated for whites, blacks and Mexican American. Oakland and Feigenbaum reported very high correlations for the first factor loadings. The correlations range between.95-.97 for race and.94 for Socioeconimic status (SES) (1979: 973). They concluded that the WISC-R did not exhibit any sign of bias with regard to its construct (Oakland & Feigenbaum, 1979,: 974).

Further support for the factorial similarity of the WISC-R for different ethnic groups was reported by Gutkin and Reynolds (1981). Using the data gathered from the normative sample of the WISC-R Gutkin and Reynolds investigated factorial similarity of the WISC-R. Their findings showed that the congruence coefficients for "the g-factor, the two-factor, and the three-factor solutions across racial groups ranged only from.98 to.99" (Gutkin & Reynolds, 1981:229). They concluded that the WISC-R factor structure for blacks and whites was similar, thus calling for uniform interpretation of test scores for all children regardless of their ethnic background (1981).

Silverstein (1977) investigated the stability of the eleven age groups of the WISC-R standardization sample. For the two-factor solution, the reported median coefficient of congruence between matching factors was.93. However, the median coefficient for the three-factor solution was.87 for the matching factors. Silverstein 1977: 121) concluded that "the two-factor solution proved somewhat more stable".

Reynolds and Gutkin (1980) investigated factor similarity across sex at two age levels of the normative sample of the WISC-R. The results showed that the coefficient of congruence for the three-factor solution ranged from.97 to.99. Reynolds and Gutkin then concluded that the WISC-R factor structure was invariant across several demographic variables. In fact "the apparent stability of the three-factor solution across sex and age suports the uniform interpretation of the WISC-R factor score independent of the child's sex and age" (1980:777).

The WISC-R was only recently adapted to the Saudi society. Its psychometric properties have not been investigated. Furthermore, there is a systematic division of boys and girls in social settings and in education in Saudi Arabia. In addition, Jensen pointed out that "Sex bias in mental test

FACTORIAL SIMILARITY AND ACCURACY OF MEASUREMENT OF THE SAUDI VERSION OF THE WISC-R ACROSS SEX AT SIX AGE GROUPS

Abdullah Qataee
Department of Psychology
King Saud University

The Wechsler Intelligence Scale for Children-Revised (WISC-R; Wechsler, 1974) has become "one of the most frequently used instruments in the individual assessment of school-aged children" (Gutkin & Reynolds, 1981, 227). It has also gained acceptance in other countries such as Egypt (Ismael & Melaika 1983), Jordan (Olian & Kailani, 1988), and Kuwait (Abu Allam, 1989). Because of these reasons, the WISC-R was adapted to the society of Saudi Arabia.

The initial validation studies support its construct and criterion-related validity (Note1). Acknowledging Cronbach's contention that construct validation is a never ending process (Cronbach, 1971), the Saudi version of the WISC-R should go through a thorough investigation of its construct validity.

In the United States, there is a growing concern about test bias and its implication on testing. In fact, "there is little doubt that the so-called IQ Controversy has generated the lion's share of public scrutiny over the years" (Reynolds & Kaiser, 1990,: 487). More specifically, one among the various criticisms of intelligence tests is that "the tests measure different attributes when used with children outside of the mainstream" (Reynolds, 1983, P.243).

Accordingly, several investigators have studied structural invariance of the WISC-R for children from different ethnic backgrounds (Reschly, 1978; Vance & Wallbrown, 1978; Oakland & Feigenbaum, 1979; Gutkin & Reynolds, 1981; Reynolds & Gutkin, 1980).

Reschly (1978) investigated factorial similarity of the WISC-R for whites, blacks, Mexican-Americans, and Native American Papagos. Reschly's findings showed substantial congruence of the two-factor solutions

Contents Vol.21 No. 1/2 Spring - Summer 1993

BOOK REVIEWS

REPORTS AND CONFERENCES

DISSERTATION ABSTRACTS

Contents

Vol. 21 No. 1\2 Spring - Summer 1993

ARTICLES

DISCUSSION:

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

Examples:

Hirschi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6 - The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

Published by Academic Publication Council, Kuwait University

An Academic Quarterly Publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and Cultural Geography.

Vol. 21 - No. 1/2 Spring/Summer 1993

EDITOR:

FAHED THAKEB AL-THAKEB

BOOK REVIEWS:

HASSAN RAMEZ HAMMOUD

EDITORIAL BOARD:

AHMAD A. SALAMA

AMR MOHIE-ELDIN

FAHED T. AL-THAKEB

HASSA M. AL-BAHAR

ISMAIL S. MAKLED

MOHAMMAD S. AL-SABAH

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 2549387, 2549421, Fax: 2549421

Price per Issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1.5), Syria (S 50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1)

Subscriptions

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals: Kuwait	KD 2	KD 4	KD 5.5	KD 7
Arab countries	KD 2.5	KD 4.5	KD 6.5	KD 8
Other countries	US$ 15	US$ 30	US$ 40	US$ 50
Institutions:				
Arab countries	KD 15	KD 25	KD 40	KD 50
Other countries	US$ 60	US$ 110	US$ 150	US$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:

1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,

2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,

Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 2549387, Fax: 2549421)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for invididuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US$ 12).

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 21 - No. 1/2 Spring / Summer 1993

Abdullah Qataee : Factorial Similarity And Accuracy of Measurement of The Saudi Version of The WISC-R

Mohammed Al-Kahtani : Spatial Analysis of Service Centres In Al Baha Region , Saudi Arabia